الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما

# دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي

## دراسة نقدية تطبيقية

تأليف
د. راشد صليهم فهد الصليهم الهاجري

يطبع لأول مرة

الجزء الأول

# دعوى تعارض السنة النبوية

## مع العلم التجريبي

الهيئة العامة للعناية بطباعة
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما

www.qsa.gov.kw

qsakuwait

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م

الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما

# دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي

## دراسة نقدية تطبيقية

تأليف
د. راشد صليهم فهد الصليهم الهاجري

يطبع لأول مرة

الجزء الأول

أصل هذا الكتاب رسالة علمية حصل الباحث فيها على درجة الدكتوراه

بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى لعام ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

من كلية الحديث والدراسات الإسلامية،

في الجامعة الإسلامية، في المدينة النبوية

# شكر

أشكر الله سبحانه وتعالى أولًا وآخرًا، على نِعمه الكثيرة التي لا تُعدُّ ولا تُحصى، فله الحمد والشكر والنعمة والفضل لا إله إلا هو الرحمن الرحيم.

ثم أشكر والديَّ الكريمين الذين ربياني صغيرًا وكبيرًا، وتفضَّلا عليَّ -بعد الله- بالإعانة والدعم بجميع أنواعه بلا استثناء، فأسأل الله أن يبارك فيهما ولهما وعليهما.

ثم أشكر زوجتي الكريمة على مقاسمتها مشاقَّ الغربة والدراسة والتربية، وصبرها على كل الصعوبات والعوائق وكونها خير معين لي بعد الله ﷻ. وأشكر أولادي جميعًا على كل ما أعانوني به.

وأشكر جميع إخواني وأخواتي وزملائي وأصدقائي، وكل من أعانني بنصح أو توجيه أو دعاء.

وأتقدم بوافر الشكر للجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، ممثلة بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، وجميع الأساتذة والمشايخ الكرام.

وأخص بالشكر فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور: عبد الله بن عبد العزيز الفالح، المشرف على الرسالة، والذي أكرمني بعلمه، ووقته، ونصحه وتوجيهه وصبره، والذين كان له الأثر البالغ في خروج هذا البحث على أفضل حال، فجزاه الله خيرا وأجزل الله له الأجر والمثوبة.

وأشكر فضيلة الشيخين: أ.د. سليمان بن صالح الثنيان، و: أ.د. فواز بن عقيل الجهني، على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، وعلى ما أبدياه من ملاحظات وتوجيهات مهمة ومفيدة، فجزاهم الله عني خيرا.

وأشكر كل من كانت له إعانة من قريب أو بعيد، في قليل أو كثير، والحمد لله رب العالمين.

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن «أعظم نعمة أنعم الله بها على رسوله ﷺ: كتاب الله الذي لا تفنى عجائبه، ولا يُحاط بمعجزاته، وقد أوتي ﷺ هذا الكتاب، ومثله معه من السنّة التي كان ينزل بها جبريل على النبي ﷺ كما كان ينزل بالقرآن، فيعلمه إيَّاها كما يعلمه القرآن، فالذي بلّغه للناس ﷺ من آيات ربه، وما ثبت عنه في الصحيح من سنّته الشريفة، ليس عن هوى النفس، كما أنه ليس من الظنِّ، كحال الذين هم له مخالفون، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾»[1].

والله ﷻ قد ميَّز دين الإسلام بالكمال، والشمول، والاستمرار؛ فالشرع كاملٌ لا مزيد عليه، شامل لكل الأحوال والأحكام والأزمان، مستمرٌّ إلى أن يرِث اللهُ الأرضَ ومن عليها، إذ الشمول والكمال صفتان يلزم منهما الاستمرار والدوام، ولذلك كان النبي ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين لا نبي بعده، فشرعه مُلزمٌ لجميع البشر بعده إلى قيام الساعة، وهذا أصلٌ لا يُختلف فيه، فالشرع حقٌّ في ذاته، لا يؤثر فيه مرورُ الوقت، ولا تقدُّم علم الإنسان، وذلك أن الوحي إنما جاء ممن خلق السماوات والأرض، فهو ﷻ أعلم من خلقه بخلقه.

والإسلام مصدره القرآن الكريم والسنة النبوية، والسنة وحيٌ من الله ﷻ، والوحي محفوظٌ بحفظ الله له، فالسنة كاملةٌ، تامَّةٌ، شاملةٌ، باقيةٌ.

---

(١) الإخنائية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ١٠).

نطق النبي ﷺ بالسنة النبوية في أحسنِ بيان، وأوضحِ لغة، وأصدقِ لسان، يصدِّق بعضُها بعضًا، ويؤكد آخرُها أوَّلَها، لا يؤخَّر البيان فيها عن وقت حاجته، ولا يُؤَثِّر الغضبُ والفرحُ على مراد الناطق بها صلوات الله وسلامه عليه، جعل الله الحق لازمًا لنطقه، فعصمه من كل خلل وزلل، فجاءت السنة النبوية بيضاء صافية، مستعصية على كل مشكك مبطل.

ومن عرف الإسلام حق المعرفة، تيقن أنه الحقُّ من الله ﷻ، ومن المحال أن يقع في القرآن الكريم، أو السنة النبوية خطأ مطلقًا، وما لا يقع الخطأ فيه فلا وجود لاحتمال وقوع التعارض الحقيقي بينه وبين أيَّ مصدرٍ معرفيٍّ يقينيٍّ آخر، فلا يوجد في القرآن والسنة ما يعارض الحِسَّ، ولا العقلَ، ولا العلمَ، وإنما هي أوهام تعتري أذهان بعض من قلَّت معرفته، أو ساء قصده، وقلَّ تعظيمه للقرآن العظيم، والسنة النبوية.

والله ﷻ، قد أحكم خلقه، ورفع السماوات السبع، وجعلها بغير عمدٍ، وثبَّت الأرض وجعلها ممهدة صالحة للعيش والعمل، وخلق الإنسان فجعله في أحسن تقويم، وخلق سائر الحيوان، والنبات، وجميع ما يُحتاج إليه لتصلُح الحياة في هذه الأرض؛ فأنزل من السماء ماءً، وجعل الجبال أوتادًا وأحسن كلَّ شيءٍ خلقَه؛ ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤].

وقد أكرم اللهُ ﷻ عبادَه بتيسير المنافع لهم، فظهرت الاكتشافات الكثيرة، والعلوم النافعة المفيدة، حتى تكاثرت في القرنين الأخيرين فأبهرت العلومُ كلَّ من رآها؛ حتى انقسم الناس فيها إلى فريقين، مؤمنٍ حامدٍ لله شاكرٍ له، معترفٍ بفضله وعظمته ﷻ، وجاحدٍ متشكِّكٍ لا تزيده الآيات إلا بُعدًا وضلالًا.

وقد بلغ العلم التجريبي في زمانِنا -نسبةً إلى ما قبله- مبلغًا جعل كثيرًا من البشر يُبهَرون ويُعجَبون به، وكثيرٌ منهم يقع في الغلو فيه حتى ظهرت مدارس غربية وشرقية لا تعترف بغير العلم التجريبي مصدرًا للمعرفة[1]، فالحقُّ -عندهم- ما أقرَّه، والباطل ما لم يُثبته، حتى وإن لم ينفِه.

وفي ظِلِّ هذه النفسية المعظمة للعلم التجريبي مطلقًا والغالية فيه، والمنبهرة بالحضارة الغربية: ظهرت الدعاوى التي تنادي بتقديم العلم على الدين، وظهرت الكتابات والبحوث التي تزعم تعارض القرآن والسنة النبوية مع العلم التجريبي الحديث، حتى تلقَّف هذه الدعوى كثيرٌ من أبناء المسلمين، فأخذوا ينشرونها ويدْعون إليها ويردُّون على من خالفها.

والباطل يخرج بألوان وأشكال تتبدل في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، ودعاته -على اختلاف مشاربهم ومقاصدهم- يرومون التشكيك في الحق، فيجتهدون في جمع ما توهموا أنه من المعارضات، ويستكثرون منها جمعًا ونشرًا، ودعوةً، وتلميعًا، حتى يضلَّ معها من يضل.

وما ظهر للباطل رأسٌ إلا قيَّض الله من يقطعه، فمقلٌّ ومُستكثِر، وما ظهرت بليَّة إلا وقف لها أئمة الحق، يدفعون عن حِماها كلَّ معتدٍ؛ واردٍ كان أو صادر، ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

---

(١) وهم أتباع: الاتجاه التجريبي، أو أتباع المذهب العِلموي و«الاتجاه التجريبي هو: القائم على أساس أن التجربة هي المصدر الوحيد للمعرفة البشرية، من خلال المدركات الحسية، ومن هنا: فلا معرفة سابقة على المعرفة الناتجة عن التجربة، ولا طريق لمعرفة سواها». وسيأتي كلامٌ عليها إن شاء الله انظر: (١/ ٣٠) ح١، و(١/ ١٠٨).
مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، د. عبد الرحمن الزنيدي (ص: ٤٣٧).

ولما قامت قائمة أعداء الملة من: المستشرقين والمستغربين والمنهزمين فكريًّا وأخلاقيًّا؛ وجَّهوا سهامهم إلى شرع الله الحنيف، حتى طاشت سهامهم غُفْلًا وجهلًا، فلم تعلق إلا في قلبٍ مهزوزٍ، أو عقل مفتون، أو نفسٍ حاقدٍ، فأصابت مقاتلهم، ولوثت أفكارهم، فساروا يكتبون وينشرون ما يظنونه علمًا، ويُذيعون ما يظنونه حضارة وتقدُّمًا، فخلطوا الحق بالباطل، واستدلوا بالواهي على إبطال الصحيح، واعتمدوا على المظنون في ردِّ الحق واليقين! فضلُّوا وأضلُّوا عن سواء السبيل.

ولذلك جاءت دعوى المعارضة بين السنة والعلم التجريبي على صُوَرٍ عديدة، وأشكالٍ متنوعة، فمن كتاب مطبوع، أو مقالٍ منشور، أو محاضرة جماهيرية! أو مقابلة مبثوثة، أو تسجيل مُذاع؛ إلا أنها على انتشارها وخطرها لم تكن تصل في السابق إلى جميع الناس بسهولة، حتى طلَّت علينا في السنوات الأخيرة ما راجت فيه بضاعتُهم، ووجدوا فيه بغيتهم، وسهَّلت عليهم مهمتهم؛ ألا وهي: مواقع التواصل الاجتماعي، بشتَّى أنواعها، حيث النشر بلا حسيب ولا رقيب، ولا تفريق بين عالم وجاهل؛ القياس عندهم بكثرة المتابعين، حتى وإن كان من أجهل الجاهلين.

وهذا الهجوم الشرس الذي يواجه دينَ الإسلام عمومًا، والسنة النبوية خصوصًا، نذيرٌ بخطر كبير؛ إن لم يقم أهله بالدفاع عنه، وإبطال شبه المخالفين له، وإبراز محاسنه، ودلائل صدقه، ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨].

إلا أن ما وقع من الطعن في السنة -مع خطورته وضرره- قد قوبل بأمر لا يقل عنه خطورة، ألا وهو: جهود بعض غير المختصين، التي يقوم بها من

يروم الدفاع عن السنة في مقابل هذه الهجمات؛ فيقع -من حيث لا يشعر- في رد السُّنة والطعن ببعض نصوصها، مسايرة لما يُمليه الغَربُ من أفكار ومعتقدات، فتارة يضعفون الصحيح، وتارة يصححون الضعيف، وتارة يُقعِّدون قواعد غريبة لم يسبقهم إليها أحد، ثم يبررون عدم مخالفة السنة للأفكار والعلوم الغربية بما تُمليه قواعدهم التي أحدثوها، كل ذلك بغرض إقناع الآخرين بأن السنة تتوافق مع الأفكار الغربية!

ومن ذلك كثرة الخوض في الإعجاز العلمي للسنة، فخاض فيه قومٌ ليس العلم صنعتهم، ولا الحديث اختصاصهم، فقاموا بِلَيِّ أعناق النصوص حتى تواكب العلوم الحديثة، فوقعوا في نقيض قصدهم، حتى قام بعضهم بتطويع كثير من النصوص وتحريفها عن معانيها بغرض إثبات موافقتها لما استجد من الدراسات التجريبية، ولم تلبث هذه الدراسات أن تتهاوى وتسقط ويثبت خطؤها بدراساتٍ أخرى أكثر منها دِقَّة! فيؤدي ذلك إلى الطعن في السنة، فصارت كثير من الشبهات سببها مثل هذه التأويلات التي لم تُستقَ من السَّلف والأئمة من شراح الحديث.

وإن الناظر إلى حال المسلمين في كثير من بلدان العالم، يجد أن الحياة المادية، والقناعات الغربية قد عصفت بكثير منهم، فصار الصراع بين ما يقتنعون فيه من أفكار غربية، وبين ما يعتقدونه من معتقدات شرعية صراعًا دائمًا، وقويًّا، يوجب على المختص في العلوم الشرعية عمومًا، وفي السنة، وفقهها خصوصًا، أن يُميز أولًا بين ما يصح وما لا يصح، ثم أن يُبين للمسلمين معاني الأحاديث التي توهموا معارضتها للعلم، وفق فهم سلف الأمة، وحل المشكلات بينها وبين العلوم.

وحلُّ المشكلات لا يصحُّ أن يكون بنفسية منهزمة تجعل العلوم الغربية أصولًا، ثم يسعى ليأخذ من الأحاديث، أو من بعض شواذ الأقوال ما يجعل النص موافقًا لهذه العلوم؛ وإنما يكون حلُّ المشكلات أولًا باعتقاد يقينيٍّ جازمٍ أن السنة النبوية حقٌّ في ذاتها، أصلٌ ثابت يُبنى عليه غيره، وليس فرعًا يُعبث به حتى يوافق غيره.

فمن اعتقد هذا اعتقادًا جازمًا وعلم أن الوحي من الله ﷻ، وأن العلم التجريبي ليس إلا معرفة حديثةً بما خلقه الله ﷻ، تيقَّن أن السنة لا يمكن أن تعارض حقيقة علمية، وأن ما كان ظاهره التعارض إنما حلُّه بالدراسة العلمية للحديث، وللعلم، والتوفيق بينهما.

وقد وفقني الله ﷻ إلى الاستمرار في مراحل الدراسة الأكاديمية، حتى وصلت مرحلة (الدكتوراه) فوقع اختياري على الكتابة في هذا الموضوع، فجعلتُ عنوانه:

**دعوى تعارض السُّنة النبويَّة مع العلم التجريبي؛ «دراسة نقدية تطبيقية»**.

وأسأل الله التوفيق والسداد.

# أهمية الموضوع

إن كل دراسة تخدم سنة النبي ﷺ خدمة صحيحة فهي مهمة، ومما يبين ويُبرز هذه الأهمية:

١. أن شرف العلم بشرف مُتعلَّقه؛ ومتعلق الدراسة، هو سنة النبي ﷺ.

٢. شرف الدفاع عن سنة النبي ﷺ، وبيان عصمتها، وأنها وحيٌ من الله سبحانه لا يعتريها خطأ ولا نقص.

٣. دفع دعوى التعارض صدٌّ للهجمة الشرسة على الإسلام عمومًا، وعلى السنة النبوية خصوصًا.

٤. إبراز دليل من دلائل نبوة النبي ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى.

٥. في نقض دعوى التعارض تعزيز للإيمان وزيادة له.

٦. تصحيح مفاهيم خاطئة عن مكان السنة، وأن السنة النبوية مصدر معرفي يقينيٌّ.

٧. تصحيح مفاهيم خاطئة متعلقة بالعلم التجريبي، ومكانته، ومنزلته بين مصادر المعرفة.

٨. إضافة دراسة تعين المشتغلين بالدفاع عن الإسلام على رد هذه الشبهة ردًّا علميًّا وفق منهج الأئمة المحدثين.

## أسباب اختيار الموضوع

■ من أهم أسباب اختيار الموضوع هو حضور هذه الدعوى -دعوى تعارض العلم التجريبي مع السنة النبوية- في كثير من الأوساط العلمية المستشرقة والمستغربة، وتناولها تناول المسلمات التي لا تقبل نقاشًا، حتى تُرجمت مجموعة من الكتب الاستشراقية التي تنتصر لهذه الدعوى، ومن أبرزها كتاب: «التوراة والإنجيل والقرآن والعلم» من تأليف: موريس بوكاي[1]، وترجمة: حسن خالد[2]، عقد المؤلف فيه مقارنة بين التوراة والإنجيل والقرآن والعلم، وخلص إلى نتيجة تفيد أن القرآن لا يتعارض مع العلم بخلاف التوراة والإنجيل، ونظرًا لنتيجته هذه وهي إثبات عدم تعارض القرآن مع العلم، فقد لقي انتشارًا واسعًا بين المسلمين، إلا أنه ذكر في آخر الكتاب جزءًا عرض فيه للسنة النبوية، وادعى أنها مخالفة للعلم الحديث، وأنها ليست وحيًا من الله، وذكر في ذلك مجموعة أمثلة، ثم قال: «فيما يتعلق ببعض خصوص الأحاديث ذات الصلة بقضايا علمية لا صلة لها بقضايا الدين، **فقد احتوت على آراء اعتُبرت اليوم مرفوضة علميًّا** ولكنها- وهي كلها من أمور الدنيا- يبدو أنها

(١) موريس بوكاي: طبيب جرَّاح، ومستشرق فرنسي، له العديد من المؤلفات، ذكر بعضهم أنه اعتنق الإسلام، (ت: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
انظر: إتمام الأعلام (ص: ٤٤٦). وعلماء ومشاهير أسلموا (ص: ١٦).

(٢) حسن خالد: مفتي الجمهورية اللبنانية، له مؤلفات كثيرة، قُتل في الحرب الأهلية اللبنانية سنة (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
انظر: إتمام الأعلام (ص: ١١٣).

تعبر عن مفاهيم ذلك العصر عن تلك القضايا حتى ولو كانت نسبتها صحيحة إلى محمد ﷺ نفسه»[١]. وغيره كثيرٌ مما يوجب بحث الموضوع ونقض هذا الادعاء.

■ التأكيد على صحة القاعدة الإسلامية العظيمة، وهي: كمال الإسلام، وشموله، وهذا مستلزم لصلاحيته لكل زمان ومكان، ودعوى التعارض بين السنة والعلم التجريبي قادحة في أصل هذه القاعدة، فلابد من إثبات عدم التعارض؛ ودفع التعارض تأكيدٌ تطبيقيٌّ على صحة هذه القاعدة.

■ إن دين الإسلام هو الدين الحق ولا ريب، ومصدرا الإسلام هما القرآن والسنة النبوية، وكلاهما من الله سبحانه، فالسنة النبوية وحيٌ كما أن القرآن وحيٌ، وقد غابت هذه الحقيقة عن بعض المسلمين، بل بعض المنتسبين إلى العلم، فكان لزامًا اعتقادها، وإبرازها، والتأكيد عليها، ومن الدلائل الواضحة على عصمة السنة النبوية -وهي حق في ذاتها- عدم تعارضها مع أي حقيقة أخرى، إذ السنة كلها حق، والحق واحدٌ لا يتعارض، فكان دفع التعارض بين السنة النبوية والعلم التجريبي من أوجه إثبات استحالة وقوع الخطأ في صحيح السنة النبوية، وأنها وحيٌ من الله سبحانه.

■ الهزيمة النفسية التي يعيشها كثيرٌ ممن يتصدى للدفاع عن الإسلام والسنة -فضلًا عن عامة المسلمين-، فهذا الزمن هو زمن الغرب في التطور الصناعي، والمادي، وللمتغلِّب في نفوس كثير من المغلوبين نوع تعظيم وانبهار، تضعُف معه نفس من لم يتيقن من دينه وسلامة عقيدته، فيقف موقف العاجز عن التحدي والمعارضة، فلا يرى الحلَّ إلا في إثبات عدم المعارضة؛ لا من جهة

(١) التوراة والإنجيل والقرآن والعلم (ص: ٢٨٩).

القوة، وإنما من جهة الضعف التي تُلجئه إلى رد النصوص، أو تحريف معانيها لإرضاء المتغلب ومسايرته، وقد وقع في هذا جماعة أرادوا الدفاع عن الإسلام والسنة النبوية، فانتهجوا في ذلك مناهج كثيرة، وأسسوا المدارس الفكرية التي تقوم على رد النصوص الثابتة إن خالفتْ ما عليه الغرب، أو تحريف معانيها حتى يصلوا إلى موافقة المتغلب، فكان من الواجب أن يُقام بالرد على الباطل والدفاع عن الحق مِن مُنطلَقٍ شرعيٍّ أصيل، وبقناعة تامة أن صحة الإسلام والسنة صحة ذاتية ليست بحاجة إلى أمورٍ أخرى تُثبتها، بل الحق فيهما أصيل ثابت متلازم لا ينفك عنه بوجهٍ من الوجوه.

■ كثرة الخوض في: «الإعجاز العلمي للسنة النبوية»، إذ انبرى ناسٌ لرصد أيِّ دراسة بحثية جديدة، بل حتى الفرضيات التي لم ترتق أن تكون نظرية علمية فضلًا أن تكون حقيقة علمية مسلَّمة، فما يُنشر افتراض علميٌّ إلا سارعوا بالبحث عن آية أو حديث يمكن استثماره في إثبات هذه الفرضية، ولو لم يدلَّ عليه النص إلا من وجهٍ متعسّفٍ مُتكلَّف، وكثيرًا ما تستمر هذه الفرضية أشهرًا وسنواتٍ؛ ثم تُنقض وتُبطَل، بدراساتٍ أحدث منها؛ فيقع ذلك في الحرج، الذي أراد بسببه نصرة الدين، فانعكس الأمر عليه، فصار هذا تُهمة للدين أن يُثبت نظريات أكَّد العلم خطأها، وبمثل هذه الأفعال يعترض كثير من المشككين في السنة، بدعوى معارضتها للعلم التجريبي، فكان لزامًا إثبات خطأ هذه الطريقة.

■ ومن الأسباب الدافعة إلى اختيار الموضوع قوَّة الهجمة الشرسة على الإسلام عمومًا، وعلى السنة النبوية خصوصًا، في جميع الوسائل المتاحة، خاصة بعد تيسير النشر عبر الوسائل الحديثة، وعدم التقيُّد بمحطة فضائية، أو إذاعية، فصار لكل شخص حسابه الخاص به في هذه البرامج، ينشر فيه

ما يشاء، فدخلوا ميدان التشكيك والطعن، فبثُّوا الدروس والمحاضرات، وكتبوا الكتب والمقالات، حتى نشروا مئات الحلقات التي لا تقل مدة الواحدة منها عن ساعة كاملة، كلها في الطعن في السنة، وإثارة الشبهات عليها، ولهم كثيرٌ من المتابعين والمتأثرين من بني جلدتنا.

■ من أبرز مواطن التشكيك في الإسلام والمؤثرة في النفوس خاصة في هذا العصر الذي بلغ فيه العلم مبلغًا؛ هو دعوى معارضته مع العلم التجريبي، وكان من أبرز الأسباب في خروج كثير من المسلمين عن دينهم، شبهاتٍ زائفة مغلَّفة ببريق الإخراج والتصوير، وجودة البثِّ الذي يقلب الحق باطلًا والباطل حقًّا، فكان لزامًا بيان الحق فيه من الباطل بلغة علمية منطلقة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وفهم السلف الصالح.

■ ومن الأسباب الدافعة إلى كتابة هذا البحث: أن بعض الباحثين كتب في بعض أجزاء هذا الموضوع رسائل علمية، منها النظري ومنها التطبيقي، خَلصوا فيها إلى نتائج مجانبة للصواب، ومخالفة لمنهج أئمة العلم والحديث، فجاؤوا فيها بتأصيلٍ لم يقل به أحد، فضعفوا ما اتفق المسلمون على تصحيحه بدعوى معارضة العلم، وجعلوا العلم التجريبي مؤثِّرًا أساسيًّا أو اقترانيًّا في الحكم على الحديث صحةً وضعفًا، حتى سوَّد بعضهم ثلث كتابه في إثبات أن الأمة لم تتلق الصحيحين بالقبول، فوصل إلى نتيجة مفادها: تقديم الحقائق العلمية على أحاديثهما مطلقًا، فلا بد من دراسة علمية تؤصِّل المسألة وفق منهج الأئمة والمحدثين، وترد على دعوى التعارض، بما دل عليه القرآن والسنة دون حاجة إلى تحريف معانيهما أو تقعيد قواعد جديدة حتى نخضعهما لموافقة غيرهما.

## الدراسات السابقة

إن الجهود التي قام بها أهل العلم في دفع مثل هذه الشبهات كثيرة، يغلب عليها الاختصار؛ وذلك أن الشبهات المتعلقة بالعلم تتجدد بين حين وآخر، ومع كلِّ استحداث لدعوى جديدة تخرج -أحيانًا- بعض الجهود على شكل مقالات، أو كُتيِّبات مختصرة، في مسألة أو مسألتين، جوابًا عن هذه الشبهة العارضة.

ودعوى تعارض السنة مع العلم التجريبي، تدخل ضمن أنواع مشكل الحديث النبوي، ومع كثرة الدراسات المتعلقة بمشكل الحديث، فإني لم أجد من درسها فيه.

ودعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي فرعٌ عن ادعاء كبير، وهو: تعارض العلم التجريبي مع الدين عمومًا، والعلاقة بين العلم والدين عمومًا قد كُتبت فيها عدد من الكتابات، تبحث توافق العلم مع المعتقدات الإسلامية عمومًا، أما ما ادُّعي فيه التعارض فلم أجد في ذلك دراسة مستقلة.

وأما الدراسة الحديثية التطبيقية في دعوى التعارض بين السنة النبوية والعلم التجريبي، والجواب عنها فلم أجد فيها شيئًا أيضًا.

وأُشير إلى وجود دراستين لهما تعلُّق بالموضوع: الأولى: نظرية فقط، والثانية: تطبيقية، مخصوصة في استخدام العلم التجريبي أداةً نقدية لتصحيح الأحاديث أو تضعيفها.

● **فالدراسة النظرية** نُشرت بعنوان: «نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية، دراسة نظرية». د. محيي الدين بن قدرت بن شيرين السمرقندي.

وهي بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في كلية: «معارف الوحي والعلوم الإنسانية» في الجامعة الإسلامية العالمية، في ماليزيا سنة (٢٠٠٦م). ونُشرت في دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠٠٨م).

وهذه الدراسة دراسة نظرية بحتة، ليس فيها تطبيق، كما نصَّ الباحث نفسه على ذلك[١].

وقد أفاض الباحث في الدراسة النظرية، وأكثر من الاستطرادات الطويلة جدًّا[٢].

وقد سار الباحث في كتابه على منهج أجنبيٍّ عن علم الحديث، وقرَّر قواعد غريبة لم أجد من سبقه عليها من المحدِّثين[٣].

● **وأما الدراسة التطبيقية فهي**: «أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي». د. جميل أبو سارة.

---

(١) انظر: نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية، دراسة نظرية (ص: ١٥).

(٢) جاء البحث حسب المطبوع في (٣٥٤ صفحة)، تكلم في معنى: الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول في (٤٨ صفحة)، وتكلم في استدلاله على عدم تلقي الأمة للصحيحين بالقبول في (١٤٤ صفحة).

(٣) نفى الباحث تلقي الأمة لأحاديث الصحيحين بالقبول، وخلص إلى نتيجة مفادها: تقديم العلم التجريبي على أحاديث الصحيحين، ومنها: تقديمه أحكام المتأخرين على المتقدمين مطلقًا في الأحاديث المتعلقة بالعلم التجريبي. ومنها: تقديم الحقائق العلمية مطلقًا على الأحاديث النبوية، وإن كانت في الصحيحين. انظر: نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية، دراسة نظرية (ص: ٨-٩، ١٨٤، ٢٥١-٢٥٢).

وهي أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم الحديث، في الجامعة الأردنية، (٢٠١٢م)، نُشرت في مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، (٢٠١٦م). قدم لها: د. أمين بن محمد القضاة، ود. حاتم العوني.

وهذه الدراسة التطبيقية خاصة في محاولة إثبات إمكان إضافة أداة جديدة من أدوات نقد الحديث، تصحيحًا وتضعيفًا، وهذه الأداة هي العلم التجريبي، أما دعوى التعارض والجواب عنها فليس محلًّا لدراسته[١].

**وقد قرَّر الباحث بعض القواعد الأجنبية عن علم الحديث، وذهب إلى اختيارات مخالفة لمنهج المحدثين**[٢]. وجملة أحاديث الدراسة، تسعة عشر حديثًا، وأما دراستي فشملت ثلاث وأربعين دعوى، حوت بمجموعها ثمانٍ وعشرين ومئة حديث.

---

(١) نص على ذلك في مقدمته، انظر: أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي (ص: ١٧، ٢٥).

(٢) منها ما قام عليه البحث، وهو: إضافة أداة جديدة لنقد الحديث النبوي تصحيحًا وتضعيفًا، ألا وهي: نقده بالعلم التجريبي، وبناء ذلك وقياسه على أداة ليست من منهج المحدثين أيضًا، وهي: التصحيح والتضعيف بموافقة الواقع أو مخالفته، أو بحوادث التاريخ والتجربة، ومنها: تأصيل قاعدة غريبة، وهي: أن البخاري إنما يشترط تصحيح أصل الحديث، ولا يشترط تصحيح المتون، فقد يخرج الحديث بلفظ ضعيف منكر، إذا كان أصله صحيحًا، وهذا لم أجد من قال به قبله. بل العلماء ينصُّون على أن إعراض البخاريِّ عن لفظة إعلالٌ لها، فكيف يُخرج لفظة منكرة لأن أصلها صحيح؟! وانظر: أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي (ص: ١٩، ٣٣، ١٣٧). وانظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠/ ٢٧٨). والرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، لابن رجب (٢/ ٦٢٢).

# خطة البحث

جعلتُ البحث على **مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وفصلين، وخاتمة**.

**المقدمة**: ذكرت فيها: أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج العمل فيه.

**التمهيد**: في مفهوم السنة النبوية، ومكانتها، وحجيتها، والتعريف بالعلم التجريبي، وفيه: مبحثان:

**المبحث الأول**: مفهوم السنة النبوية، ومكانتها؛ وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول**: مفهوم السنة النبوية.

**المطلب الثاني**: مصدر السُّنة النبوية، ومكانتها في الإسلام.

**المطلب الثالث**: حفظ السنة، وسلامة طُرُق نقلها.

**المبحث الثاني**: مفهوم العلم التجريبي؛ وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول**: التعريف بالعلم التجريبي.

**المطلب الثاني**: حدود العلم التجريبي، وبيان منزلته بين مصادر المعرفة.

**المطلب الثالث**: مراتب العلم التجريبي، وأنواعه.

**المطلب الرابع**: الثغرات في العلم التجريبي، والنقد الموجه له.

**الفصل الأول**: التأصيل النظري لدعوى التعارض؛ وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول**: إفادة السنة النبوية، وحكم العمل بها، وفيه مطلبان:

**المطلب الأول**: إفادة أحاديث السنة النبوية، ومنزلتها بين مصادر المعرفة.

**المطلب الثاني**: دعوى تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية.

**المبحث الثاني**: مفهوم التعارض الـمُتوَهَّم؛ وبيان العلاقة بين السنة والعلم التجريبي؛ وفيه أربعة مطالب:

**المطلب الأول**: العلاقة بين السنة والعلم التجريبي.

**المطلب الثاني**: القواعد العامة في فهم السنة، وأثر غيابها في تَوَهُّم التعارض.

**المطلب الثالث**: المدارس التي تبنَّت هذه الدعوى.

**المطلب الرابع**: مسالك المخالفين في محاولة إثبات دعوى التعارض.

**المبحث الثالث**: منهج المحدثين في حلِّ ما ظاهره التعارض بين السنة النبوية، والعلم التجريبي؛ وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول**: القواعد العامة في التوفيق بين مشكل الحديث النبوي.

**المطلب الثاني**: منهج المحدثين في نقد المتن.

**المطلب الثالث**: منهج المحدثين في حكم نقد الحديث النبوي بالتجربة والواقع.

**الفصل الثاني**: الدراسة التطبيقية للأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع العلم التجريبي؛ وفيه ستة مباحث:

**المبحث الأول**: الأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع علم الفلك.

**المبحث الثاني**: الأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع علم المناخ والظواهر الجوية.

**المبحث الثالث**: الأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع علم الأرض (الجيولوجيا).

**المبحث الرابع**: الأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع علم الأحياء (البيولوجيا).

**المبحث الخامس**: الأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع الطِّب الحديث.

**المبحث السادس**: الأحاديث التي ادعي تعارضها مع أمورٍ أخرى من العلم التجريبي.

**ثم الخاتمة** وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم ثبت المصادر والمراجع. ثم فهرس الموضوعات.

## منهج البحث

**سلكت في البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي النقدي.**

وإجراءات البحث في توثيق المعلومات الحديثية:

- إذا كان الحديث في الصحيحين، ولم يكن عند غيرهما فائدة زائدة اكتفيت بهما.
- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، فإني لا أحكم عليه؛ إذ كلُّ ما فيهما صحيح ثابت، إلا إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.
- ما كان خارج الصحيحين فإني أجتهد في تخريجه تخريجًا علميًّا مبتدئًا بالسنن الأربعة، فإن لم يكن في غيرها زيادة مؤثرة اكتفيت بها، ثم بقية المصنفات مبتدئًا بالأقدم وفاةً، وأبين الحكم عليه وفق قواعد المحدثين، مستندًا في ذلك على أحكام الأئمة والنقاد.
- إذا كان الحديث في الكتب الستة فإني أذكر موضعه فيه وذلك بذكر الكتاب، والباب، والجزء والصفحة ورقم الحديث، وما سوى الكتب الستة فإني أكتفي بالجزء والصفحة، ورقم الحديث إن وجد.

### توثيق المعلومات العلمية التجريبية

- توثيق المعلومات العلمية التجريبية من مصادرها الأصلية المعتمدة -بحسب الاستطاعة-، من الكتب والرسائل العلمية المحكمة، والمقالات

الموثَّقة في المجلات العلمية، والمواقع الإلكترونية المعتمدة، في المصادر العربية أو الأجنبية.

• إبراز ما اتفق عليه المختصون في العلم التجريبي، وما اختلفوا فيه بين مثبت ونافٍ.

**المنهج العام لدراسة الأحاديث والمسائل:**

• أُبيِّنُ معنى الحديث والمراد به وفق ما فسره وشرحه أئمة السلف، وشُرَّاح الحديث، وما في كتب الغريب واللغة.

• إذا اختلف الشرَّاح في معنى حديثٍ فإني أذكر الاختلاف وأُبين الراجح، ما لم يكن الاختلاف اختلاف تنوع فأذكره.

• **منهج عرض الدعوى والرد عليها:**

• أذكر أشهَرَ وأبرَز الدعاوى والاعتراضات دون استقراء[1]، ولا أذكر إلا الدعاوى المشتهرة في المصادر العربية.

• لا ألتزم بالإحالة على المصادر التي تنشر الدعوى؛ إذ المقصد الرد على الدعوى وليس إشهار مدَّعيها.

• أقتصر في دراستي على ما يُدَّعى فيه التعارض بين العلم التجريبي مع السنة النبوية، ولا أعرض لغير دعوى التعارض مع العلم التجريبي، كدعوى معارضة العقل، أو الحس للسنة.

---

(١) يتعذر الاستقراء في هذا الموضوع، وذلك أن العلم يتجدد، والدعاوى والشبهات تتجدد بتجدد العلم، والقواعد النظرية التي تم تأصيلها في المقدمة كافية -بإذن الله- لجميع الشبهات والدعاوى.

• وكذلك أقتصر على الدعاوى التي ادُّعي تعارضها مع السنة النبوية، ولا أعرض لدعاوى معارضة العلم التجريبي للقرآن الكريم، فتلك تستحق دراسة مستقلة.

• أعرض الدعوى عرضًا مختصرًا مجملًا، مُبيِّنًا وجه الادِّعاء، وأجيب عنها بجواب تفصيلي مُبيِّن لحقيقة الدعوى، والرد عليها.

• وأختم الدعوى غالبًا بخلاصة الادعاء، والرد عليه.

وأسأل الله التوفيق والسداد.

# تمهيد

لما كان الحُكم على الشيء فرعًا عن تصوّره، كان لزامًا أن يتم إيضاح المعنى الذي يُراد الحكم عليه، حتى يُتصوَّر تصوُّرًا صحيحًا، إذ نشوء كثيرٍ من الأغلاط في السنة النبوية خاصة وفي بقية العلوم عامَّةً، إنما سببه -في الغالب- عدم فهم المصطلحات وتحريرها وضبطها، ولذلك لا يتم التفريق بين الصحيح والضعيف، والمرفوع والموقوف، والمقطوع والمنقطع، وما الذي تدلُّ عليه الألفاظ النبوية؟

فلا عجب أن تأتي كثيرٌ من الأحكام والنتائج المبنية على مثل هذه التصورات بشذوذات علمية، وأقوال بعيدة كلَّ البعد عن الواقع والحقيقة، مع ملاحظة وجود من يستخدم هذه الألفاظ عن قصد ليُحيل معانيها الحقيقية إلى معانٍ خاطئة.

وإن إيضاح المراد بالمصطلحات العلمية وتجليَته يُعتبر أساسًا وقاعدة لجميع الفصول والمباحث القادمة، وذلك أن ضبط المصطلحات وتحريرَها -خاصة عند الخلاف- قد يكون أهمَّ من بعض الحجج والبراهين، إذ قد يُدلي كِلا الطرفين بحجة يرى ألَّا وجه لمخالفتها أصلًا، وأنها أوضح من الشمس، بينما كل واحد منهما يعني غيرَ ما يعنيه صاحبه، فيستنكر عدم قَبول الخصم لحجته، رغم وضوحها ووجاهتها، وخصمُه كذلك، فلا يخرج الطرفان إلا باعتقاد مكابرة الطرف الآخر وعدم قصده الحق، والحقيقة أنهما متفقان، أو متقاربان وإنما اختلف تعبير كل واحدٍ منهما عمَّا يُريد.

فتحرير المصطلحات وضبطها -خاصَّةً مع وجود من يتعمد العبث بالمصطلحات- أمرٌ من الأهمية بمكان، قال ابن قيِّم الجوزيَّة: «من طلب أمرًا عاليًا من غير طريقه لم يحصل إلا على ضدِّه، فالواجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم: ألَّا يوافقهم على لفظٍ مجملٍ حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده، فيكون الكلام في معنًى معقولٍ، يتوارد النفي والإثبات فيه على محلٍّ واحدٍ، لا في لفظٍ مجملٍ مشتبه المعنى، وهذا نافعٌ في الشرع والعقل والدين والدنيا، وبالله التوفيق»[1].

وعليه فلابد من بيان معنى السُّنة، ومعنى الحديث، فهل كل من قال: «هذا حديث». يكون معناه المرفوع إلى النبي ﷺ؟ وهل لفظ: «السُّنة» يدل على معنى واحدٍ أم معاني مختلفة؟ ونحوها من المصطلحات.

وليس هذا في العلوم الشرعية فحسب، بل في جميع العلوم، حتى العلوم التجريبية، فإن المصطلحات العلمية التجريبية تختلف رغم اشتهار بعض المعاني دون بعض.

فما معنى العلم التجريبي؟ وما الفرق بين الفرضيات، والنظريات، والحقائق؟ فكثيرًا ما ينتشر في الأوساط العامة والعلمية والإعلامية إطلاق القول بأن العلم أثبت كذا، أو أكدَّ علماء ذاك التخصص على كذا، أو اكتشف العلم ... الخ.

فما المراد بقولهم: أثبت العلم؟ وأكد العلماء؟ فما هو العلم؟ وهل هو مرتبة واحدة؟ وهل كلُّ ورقة علمية كتبها باحث تُسمَّى علمًا مُثبتًا؟ ومن هم العلماء؟ وهل هم دائمًا متَّفِقون أم يقع بينهم اختلاف؟

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٣/ ٩٩٦).

كل هذه الأسئلة لا يمكن الجواب عنها دون معرفة معنى العلم التجريبي، ومراتبه.

وللتأكيد على أهمية ضبط المصطلحات، يحسُن أن أستعجل الكلام عن مراتب العلم التجريبي، بشيء مختصر، حتى يتبين الخلل الكبير الواقع بسبب إغفال ذلك، وأما التفصيل فسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى[١].

فإن العلم يُطلق ويُراد به: الفرضية العلمية، والنظرية العلمية، والحقيقة العلمية.

**والفرضية العلمية**: هي اختيار أحد الطرق الممكنة لتنظيم العلاقة بين الوقائع العلمية، وفي عبارة أخرى: «هي تخمين وحدسٌ يتضمن ظرفًا لم يُبرهَن عليه بعدُ في الوقائع المتاحة، ولكنه جدير بالاستكشاف»[٢]. فهو احتمال من غير إثبات ولا دليل، وإنما افتراض مشجِّع للباحثين أن يُثبتوا صحته أو خطأه.

**والنظرية العلمية**: مرحلة من مراحل ارتقاء الفرضية، إذا وُجدت بعض الأدلة التي تسندها، وبعض الإجابات المقنعة عن الإشكالات الواردة عليها، مع احتياج المسألة إلى مزيد بحث، وأدلة شاملة حتى تستوعب جميع أجزاء المسألة.

**وأما الحقيقة العلمية**: فهي التي لا تتخلف ولا تتبدل، وهي النتيجة النهائية التي يُتوصل إليها بعد استيفاء كافة الأدلة، والإجابة عن كافة الإشكالات.

والفرضية، والنظرية والحقيقة، كلها يُطلق عليها علمًا، في الأوساط

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك انظر: (١/ ٩٧).

(٢) فلسفة العلم، د. صلاح قنصوه (ص: ١٨٧-١٨٨).

الإعلامية، والعامة، فكثيرًا ما يُذاع أن العلمَ أثبت، والعلمَ توصَّل، فتكون الحقيقة أنها فرضية علمية، لا يمكن أن يُثبت بها شيء ولا يُنفى.

وعدم إدراك هذه المصطلحات له أثَرٌ سلبيٌّ، خرجت على إثْرِه نزعة الغلو في العلم، أو ما يُسمى بـ: «العِلموية» = «Scientism»[(١)].

وشاعت عبارات تعظيم العلم، والغلو فيه، كما يُقال: العلم يحلُّ كلَّ معضلة، والعلم يجيب عن كل سؤال، ويُبدِّدُ ظُلمة كلِّ إشكال، فمن عارضه خسر، ومن وافقه ظفر، ومن صالَحه سلِم، فأخذوا يُطبقون هذا على كل ما نُسب إلى العلم ولو كان فرضية ساقطة، وعند أدنى نظر يجد المتأمل أن في هذا مبالغةً لا يسندها حتى العلم نفسه[(٢)].

فضبط المصطلحات وتحريرها ضروريٌّ قبل الخوض في أي دراسة تبحث التوافق والتعارض.

ولذلك من المناسب بيان المصطلحات، والمقدمات العلمية، في الحديث النبوي، وفي العلم التجريبي، قبل الشروع في المقارنة والتطبيق.

.....

(١) مذهب العِلموية: «هو الاتجاه الفكري الذي يُقرِّر بأن العلم التجريبي يمكنه أن يُحقِّق كل ما يحتاجه الإنسان، وبأنه لا طريق للمعرفة إلا بالعلم التجريبي فقط، وأنه لا وجود لشيء لا يمكن إدراكه عن طريق التجريب». وهو مطابق للاتجاه التجريبي الفلسفي، وقد سبق تعريفه انظر: (١/ ٩) ح١ وانظر: ظاهرة نقد الدين في الفكر الغربي (ص: ٤٣١). والعِلموية، الأدلجة الإلحادية للعلم في الميزان (ص: ٢٨-٣٠).

(٢) وسيأتي تفصيل ذلك انظر: (١/ ١٠٨).

# المبحث الأول

# مفهوم السُّنة النبوية، ومكانتها

## المطلب الأول: مفهوم السُّنة النبوية:

إن الحديث عن مفهوم السُّنة النبوية في الدراسات الحديثية من قبيل: تعريف المعروف، إذ لا يخفى على مختص في العلوم الشرعية معنى السُّنة النبوية، ولكن لما كان البحث يخدم شريحة كبيرة من غير المختصين، مع ما سبق بيانه -آنفًا- من منشأ كثير من الخلل بسبب عدم ضبط المصطلحات؛ فإني التزمتُ تعريفه!

**فالسُّنة في لغة العرب** من السَّنَنْ، وهو: «جريان الشيء واطِّرادُه في سهولة»[(١)].

والسُّنة: تُطلق على معانٍ كثيرة منها: السيرة، والطريقة، حسنة كانت أو سيئة[(٢)].

وإضافتها إلى النبي ﷺ تفيد اختصاصها به، فهي سيرته والطريقة التي تصدرُ عنه ﷺ.

والسُّنة لها استعمالات وإطلاقات كثيرة[(٣)]، فكلُّ تخصُّص وعِلمٍ من العلوم يصطلح على تسمية بعض الأمور بـ «السُّنة»، فيكون إطلاق السُّنـة عند أهل

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٦٠)؛ مادة: «سنَّ».

(٢) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٦/ ٧٣)؛ تفسير: آل عمران، آية: ١٣٧. والصحاح (٥/ ٢١٣٨)؛ مادة: «سنن». والمفردات في غريب القرآن (ص: ٤٢٩)؛ مادة: «سنن». والنهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٠٩)؛ مادة: «سنن».

(٣) انظر كتاب: «تأريخ مصطلح السنة ودلالته»، د. محمد خير علي فرج، فقد جمع فيه اصطلاح السنة عند اللغويين والمحدثين، والفقهاء والأصوليين مع بيان تعريف كل مذهب.

هذا الاختصاص يُراد به ما اصطلحوا عليه، فأهل الاعتقاد يُطلقون السنة على الاعتقاد الصحيح، مقابل البدعة والضلالة، وقد سمَّى جماعة من الأئمة كتُبَهم في العقيدة بـ «السُّنة»، كالإمام أحمد، والـمُزني، والإسماعيلي، واللالكائي، وغيرهم.

وأهل أصول الفقه -على خلاف بينهم- ينظرون إلى ما ورد عن النبي ﷺ من حيث دلالته على الأحكام، فيُعرفون السنة بأنها: «ما صدر عن النبي ﷺ من الأقوال، والأفعال، والتقرير»[(١)]. فلذلك لا تدخل أحاديث الشمائل النبوية والمغازي عندهم في مصطلح السنة.

وأهل الفقه يجعلون السنة: ما أَمر به النبيُّ ﷺ أمرًا غير جازم، فيثاب فاعله ولا يعاقب تاركه[(٢)].

**وأما أهل الحديث فإنهم يريدون بالسنة:** «كل ما أُثر عن النبي ﷺ، سواءً كان ذلك قولًا، أو فعلًا، أو إقرارًا، أو صفةً؛ خَلْقيَّةً، أو خُلُقيَّة»[(٣)]. فالمحدثون نظروا إلى كل ما ورد عن النبي ﷺ.

وإطلاق المحدثين هو المراد في المقابلة بين الكتاب والسنة، فإذا أُطلقت السنة عمومًا فالمراد بها كل ما أُثر عن النبي ﷺ، وإذا قُيِّدت كانت مناسبة لما قُيدت به.

فكلُّ قول للنبي ﷺ يُسمى سُنَّة، وكل فعل يُسمَّى سُنَّة، ومجموع هذه الأقوال، والأفعال، يُسمَّى سُنَّةً بالمعنى العام، فالسُّنَّة بالمعنى العام هي التي

---

(١) البحر المحيط للزركشي (٤/ ١٦٤) وشرح مختصر الروضة (٢/ ٦٠).

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (١/ ١٠٢)، والأصول من علم الأصول (ص: ١١).

(٣) انظر: معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٤٨)، ومجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/ ٩-١٠). والكاشف عن حقائق السنن (٣/ ٩٨٠). وإرشاد الساري (١/ ٨).

دل عليها قوله ﷺ: «**من رغب عن سُنَّتي فليس مني**»[١]. وقوله ﷺ: «**عليكم بسُنَّتي**»[٢].

واصطلاح المحدثين في تسمية كتبهم: «السنن» كأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، يراد به المعنى العام، ففيها الأوامر والنواهي، والشمائل.

قال عبد الرحمن المعلِّمي: «تُطلق السنة لغةً وشرعًا على وجهين:

**الأول**: الأمر يبتدئه الرجل فيتبعه فيه غيره ... **والوجه الثاني**: السيرة العامة، وسنة النبي ﷺ بهذا المعنى هي التي تُقابل الكتاب، وتسمى الهَدْي.

هذا وكلُّ شأن من شؤون النبي ﷺ الجزئية المتعلقة بالدين -من قول، أو فعل، أو كفّ، أو تقرير- سنَّةٌ بالمعنى الأول، ومجموعُ ذلك هو السنة بالمعنى الثاني. ومدلولات الأحاديث الثابتة هو السنة، أو من السنة حقيقة، فإن أُطْلِقَت «السنة» على ألفاظها فمجاز أو اصطلاح»[٣].

وعليه فالمراد بالسنة في الدراسة: «**كل ما أُثر عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ**».

فيخرج به: ما كان موقوفًا على الصحابة، أو مقطوعًا على التابعين فمن

---

(١) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: النكاح، باب: الترغيب في النكاح، (٧/ ٢)؛ رقم: ٥٠٦٣، وصحيح مسلم كتاب: النكاح، (٤/ ١٢٩)؛ رقم: ١٤٠١.

(٢) حديث صحيح، رواه أبو داود في السنن، كتاب: السنة، باب: في لزوم الجماعة، (٧/ ١٧)؛ رقم: ٤٦٠٧. والترمذي في السنن، كتاب: العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة، (٥/ ٤٤-٤٥)؛ رقم: ٢٦٧٦، وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وابن ماجه في السنن، كتاب: أبواب السنة، باب: اتباع سنة الخلفاء الراشدين، (١/ ٢٩)؛ رقم: ٤٣-٤٤. وأحمد في المسند (٢٨/ ٣٦٧)؛ رقم: ١٧١٤٢، و١٧١٤٥.

(٣) الانوار الكاشفة [ضمن مجموعة المعلمي] (١٢/ ٢٥-٢٦).

بعدهم، إذ الحجة إنما تلزم بقول المعصوم وهو النبي ﷺ، وأما من دونه ﷺ فغير معصومٍ مهما عظُم فضله[١].

وبعد بيان السُّنة في اللغة والاصطلاح، فإن الذي ذكره الأئمة وبيَّنوا أنه المصدر الثاني للتشريع، هو السُّنة المأثورة عن النبي ﷺ بمعناها العام، وهو: **كل ما صحَّ عن النبي ﷺ**.

وعليه فلا يدخل في السنة إلا ما صحَّ عن النبي ﷺ؛ وأما ما لم يصح من الأحاديث الضعيفة فليس بسنة على الحقيقة، ولذلك إن وجِد حديث ضعيف ادُّعي تعارضه مع العلم التجريبي فإن إثبات ضعفه كافٍ لإبطال دعوى التعارض، لأنه ليس من السنة في الحقيقة.

وأما ما روي عن غير النبي ﷺ، مثل ما روي عن الصحابة الكرام، والتابعين، وأتباع التابعين، وغيرهم من فقهاء الإسلام وعلماءهم، فهذه في أفرادها ليست معصومة، فإن العصمة لا تكون لأحد بعينه إلا للأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام. نعم، هناك أحاديث مروية عن الصحابة من أقوالهم يُعرف أن حكمها حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، كقول الصحابي: «أُمرنا، ونُهينا، ومن السُّنة فعل كذا». ونحو هذا، وكذلك ما لا يُقال برأيٍ كوصف الجنة والنار، ممن لم يكن مشتهرًا بالأخذ عن أهل الكتاب، فهذه حكمها حكم المرفوع إلى النبي ﷺ[٢].

(١) وقد يُذكر الموقوف أو المقطوع في الدراسة، ليُبَيَّن أنه غير مرفوع، وأن مدَّعي التعارض توهم رفعه.

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ٤٨).

## المطلب الثاني

## مصدر السُّنة النبوية، ومكانتها في الإسلام، وفيه فرعان:

### الفرع الأول: مصدر السنة النبوية:

إن معرفةَ مصدرِ السنة النبوية أصلٌ في تحرير دعوى التعارض، وذلك أن دعوى التعارض إنما يدَّعيها -من حيث الأصل- من يعتقد أنها من عند غير الله ﷻ، وعليه فيجوز -عنده- أن تتعارض السنة النبوية مع ما خلقه الله في الكون مما اكتُشف في العلوم التجريبية، وأما من يعتقد أن مصدرها وحيٌ من الله ﷻ فإنه لا يَرِد عليه هذا الاحتمال.

ومصدر السنة النبوية ومنشؤها له اعتباران:

**الاعتبار الأول**: اعتبار الآمر والحاكم بها والمشرِّع لها؛ فهو الله ﷻ، فيكون النبي ﷺ هو الـمُبلِّغ عن الله وحيَه، فالسنة وحيٌ من الله سبحانه[1].

**الاعتبار الثاني**: اعتبار المتكلم بها ومبلِّغها، فهو النبي ﷺ، المبلغ عن الله وحيَه، فوظيفته ﷺ البلاغ عن الله ﷻ.

وعليه فكلُّ ما ورد عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، واستقر الأمر عليه فهو وحيٌ من الله سبحانه.

---

(١) الوحي في اللغة: إلقاء الشيء إلى غيرك بخفاء حتى يعلمه، وقد يكون بإشارة، أو كتابة، أو كلام، أو غير ذلك، والمراد به هنا: الكلمات الإلهية التي يُلقيها الله ﷻ إلى أنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام، وقد يكون الوحي بكلام مباشر من الله سبحانه لرسوله، أو بتبليغ جبريل، أو في نفثه في رُوعه، أو برؤيا حق. انظر: مادة: «وحي»، في: مقاييس اللغة (٦/ ٩٣)، والمفردات في غريب القرآن (ص: ٨٥٨).

قال ابن حزم: «كلام رسول الله ﷺ كلُّه في الدين وحيٌ من عند الله ﷻ، لا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كلَّ وحيٍ نزل من عند الله تعالى فهو ذِكْرٌ منزَّل»[(١)].

والأدلة على إثبات أن السنة وحيٌ من حيث أصلها متنوعة، يمكن الاستدلال بها على جميع أنواع المخالفين، من المسلمين وغيرهم، فالقرآن الكريم، والسنة النبوية فيهما من الدلالة ما يكفي لإثبات أن السنة وحي، وكذلك دلَّ العقلُ والحسُ والمكتشفاتُ الحديثة[(٢)].

## ■ الدلالة من القرآن الكريم على أن السنة النبوية وحيٌ من الله[(٣)]:

دل القرآن الكريم على أن السنة وحيٌ واجب الاتباع، وتعددت أنواع الأدلة في ذلك، وسأكتفي بذكر ثلاثة أنواع، كل نوع فيه عدد من الآيات القرآنية:

**النوع الأول**: النص على أن كل ما نطق به النبي ﷺ وحيٌ:

قال الله ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

ووجه الدلالة من الآية: النفي المطلق عن نطق النبي ﷺ بالهوى، والتأكيد على أن كلَّ ما ينطق به النبي ﷺ فحكمه حكم الوحي من الله ﷻ.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٢١).

(٢) الاستدلال بالقرآن الكريم والسُّنة النبوية حجة على كل من ينتسب إلى الإسلام، وأما من لم يكن مسلمًا -أيًّا كان معتقده- فيُحتج عليه بما يؤمن به من العقل والحس والمكتشفات الحديثة.

(٣) أطلتُ الكلام في الدلالة من القرآن على أن السنة وحيٌ، لأن الذين يشككون في السنة يؤمنون بالقرآن الكريم -في الغالب-، فإذا تبيَّن لهم من القرآن أن السنة وحيٌ من الله نفعهم ذلك.

فالفعل «ينطق» مصدره: نُطقًا؛ وهو نكرة؛ والنكرة في سياق النفي تفيد في لغة العرب العموم[١]، فعموم ما ينطق به النبي ﷺ، ليس عن هوى.

ثم استثنى، والاستثناء يفيد التخصيص والحصر[٢]، فحصره بالوحي الذي أوحاه الله سبحانه، فليس هناك شيءٌ نَطَقَ به النبيُّ ﷺ إلا وهو وحي من الله سبحانه.

والقرآن الكريم كلام الله ﷻ، والنبي ﷺ ينطق به كما تكلم الله به سبحانه، وأما السنة فإن الله يوحيها إلى جبريل تارة، وينفثها في رُوع النبي ﷺ تارة[٣]، ويراها في منامه تارة، وأحيانًا يجتهد النبي ﷺ فيقرُّه الله ﷻ على اجتهاده فيكون وحيًا بالإقرار، أو يدلُّه على الأفضل فيُنسخ الحكم الأول، ويثبت الحكم الثاني بالوحي.

ودلالة هذه الآية على أن القرآن وحيٌ واضحةٌ لا إشكال فيها[٤]، وكذلك دلالتها على السنة عند أهل العلم:

قال ابن حِبَّان: «لا تزر وازرة وزر أخرى إلا ما أخبركم رسولي ﷺ أنها تَزِر، والمصطفى ﷺ لم يقل ذلك، ولا خَصَّ عمومُ الخطاب بهذا القول إلا من الله، شهد الله له بذلك، حيث قال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾»[٥].

---

(١) انظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥٧٤)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٤٧٣).

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة (٢/ ٥٨٢).

(٣) الرُّوع بضم الراء: القلب، والعقل. انظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٢٢٣)؛ مادة: «روع».

(٤) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (٢٢/ ٨)، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي (٧/ ٤٠٠).

(٥) صحيح ابن حبان (الإحسان) (٨/ ١٠٣).

وقال البغوي: «﴿إِنْ هُوَ﴾: ما نطقه في الدين، وقيل: القرآن ﴿إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ أي: وحي من الله يوحى إليه»(١).

وقال القرطبي: «وفيها أيضا دلالة على أن السنة كالوحي المنزل في العمل»(٢).

وقال برهان الدين البقاعي: «قال ﷺ: ﴿إِنْ﴾ أي: ما ﴿هُوَ﴾ أي: **الذي يتكلم به من القرآن وبيانه، وكل أقواله وأفعاله وأحواله**، بيانه ﴿إِلَّا وَحْيٌ﴾ أي من الله تعالى، وأكَّده بقوله: ﴿يُوحَىٰ﴾ أي يجدد إليه إيحاؤه منا وقتًا بعد وقت، ويجوز أن يجتهد ﷺ، فإذا استقرَّ اجتهاده على شيء أوحي، مع أن من يَرُدُّ ما يجتهد فيه إلى ما أوحي إليه بريء من الهوى»(٣).

وقال أبو حيان الأندلسي: «﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [الأعراف: ٣]. لما ذكر تعالى أن هذا الكتاب أُنزل إلى الرسول ﷺ أَمَر الأمة باتِّباعه، وما أُنزل إليكم يشمل القرآن والسُّنَّة لقوله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾»(٤).

وقد نازع بعضهم وذهب إلى عدم شمول الآية للسنة النبوية(٥)، وليس للمعترض حجة في ذلك، فإن المأثور عن السلف والمفسرين دخول السنة في هذه الآية(٦)، واللغة والسياق يدلاَّن عليه كما سبق.

(١) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٧/ ٤٠٠).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (١٧/ ٨٥).
(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسُّور (٧/ ٣١٤).
(٤) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (٥/ ١٠)، ونحوه في موضع آخر: (٢/ ٤٩١)، وانظر: نحوه في أنوار التنزيل، وأسرار التأويل للبيضاوي (٣/ ٥).
(٥) انظر: محاسن التأويل، للقاسمي (٩/ ٥٩).
(٦) كما سبق، وانظر: أحكام القرآن للجصَّاص (٥/ ٢٩٧)، وأنوار التنزيل، وأسرار التأويل، =

ومن الأدلة في القرآن الكريم على أن السنة وحيٌ قوله ﷻ: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [الأنعام: ١٠٦]. وقوله ﷻ: ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام: ٥٠].

ووجه الدلالة: أن الله ﷻ قد أمر نبيَّه ﷺ باتِّباع ما يوحى إليه من الله سبحانه، وأنه لم يأت بشيء من عنده إنما هو متَّبعٌ ما أوحاه الله إليه، فكل ما أمر به النبي ﷺ أو نهى عنه، أو أخبر به، فهو متَّبع فيه وحيَ الله ﷻ له، فإن لم يكن الوحي من القرآن الكريم، فهو الوحي غير المتلو، وهو السنة النبوية.

**النوع الثاني**: الأمر بطاعة النبي ﷺ:

والأمر بطاعة النبي ﷺ جاء في عدة صور: **منها**: الأمر المطلق بطاعته ﷺ، **ومنها**: ترتيب الثواب على طاعته، وترتيب العقاب على معصيته، **ومنها**: النص على أن طاعته ﷺ طاعة لله، وغيرها من الصور، بل ذَكَر الله ﷻ أنه ما أرسل الرسَّل جميعًا إلا ليُطيعَهم الناس، كما قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾. [النساء: ٦٤].

والأمر بطاعته ﷺ مطلقًا مع اختلاف الصور المتقدمة دليلٌ على أن السنة وحيٌ.

**ووجه الدلالة**: أن الله سبحانه لـمَّا أمر بطاعة نبيه ﷺ ورتَّب الثواب عليها والعقاب على من خالفها، فهو سبحانه آمر بما أمر به النبي ﷺ، لأن الله ﷻ قد نصَّ على أن من يطع الرسول ﷺ فإنه مطيع لله فقال ﷻ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠].

---

= للبيضاوي (٣/ ٥). وفتح القدير للشوكاني (٥/ ١٢٦). وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: ٨١٨)، وموقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين (٤/ ٨٠).

ولازم الأمر بطاعة النبي ﷺ رضاه ﷻ عمّا أمر به النبيُّ ﷺ ونهى عنه؛ ورِضاه سبحانه لا يخلو من حالين:

**الحال الأول**: أن يكون الله ﷻ هو الذي أوحاه إلى النبي ﷺ.

**الحال الثاني**: أن يكون اجتهادًا من النبي ﷺ، والله أقرَّه على ذلك ورضيَه له، فهو إقرار من الله ﷻ لنبيه ﷺ.

وفي كلا الحالين فإن طاعة النبي ﷺ واجبة بأمرٍ ووحيٍ من الله ﷻ.

وقد وصف الله ﷻ من يصدُّ عن اتباع السنة بالنفاق، فقال ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١].

ونصوص القرآن التي تدل على وجوب اتباع السنة كثيرة جدًّا؛ قال أحمد بن حنبل: «نظرت في المصحف فوجدت طاعة الرسول ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا»(١). وقال الآجرِّي نحوَه(٢).

وقبل ذكر الآيات الدالة على وجوب طاعته ﷺ، لابد من بيان أمرٍ مهمٍ، تجب ملاحظته حين النظر في هذه الآيات، وهو أن الأوامر القرآنية بطاعة النبي ﷺ قد جاءت بصيغة الإطلاق والتعميم، إذ الأمر بطاعته ﷺ والنهي عن مخالفته ومعصيته جاء مطلقًا بغير قيد، وهو أوكد الأدلة على عصمته ﷺ، وأن كلَّ ما يقوله وحيٌ من الله ﷻ، وأنه لا فرق بين سُنَّة وسُنَّة، وأن جميع ما أُثر عن النبي ﷺ فهو واجب لازم الاتباع.

قال ﷻ: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]. وقال ﷻ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢].

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/ ٢٦٠)

(٢) انظر: الشريعة للآجري (١/ ٤١١).

وقال ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. وقال ﷻ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١].

وقال ﷻ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُواْۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢].

وقال ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠].

وقال ﷻ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَـٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْۖ وَٱصْبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

وقال ﷻ: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

وقال ﷻ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]. وقال ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]. قال ﷻ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

وقال ﷻ: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَـٰتٍۚ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المجادلة: ١٣].

**والآيات في هذا المعنى كثيرة جدًّا.**

وفي قول الله ﷻ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النساء: ٨٠]. دليلٌ على تسوية طاعة الرسول ﷺ بطاعة الله ﷻ، لأن طاعة النبي ﷺ هي طاعة لله سبحانه، قال ابن كثير: «يخبر تعالى عن عبده ورسوله محمد ﷺ بأنه من أطاعه فقد أطاع الله، ومن عصاه فقد عصى الله، وما ذاك إلا لأنه ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى»[(١)].

وقد أمر سبحانه باتِّباع النبي ﷺ، وأكّد ﷻ أن النبي ﷺ يأمرُ وينهى ويُحِلُّ ويُحرِّم، وأن اتِّباعه في ذلك واجب، قال ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٥٧ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧-١٥٨].

**النوع الثالث: أن ينسب اللهُ ﷻ لنفسه ما جاء الأمر به في السنة النبوية:**

وردت تشريعات في السنة النبوية، أمر بها النبيُّ ﷺ، ثم ذكر الله في القرآن الكريم نسبتها إلى نفسه، وأنه سبحانه هو الآمر بها، وهي لم توجد إلا في السنة، وأمثلته في القرآن الكريم كثيرة أيضًا[(٢)]، ومنها:

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٣٦٣).

(٢) من الأمثلة: قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ هُنَّ لِبَاسٞ لَّكُمۡ وَأَنتُمۡ لِبَاسٞ لَّهُنَّۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَخۡتَانُونَ أَنفُسَكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ وَعَفَا عَنكُمۡۖ﴾. [البقرة: ١٨٧]. أحلَّ اللهُ ﷻ ما كان =

## ■ جعل بيت المقدس القِبلة الأولى للمسلمين:

صلى النبي ﷺ إلى بيت المقدس منذ أن بعثه الله ﷻ حتى هاجر إلى المدينة النبوية، وكان ﷺ يُحب أن تكون قِبلتَه إلى المسجد الحرام في مكة المكرمة، ولكنه لم يُحوِّل قِبلته حتى نزلت آيات تحويل القِبلة، وقبل نزول آيات تحويل القبلة لم يَرِد في الشرع ما يدل على مكان القِبلة، إلا في السُّنَّة العملية للنبي ﷺ فإنه كان ملتزمًا الصلاة إلى بيت المقدس، كما قال الله ﷻ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٤].

فبيَّن الله ﷻ حال النبي ﷺ، وأنه كان يتمنى تحويل القِبلة إلى المسجد الحرام، ولم يَرِد في القرآن ما يدل على وجوب الصلاة إلى بيت المقدس قَبل ذلك، إلا أن الله نَسَب هذا الأمر الذي لم يرد إلا في السُّنَّة العملية للنبي ﷺ نسبه الله ﷻ إلى نفسه، وأنه سبحانه هو الآمر به، فقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٣].

فالله ﷻ هو الذي جعل القبلة إلى بيت المقدس، وذلك بالوحي الذي أوحاه الله إليه في غير القرآن الكريم، فَفَعله النبي ﷺ، والتزم به.

وهو صريحٌ في الدلالة على أن السنة النبوية وحيٌ مُلزِمٌ من الله سبحانه.

---

= محرمًا، وعفى عمَّن ارتكب ذلك المحرم، ولم يرد التحريم في القرآن الكريم، وإنما ورد في السنة فقط. ومن الأمثلة قوله ﷻ: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾. [آل عمران: ١٢٤]. وعد النبي ﷺ أصحابه بأمرٍ غيبيٍّ نصَّ عليه الله ﷻ وهو أن الله يُمدهم بالملائكة تأييدا ونصرًا، ولم يكن قبل ذلك في القرآن الكريم، وإنما هو وحيٌ من الله ﷻ لنبيه ﷺ بالسنة النبوية.

■ **ومثله ما أخبر به النبيُّ ﷺ زوجَه حفصة ﵂:**

فإن النبي ﷺ أخبر زوجَه حفصة ﵂ بخبرٍ، وأمرها أن تكتمه ولا تخبر به أحدًا، ولكنَّها ﵂ أخبرت به عائشة ﵂، فأوحى الله إلى نبيه ﷺ أن زوجَه حفصة أخبرت عائشة بذلك السِّرِّ، فلما نبأها النبي ﷺ بهذا، تعجَّبت وقالت للنبي ﷺ: من الذي أخبرك أني أخبرتها؟ وحفصة تعتقد في نفسها أن عائشة هي التي أخبرته ﷺ، ولكن النبي ﷺ بيَّن أن الله سبحانه هو الذي أخبره وأوحى إليه ﴿قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[1].

فذكر الله هذه الحادثة في القرآن الكريم، ونسب الإخبار إلى نفسه سبحانه، وأنه أوحى إلى النبي ﷺ بهذا الخبر، وهذا الخبر والحديث وتفاصيله ليست موجودة في القرآن الكريم، بل هي في السُّنة، ومع هذا ذكر الله ﷻ أنه هو سبحانه من أخبر بها نبيَّه محمدًا ﷺ.

قال الله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]. فدلَّت على أن الوحيَّ ليس مقتصرًا على القرآن الكريم، بل هناك وحيٌ آخر غير القرآن الكريم، وهو السنة النبوية.

ومما سبق يتبيَّن قطعًا أن ما استقرَّ من السنة فهو وحيٌ من الله ﷻ، فلذلك أجمع المسلمون على وجوب العمل بالسنة النبوية، فما دلَّت عليه من خبر وجب تصديقه واعتقاده، وما دلَّت عليه من أمرٍ ونهيٍ وجب التزامه وعدم مخالفته[2].

---

(١) انظر تفاصيل القصة في: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٢٣/ ٩٢-٩٣).

(٢) انظر: مقدمة التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢).

وإنما جادل بعض المخالفين في كون السنة وحيًّا من الله، لأنهم يُقرُّون بأن الوحي واجب ولازم الاتباع، فإخراجهم السنةَ عن كونها وحيًا من الله إنما يريدون به إعفاء أنفسهم من وجوب اتِّباعها.

ومناط الإلزام بالسنة النبوية هو أمرُ الله ﷻ، ولذلك فإن الذين يَدْعون إلى إنكار السنة النبوية يُخرجونها من دائرة الوحي، ويقولون عن أنفسهم: أنهم لا يتَّبعون إلا الوحي، لأن حجية الوحي إنما تتحقق لكونه من الله ﷻ، وعلى هذا فكل ما كان من أمر الله فهو وحيٌ، وحجة، ولازم الاتباع كله.

وهذا متحقق في السُّنة في جميع أحوالها، فأمْرُ الله صراحةً، وإطلاقًا، باتباع النبي ﷺ واتباع أمره، واجتناب نهيه، وأن طاعته ﷺ طاعة لله، وحيٌ من الله ﷻ ملزِم باتباع السنة، سواءً أقرَّ المخالف بأن السنة نفسها وحيٌ، أم اجتهادٌ من النبي ﷺ، فإن ذلك لا يُغير من الأمر شيء، إذ يلزم من الأمر بها إقرارُها فتكون وحيًا بالإقرار من الله ﷻ.

### ■ الدلالة من السنة النبوية على أن السنة وحيٌ:

إن الاستدلال على كون السنة وحيًا بالسنة نفسها إنما يكون بعد الإقرار بأن النبي ﷺ تكلَّم بها، وأنها وصلت إلينا عبر الأسانيد الصحيحة، وبهذا يكون الاستدلال بالسنة على أنها وحيٌ ليس من الدَّور الممتنع[1]، لأن الإقرار بثبوت الخبر عن النبي ﷺ، والإقرار بأنه ﷺ صادق مصدَّق من الله، والإقرار بأن هذا الكلام هو كلام النبي ﷺ يُلزم المقرَّ بكلِّ ما يقول.

---

(١) الدور الممتنع أو الفاسد: هو: توقف كل واحد من الشيئين على الآخر، أو كون كل واحد من الشيئين فاعلًا للآخر، ونحوه. انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية (ص: ٢٥٧)، والمعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، (١/ ٥٦٧).

ووصْف السنة بأنها وحيٌ، أمرٌ زائد على مجرد الحكم على السنة بأنها صحيحة، فهو وصف لمصدرها، فإخبار النبي ﷺ نفسه على أن ما يتكلم به من الشرع وحيٌ من الله ﷻ، دليلٌ قطعي لا يمكن دفعه.

والأدلة من السنة جاءت متنوعة وكثيرة، بل أغلب الأحاديث النبوية يمكن أن يستدلَّ بها على أن السنة وحيٌ من الله، لأن السنة إما أن تكون دالة على أمر قد دلَّ عليه القرآن، فهذا لا إشكال في كونه وحيًا.

وإما أن تكون مفسرة، أو مبيِّنة لما أجمله القرآن وذكره من غير تفصيل، فهذا تفسير من النبي ﷺ، وهو أعلم الناس بمراد الله في كتابه، ولا يكون تطبيقه لأوامر القرآن إلا عن علم، ودراية، ولا يكون ذلك إلا بوحيٍ من الله سبحانه في معنى القرآن.

وإما أن يكون أمرًا مستقلًّا غير موجود في القرآن، فهذا على قسمين:

**الأول**: ألَّا يكون فيه نسبة الأمر إلى الله ﷻ، فيأمر النبي ﷺ وينهى بلفظ يفيد أن الأمر والنهي منه ﷺ، وهذا وحيٌ لازمٌ، لما دلَّ عليه القرآن من الأمر بطاعة النبي ﷺ وأنه لا ينطق عن الهوى، وأن طاعته طاعةً لله سبحانه، كما سبق بيانه.

**الثاني**: أن ينص النبيُّ ﷺ على نسبة الحديث إلى الله ﷻ، مثل: أمرني ربي، أو أوحى إليَّ ربي، أو أُمرت، أو نُهيت، أو أن ينصَّ أن كل ما ذكره فهو من الله ﷻ، وهي أحاديث كثيرة جدًا، ومنها:

ما رواه المقدام بن معدي كرب أن النبي ﷺ قال: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشِك رجلٌ شبعانٌ على أريكته**[1] **يقول: عليكم بهذا القرآن،**

(١) الأريكة: سريرٌ منجَّد مزيَّنٌ في قُبَّةٍ أو بيت، قال الخطابي: «وإنما أراد بهذه الصفة أصحاب =

**فما وجدتم فيه من حلال فأحِلُّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يَحِل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كُلُّ ذي ناب من السَّبُع، ولا لُقَطة معاهدٍ، إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نَزَل بقوم، فعليهم أن يُقْرُوه، فإن لم يُقْرُوه فله أن يُعْقِبَهم بمثل قِراه»** رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، والحاكم، وفي لفظ الحاكم: **«وإنما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله»**. والحديث صحيح(١).

وللحديث شواهد منها: حديث أبي رافع، أن النبي ﷺ قال: **«لا أُلْفِيَنَّ أحدَكم متكئًا على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرتُ به، أو نهيتُ عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»** رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد(٢).

---

= الترفُّه والدَّعة، الذين لزموا البيوت، ولم يطلبوا العلم، ولم يغدوا، ولم يروحوا في طلبه في مظانه، واقتباسه من أهله». انظر: الصحاح للجوهري (٤/ ١٥٧٢)؛ مادة: «أرك»، ومعالم السنن (٤/ ٢٩٨).

(١) سنن أبي داود كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، (٧/ ١٣)؛ رقم: ٤٦٠٤، وسنن الترمذي، كتاب: العلم، باب: ما نهي أن يقال عند حديث النبي ﷺ، (٥/ ٣٨)؛ رقم: ٢٦٦٤، سنن ابن ماجه، كتاب: أبواب السنة، باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ، والتغليظ على من عارضه، (١/ ٩)؛ رقم: ١٢، ومسند أحمد (٢٨/ ٤١٠)؛ رقم: ١٧١٧٤، و(٢٨/ ٤٢٩)؛ رقم: ١٧١٩٤. والمستدرك على الصحيحين (١/ ١٩١)؛ رقم: ٣٧١. وصححه الحاكم، والألباني، ومحققو المسند. انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٥١٨)؛ رقم: ٢٦٥٣، ورقم: ٨١٨٦. ومشكاة المصابيح بتحقيق الألباني (١/ ٥٧)؛ رقم: ١٦٣، وانظر السلسلة الصحيحة (٦/ ٨٧١)؛ رقم: ٢٨٧٠.

(٢) إسناده صحيح، سنن أبي داود، كتاب: السنة، باب: في لزوم السنة، (٧/ ١٥)؛ رقم: ٤٦٠٥، وسنن الترمذي، كتاب: العلم، باب: ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ (٥/ ٣٧-٣٨)؛ رقم: ٢٦٦٣، وسنن ابن ماجه، كتاب: أبواب السنة، باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ، والتغليظ على من عارضه، (١/ ٩-١٠)؛ رقم: ١٣، ومسند أحمد (٣٩/ ٢٨٧، ٣٠٢)؛ =

وعن العرباض بن سارية، عن النبي ﷺ أنه قال: «**أيحسب أحدكم متكئًا على أريكته قد يظن يقول: إن الله لم يحرم شيئًا إلا ما في هذا القرآن، ألا وإني -والله- قد أَمَرتُ وَوَعَظتُ، ونَهَيتُ عن أشياء، إنها لمثل القرآن، أو أكثر**» رواه أبو داود(١).

وقد نص النبي ﷺ في كثير من الأحاديث أن الله أوحى إليه بأمور، وتكون هذه الأمور ليست موجودة في القرآن الكريم:

فعن أسماء بنت أبي بكر ﷺ: أن النبي ﷺ قال -في خطبة صلاة الكسوف-: «**ما مِن شيءٍ لم أكن أُريته إلا رأيتُه في مقامي، حتى الجنة والنار، فأوحِيَ إليَّ: أنكم تُفتنون في قبوركم مثل -أو قريب - من فتنة المسيح الدجال**». **متفق عليه**(٢).

وعن أبي ذر الغفاري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أتاني آت من ربي،**

---

=رقم: ٢٣٨٦١، ٢٣٨٧٦. والمستدرك على الصحيحين، (١/ ١٩٠)؛ رقم: ٣٦٨.
وحسنه الترمذي وصححه الحاكم، والذهبي، والألباني.
انظر: وصحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١٢٠٤)؛ رقم: ٧١٦٩، ومشكاة المصابيح بتحقيق الألباني (١/ ٥٧)؛ رقم: ١٦٢.

(١) حسنٌ لغيره، سنن أبي داود، كتاب: الخراج والفيء والإمارة، باب: تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا، (٤/ ٦٥٦)؛ رقم: ٣٠٥٠. وإسناده حسن لغيره، وضعفه الألباني تارة وحسنه تارة.
انظر: ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٣٢٢)؛ رقم: ٢١٨٤، ومشكاة المصابيح بتحقيق الألباني (١/ ٥٨)؛ رقم: ١٦٤، والسلسلة الصحيحة (٢/ ٥٤١-٥٤٢)؛ رقم: ٨٨٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، (١/ ٢٨)؛ رقم: ٨٦، وصحيح مسلم، كتاب: الكسوف، باب: ما عُرِضَ على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، (٣/ ٣٢)؛ رقم: ٩٠٥.

**فأخبرني -أو قال: بشرني- أنه: من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة»**. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال ﷺ: **«وإن زنى، وإن سرق»** متفق عليه واللفظ للبخاري، وعند مسلم: **«أتاني جبريل»**[(١)].

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ -بوادي العقيق- يقول: **«أتاني الليلة آت من ربي، فقال: صَلِّ في هذا الوادي المبارك، وقل: عُمرة في حجة» رواه البخاري**[(٢)].

وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: **«أُمِرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءَهم وأموالَهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»** متفق عليه[(٣)].

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: **«ألا وإني نُهيت أن أقرأ القرآن راكعًا أو ساجدًا، فأما الركوع فعظِّموا فيه الرَّبَّ عز وجل، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء، فقَمِنٌ أن يستجاب لكم» رواه مسلم**[(٤)].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الجنائز، (٢/ ٧١)؛ رقم: ١٢٣٧. وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، (١/ ٦٦)؛ رقم: ٩٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الحج، باب: قول النبي ﷺ «العقيق وادٍ مبارك». (٢/ ١٣٥-١٣٦)؛ رقم: ١٥٣٤. وانظر رقم: ٧٣٤٣، ٢٣٣٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾، (١/ ١٤)؛ رقم: ٢٥، وصحيح مسلم كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، (١/ ٣٩)؛ رقم: ٢٢.

(٤) صحيح مسلم، كتاب: الصلاة، باب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، (٢/ ٤٨)؛ رقم: ٤٧٩.

وهذه النصوص واضحة الدلالة على أن الله ﷻ يأمر نبيَّه وينهاه في غير القرآن، وأن النبي ﷺ يُبيِّنُ ذلك لأُمته، وينسب هذا الأمر والنهي إلى الله ﷻ، وهذا صريح الدلالة على أن السنة وحيٌ من الله سبحانه.

وما لم يَرِد فيه الأمر والنهي، فهو وحيٌ لأن الله ﷻ قد أقرَّ نبيَّه ﷺ عليه.

**الدلالة من الحس والعقل:**

اشتملت الأحاديث النبوية على أمورٍ يستحيل على أحد من البشرِ أن يعرفها من غير الوحي الإلهي، فإن للبشر حدودًا لا يتعدَّونها مهما عَلَت منزلتهم، ولا يُطيقونها مهما قَويَت عزائمهم، وقد فُتِح للنبي ﷺ من ذلك ما لا يُدرك إلا بالوحي، وأمثلته كثيرة إلا أنني سأكتفي بأكثرها وضوحًا، وأدلِّها على المعنى الـمُراد، وهو: الإخبار بالغيب، حيث أخبر النبي ﷺ عن أمور ستقع، فوقعت كما أخبر، وبنفس التفاصيل والأحداث.

والأمور التي أخبر عنها منها ما وقع في حياته ﷺ، ومنها ما وقع في زمن الصحابة ﷺ، ومنها ما وقع بعده بقرون كثيرة.

وهذه الأحاديث يذكرها العلماء في دلائل النبوة، وهي كثيرة جدًّا، وسأكتفي بذكر مثالين لكل مما وقع في زمنه ﷺ، وما وقع في زمن أصحابه ﷺ، وما وقع بعده بقرون.

وقبل ذلك يجدرُ التنبيه على أمرٍ تجب ملاحظته، وهو أن الأخبار التي ذكرها النبي ﷺ من أمور المستقبل لم تكن أخبارًا عامّةً مما يحدثُ غالبًا، بحيث يمكن لأي أحد أن يتوقعها، وإنما يخبر بتفاصيلها الدقيقة التي يستحيل توقعها بالظن والتخمين، فلو قال أحدهم إن فلانًا سيموت، فهذا أمرٌ بدهيٌّ يعرفه كُلُّ

أحد، إذ جميع البشر يموتون، أما أن يَصِف طريقة موته، شهيدًا، أو غير ذلك، وأن يصف من يقتله وصفًا دقيقًا، فهذا لا يقع إلا عن وحي إلهي، وكذلك وصف خروج نارٍ فيحدد مكان خروجها، ثم يُبيِّن أن أهل بلدة بعيدة عنها جدًّا سيرون أعناق إبلهم على ضوئها، فيقع هذا بعده بمئات السنين، وغير ذلك مما ورد عن النبي ﷺ، فهذا لا يتأتى إلا بالوحي الإلهي إلى النبي ﷺ.

والقطع بأن مثل هذه الأخبار لا يمكن أن تكون إلا بوحيٍ سببه: أن الغيب لا يعلمه إلا الله سبحانه، وأن من اطَّلع على شيء من أمور الغيب فإنما أطْلَعَه الله على ذلك، فيكون وحيًّا من الله سبحانه، فبين الله ﷻ في كتابه الكريم أنه لا يعلم الغيب إلا هو سبحانه فقال ﷻ: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

وأمر نبيَّه ﷺ أن يخبر قومَه أنه لا يعلم الغيب، وأن ما عنده إنما هو من الله ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وبيَّن سبحانه أنه لا يعلم الغيب إلا هو، وأنه ﷻ لا يُطلع على غَيبِه إلا من يشاء، فقال سبحانه: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

**ومما وقع في زمانه ﷺ:**

**الإخبار عن مواضع قتلى غزوة بدر**، وذلك قَبْلَ غزوة بدرٍ بيومٍ واحدٍ، أخبر النبي ﷺ أصحابَه بأسماء من سيُقتل من كبار المشركين، وحدد موضع مقتل كل واحد فيهم، ووضع يده على الأرض محدِّدًا الموضع الذي سيُقتل فيه.

ولما كانت المعركة وقع ذلك كما أخبر به ﷺ، فما تجاوز المشركون موضع يد النبي ﷺ التي وضعها، فعن عمر بن الخطاب ﷺ قال: إن رسول الله ﷺ، كان يُرينا مصارعَ أهل بدر، بالأمس، يقول: «**هذا مصرع فلان غدًا، إن شاء الله**». فوالذي بعثه بالحق ما أخطئوا الحدود التي حدَّ رسولُ الله ﷺ. **رواه مسلم**[1].

**الإخبار بموت كسرى**، وكذلك إخباره ﷺ وهو في المدينة، بموت كِسرى ملك الفرس وهو في بلاده، في نفس الليلة التي مات فيها، وذلك أن النبي ﷺ أرسل إلى كسرى يدعوه إلى الإسلام، فغضب كسرى، ومزَّق كتاب النبي ﷺ، وأرسل إلى عامِلِه في صنعاء، واسمه: باذان، يهدِّده، ويتوعَّده، ويأمره أن يكفيَه هذا النبي ﷺ، فأرسل باذانُ عامل كُسرى إلى النبي ﷺ كتابًا، فلما وصله وقرأه النبي ﷺ، جلس خمسة عشر يومًا، ثم قال لهم ﷺ: «**اذهبوا إلى صاحبكم فقولوا: إن ربي قد قتل ربَّك الليلة**». أي أن الله ﷻ قد قبض كسرى في تلك الليلة، فرجع الرُّسل إلى باذان وأخبروه، وما لبثوا حتى جاءهم الخبر، أن كسرى مات في نفس الليلة التي ذكرها النبي ﷺ، فأسلم باذان ومن معه[2].

**إخباره بصفة موت بعض أصحابه** ﷺ: وأما ما وقع في زمن الصحابة ﷺ، فهو كثير جدًّا، ومنه إخبار النبي ﷺ بعض الصحابة بأنهم سيُقتلون،

---

(١) صحيح مسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار (٨/ ١٦٣)؛ رقم: ٢٨٧٣. وعن أنس بن مالك، في صحيح مسلم أيضًا، كتاب: الجهاد والسِّيَر، باب: غزوة بدر (٥/ ١٧٠)؛ رقم: ١٧٧٩.

(٢) إسناده صحيح، رواه أحمد، والبزار، مختصرًا، والبيهقي مطولاً، من طريق: حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن البصري، عن أبي بكرة ﷺ، به. مسند أحمد (٣٤/ ٨٥)؛ رقم: ٢٠٤٣٨، ومسند البزار (٩/ ١٠٦)؛ رقم: ٣٦٤٧. ودلائل النبوة للبيهقي (٤/ ٣٩٠-٣٩١) وانظر: السيرة النبوية لابن هشام (١/ ٦٩).

وسيكونون شهداء في سبيل الله، ووقع كما أخبرهم، ومنهم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعمار بن ياسر وغيرهم رضي الله عنهم جميعًا[١].

**فتوح البلدان**: كذلك فتوح البلدان، كالشام، والعراق، واليمن[٢]، وهلاك كسرى، وقيصر، وإنفاق كنوزهما في سبيل الله، قال النبي ﷺ: «**إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قَيصر فلا قَيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله**»[٣].

ومن أبرزها ما ذكره عَدِيُّ بن حاتم الطائي رضي الله عنه، حين التقى بالنبي ﷺ فأخبره بأمور مستقبلية، فأدركها عدي رضي الله عنه كما أخبر بها النبي ﷺ.

قال عَدِيٌّ: بينا أنا عند النبي ﷺ إذ أتاه رجلٌ فشكا إليه الفاقة[٤]، ثم أتاه آخر فشكا إليه قطع السبيل، فقال ﷺ: «**يا عَدي، هل رأيت الحِيرة؟**[٥]» قلت: لم أرها، وقد أُنبئت عنها. قال ﷺ: «**فإن طالت بك حياة، لترَيَنَّ الظَّعِينة**[٦]

---

(١) انظر: صحيح البخاري (رقم: ٤٤٧، ٣٦٧٥)

(٢) انظر: صحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار، (٤/ ١٢٢)؛ رقم: ١٣٨٨.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: فرض الخمس، باب: قول النبي ﷺ: «أحلت لي الغنائم». (٤/ ٨٥) (رقم: ٣١٢٠، ٣١٢١، وانظر: رقم: ٣٦١٨، ٣٦١٩، ٦٦٢٩، ٦٦٣٠).

(٤) الفاقة: الحاجة والفقر. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٨٠)؛ مادة: «فوق».

(٥) الِحيرة: مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على موضع يقال له: النّجف، وهي الآن في جمهورية العراق، وتُسمَّى: «النجف» وكانت عاصمة المناذرة اللَّخميين، ومنهم النعمان ابن المنذر، فُتِحت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: معجم البلدان للحموي (٢/ ٣٢٨-٣٢٩)، وآثار البلاد وأخبار العباد للمقريزي (ص: ١٨٦)، والمعالم الأثيرة (ص: ١٠٥).

(٦) الظعينة: تُطلق على المرأة، وكذلك تُطلق على المرأة إذا ركبت الهودج الذي يحملها على الناقة. =

**ترتحل من الحِيرة، حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحدًا إلا الله»** قال عَدِيٌّ: قلتُ فيما بيني وبين نفسي: فأين دُعَّار طيء[1] الذين قد سعَّروا البلاد؟! قال ﷺ: **«ولئن طالت بك حياة لتُفتَحن كنوز كسرى»**، قلت: كسرى بن هرمز؟ قال ﷺ: **«كسرى بن هرمز، ولئن طالت بك حياة، لترَيَنَّ الرجل يُخرِج ملء كفِّه من ذهب أو فضة، يطلب من يَقْبَله منه فلا يَجِد أحدًا يَقْبله منه، وليَلقَيَنَّ اللهَ أحدُكم يوم يلقاه، وليس بينه وبينه ترجمان يترجم له، فليقولن له: ألم أبعث إليك رسولًا فيبلِّغك؟ فيقول: بلى. فيقول: ألم أعطك مالًا وأُفْضِلْ عليك؟ فيقول: بلى. فينظر عن يمينه فلا يرى إلا جهنم، وينظر عن يساره فلا يرى إلا جهنم»**. قال عَدِيٌّ: فرأيت الظعينة ترتحل من الحِيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف إلا الله، وكنت فيمن افتتح كنوز كسرى بن هرمز، ولئن طالت بكم حياة، لترون ما قال النبيُّ أبو القاسم ﷺ، يخرج ملء كفه. **رواه البخاري**[2].

وأما ما أخبر به النبيُّ ﷺ فوقع بعد زمانه بقرون فهو كذلك كثير جدًّا، ومنه:

**قتال التُّرك**، أخبر النبي ﷺ بخروج التُّرك وقتالهم المسلمين، ووصفهم، ووصف لباسهم، فقال النبي ﷺ: **«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا التُّرك، صِغار**

---

= انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٥٧)؛ مادة: «ظعن».

(١) دُعَّار طيء: الرجل الداعر هو الخبيث المفسد، والمراد بهم قُطَّاع الطُّرق، وطيء: قبيلة معروفة يرجع نسبها إلى يشجب بن يعرب بن قحطان، والنسبة إليها طائيٌّ، ومنهم عَدي بن حاتم الطائي راوي الحديث ﷺ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١١٩)؛ مادة: «دعر». والأنساب للسمعاني (٩/ ٢١)؛ رقم: ٢٥٥٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، (٤/ ١٩٧-١٩٨)؛ رقم: ٣٥٩٥، وانظر: (١٤١٣).

**الأعين، حُمْر الوجوه، ذُلف الأُنوف، كأن وجوهَهم المِجَانُّ المِطرقة، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشَّعْر»** متفق عليه[(١)].

وقد وقع ما ذكره النبي ﷺ، وذلك في اجتياح التتار لبلاد المسلمين حتى قتلوا الخليفة العباسي، ودمَّروا بغداد سنة (٦٥٦هـ)، ودمروا بلاد المسلمين، حتى أوقفهم المسلمون في معركة عين جالوت، وما بعدها[(٢)].

**خروج نار من الحجاز:** وكذلك خروج نار من الحجاز، تضيء أعناق الإبل ببُصرى الشام، قال النبي ﷺ: **«لا تقوم الساعة حتى تخرج نارٌ من أرض الحجاز، تضيء أعناق الإبل بِبُصرى[(٣)]»** متفق عليه[(٤)].

وقد وقع ما أخبر به النبي ﷺ، وذلك في سنة (٦٥٤هـ)، فخرجت النار في شرق المدينة النبوية، ووصفها المؤرخون، وكتبوا فيها الأشعار، وتفاصيل الحوادث.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسِّيَر، باب: قتال الترك، (٤/ ٤٣)؛ رقم: ٢٩٢٨. وصحيح مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، (٨/ ١٨٤)؛ رقم: ٢٩١٢

(٢) انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٨/ ٣٧-٣٨)، والبداية والنهاية (١٧/ ٣٢٨ وما بعدها). وفتح الباري (٦/ ٦٠٩)، والتذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (٢/ ١١٦٨ -١١٧٤).

(٣) بُصْرى: مدينة من أعمال دمشق في حَوران، وهي أكبر مدنها، فتحها خالد بن الوليد صُلحًا سنة ١٣ه، وهي الآن في الجمهورية السورية، تبعد عن محافظة دمشق (١١٠) كيلو جنوبًا، قريبًا من حدود المملكة الأردنية الهاشمية. انظر: معجم البلدان (١/ ٤٤١)، والمعالم الأثيرة (ص: ٤٩)، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص: ٤٤).

(٤) صحيح البخاري كتاب: الفتن، باب: خروج النار، (٩/ ٥٨)؛ رقم: ٧١١٨. وصحيح مسلم، كتاب: الفتن أشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز، (٨/ ١٨٠)؛ رقم: ٢٩٠٢.

قال النووي: «وقد خرجت في زماننا نارٌ بالمدينة، سنة أربع وخمسين وستمائة، وكانت نارًا عظيمةً جدًا من جنب المدينة الشرقي، وراء الحرة، تواتر العلم بها عند جميع الشام، وسائر البلدان، وأخبرني من حضرها من أهل المدينة»(١).

وذكر الحافظ ابن كثير تفاصيل وقوعها وصفتها، ثم قال: «وقد أخبرني قاضي القضاة صدر الدين علي بن أبي القاسم التميمي الحنفي الحاكم -بدمشق- في بعض الأيام في المذاكرة، وجرى ذكر هذا الحديث، وما كان من أمر هذه النار في هذه السنة، فقال: سمعت رجلًا من الأعراب يخبر والدي ببُصرى -في تلك الليالي- أنهم رأوا أعناق الإبل في ضوء هذه النار التي ظهرت في أرض الحجاز»(٢).

والأحاديث كثيرة جدًّا يصعب حصرها، وهذا الدليل العقلي الحسِّيُّ صريح وواضحٌ على أن السُّنة وحيٌ من الله ﷻ، وأن النبي ﷺ لا يمكنه أن يطَّلع على غيب المستقبل، فيخبر به بتفاصيله، فيقع كما أخبر، إلا بوحيٍ من الله ﷻ.

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٨/ ٢٨).
(٢) البداية والنهاية (١٧/ ٣٢٨ وما بعدها).

## الفرع الثاني: مكانة السنة النبوية:

إن السنة النبوية هي الوحي الثاني في الإسلام، فالسنة النبوية والقرآن الكريم مصدرا التشريع الإسلامي، وحين يُقال: إن السنة هي المصدر الثاني للتشريع فالمراد بالترتيب: ترتيبَ القَدْر والمكانة، وليس ترتيب الاحتجاج والتشريع والإلزام، لأن السنة في الاحتجاج والتشريع مثل القرآن، كما قال النبي ﷺ: «**ألا إنِّي أُتيتُ الكتاب ومثله معه**»[(١)].

قال الشافعي: «**العلم طبقات، الأولى: الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة، ثم** الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة، والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفًا منهم، والرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم في ذلك، والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات، **ولا يُصار إلى شيءٍ غيرِ الكتاب والسنة، وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى**»[(٢)]. فالشافعي جعل القرآن والسنة في طبقة واحدة[(٣)].

والسنة مستقلِّة بالتشريع والأمر والنهي، ولا يتم إسلام أحدٍ إلا بالعمل بالسنة النبوية، فهي بيان القرآن الكريم.

وجميع الأحكام الإسلامية ومنها الأركان الخمسة، وهي الشهادتان، والصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، لا يمكن العمل بها إلا عن طريق السنة النبوية.

---

(١) سبق تخريجه (١/ ٤٧) ح١.

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ١١٠).

(٣) انظر: الانتصار للسنة، أ.د. محمد بازمول (ص: ٥٠-٥١).

ولا خلاف بين علماء المسلمين على مكانة السنة، وفضلها، ووجوب التزامها.

**ومما يُبَيِّن مكانة السنة النبوية:**

- **أولًا**: أنها وحيٌ من الله سبحانه كما سبق بيانه[١].
- **ثانيًا**: أنها هي المبيِّنة والمفسِّرة للقرآن الكريم:

قال الله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. قال البغوي: «أراد بالذكر الوحي، وكان النبي ﷺ مُبَيِّنًا للوحي، وبيان الكتاب يُطلب من السُّنة»[٢].

وقال ابن كثير: «قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ﴾. يعني: القرآن، ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾. من ربهم، أي: لِعِلْمك بمعنى ما أُنزل عليك، وحرصك عليه، واتِّباعك له، ولِعِلْمنا بأنك أفضل الخلائق وسيد ولد آدم، فتُفَصِّل لهم ما أُجمِل، وتُبين لهم ما أَشكل»[٣].

فالآية دالَّةٌ دلالة صريحة على بيان السُّنة للقرآن الكريم[٤]، بل إن الله ﷻ قد ذكر ما يدلُّ على أن بيان القرآن الذي بيَّنه النبي ﷺ في السنة هو كذلك وحيٌ من الله ﷻ، فقال سبحانه: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨-١٩]. قال الطبري: «ثم إن علينا بيانَ ما فيه من حلاله وحرامه وأحكامه لك مفصَّلة»[٥].

---

(١) انظر الفرع السابق (١/ ٣٥).
(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن (٥/ ٢١).
(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٥٧٤).
(٤) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩٤).
(٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢٣/ ٥٠٤).

● **ثالثًا**: أن السنة حَوَت أحكام الشرع وأركان الإسلام بتفاصيل لا توجد إلا فيها:

ومما اشتهر في بيان هذا الأمر ما ورد أن رجلًا جاء إلى عِمران بن حصين ﷺ فقال: إنكم لتحدثونا بأحاديث لم نجد لها أصلًا في القرآن؟ فغضب عِمران وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم. قال: فهل وجدتَ صلاة العشاء أربعًا، ووجدت المغرب ثلاثًا، والغداة ركعتين، والظهر أربعًا، والعصر أربعًا؟ قال: لا. قال: فعمّن أخذتم هذا الشأن؟ ألستم عنا أخذتموه، وأخذنا عن نبي الله ﷺ؟ ووجدتم في كل أربعين درهمًا درهمًا؟ وفي كل كذا شاة، وفي كل كذا بعيرًا كذا؟ أوجدتم في القرآن هذا؟ قال: لا. قال: فعمّن أخذتم هذا؟ أخذناه عن النبي ﷺ وأخذتموه عنا.

وقال: وجدتم في القرآن ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ أوجدتم: فطوفوا سبعًا، واركعوا ركعتين من خلف المقام؟ أوجدتم هذا في القرآن؟ فعمّن أخذتموه؟ ألستم أخذتموه عنَّا، وأخذناه عن رسول الله ﷺ، قالوا: بلى... ثم قال: سمعتم الله تعالى قال في كتابه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾. قال عمران: فقد أخذنا عن نبي الله ﷺ أشياء ليس لكم بها علم[1].

---

(١) حسن لغيره، رواه أبو داود -مختصرًا- في السنن، كتاب: الزكاة، باب: ما تجب فيه الزكاة (٣/ ٩)؛ رقم: ١٥٦١. والبيهقي في دلائل النبوة واللفظ له (١/ ٢٥-٢٦)، ومداره على صُرد بن أبي المُنازِل البصري عن حبيب بن أبي فضالة المالكي، وصُرد وشيخه حبيب ذكرهما ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر عن كل واحدٍ منهما: «مقبول». وقال الذهبي: «فيه جهالة»، وقال ابن معين عن حبيب بن أبي فضالة: «مشهور». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٧)، الثقات لابن حبان (٦/ ٤٧٨)، (٤/ ١٣٨)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٨٩)؛ رقم: ٣٦٩٧. وتقريب التهذيب (ص: ١٨٩، ٣١٠)؛ رقم: ١١٠٣، ٢٩٢٤. وتابعَ حبيبًا، الحسنُ البصري، فرواه الطبراني، والحاكم، بإسناد صحيح عن الحسن =

فالله سبحانه وتعالى قد أجمل الأحكام في القرآن الكريم، وجاءت السنة مفصلة، ومبيِّنة ما أُجمل وأُطلق في القرآن الكريم، ومن حاول فهم القرآن، أو العمل به من غير الرجوع إلى السُّنة فلن يتمكن من فعل شيء أصلًا، فالله ﷻ قد أمر بالصلاة، فما معنى الصلاة، ومتى وقتها؟ وكم عدد ركعاتها؟ بل قبل ذلك كيف صفتها؟ وهل هي دعاء، أم ركوع، أم سجود؟ ومثله ما ورد في الصوم والزكاة والحج والجهاد وبقية شرائع الإسلام.

بل هناك أمرٌ هو أبعدُ مما سبق، وهو أن دعوى الاكتفاء بالقرآن، وعدم الإقرار بأن السنة النبوية مفسرة للقرآن الكريم، يعني صراحة إلغاء العمل بالقرآن الكريم تمامًا، إذ كل فَهم للقرآن الكريم يدَّعيه أحدٌ من الناس فهو مردود وغير مقبول، لأن القرآن لم يدلَّ على صحة فهم أحد له، حتى الأسماء والمصطلحات والأماكن ستكون مبهمة بالنسبة لنا.

فالله ﷻ قد أمرنا بالتوجه إلى المسجد الحرام في الصلاة، فإذا طُلب الاكتفاء فقط في القرآن الكريم دون الرجوع إلى مصدر آخر، فسيرد سؤال بدهي، وهو: أين المسجد الحرام؟ فإن قيل: هو ما ذكره النبي ﷺ وصلَّى إليه ﷺ. فقد وقع فيما هرب منه، فإن قال: هو المعروف عند العرب. فقد وقع في أشد مما هرب منه، إذ كيف يرفض سنة النبي ﷺ، ثم يقبل بكلام غيره من العرب.

---

= البصري عن عمران به، ولكن اختُلف في سماع الحسن من عمران، وأكثر المحدِّثين على أنه لم يسمع منه شيئًا.

انظر: المعجم الكبير (١٨/ ١٦٥-١٦٦)؛ رقم: ٣٦٩، ومستدرك الحاكم (١/ ١٩٢)؛ رقم: ٣٧٢، والمراسيل لابن أبي حاتم: (ص: ٣٨، ٤٥). والأثر صححه الحاكم في المستدرك (١/ ١٩٢)؛ رقم: ٣٧٢. فكِلا الإسنادين لا يخلو من ضعف ليس بشديد، فيكون الحديث حسنًا لغيره.

والأبعد من ذلك، أن الاكتفاء بالقرآن الكريم، وعدم الاعتداد بأيِّ مصدرٍ غيرَه، والتشكيك في كل ما روي غير القرآن الكريم، يعني عدم الاعتداد باللغة العربية، وعدم قَبول روايات علماء اللغة، وتفسيراتهم ونقلهم لمعاني مفردات الكلمات، ودلالاتها، من يُدرينا كيف ننطق قولَه تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾. [يوسف: ٢]. فضلًا عن فهمها فهمًا صحيحًا، إذ نقل الحروف وطريقة نطقها ومعانيها، إنما ورد إلينا من نفس أولئك الذين نقلوا لنا السنة النبوية، فلم تبق طريقة معتبرة -وفق منهجهم- لقراءة القرآن الكريم فضلًا عن فهم معانيه والعمل به.

ومن يُدرك هذا الأمر الدقيق فسيعلم أن إنكار السنة، يعني إنكار القرآن تمامًا، وإنكار الإسلام كلِّه، وهو ما يسعى إليه أعداء الإسلام، فيتَّبعهم بعض من جهِل هذه الحقيقة.

قد رشَّحوك لأمرٍ لو فطنتَ له ... فاربأ بنفسك أن ترعى مع الهمل[1]

وقد وقع هذا الاضطراب فعلًا، فحين ظهرت فِرقة ألغت العمل بالسنة مطلقًا، واكتفت بالقرآن الكريم مصدرًا للتشريع -حسَب زعمها-، وهي فرقة: «القرآنيين»[2]، خرجت بشريعة ودين يخالف دين الإسلام في كلِّ تشريعاته، في التوحيد، والإيمان، واليوم الآخر، والصلاة والزكاة والصيام والحج، ورغم قلَّة عددهم، وقِصر عمر دعوتهم، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم اختلافًا شديدًا في جميع أركان الإسلام وشرائعه، حتى اختلفوا في حقيقة الصلاة على أربعة أقوال، كل واحد منها يخالف الآخر جملة وتفصيلًا، يكاد الناظر إلى أقوالهم

---

(١) لامية العجم، للطغرائي، البيت الأخير (ص: ٧).

(٢) سيأتي تعريفها، انظر: (١/ ٢٥٨).

أن يجزم بأن كل واحد منهم على دين غير دين الآخر[١]، وهذه النتيجة من الاضطراب والخلل حتميَّة لمن أراد الاكتفاء بالقرآن وإلغاء السنة.

ومما يؤكد ضرورة العمل بالسنة: أن من حاول إلغاء السنة مع ادِّعاء البقاء على الإسلام إذا اعتُرض عليه بأحكام الصلاة والأذان، وغيرها من تفاصيل الشرع، يقع في حيرة واضطراب، حتى صاروا يقولون: إن الذي يُبيِّن لنا القرآن وأحكام الشريعة هو: «التواتر العملي» فما وجدنا المسلمين يعملونه عملنا به.

وهذا الجواب في الحقيقة وقوع واضح فيما فرُّوا منه، إذ مستند التواتر العملي ومرجعه الأول هو النبي ﷺ، فيكون قد عمل بالسنة النبوية في نهاية الأمر، إلا أنه بدَل أن يقبلها من الأحاديث النبوية، قبلها من طريق آخر، وهو: عمل الناس بها جيلًا بعد جيل، فالمخالفة في هذه الحالة، إنما هي في طريقة تلقيها، وهذا مما يبين حجم الإشكال الذي وقعوا فيه، مما يؤكد ضرورة الرجوع إلى السنة النبوية في فهم القرآن الكريم، واستحالة الاستغناء عنها، حتى قال بعض السلف: «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب»[٢].

لأن القرآن قد أمر بالرجوع إلى السنة، وأكّد أنها بيان وتفسير للقرآن الكريم، فالعمل بالسنة عملٌ بالقرآن الكريم.

• **رابعًا** -مما يُبين مكانة السنة النبوية-: أن الذي تكلم بها هو النبي ﷺ، وهو المبلغ عن الله وحيَه، والذي أمر اللهُ بطاعته واتباع شرعه.

---

(١) انظر تفاصيل أقوالهم في: «القرآنيون، وشبهاتهم حول السنة» لخادم حسين إلهي بخش (ص: ٣٦٦، وما بعدها).

(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩٣).

إن من مقتضى شهادة: أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، والتي لا يدخل العبدُ الإسلامَ إلا بها: أن يؤمن بالنبي ﷺ، ولن يتم إيمانه به إلا بعد أن يحقِّق شرط الإيمان به ﷺ، وهو: طاعته فيما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألَّا يُعبد الله إلا بما شرعه ﷺ[١].

وقد بيَّن الله ﷻ صفات النبي ﷺ، وحقه على أمته، وما يجب عليهم تجاهه ﷺ، وبمجموع هذه الصفات والحقوق يعلم كلُّ مسلم أنه مُلزَمٌ ضرورةً باتباع النبي ﷺ، وامتثال أمره، واجتناب نهيه، فمن تلك الصفات والحقوق:

- **أولا: العصمة[٢]:**

فالنبي ﷺ معصوم فيما يبلغه من أمور الشريعة والرسالة باتفاق المسلمين[٣]، قال الله سبحانه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

قال ابن تيمية: «الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوا»[٤].

---

(١) انظر: ثلاثة الأصول، لمحمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموع مؤلفاته (١/ ١٩٠).

(٢) العصمة لغة: هي المنع والإمساك، ويُراد بها هنا: حفظ الله لأنبيائه ومنعهم من الوقوع في خلل أو زلل أو خطأ في تبليغ الرسالة، أو في مخالفة الشرع. انظر: مقاييس اللغة (٤/ ٣٣١)، والصحاح (٥/ ١٩٨٦)، والمفردات في غريب القرآن (ص: ٥٦٩)؛ جميعها في مادة: «عصم».

(٣) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٣٥).

(٤) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٨٩).

- **ثانيًا: الصدق:**

والصدق فرعٌ عن العصمة، إذ مَن عصَمَه الله فقد حفظه من الكذب والخطأ، فلازِمه أن يكون صادقًا، وقد قال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧].

وصِدْقُ نبيِّنا محمدٍ ﷺ قد اتفق عليه كلُّ من عرفه قبل البعثة وبعدها، حتى شهد له بذلك جميعُ قومه، وكانوا قبل البعثة يُسمُّونَه: الأمين، لأنه ما كذب قط[1]، ولا يختلفون في ذلك.

قال ابن عباس ﷺ لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، صعد النبي ﷺ على الصَّفا، فجعل ينادي: «**يا بني فِهر، يا بني عَدي**» -لبطون قريش- حتى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولًا لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريشٌ، فقال: «**أرأيتُكم لو أخبرتُكم أن خَيْلًا بالوادي تريد أن تُغِير عليكم، أكنتم مُصَدِّقيّ؟**» قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلا صِدقًا، قال: «**فإني نذير لكم بين يدي عذابٍ شديدٍ**» **متفق عليه**[2].

**ثالثًا: تكليفه ﷺ بتبليغ الرسالة، وأنه لا يُبلِّغ إلا ما يوحى إليه من الله ﷻ:**

إن النبي ﷺ هو المبلغ لرسالة ربِّه ﷻ، فلا يُعرف شيءٌ من الشرع إلا عن

---

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام (١/ ١٩٧)، والروض الُأنف (٥/ ١٦١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ (٦/ ١١١)؛ رقم: ٤٧٧٠. وصحيح مسلم كتاب: الإيمان، باب قول الله ﷻ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ (١/ ١٣٤)؛ رقم: ٢٠٨.

طريقه ﷺ، وأن ما بيَّنه وأمر به إنما هو وحيٌ من الله ﷻ، قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي﴾ [الأعراف: ٢٠٣].

فكل ما فعله النبي ﷺ، أو أمر به، أو نهى عنه، فإنه متَّبَع في ذلك ما أوحاه إليه ربُّه سبحانه، ومبلِّغه عن الله ﷻ، كما أمره سبحانه بذلك فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧].

فلذلك كان من أطاع النبيَّ ﷺ في أيِّ شيء من أوامره أو نواهيه، فهو في حقيقة أمره مطيع لله سبحانه وتعالى، كما قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ﴾ [النساء: ٨٠].

**- رابعًا: وجوب محبته فوق كل شيء:**

إن حبَّ النبي ﷺ واجبٌ على كل مسلمٍ، كيف لا؟ وهو ﷺ الذي هدى الله به عباده إلى الحق، وبلغ رسالة ربه، وهو الذي وصفه الله ﷻ بقوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

فإن الله ﷻ أوجب طاعته فوق كل البشر، فقال ﷻ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]. وقال النبي ﷺ: «**لا يؤمن أحدُكم، حتى أكون أحبَّ إليه من والده، وولده، والناس أجمعين**» متفق عليه[1].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: حب الرسول ﷺ من الإيمان، (١/ ١٢)؛ رقم: ١٥.=

- **خامسًا: وجوب تعزيره وتوقيره ونصرته ﷺ:**

قال الله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝٨ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٨-٩]. وقال ﷻ: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

قال الطبري -بعد ذكر أقوال الصحابة والتابعين في معنى التعزير والتوقير-: «وهذه الأقوال متقاربات المعنى، وإن اختلفت ألفاظ أهلها بها، ومعنى التعزير في هذا الموضع: التقوية بالنُّصرة والمعونة، ولا يكون ذلك إلا بالطاعة والتعظيم والإجلال... فأما التوقير: فهو التعظيم والإجلال والتفخيم»[1]. فبيَّن الله أن الذين عزَّروه ونصروه واتبعوا سنَّته هم المؤمنون المفلحون.

- **سادسًا: إكمال الدين وإتمام النعمة:**

إن الله ﷻ قد أكمل الدين، وأتم على عباده هذه النعمة العظيمة، ورضي لنا الإسلام الذي بعث به نبيَّه محمدًا ﷺ دينًا، فقال ﷻ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣].

فالإسلام الذي دعا إليه النبي ﷺ هو الدين الكامل، وهو الذي أتمَّه الله ورضيه لعباده، فالنبي ﷺ بلغ الإسلام كاملًا إلى أُمَّته، فعلمهم القرآن الكريم، وبيَّن لهم معانيه وفسرها، وبيَّن أوامر الله سبحانه بأقواله وأفعاله وتقريراته، كما قال ﷻ: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١].

---

= وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: وجوب محبة رسول الله ﷺ، (١/ ٤٩)؛ رقم: ٤٤.

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٢١/ ٢٥٢-٢٥٣).

قال الشافعي: «فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله ﷺ»(١).

وقال: «فلم يَجُزْ -والله أعلم- أن يُقال: الحكمة هاهنا إلا سنة رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله ﷺ، وحتَّم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يُقال لقولٍ: فرضٌ، إلا لكتاب الله، ثم سنة رسوله ﷺ، لِما وصفنا من أن الله جعل الإيمان برسوله ﷺ مقرونا بالإيمان به، وسنة رسول الله ﷺ مُبيِّنة عن الله معنى ما أراد، دليلًا على خاصه وعامه، ثم قرن الحكمة بها بكتابه، فأتبعها إياه، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله ﷺ»(٢).

فالله ﷻ أثنى على دعوة النبي ﷺ، وعلى تبليغه للإسلام الذي أنزله الله ﷻ على أكمل وجه، فكيف تُستثنى السنة بعد هذا؟!

ويُعلم بمجموع الصفات والحقوق السابقة أن النبي ﷺ معصومٌ، وصادقٌ، ومأمورٌ بتبليغ الوحي عن الله ﷻ، وأن محبته واجبة، ونصرته وتعزيره وتوقيره واجب على كلِّ أمته، وقد بلَّغ رسالة ربِّه على أكمل وجه، فاجتمعت فيه صفات الكمال البشري، وصفات الرسول المبلِّغ.

فهذا يحتِّم ضرورة امتثال أمره ونهيه، وتصديق خبره، بل وخطورة التردد في وجوب ذلك وجوبًا قاطعًا، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

---

(١) الرسالة (ص: ٧٨).

(٢) المصدر السابق (ص: ٧٨-٧٩).

فالسنة هي: المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهي مستقلة بالتشريع، وهي بيان القرآن الكريم، ولا يمكن العمل بأركان الإسلام إلا بالسنة النبوية.

## المطلب الثالث

## حفظ السُّنة، وسلامة طُرُق نقلها:

### الفرع الأول: حفظ السُّنة:

إن الله ﷻ قد تكفل لهذه الأمة بحفظ دينها، فحَفِظ سبحانه وتعالى دينَه بعد أن أكمله وأتمه لعباده، فلم تطُله يَدُ التحريف والتبديل، ومهما حاول ذلك مَن تُسوِّل له نفسه فإنه يُكشَف ويتبيَّن للمسلمين أمره.

فالقرآن الكريم محفوظٌ كما نزل من عند الله ﷻ، وكما تلاه النبي ﷺ على الصحابة، وكما سمعه التابعون من الصحابة، حتى زماننا هذا، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر: ٩].

ولم يتكفَّل الله بحفظ شريعة من شرائع الأنبياء السابقين، إلا هذه الشريعة المحمدية، وما تبدَّلت الشرائع السابقة وتحرَّفت إلا لأنَّ الله ﷻ لم يتكفل بحفظها، وإنما استحفظها علماءَ وأحبارَ تلك الأمم، فضيَّعوها[1]، ولم يَعُد لها وجود كما أنزلها الله ﷻ، بل بُدِّلت وحُرِّفت فنسخها الله بشرع النبي ﷺ، قال سبحانه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ﴾ [المائدة: ٤٤].

واستحفاظ اللهِ علماء الأمم السابقة على شرائعهم، دليل على أن حفظ العلماء والأحبار ممكن عقلًا، ومقبول شرعًا، وإلا لما استحفظهم الله تعالى

---

(١) انظر: تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان) (ص: ٢٣٣).

عليه، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. [البقرة: ٢٨٦]. ولكن التضييع إنما جاء بسبب تقصير علماء تلك الأمم، وعدم حفظهم لما استحفظهم الله عليه، وعدم حملهم الأمانة(١).

أما هذه الأمة فإن الله ﷻ قد حفظ لها دينها، لأنها خاتمة الشرائع، ونبيُّها ﷺ خاتم الرُّسل، وقد أرسله الله ﷻ للناس كافة، بينما كان مَن قبله مِن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- يُرسلون إلى أقوامهم خاصةً، قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [سبأ: ٢٨]. وقال النبي ﷺ: «**كان النبيُّ يُبعث إلى قومه خاصَّةً، وبُعثت إلى الناس كافَّةً**». **متفق عليه**(٢)، وفي لفظ لمسلم: «**وبُعثتُ إلى كلِّ أحمرٍ وأسود**».

فإذا كانت شريعة النبي ﷺ للناس كافَّة، وللأزمنة والأمكنة كلِّها إلى قيام الساعة فإن ذلك يوجب أن تتَّصف الشريعة بصفتين: **الأولى**: الشمول، **والثانية**: الحفظ والدوام.

**أما الشمول**: فيجب أن تشمل كلَّ الأحكام الشرعية المتعلقة بجميع البشر، بمختلف أحوالهم، وأجناسهم، وأعمارهم، وثقافاتهم، وغير ذلك من الفروقات الموجودة بينهم.

وهذا هو الواقع قطعًا، كما في الحديث السابق، فالنبي ﷺ بُعثَ إلى كلِّ البشر، عربِهم وعجمهم، أبيضهم وأسودهم، ذَكَرِهم وأنثاهم.

---

(١) إمكانية التاريخ وموثوقية السنة (ص: ٥٣-٥٤).

(٢) صحيح البخاري كتاب: الصلاة، باب: قول النبي ﷺ: «جُعلت لي الأرض مسجدًا وطَهورًا»، (١/ ٩٥)؛ رقم: ٤٣٨. وصحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، (٢/ ٦٣).

وكذلك قد عمَّت شريعته ﷺ كلَّ ما يحتاجه البشر من أمور دينهم، قال سلمان الفارسي رضي الله عنه: قال لنا المشركون: قد علَّمكم نبيُّكم كلَّ شيء؛ حتى الخراءة. فقال سلمان: أجل إنه نهانا أن يستنجي أحدنا بيمينه، أو يستقبل القبلة، ونهى عن الروث والعظام، وقال: «**لا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار**» **رواه مسلم**[(١)].

وقد قصَد المشركون في استهزائهم الانتقاصَ من شرع النبي ﷺ، ولكنهم سجَّلوا اعترافًا -من حيث لا يشعرون- بأن النبي ﷺ قد بَلَّغ الرسالة كلَّها، ولم يُنقِص منها شيئًا.

**وشـــمائلٌ شَـــهِد العـــدوُّ بفضلهـــا والفضـــلُ مـــا شَـــهِدتْ بـــه الأعـــداءُ**[(٢)]

وأما الاستمرار فقد قال النبي ﷺ: «**يأتي الدجال، وهو مُحَرَّمٌ عليه أن يدخل نِقاب المدينة، فينزل بعضَ السِّباخ التي تَلِي المدينة، فيخرج إليه يومئذ رجلٌ، وهو خير الناس -أو من خيار الناس- فيقول: أشهد أنك الدَّجَّال الذي حدثنا رسولُ الله ﷺ حديثَه، فيقول الدجال: أرأيتم إن قتلتُ هذا، ثم أحييتُه، هل تشكُّون في الأمر؟ فيقولون: لا. فيقتله ثم يحييه، فيقول: والله ما كنتُ فيك أشدُّ بصيرة مِنِّي اليوم، فيُريد الدجالُ أن يقتله، فلا يسلَّط عليه**» **متفق عليه**[(٣)].

فأخبار الدجال التي ذكرها النبي ﷺ وصفاته ستكون محفوظة مبثوثة بين

---

(١) صحيح مسلم، كتاب: الطهارة، باب: الاستطابة، (١/ ١٥٤)؛ رقم: ٢٦٢.

(٢) ديوان: السَّريِّ الرَّفَّاء (ص: ١٦).

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الفتن، باب: لا يخل الدجال المدينة، (٩/ ٦٠-٦١)؛ رقم: ٧١٣٢. وصحيح مسلم، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: في صفة الدجال، (٨/ ١٩٩-٢٠٠)؛ رقم: ٢٩٣٨.

الناس يعرفونها إلى أن يخرج الدجال في آخر الزمان، فيقوم له هذا الرجل الذي قد بلغته أحاديث النبي ﷺ محفوظة كما تكلم بها النبي ﷺ.

وقال ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى يوم القيامة، فينزل عيسى ابن مريم ﷺ، فيقول أميرُهم: تعال صلِّ لنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمة الله هذه الأمة**» رواه مسلم(١).

فالصلاة محفوظة، بصفتها، وأركانها، وفروضها، وشروطها، وسننها، التي فصَّلها النبي ﷺ في سنته، حتى يُصَلِّي بها عيسى بنُ مريم ﷺ حينما ينزل في آخر الزمان، بل إنه إذا نزل آخر الزمان يحكم بشريعة نبيِّنا محمد ﷺ، وهذا دليل على استمرارها، وبقاءها، ودوامها(٢)، فدِين الله ﷻ قائمٌ، ومحفوظٌ إلى قيام الساعة، ودِين الله هو: القرآن الكريم، والسنة النبوية.

وقد نصَّ الله ﷻ في كتابه على تمام دينه وكماله، فقال ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وكذلك نصَّ الله ﷻ على حفظ الدين فقال ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر: ٩].

فالله ﷻ أنزل الذِّكْر وحَفِظه، والذِّكْر هو: القرآن الكريم، فالقرآن الكريم محفوظ بحفظ الله له، وكلُّ ما له صِلة بالقرآن الكريم فحِفْظ القرآن الكريم حِفْظٌ له باللزوم أو التضمن، فيلزم حفظ لغته، وبيانه، وتفسيره، ومعانيه.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: نزول عيسى حاكمًا بشريعة نبيِّنا محمدٍ ﷺ، (١/ ٩٥)؛ رقم: ١٥٦.

(٢) انظر: أشراط الساعة، ليوسف الوابل، (ص: ٣٥٨ وما بعدها).

والسنة النبوية محفوظة كما أن القرآن محفوظ، فهي داخلة في معنى الذكر الوارد في الآية، مطابقة وتضمُّنًا ولزومًا.

أما دلالة الآية على السُّنَّة مطابقةً، فإن الذِّكر يُطلق ويُراد به: الوحي من الله ﷻ، فيشمل القرآن والسنة(١).

قال ابن حزم: «فَصَحَّ أن كلام رسول الله ﷺ كلَّه في الدين وحيٌ من عند الله ﷻ، لا شَكَّ في ذلك، ولا خلاف بين أحدٍ من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحيٍ نَزَل من عند الله تعالى فهو ذِكرٌ مُنَزَّل، فالوحي كُله محفوظٌ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون ألا يضيع منه، وألا يُحرَّف منه شيءٌ أبدًا تحريفًا لا يأتي البيان ببطلانه ... فوجب أن الذي أتانا به محمد ﷺ محفوظ، بتولي الله تعالى حفظه، مُبَلَّغ كما هو إلى كل من طلبه ممن يأتي أبدًا إلى انقضاء الدنيا ... فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطًا لا يتميز عن أحد من الناس بيقين»(٢).

وأما دلالة الآية على السنة بالتضمُّن، فإن الله ﷻ قد أمر في القرآن الكريم بطاعة النبي ﷺ في آيات كثيرة -كما سبق(٣)- وأمر بأخذ كلِّ ما أمر به النبي ﷺ ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]. فحِفْظ هذه النصوص يتضمن حِفْظ ما أَمَرت به ودلَّت عليه، وهذه

(١) سبق بيان أن السنة وحيٌ، انظر: (١/ ٣٥).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام (ص: ١٢١-١٢٢).
(٣) انظر: (١/ ٤٠).

النصوص آمرة باتباع السنة، فحِفْظ القرآن متضمن حِفْظ ما أمر به القرآن، وأحال عليه، وهو: السنة النبوية.

وأما دلالتها على السنة باللزوم، فلأن السنة هي بيان القرآن وتفسيره، والله ﷻ تكفَّل بحفظ القرآن كما أنزله ليُحفظ، وليُعمل به، وليُفهم، فيلزم منه حفظ كلِّ ما يحقق هذه الغاية.

قال عبد الرحمن الـمُعَلِّمي: «والذِّكر يتناول السُّنَّة بمعناه إن لم يتناولها بلفظه، بل يتناول العربيةَ، وكلَّ ما يتوقف عليه معرفة الحق، فإن المقصود من حفظ القرآن أن تبقى الحجة قائمة، والهداية دائمة إلى يوم القيامة، لأن محمدًا ﷺ خاتم الأنبياء، وشريعته خاتمة الشرائع، والله ﷻ إنما خلق الخلق لعبادته، فلا يقطع عنهم طريق معرفتها، وانقطاع ذلك في هذه الحياة الدنيا انقطاع لِعِلَّةِ بقائهم فيها»(١).

وقد استدلَّ السَّلف بهذه الآية على حفظ السنة، قال عبد الله بن المبارك: «لو هَمَّ رجلٌ في السَّحَر أن يكذب في الحديث، لأصبح والناس يقولون فلان كذاب». فقيل له: فهذه الأحاديث المصنوعة؟ فقال: «تعيش لها الجهابذة قال ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾»(٢).

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل (١/ ٢٣٤).

(٢) قال الملا علي قاري، معلقًا على كلام ابن المبارك: «وكأنه أراد أنه من جملة حِفْظ لفظ الذكر حِفْظ معناه، ومن جملة معانيه: الأحاديث النبوية الدالة على توضيح مبانيه، كما قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ ففي الحقيقة تكفل الله تعالى بحفظ الكتاب والسنة، بأن يقيم من عباده من يجدد أمر دينهم في كل قرن، بل في كل زمان». شرح نخبة الفكر للملا علي قاري (ص: ٤٤٦-٤٤٧). وانظر: الشذى الفياح من علوم ابن الصلاح، لبرهان الدين الأبناسي (١/ ٢٢٦)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٣١١).

ومن الآيات الدالة على حفظ الدين ومنه السنة أيضًا، قوله الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وهذا أمرٌ من الله ﷻ لجميع المؤمنين إلى قيام الساعة بطاعة النبي ﷺ في حياته، واتباع سنته بعد وفاته، قال عبد العزيز الكناني[(١)]: «هذا ما لا خلاف فيه بين المؤمنين وأهل العلم؛ إنْ ردَدناه إلى الله تعالى فهو إلى كتابه، وإن رددناه إلى رسوله ﷺ -بعد وفاته- فإنما هو إلى سنته، وإنما يشكُّ في هذا الملحدون»[(٢)].

وقال الطبري: «هو أمر من الله بطاعة رسوله في حياته فيما أمر ونهى، وبعد وفاته في اتباع سنته؛ وذلك أن الله عَمَّ بالأمر بطاعته ولم يخصص ذلك في حال دون حال، فهو على العموم حتى يَخُصَّ ذلك ما يجب التسليم له»[(٣)].

فالله ﷻ قد أمر جميع عباده بطاعته سبحانه، وطاعة رسوله ﷺ، وإن وقع اختلاف بين العباد في شيء فيجب أن يردُّوا الأمر إليه سبحانه، وإلى رسوله ﷺ، وهذا أمرٌ عامٌ لجميع المسلمين إلى قيام الساعة، والله ﷻ لا يكلف عبادَه ما لا يُطيقون، ولا يأمرهم بما لا يستطيعون، قال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

---

(١) عبد العزيز بن يحيى الكناني المكي: روى عن سفيان بن عيينة، والشافعي، وكان فقيهًا فاضلًا، طالت صحبته للشافعي فتفقَّه به، وآثار الشافعي عليه واضحة، وله مناظرة مع رأس الجهمية في زمنه بشر المريسي في حضرة المأمون، وهي التي سطَّرها في كتابه «الحيدة»، وكان يُلَقَّب بالغُول، لدمامة وجهه. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٢١٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ٨٧٣)، والأعلام (٣/ ٢٩).

(٢) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص: ٣٢).

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (٧/ ١٧٥-١٧٦).

فإحالة القرآن على السنة، وعدم ذكر القرآن لكثير من تفاصيل الشرع، وتفاصيل سيرة النبي ﷺ، دليل على الإحالة على السُّنة، والإحالة على السنة قطعًا يدل على لزوم حفظها.

قال مصطفى صبري[١]: «كونه ﷺ خاتم النبيِّين يقتضي بأن يكون جامع الفضائل، ومتمم مكارم الأخلاق، وأن تكون تلك الفضائل الجامعة، والمكارم الشاملة، مأثورة عنه محفوظة، إذ لا يأتي بعده نبيٌّ آخر يُتمُّها ويصلحُ ما فسد منها، فيلزم أن يكون نبيُّنا ﷺ ممتازًا على أسلافه الكرام بجمع أسباب العظمة في نفسه، وانتقال أنبائه، وأحاديثه محفوظة بحفظ الله تعالى، إلى أمته التي بُعث إليها، وهي كافة الناس الموجودين فيما بين مبعثه وقيام الساعة، وليس في القرآن ذكر سيرته وسُنَّته، ولو بقدر ما في الكتب المقدسة القديمة من أنباء الأنبياء الذين نزلت عليهم تلك الكتب، فلزم أن تكون سنته محفوظة بحفظٍ مستقلٍّ كما حفظ كتابه، وقد كانت كذلك بفضل الله وحمده، **فالآن، وفي كلِّ زمان، من حق الإسلام أن يباهي جميع الأديان بحفظ كتابه وسنته... ولا نُغالي إذا قلنا: إن ضبط سنة نبي الإسلام ﷺ أصح وأثبت من ضبط كتب أهل الكتاب**»[٢].

فالإقرار بأن السنة وحيٌ، وأن طاعته ﷺ واجبة يُلزِم ضرورة أن تكون السنة محفوظة، لأن الله لا يكلف عباده إلا ما يطيقون، فلما كان النبي ﷺ خاتم

---

(١) مصطفى صبري أحمد التوقادي، (ت: ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م)، مفتي الدولة العثمانية ويلقب: شيخ الإسلام، وكان عالـمًا حَنَفيَّ المذهب، أُجبر على الهجرة بعد سقوط الدولة العثمانية، فذهب إلى مصر، وتنقل في البلدان، حتى توفي في القاهرة. انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٢٦٣)، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة (١٢/ ٢٥٨).

(٢) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين (٤/ ٥٨-٥٩).

الأنبياء والمرسلين، لا نبيَّ بعده، وكان شرعه وسنته واجبة الاتباع والالتزام، فإن حفظها وبقاءها إلى قيام الساعة أمرٌ ضروري، إذ يستحيل أن يأمر الله ﷻ بها ويحيل الأحكام عليها ثم لا تتوفر للمسلم بعد زمن النبوة.

**الفرع الثاني: سلامة طُرُق نقلها إلينا[١]:**

إن الخبر مصدرٌ من مصادرِ المعرفة المعتمدة في الإسلام، وعن طريقه يحصل للإنسان العلم اليقينيُّ[٢].

وأصدَقُ الأخبار وأكملُها: الوحي الإلهي، وهو: كتاب الله ﷻ، وسنة نبيه ﷺ، فهي أخبار من الله ﷻ، والله سبحانه هو خالق الخلق وهو العليم الخبير، وهو سبحانه أصدق قيلًا وأحسنُ حديثًا، والنبي ﷺ هو المبلِّغ عن الله ﷻ، وهو الصادق الأمين، الذي ما جُرِّب عليه كذب قطُّ، ولم يُعرف عنه إلا الصِّدقُ والأمانة[٣].

والنبيُّ ﷺ سيّد ولد آدم[٤]، وقد بعثه الله إلى الناس كافة، فأخذ عنه الكتاب

---

(١) بيَّن أهل العلم جهود المحدِّثين في قواعدهم وضوابطهم وسلامة منهجهم، وضمَّنوا ذلك في كتب علوم الحديث والمصطلح، وأفردوا بالتأليف بعض القواعد والمسائل الـمُبيِّنة لسلامة منهجهم، ومن ذلك: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» للرامهرمزي، و«الرحلة في طلب الحديث»، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، و«الكفاية في معرفة علوم الرواية»، و«شرف أصحاب الحديث» كلها للخطيب البغدادي، وكثير من الكتب المعاصرة، منها: «الصحابة وجهودهم في خدمة الحديث النبوي»، د. سيد نوح، و«لمحات في بيان جهود الـمُحدِّثين في خدمة العلوم الإنسانية تأصيلًا وضبطًا وتحريرًا»، د. سامي بن أحمد الخياط، و«توثيق السنة النبوية وعناية السلف بها»، د. عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، وغيرها.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/ ٣٢٤) ومدخل إلى نظرية المعرفة لأحمد الكرساوي (ص: ١٠٩-١١٠).

(٣) راجع ما سبق بيانه من أدلة صدق النبي ﷺ (١/ ٦٤).

(٤) قال النبي ﷺ: «أنا سيِّدُ القوم يوم القيامة» متفق عليه وفي لفظ مسلم: «أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة». صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾. (٤/ ١٣٤)؛ رقم: ٣٣٤٠. وصحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: تفضيل نبيِّنا ﷺ على جميع الخلائق، (٧/ ٥٩)؛ رقم: ٢٢٧٨.

والسنة خيرُ البشر بعد الأنبياء، وهم: صحابته الكرام الذين رضي الله عنهم وأرضاهم ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾. والصحابة خير الناس كما قال النبي ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**». **متفق عليه**[(١)].

فعدالة الصحابة وأمانتهم وثقتهم ثابتة بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، وإجماع أهل العلم[(٢)].

وقد قام الصحابة الكرام بحفظ ما أخذوه عن النبي ﷺ، وكانت جهودهم في ذلك كبيرة جدًّا، بدءًا باجتهادهم في حفظ حديث النبي ﷺ ومذاكرته والسؤال عمَّا يُشكل عليهم فيه، ومتابعة ما فاتهم من مجالس النبي ﷺ من قرنائهم وكتابتهم الحديث، وتبليغه ونشره، بل والسفر لتحصيله من بعضهم البعض، فنشروه وعلَّموه من بعدهم، فقاموا بمهمتهم خيرَ قيامٍ[(٣)]، ثم التابعون مثلهم، ثم من تبعهم، إلى يومنا هذا.

فالقرآن الكريم قد وصلنا بالتواتر[(٤)] القطعي لكل حرف منه، فلا شكَّ فيه ولا ريب.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جَور إذا أُشهِد، (٣/ ١٧١)؛ رقم: ٢٦٥٢، وصحيح مسلم، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، (٧/ ١٨٤-١٨٥)؛ رقم: ٢٥٥٣.

(٢) انظر: الكفاية في علم الرواية (١/ ١٦٨)، والتقريب والتيسير، للنووي (ص: ٢٩)، والباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ١٨١-١٨٢)، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٣).

(٣) وقد جُمعت جهودهم في كتب كثيرة منها: «الصحابة وجهودهم في خدمة الحديث النبوي».

(٤) التواتر: هو ما رواه جمعٌ عن جمعٍ من أوَّلِ الإسناد إلى منتهاه يستحيل تواطؤهم على الكذب،=

والسنة النبوية قد وصلتنا عن طريق الرواية بالأسانيد، وفق منهجٍ علميٍّ قويمٍ لم يَسبق أحدٌ من الأمم أمَّةَ الإسلام وعلماء الحديث فيه[١]، بل لا يوجد منهجٌ يماثله ولا يقُاربه من حيث الضبط والإتقان والميزان الدقيق في التثبت من الأخبار.

وإن علماء الحديث هم من أسس منهج البحث العلمي، وهم من صنع قواعد التحقُّق من الأخبار بمنهجية علمية منضبطة، شهد لهم بذلك المخالف والموافق[٢].

**ومن الشهادات التي ذكرها علماء المسلمين:**

ما قاله أبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧هـ): «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة»[٣].

---

= وأسندوه إلى شيء محسوس؛ أيْ مسموع أو مُشاهد، وليس مشاعًا مثل: قيل ويُقال. انظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ١٦)، ونزهة النظر في شرح نخبة الفكر (٣٩-٤٠). وسيأتي مزيد تفصيل في معنى التواتر، انظر: (١/ ١٤٣).

(١) انظر: السنة، ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص: ١٠٨).

(٢) قال عالِم التاريخ النصراني د. أسد رستم: «والواقع أن الميثودولوجيا [علم مناهج البحث، وفلسفة العلوم] الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربيٍّ ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمُتُّ إليه بِصِلة قوية... وبعض القواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة في الحديث تَتَّفق في جوهرها وبعض الأنظمة التي أقرَّها علماء أوروبا فيما بعد، في بناء علم الميثودولوجيا، ولو أن مؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطَّلعوا على مصنَّفات الأئمة المحدِّثين لما تأخروا في تأسيس علم الميثودولوجيا حتى أواخر القرن الماضي، وبإمكاننا أن نصارح زملائنا في الغرب فنؤكد لهم بأن ما يُفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحقُّ الناس بتعليمه، والعمل بأُسسه وقواعده». مصطلح التاريخ (ص: ١٢-١٣).

(٣) شرف أصحاب الحديث (ص: ٤٣).

وقال الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): «نحن لا ندَّعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكنَّهم أكثر الناس صوابًا، وأندرهم خطأً، وأشدُّهم إنصافًا، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديلٍ أو جرحٍ، فتَمسَّكْ به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم، ومن شَذَّ منهم، فلا عبرة به، فخلِّ عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الـحُفَّاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر»[(١)].

وكذلك قال أبو الحجاج الـمِزِّي (ت: ٧٦٢هـ): «وأما السنة، فإن الله تعالى وفق لها حفاظا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة، وضروب عديدة، حرصًا على حفظها، وخوفًا من إضاعتها»[(٢)].

وقال مصطفى صبري: «الطريقة المتبعة في الإسلام لتوثيق الأحاديث النبوية أفضل طريق وأعلاها، لا تدانيها في دقَّتها وسموِّها أي طريقة علمية غربية أُتبِعَت في توثيق الروايات، حسبُك أن نقد الرجال -أي: رجال الحديث- أصبح علمًا مُدوَّنًا في الإسلام له كتب خاصة لا تستوعبها المجلدات»[(٣)].

فهذه شهادة علماء المسلمين، وهم مَن خَبر طريقتهم وعرف منهجهم.

وقد شهد بجهد المحدثين وسلامة منهجهم حتى غير المسلمين من علماء التأريخ، ومن المستشرقين، وغيرهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٨٢).

(٢) تهذيب الكمال (١/ ١٤٧).

(٣) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين (٤/ ٨٧).

**فمن شهادة غير المسلمين:**

ما قاله أُستاذ التاريخ د. أسد رستم[(١)]: «ومما يُذكر -مع مزيد الإعجاب والتقدير- ما تَوصَّل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب، وإليك بعض ما جاء في مصنفاتهم نورده بحروفه وحذافيره تنويهًا بتدقيقهم العلميِّ واعترافًا بفضلهم على التأريخ»[(٢)].

وكذلك ما قاله المستشرق مرجوليوث[(٣)]: «نلاحظ مناهج مُعيَّنة ابتكرها المؤرخون العرب لضمان الصحة في تسجيل الأحداث، أحدها: تأريخها بالسَّنَة، والشَّهْر، بل باليوم، ويُصرِّح (بَيكِل[(٤)]) مؤرخ الحضارة أن ذلك العمل لم يحدث في أوروبا قبل (١٥٩٧م)»[(٥)].

وقال مرجوليوث -أيضًا- وهو يتحدَّث عن نظرية الإسناد: «لا يمكن

---

(١) أسد جبرائيل رستم (١٨٩٧م - ١٩٦٥م): لبناني من نصارى العرب، وهو دكتور بالفلسفة، ومؤرِّخ، وأستاذ التاريخ الشرقي في الجامعة الأمريكية في بيروت، وله مؤلفات كثيرة. انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٢٩٧)، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص: ١٢٧).

(٢) مصطلح التاريخ، (ص: ٨٠)، وانظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص: ١٢٧).

(٣) مرجوليوث (دافيد صمويل) (١٨٥٨م - ١٩٤٠م): مستشرق انجليزي، وُلد ومات في «لندن»، حصل على الدكتوراه في الآداب، وعمل أُستاذًا في جامعة أُكسفورد للغة العربية، وله كتابات ومحاضرات مغرضة تسيء للإسلام، وقد نشر مجموعة من الكتب العربية منها: معجم الأدباء، ورسائل أبي العلاء المعري، وغيرها. انظر: موسوعة المستشرقين، لعبد الرحمن بدوي، (ص: ٥٤٦). والمستشرقون، لنجيب العقيقي (٢/ ٧٧). ومعجم المؤلفين، لعُمَر كحالة (٤/ ١٣٨).

(٤) هنري توماس بيكل، صاحب كتاب: «تاريخ حضارة إنجلترا»، مؤرخ إنجليزي (ت: ١٨٦٢م). انظر: أرشيف المكتبة الوطنية الفرنسية، https://data.bnf.fr/ark:/12148/cb16248408z.

(٥) دراسات عن المؤرخين العرب، لمرجوليوث، ترجمة: حسين نصار (ص: ٢٧).

الشكُّ في قيمتها في ضَمان الصحة، والمسلمون على حقٍّ في فخرهم بعلم الحديث»[١].

ونقل مصطفى صبري عن العالم الألماني «أشبره نكر» أنه قال: «إن الدنيا لم ترَ، ولن ترى أمة مثل المسلمين، فقد دُرس بفضل علمِ الرجال الذي أوجدوه حياة نصف مليون رجل»[٢].

وشهادات علماء التاريخ والمختصين في الأخبار من المسلمين وغيرهم كثيرة، وقد أفادوا من منهج المحدِّثين وبَنَوا على أساسه كثيرًا من قواعد الرواية والنقل.

فشهادات العلماء وأهل الاختصاص بسلامة منهج المحدِّثين، بل واعترافهم بأنه لا يمكن الشك بنتائجه في ضمان الصحة، وأنه هو المؤسس لمناهج البحث الحديثة كافٍ لإثبات صحة منهجهم، ووجوب الوثوق به، والتزامه وعدم الحياد عنه.

ويحسُنُ عرض بعض الأدلة الحسية على تحرِّي المحدثين وجهدهم في ضبط وتأسيس والتزام منهجهم، وقبل ذلك لا بد من الاعتراف أن يقين المسلم بحفظ الدين الإسلامي، واستمراره كاملًا كما أنزله الله ﷻ إلى نبيِّه ﷺ يقين لا شك فيه، وأن الحق باقٍ إلى يومِ القيامة، وهذا يستلزم ضرورة حفظ السنة النبوية كما تكلَّم بها النبي ﷺ.

وإن أي محاولة للعبث بالسنة النبوية فإن الله يُقيِّض من يكشفها، والشرع

---

(١) المصدر السابق (ص: ٣٠)، وانظر: مقدمة الـمُعلِّمي على الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ب)، وإمكان التاريخ وواقعية السنة (ص: ٣٥).

(٢) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين (٤/ ٥٩).

محفوظٌ من العبث والنقص والزيادة، وأي محاولة للعبث والإنقاص والزيادة، فسرعان ما تُكتشف، وإنَّ سرعة كَشْفِها وفَضْحِها أثرٌ من آثار حفظ الشرع.

فمن المغالطة أن يُستدلَّ بمحاولات العبث، على تحقق وجود العبث، لأن المستدلَّ بمحاولة العبث -كالأحاديث الموضوعة- فإنه يعرف أنها موضوعة، ومعرفته أنها موضوعة دليلٌ على أن السُّنة محفوظة، لأنه قد عرف الموضوع وميَّزه عن الصحيح، فهي مجرد محاولات فاشلة حفظ اللهُ السنة منها، بدليل أنه هو نفسه عرف أنها موضوعة.

والأدلة الحسِّية على دِقَّة منهج المحدِثين كثيرة يصعب حصرها، بل في كلِّ ترجمة من تراجِم رواة الحديث تتظافر الأدلة والبراهين على سلامة المنهج ودِقَّته، وأنه منهج موفَّق من الله ﷻ لحفظ سنة نبيِّه ﷺ.

**ومن أبرز ما يُبيِّن سلامة منهج المحدثين، وأنه منهج لا يمكن الشكُّ فيه:**

**- الشروط العامة التي اشترطها المحدِّثون لقبول الحديث:**

لا يُقبل الحديث بإجماع المحدثين حتى تجتمع فيه خمسة شروط: عدالة الراوي، وضبطه، واتصال الإسناد، وعدم شذوذ الحديث، وعدم وجود علَّة قادحة فيه[1].

فالحديث ينقسم إلى: **إسناد**، وهو سلسلة الرواة، **ومتن**: وهو الكلام الذي ينتهي به الإسناد.

فلابد أن يكون جميعُ رواته ثقات، أي تجتمع فيهم صفتان: العدالة،

---

(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ١٣).

والضبط أي: الحفظ، وأن يكون الإسناد متصلًا، أي أخذ كل واحدٍ منهما عن شيخه مباشرة.

ولابد أن ينتفي عنه أمران وهما: الشذوذ، والعلَّة.

فلو روى من تجتمع فيه جميع الشروط حديثًا، ولكن خالفه فيه من هو أولى منه عددًا أو قوَّة وضبطًا، فإن روايته تكون شاذة غير مقبولة.

ولو روى من تجتمع فيه جميع الشروط رواية فيها خطأ، أو علَّة يكتشفها النُّقاد كأن يكون أخطأ الثقة فيها -والبشر غير معصومين- فإنها تُكتشف وتُرَد.

ولذلك حتى احتمال وقوع الخطأ من الثقة له علاجٌ في علمٍ مستقلٍّ من علوم الحديث، وهو عِلم العلل الذي هو من أدقِّ علوم الحديث وأصعبها.

ومنهجهم في معرفة عدالة الرواة وضبطهم أشدُّ تعقيدًا وضبطًا وتحرِّيًا، ويتبين بعض ذلك في النقطة الآتية.

- **الرَّصد الدقيق لجميع المعلومات المتعلِّقة بالرواة:**

لم يكتف المحدِّثون بالمعلومات الأساسية عن كلِّ راوٍ، بل غاصوا حتى لاحظوا وسجَّلوا أدقَّ تفاصيل حياته، بدءًا من تاريخ ولادته، يومًا وسَنَةً وشهرًا، ثم سَنَة بداية طلبه الحديث، حتى سَنَة وفاته، مرورًا بِرِحْلاته العلمية بتفاصيلها -عددها، وأماكنها، ومدة الإقامة فيها، وفي أي سَنَة ابتدأت الرحلة، ومن لَقيَ فيها- حتى بلغ بهم معرفة وإحصاء الأحاديث التي سمعها الراوي من شيخه في الرحلة الأولى، والأحاديث التي سمعها في الرحلة الثانية، والفرق بينها، مع عدّ جميع شيوخه، تلاميذه.

وسجَّلوا كلَّ ذلك وحفظوه وتذاكروه بينهم حتى صار عِلمًا بذاته يُسمَّى: «علم الرجال» أو «علم الجرح والتعديل».

ولأن العدالة، والضبط، شرطان للتوثيق، وهما صفتان ثُبوتيَّان، فإنه يجب أن يتم إثبات اتِّصاف الراوي بهما، فلا يكتفِ المحدِّثون بسلامته من الطعن بضدِّهما، بل يجب إثبات أنه عدل في دينه، حافظ ضابط لحديثه.

ولذلك فإن من الرواة من يُطلق عليه وصف: «المجهول» وهو من لم يُعرف حال عدالته وضبطه، فهذا لا يُقبل منه الحديث حتى ولو لم يجرحْه أحد، لأنه لم يحصل على الشرط الثبوتي وهو التوثيق في عدالته وضبطه[1].

والرواة مع كثرتهم، وتباعد أقطارهم، وتفاوت صفاتهم، إلا أن المحدِّثين قد استوعبوا هذه الفروق، وصنَّفوا فيها التصانيف التي تليق بها، فألَّف المحدِّثون كُتبًا كثيرة في تراجِم الرواة، والمعلومات الخاصة بهم، منها الكتب الجامعة لجميع أنواع الرواة، ومنها الكتب الخاصة بالثقات، والكتب الخاصة بالضعفاء، والكتب الخاصة بمن اتَّصف بوصفٍ خاصٍ -قدحٍ أو مدح- كالمراسيل، والمدلِّسين، والمختلطين، ومن لا يروي إلا عن ثقة، ومنها ما كان مخصوصًا برواة كتب معينة، كالكتب الستة، أو مسند أحمد، ومنها كتبٌ تختص

---

(١) المجهول قسمان: **مجهول العين**: وهو من لم يروِ عنه إلا واحد، ولم يُوثِّقه أحد، فهذا حديثه مردودٌ. **ومجهول الحال**: وهو من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثَّق، وهو المستور، فهذا يُتوقَّف في حديثه ويُعامل معاملة الضعيف، لأنه لم يثبت توثيق راويه، وفيه تفاصيل أخرى. انظر: معرفة أنواع علم الحديث (ص: ١١١ - ١١٤)، ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٢٠١)، وضوابط الجرح والتعديل، د. عبد العزيز العبد اللطيف (ص: ١١١-١٢٧).

براوٍ واحد تجمع تفاصيل حياته، حتى صارت مكتبة تراجم الرجال، والجرح والتعديل، من أكبر المكتبات الإسلامية[١].

- **شدَّة التحرِّي في تلقي الحديث وأدائه:**

راعى المحدِّثون جميع تفاصيل الراوي، وجميع ما يمكنه أن يضرَّ بحديثه، فتفحَّصوه، وعُنوا به، واجتهدوا في تمحيصه عن غيره، فلا يكفي أن تجتمع شروط العدالة والضبط في الراوي حتى يأمن المحدِّثون من احتمال أي خلل قد يطرأ على الراوي في روايته.

ومن أمثلة ذلك: أن سفيان بن وكيع بن الجراح، كان شيخًا فاضلًا صدوقًا، إلا أنه ابتُلي بكاتبه الذي كان غيرَ أمينٍ على كتبه، فكان يُبدِّلُ فيها فيزيد وينقص، فنصحه العلماء أن يستبدل الكاتب بكاتب آخر، فلم ينتصح فتركوا حديثه، ولم يقبلوا منه شيئًا، رغم أنه عدلٌ في نفسه، وصدوق في حفظه[٢].

وكذلك ما اصطلح المحدِّثون على وصفهم بالاختلاط، وهم الذين طرأ على حفظهم أو عقلهم، أو حالهم شيء جعل روايتهم في زمن من الأزمنة صحيحة، وفي الزمن الآخر ضعيفة لا تُقبل، مع اجتهادهم في تحديد زمن الاختلاط، وأسماء الرواة الذين رووا عنه قبل الاختلاط، ومن روى عنه بعد

---

(١) انظر: «بحوث في تاريخ السُّنة المشرَّفة» (ص: ٥٩ - ٢٧٦)، و «البيان والتفصيل بدراسة أشهر كتب الجرح والتعديل»، د. أنيس بن أحمد طاهر جمال، وهو دراسة وتعريف لأشهر كتب الجرح والتعديل في مجلدين، و «عِلم الرجال نشأته وتطوُّره»، د. مطر الزهراني (ص: ٩٩ - ٢٥٥).

(٢) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢٣١-٢٣٢)؛ رقم: ٩٩١. والمجروحين لابن حبان (١/ ٣٥٩)؛ رقم: ٤٧٢.

الاختلاط، فإن لم يتميز الفرق بينهما تركوا حديثه كلَّه خشية اختلاط الصحيح بالضعيف.

- **قوة الحفظ:**

إن الحفظ مَلَكةٌ يهبها الله من يشاء من عباده، وهي قابلة للتمرين، والتطوير، والتقوية، وقد تميَّز العرب في بداية بعثة النبي ﷺ والعصور الأولى للإسلام بقوة الحافظة، حتى إن أحدهم يثق بالحفظ أكثر من ثقته بالكتاب، لأن الكتاب مُعرَّض للتلف غالبًا، مع نقص أدواته وقلتها، أما الحفظ فكانوا يُتقنونه، حتى إن أحدهم ليسمع القصيدة الطويلة فيحفظها كاملة من أول سماع لها، لا يُخطئ في شيء منها، وكان هذا الأمر معهودًا عندهم، غير مستغرب بينهم.

فلما صار الحفظ دينًا يحفظ به العلماء والمحدِّثون كتاب الله وسنَّة نبيه ﷺ قاموا بزيادة اهتمام فيه عن طريق المراجعة والتَّكرار الكثير، ومذاكرة الأقران والعلماء.

وكان من شِعار علماء الحديث وعلامتهم التي تُميِّزهم: قوة الحفظ وضبطه، ولهم في ذلك أمورٌ عجيبة، يندرُ وجود مثلها بعد زمانهم، وإن كان يوجد في أفراد من الناس بعدهم من يقاربهم في الحفظ.

ومن أمثلة ذلك ما اتصف به إسحاق بن راهويه[1] من الضبط الدقيق لمحفوظه، قال أبو الخفَّاف: «أملى علينا إسحاق بن راهويه أحد عشر ألف حديثٍ من حفظه، ثم قرأها علينا فما زاد حرفًا، ولا نقص حرفًا»[2].

---

(١) إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي، أبو محمد بن راهويه: ثقة حافظ متقنٌ (ت: ٢٣٢هـ) روى له الستة سوى ابن ماجه. قال أحمد بن حنبل عنه: «إسحاق عندنا من أئمة المسلمين». انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٢١٠)، وتقريب التهذيب، (ص: ١٣٩)؛ رقم: ٣٣٢.

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٣٧٣).

وعقد أهل بغداد اختبارًا لحفظ البخاري، وذلك حين قدم بغداد، فسمع أصحاب الحديث بقدومه، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس يُلْقُون ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعةُ أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه. فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه. فما زال يُلقى عليه واحدًا بعد واحدٍ، حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.

فكان الفُهَماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فَهِم، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز، والتقصير، وقلة الفهم، ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه. فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه. فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه. فلم يزل يلقي عليه واحدًا بعد آخر حتى فرغ من عَشْرَته، والبخاري يقول: لا أعرفه. ثم انتدب له الثالث، والرابع، إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على قوله: لا أعرفه.

فلما عَلِم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أمَّا حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث، والرابع على الترتيب، حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل

بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها. فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[١].

قال ابن حجر: «هنا يُخضع للبخاري، فما العجبُ من ردِّه الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأِ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة[٢].

- **الرحلة في طلب الحديث:**

من أشهر ما تميَّز به الـمُحدِّثون: كثرة أسفارهم إلى بلدان العِلم، حتى صارت الرِّحلة شعارًا لطالب الحديث، فيبدأ طلب الحديث في بلده حتى إذا أخذ ما عندهم، ارتحل سنوات عديدة إلى كلِّ من يستطيع أن يرحل إليه.

قال ابن الصلاح: «وإذا فرغ من سماع العوالي والمهمات التي ببلده فليرحل إلى غيره، قال يحيى بن معين: أربعة لا تأنس منهم رُشدًا: حارس الدَّرب، ومنادي القاضي، وابن المحدِّث، ورجلٌ يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث.

وسُئل أحمد بن حنبل: أيَرحل الرجل في طلب العلو؟ فقال: بلى، والله شديدًا، لقد كان علقمة، والأسود يبلغهما الحديث عن عمر ﷺ، فلا يقنعهما حتى يخرجا إلى عمر ﷺ فيسمعانه منه.

ولا يحملنه الحرص، والشَّرَه على التساهل في السماع، والتحمل، والإخلال بما يشترط عليه في ذلك»[٣].

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: (٢/ ٤٠-٤١).

(٢) هدى الساري (ص: ٤٨٦).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢١٠).

فما من راوٍ ممن عليهم مدار الرواية إلا وتجد في ترجمته العجب من رحلاته، وصبره، وتغرُّبه، وشدَّة ذلك عليه، ما يدلُّ على أنهم كانوا يأخذون هذا الأمر على عاتقهم، وأن الله مُعينهم ومستعملهم لذلك كلِّه.

ومن الأمثلة على رحلة المحدِّثين ما ذكره ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه، قال: سمعتُ أبي يقول: «أوَّل سنة خرجت في طلب الحديث أقمتُ سبع سنين، أحصيتُ ما مشيتُ على قدمي زيادةً على ألف فرسخ[1]: لم أزل أحصي حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته، ما كنت سرت أنا من الكوفة إلى بغداد فما لا أحصي كم مرة؟ ومن مكة إلى المدينة مرات كثيرة، وخرجت من البحرين من قرب مدينة صلا إلى مصر ماشيًا، ومن مصر إلى الرملة ماشيًا، ومن الرملة إلى بيت المقدس، ومن الرملة إلى عسقلان، ومن الرملة إلى طبرية، ومن طبرية إلى دمشق، ومن دمشق إلى حمص، ومن حمص إلى أنطاكية، ومن أنطاكية إلى طرسوس، ثم رجعت من طرسوس إلى حمص، وكان بقي عليَّ شيءٌ من حديث أبي اليمان فسمعتُ، ثم خرجت من حمص إلى بيسان، ومن بيسان إلى الرَّقة، ومن الرقة ركبت الفرات إلى بغداد، وخرجت قبل خروجي إلى الشام من واسط إلى النيل، ومن النيل إلى الكوفة، كل ذلك ماشيًا، **كل هذا في سفري الأول وأنا ابن عشرين سنة، أجول سبع سنين**»[2]. وهذا كله في سفره الأول فقط! فكيف ببقية أسفاره؟

---

(١) الفرسخ: وحدة لقياس الطول، تستخدم للمسافات الطويلة نسبيًّا، ومقدارها: (٣ أميال هاشمية)، والميل الهاشمي = (١٩٢٠ متر)، فيكون الفرسخ (٥٧٧٥ متر)، فمقدار ما توقف أبو حاتم عن العدِّ فيه: (٥٧٧٥ × ١٠٠٠ = ٥٧٧٥,٠٠٠ مترًا) خمسة آلاف وسبع مئة وخمسة وسبعون كيلومترًا.

انظر: المكاييل والأوزان والنقود العربية (ص: ٥٢-٥٣).

(٢) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٥٩-٣٦٠).

وهذا دأب المحدِّثين ومنهجهم، حتى إن أحدهم ليسافر من المدينة إلى مصر، وإلى الشام، لطلب حديثٍ واحدٍ، ليسمعه مباشرة ممن سمعه من النبي ﷺ(١).

**- عدم المحاباة:**

إن الحكم على الرُّواة بالتوثيق والتضعيف يتطلَّب أمانةً، وعلمًا، وإنصافًا، وعدلًا، وتجرُّدًا للحق، وهذا الكلام سهلٌ في مقام التنظير، إلا أن أهل الحديث قد أتوا من ذلك بما يصعُب على الناس تصوُّرُه، واستطاعوا أن يحفظوا أنفسهم من الوقوع في الغيبة المحرمة، مع حفظهم للدين وبيان مرتبة الرواة مهما كانت منزلتهم وقربهم.

وقد احتاطوا وشدَّدوا في الاحتياط حتى قال عبد الرحمن بن مهدي: «خصلتان لا يستقيم فيهما حُسن الظن: الحُكم، والحديث»(٢).

وأخذوا هذه الأمانة بقوة، وحملوا الأمر على عاتقهم، رغم وعورة الحكم على الرواة لتردده بين الغيبة والنصيحة.

والأئمة أجمعوا على تحريم الغيبة(٣)، مع إجماعهم على جواز، أو وجوب جرح الرواة حفظًا لحديث رسول الله ﷺ(٤).

---

(١) أفرد الخطيب البغدادي كتابًا حافلاً سمَّاه: «الرحلة في طلب الحديث» ذكر فيه الأحاديث والآثار الواردة في الرحلة وفضلها وأدبها، وذكر من أخبار المحدثين شيئًا كثيرًا من ذلك.

(٢) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٥).

(٣) نقل الإجماع على تحريم الغيبة جماعة منهم: ابن حزم، والنووي، وابن كثير، والشوكاني، وغيرهم. انظر: مراتب الإجماع (ص: ٢٥٢)، الأذكار للنووي (ص: ٥٤٢)، وتفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) (٧/ ٣٨٠)، ورفع الريبة -ضمن الفتح الرباني- (١١/ ٥٥٦٧).

(٤) نقل جماعة من الأئمة الإجماع على جواز جرح والرواة، بل بعضهم نقل الإجماع على =

والبخاري مع تصنيفه كتاب: «التاريخ الكبير»، وهو في تراجم الرواة والحكم عليهم، إلا أنه كان يقول: «إنِّي أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا»[١].

ولذلك وضعوا شروطًا دقيقةً لمن يحقُّ له الكلام في الرواة، ومن يُقبَل قوله في الجرح والتعديل[٢]، قال الذهبي: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتامِّ المعرفة تامِّ الوَرَع»[٣].

فالمحدِّثون يحكمون على الرواة بميزان دقيق فاصلٍ بين الأمرين، فيُعدِّلون من يستحق التعديل، حتى لو كان عدُوًّا، ويجرحون من يستحق الجرح، حتى لو كان قريبًا، بل حتى بلغت بهم أمانتهم في ذلك أن يجرح الرجل أباه، وابنه إذا لزم ذلك لحفظ السُّنة.

قال البيهقي: «من أنعم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الأخبار، وما يُرَدُّ؛ عَلِم أنهم لم يألوا جهدًا في ذلك، حتى

---

= وجوبه، انظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٣٥٤)، والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/ ١٢٤)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٣٤٨).

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٣٢).

(٢) أفرد المحدِّثون أسماء الذين يُعتمد قولهم في الجرح والتعديل، ومن ذلك كتاب: «ذِكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي، و«المتكلمون في الرجال» للسخاوي، وأُفردت كتب متعلقة بضوابط للجرح والتعديل وحلِّ التعارض بينها ومعنى مصطلحات العلماء فيها، مثل: «دراسات في الجرح والتعديل» د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، و«ضوابط الجرح والتعديل»، د. عبد العزيز العبد اللطيف، و«الجرح والتعديل» د. إبراهيم اللاحم، و«المحرر في الجرح والتعديل» د. حمد العثمان، و«قرائن ترجيح التعديل والتجريح»، د. عبدالعزيز اللحيدان، وغيرها كثير.

(٣) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦).

إذا كان الابن يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب ردَّ خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا تمنعه في ذلك شجنة رَحِم، ولا صلة مال، والحكايات عنهم في ذلك كثيرة»[١].

ومن أمثلة ذلك: أن علي بن عبد الله بن جعفر المديني سُئِل عن أبيه، هل هو ثقة أم ضعيف؟ فقال: اسألوا غيري. فقالوا: سألناك. فأطرق، ثم رفع رأسه وقال: «هذا هو الدين، أبي ضعيف»[٢].

وحكم بعض الرواة على ابنه بالكذب، وهو ابنه[٣].

وقال شعبة بن الحجاج: «ولو حابيت أحدًا حابيتُ هشام بن حَسَّان، كان خَتَني[٤]، ولكن لم يكن يحفظ»[٥].

وقال يحيى بن المغيرة قال: سألت جرير بن عبد الحميد الضبِّي عن أخيه أنس، فقال: «لا يُكتب عنه فإنه يكذب في كلام الناس»[٦].

وقال عبيد الله بن عمرو: قال لي زيد بن أبي أُنيسة: «لا تُحَدِّث عن أخي يحيى بن أبي أُنيسة، فانه كذاب»[٧].

---

(١) دلائل النبوة للبيهقي (١/ ٤٧).

(٢) المجروحين لابن حبان (١/ ٥٠٧ -٥٠٨)؛ رقم: ٥٣٣.

(٣) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٩٩)؛ رقم: ١١٠٢. والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطلوبُغا (٦/ ٣١)؛ رقم: ٥٩٠٠.

(٤) الخَتَن: كل من كان قريبًا من جهة المرأة، ويُطلَق على زوج البنت، وقد يُطلق على كل صِهر. انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٢٤٥)، والصحاح (٥/ ٢١٠٧)؛ كلاهما في مادة: «ختن».

(٥) الكامل في الضعفاء (١/ ٢٠١-٢٠٢).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٨٩-٢٩٠)؛ رقم: ١٠٥٦.

(٧) المصدر السابق (٩/ ١٣٠)، وانظر: «مظاهر الإنصاف عند الـمُحدِّثين في جرح الرواة»، د. عبد الرحمن الخميسي (ص: ١٠٤ وما بعدها).

فمن يقدِر على مثل هذا؟ إلا من وفقهم الله لحمل سنة نبيه ﷺ.

ولم يمنعهم الإنصاف أن يُثنوا على من خاصمهم وعاداهم، وقد جاء رجلٌ إلى أحمد بن حنبل فقال له: «نكتب عن محمد بن منصور الطوسي؟ فقال: إذا لم تكتب عن محمد بن منصور فعمَّن يكون ذلك -مرارًا-؟ فقال له الرجل: إنه يتكلم فيك. فقال: أحمد: رجلٌ صالحٌ ابتُلى فينا فما نعمل؟»[1].

فحينما يحكمون على الرواة لا ينظرون إلى قرابتهم، ولا صداقتهم أو عداوتهم، وإنما يحكمون عليهم بما يليق بهم، لذلك كان ميزانهم لا يُقاربه ميزان غيرهم في الضبط، والدِّقَّة، والأمانة، والإتقان.

- **التوافق التام:**

إن الناظر إلى الأحاديث النبوية يجد الاتِّساق بينها والترابط وثيق جدًّا، فهذا الحديث يرويه علماء العراق، وعلماء مصر، وعلماء الأندلس، وعلماء الشام، وعلماء الحجاز، في بلدان مختلفة، وأزمنة مختلفة، ولهجات، بل ولُغات مختلفة، وظروفٍ مختلفة، ثم تجد النص يُنقل كما هو تمامًا، لا يختلف في معناه شيءٌ، بل حتى في لفظه غالبًا، بحروفه وترتيبه، وذلك في آلاف الأحاديث التي يرويها العلماء من جميع الأمصار.

- **ضبط الكتب وتصحيحها:**

ومما يُبرز جُهد الـمُحَدِّثين قواعدهم في الكتابة، وكيفية التعامل مع

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٩٥-١٩٦).

النصوص المكتوبة وضبطها وتحريرها، وتوثيقها وحفظها، حتى صار لهم بذلك مصطلحات عجيبة، بل علمٌ كاملٌ له قواعده ومناهجه[١].

حتى بلغ التدقيق أن أحدهم إذا أخطأ في كلمة، فإنه لا يمحوها ولا يحُكُّها، وإنما يضرب عليها بوضع خط في منتصفها، حتى يستطيع القارئ قراءة ما تحته مع معرفة أنه خطأ.

قال أبو محمد الرامهرمزي: «الحكُّ تُهمة، وأجودُ الضَّربِ ألا يطمس المضروب عليه، بل يخط من فوقه خطاً جيِّدًا بيِّنًا، يدلُّ على إبطاله، ويُقرأُ مِن تحته ما خَطَّ عليه»[٢].

وهذا ضمانٌ بألَّا يُحاول أحد أن يمحو شيئًا من الكتب الصحيحة ويستبدله بكلام آخر.

وغير ذلك من تسجيل أسماء جميع من حضر في مجلس سماع الحديث، حتى لا يكذب أحدٌ فيزعم أنه حاضر، وكذلك تسجيل اسم الشيخ، ونسبه وكنيته ووقت سماعه من شيخه، ووقت سماع شيخه من شيخه وهكذا، وغير ذلك من القواعد والشروط، كلها صونًا لحديث رسول الله ﷺ[٣].

**فكل ما سبق دليلٌ قاطع على حفظ سنة النبي ﷺ، وسلامة طرق نقلها إلينا، والحمد الله على توفيقه.**

---

(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث، النوع الخامس والعشرين: في كتابة الحديث، وكيفية ضبط الكتاب، وتقييده، (ص: ١٦٩ -١٨٥).

(٢) المحدِّث الفاصل في الراوي والواعي (ص: ٦٠٦).

(٣) انظر: «لمحات في بيان جهود الـمُحدِّثين في خدمة العلوم الإنسانية تأصيلاً وضبطًا وتحريرًا»، د. سامي بن أحمد الخياط.

## المبحث الثاني

## مفهوم العلم التجريبي؛ وفيه أربعة مطالب:

### المطلب الأول

### التعريف بالعلم التجريبي:

العلم التجريبي مصطلحٌ مركبٌّ من كلمتين:

**الأولى**: العلم: وهو في اللغة: إدراك الشيء على حقيقته، وكثيرًا ما يُفسَّر العلم بالمعرفة، أو المعرفة التامة، ويُفسَّر كذلك بضدِّه فيُقال: العلم نقيض الجهل[(١)].

قال الزبيدي: «ووقع خلاف طويل الذيل في العلم، حتى قال جماعة: إنه لا يُحدُّ، لظهورِه وكونه من الضروريات، وقيل: لصعوبته وعسره»[(٢)].

وقد ذكر الجرجاني عدَّة تعريفات للعلم فقال: «هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، وقال الحكماء: هو حصول صورة الشيء في العقل... وقيل: العلم هو: إدراكٌ على ما هو به، وقيل: زوال الخفاء من المعلوم، والجهل نقيضه، وقيل: هو مستغنٍ عن التعريف، وقيل: العلم صفة راسخة يدرك بها الكليات والجزئيات، وقيل: العلم وصول النفس إلى معنى الشيء، وقيل: عبارة عن إضافة مخصوصة بين العاقل والمعقول، وقيل: عبارة عن صفة ذات صفة»[(٣)].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٤/ ١١٠)، والمفردات في غريب القرآن (ص: ٥٨٠-٥٨٢)، والصحاح (٥/ ١٩٩٠)، جميعها في مادة: «علم».

(٢) تاج العروس (٣٣/ ١٢٦)؛ مادة: «علم».

(٣) التعريفات (٢٣٢-٢٣٣). وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص: ٥٢٣).

وقيل: «العلم هو: المعرفة الصحيحة التي يقاس صدقها على معايير ثابتة ومحددة»[١].

فجميع التعريفات تدور على تصور الشيء تصورًا صحيحًا، واعتقاده والتصديق به تصديقًا مطابقًا لحقيقته في الواقع.

ولا يتحصَّل العلم إلا بدليلٍ صحيحٍ، قال ابن القيم: «فإن الناس لا يختلفون أن العلم: هو المعرفة الحاصلة عن الدليل، وأما بدون الدليل فإنما هو تقليد»[٢].

وأما تعريفاته الاصطلاحية فكل تخصَّصٍ له تعريفه الخاص بالعلم، فالعلم الشرعي هو: «علم ما أنزل الله على رسوله ﷺ من البينات والهدى»[٣]. وعلم الرياضة هو: «علم باحث عن أمورٍ مادية يمكن تجريدها عن المادة في البحث»[٤]. وعلم الهندسة هو: «علم بقوانين تعرف منه الأحوال العارضة للكَمِّ، من حيث هو كَمٌّ»[٥]. وهكذا تُعرَّف العلوم بحسبِ مصطلحات أهلها.

والعلم من حيث العموم يُطلق على كل معلومٍ، فجميع التخصصات تُسمَّى عُلومًا بهذا المعنى العام، فيُقال: علم الحديث، وعلم التفسير، ويقال: علم الاجتماع، وعلم اللغة، ويقال: علم الفيزياء، وعلم الرياضيات، وهكذا.

---

(١) معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، لجلال الدين سعيد (ص: ٢٩٤).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ١١)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ١٣٦)، ومعجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، لجلال الدين سعيد (ص: ٢٩٧).

(٣) العلم، لابن عثيمين (ص: ٩).

(٤) أبجد العلوم، لصديق حسن خان (ص: ٤٨٦).

(٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ٢٠٤٦).

فإذا أُطلق العلم في الشرع أو في لسان علماء الشرع فالمراد به: العلم الشرعي، ولذلك كلُّ نصٍّ ورد في القرآن والسنة يحثُّ على العلم فالمراد به أصالةً العلم الشرعي، وتدخل العلوم الأخرى فيه تبعًا إذا كانت من وسائل العلوم الشرعية، أو مما يُراد به وجه الله تعالى[١].

وأما اصطلاح «العلم» فيغلبُ على المعاصرين والأكاديميين إطلاقه على: «العلم التجريبي» المرادف لكلمة: "Science".

وهي العلوم الناتجة عن الحس والتجربة، والقابلة للقياس وإعادة التجربة، كالطب، والهندسة، والفيزياء، والكيمياء، ونحوها.

ولذلك درجت المعاجم المعاصرة، والمتكلمون في التعريفات من المعاصرين على قَصر تعريف «العلم» بـ«العلم التجريبي»[٢]، ومن آثار ذلك ما استقرت عليه المؤسسات الأكاديمية من تقسيم التخصصات على وجه العموم إلى نوعين: علميٍّ وأدبيٍّ، فالعلمي هو: ما كان من العلوم التجريبية، كالفيزياء، والكيمياء، والطب، والهندسة، والرياضيات[٣]، ونحوها، والأدبي هو: ما كان من العلوم الاجتماعية، والدينية، والنفسية، وغيرها، ومادة العُلوم التي تُدرَّس في المدارس إنما يُراد بها العلوم التجريبية[٤].

---

(١) انظر: العلم لابن عثيمين (ص: ٩-١٠)، ومن المعاصرين من يرى أن العلم في لسان الشرع يعُمُّ جميع العلوم الدينية والدنيوية، انظر: «العلم في منظوره الإسلامي» (ص: ١٩-٢٠)، و«لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدَّم غيرُهم؟»، شكيب أرسلان (١٣٣-١٣٨).

(٢) انظر: الموسوعة الفلسفية العربية (١/ ٦٠٨)، ومعجم مصطلحات والشواهد الفلسفية، لجلال الدين سعيد (ص: ٢٩٤ -٢٩٨). والنظريات العلمية الحديثة (١/ ٣٦).

(٣) علم الرياضيات من العلوم العقلية، ولكن لقُرب طريقة البحث فيه من الطريقة التجريبية أدرجوه ضمن القسم العلمي.

(٤) وسبب هذا التقسيم هو ظهور وغلبة المنهج التجريبي وانتشار النزعة العِلموية التي سبق =

**الكلمة الثانية: التجريبي**، وهي من التجربة، والاختبار، والقياس، ومعاودة الشيء مرَّة بعد مرَّة، للتأكد من نتيجته، والتجربة والخبرة والدُّربة والعادة والاختبار والملاحظة كلها تشترك في المداومة على الشيء والالتزام به، للوصول إلى نفس النتائج[١].

أما **العلم التجريبي**[٢]، فهو الإدراك والمعرفة الحقيقية التامة الصادرة عن ملاحظة المعلوم واختباره، وتجربته مرة بعد مرة، حتى يتبين بعد الاختبار والتجربة أن النتائج صحيحة، مع إمكان اختباره لكل من أُتيحت له الفرصة، ولا يكون حكرًا على أحد دون أحد.

وقد اختلفت عبارات العلماء في تعريف العلم التجريبي، وأغلب تعريفاتهم تكون عن طريق شرح مراتبه وخطوات سيره، وأحيانًا بنتائجه، وقليلًا ما يعرَّف تعريفًا منطقيًّا جامعًا مانعًا، ولعل من أسباب ذلك الخلاف أن العلم تتنازعه ثلاث فئات: فئة فلاسفة العلم، وفئة مؤرخي العلم، وفئة مطبِّقي العلم، والفئة الثالثة هي التي يُصطلح على تسميتهم بالعلماء التجريبيين[٣].

---

= تعريفها (١/ ١٠٨)، مما أدى إلى عدم اعتبار ما ليس تجريبيًا من العلوم أصلًا، فقصروا لفظ العلم على ما كان تجريبيًّا، وألغوا ما سواه، وصار الانتساب للتخصصات العلمية أعلى درجة، وأرقى مكانة من غيرهم، وقال بعضهم: «العلم لـمَّا تشارك مع بقية المعارف في هذا الاسم استحوذ عليه فصار لا يتبادر إلى الذهن عند سماع هذه اللفظة إلا هو». العلم ما هو؟ (ص: ٧، ٩). وانظر: العلم والإسلام، د. إحسان مسعود (ص: ١٣).

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٣١٧)؛ مادة: «بور»، و (٢/ ٢٧٤)؛ مادة: «درب»، وتاج العروس (٢/ ١٥٣)؛ مادة: «جرب».

(٢) ويُسمَّى: «العلم البحت» ويُراد به العلم النظري، فإذا تم تطبيقه فعملية التطبيق تُسمَّى: «العلم التطبيقي». انظر: نحن والعلم (ص: ٩ - ١٠، ٣٨).

(٣) انظر: دراسة عن العلاقة بين العلم وتاريخه وفلسفته عند لاري لودان، د. فاطمة إسماعيل (ص: ١٥).

وفلاسفة العلم، هم من يضع القواعد الأساسية للمنهج العلمي، وهم من يضع الخطة العملية التي يجب على الفئة الثالثة وهم: مُطبِّقو العلم أن يلتزموا بها، وقد لا يتقيَّدون بها وإنما يلتزمون بالعمل بها ولا يخرجون عن إطارها، ولو لم يتعلّموها، لأنها بمثابة القواعد الأساسية التي لن يستطيع تطبيق العلم إلا عن طريقها.

وبين الفئات الثلاث تنازعٌ شديدٌ، ومن الطبيعي أن يحدث الاختلاف في مثل هذا؛ لأن العلم التجريبي قائمٌ على مقدِّمات ضرورية، تُبنى عليها التجربة والملاحظة، وكل فرع من فروعه له أدواته الخاصة، وله طُرقه المستقلة، بحيث يصعب إرجاع جميع العلوم التجريبية إلى قاعدة واحدة جامعة مانعة، وهذا سببٌ آخر يجعلهم لا يميلون إلى تعريفه تعريفًا محدودًا، رغم أن أصوله العامة تشترك فيها جميع العلوم في مراتب العلم التجريبي[١].

وقد ذكر بعض العلماء عددًا من التعريفات للعلم التجريبي، ومنها:

تعريف د. علي مصطفى مشرفة[٢]: «**العلم -كما أصبح مصطلحًا عليه- مجموعة من الدراسات لها غرض ثابتٌ ومنهاج واضحٌ ودائرة محددة**، فأما عن الغرض فهو الوصول إلى المعرفة، وأما عن المنهاج فإن العلم يستخدم في بحثه نتائج الخبرة المباشرة عن طريق الحواس، كما يستخدم التفكير المنطقي المنتظم، وأما عن دائرة العلم فهي هذه الطبيعة، أو هي كل ما يمكن أن يُشاهَد بطريقة مباشرةٍ أو غير مباشرة»[٣].

---

(١) انظر مزيد تفصيل في ذلك في مطلب: مراتب العلم التجريبي (١/ ١١٥).

(٢) د. علي مصطفى مشرَّفة (ت: ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م)، عميد كلية العلوم بجامعة القاهرة، وأُستاذ الفلسفة والعلوم، وله العديد من المؤلفات. انظر: الأعلام للزركلي (٥/ ٢٣).

(٣) نحن والعلم (ص: ٩).

وأما د. عبد الحليم عويس فقال: «العلم: منهج للتفكير في منطقة قابلة للبحث -وهي: الطبيعة- بوسائط معينة، بُغية استخلاص القوانين الكونية وما يتبعها من جزئيات تفسر هذا الكون، وتسخِّره للإرادة الإنسانية»[١].

وهو تعريف للمنهج العلمي الذي يقوم التطبيق العلمي على أساسه، فجعل العلم هو: منهج التفكير، وغايته والمراد منه: هو استخلاص القوانين الكونية وما يتبعها.

وعرَّفه د. فاروق الدسوقي بمراحله التي يمر بها فقال: «أما المنهج الاستقرائي التجريبي فينتقل فيه ذهن الباحث من ملاحظة ظاهرة، إلى افتراض فرض لتعليل وتفسير هذه الظاهرة، ثم اللجوء إلى التجربة، للتثبت من صحة الفرض أو خطأه، ثم الانتهاء إلى وضع قانون كُلِّيٍّ يشمل تفسير كل الظواهر المماثلة»[٢].

ونحوه قال الفيلسوف الرياضي برتراند راسل: «والعلم محاولة عن طريق الملاحظة، وإعمال العقل القائم على هذه الملاحظة، لاكتشاف الحقائق الخاصة بالعالم، ثم اكتشاف القوانين التي تربط الحقائق بعضها ببعض»[٣].

فالتعريفان الأخيران يتعلَّقان بمراحل التجربة، وطريقة وصولها إلى النظرية، أو القانون العلمي.

**فالعلم ميدانه**: المحسوسات، **وشرطه**: إمكان تكرار التجربة، **وشرط**

---

(١) لا نزاع بين الدين والعلم في المنهج والموضوع (ص: ٩-١٠).
(٢) الإسلام والعلم التجريبي (ص: ١٦).
(٣) الدين والعلم (ص: ٣).

**صحته**: وقوع النتيجة موافقة لتلك التجربة، وإدراك العلَّة التي بسببها حصلت النتيجة.

ويدخل فيه ما يُستنتج بالملاحظة، وتكرار حدوث الأمر، ولو لم يتدخل الإنسان في تغييره، مثل العلوم الفلكية، فهي محسوسة، ويمكن ملاحظتها، إلا أن ملاحظة حدوثها تقوم مقام التجربة فيها، إذ لا يمكن للبشر تغيير شيء من حركة الأفلاك[١].

وذلك أن هدف العلم التجريبي لا يقتصر على العمل فقط، بل يشمل: الوصف، وهو وصف الظواهر الطبيعية والعلمية، والتفسير: وهو تفسير الظواهر الطبيعية عن طريق وضع نظريات وقواعد عامة لها، والتوقع بما يُمكن حدوثه عند تكرار نفس العمل، وضبط العمل المؤدي إلى تكرار التجربة بشكل صحيح[٢].

---

(١) من المناسب الإشارة إلى نقطة مهمة، وهي أن العلم كلَّه قائم على المقدمات العقلية الضرورية، والمبادئ الفطرية التي لا تتغير ولا تتبدل، فمبدأ عدم اجتماع النقيضين مبدأ عقلي، من لم يعتقده فلا معنى لدراسته العلم التجريبي، لأن نتائج العلم لا معنى لها إذا كان العالِم يعتقد احتمال أن يجتمع الشيء مع نقيضه! وكذلك من كان يعتقد النسبية المطلقة بين الأشياء وعدم وجود حقيقة مطلقة، وأن العلم لا يمكن أن يقوم إلا إذا انطلق صاحبه من اعتقاد أن الكون منضبط متقنٌ، يسير على قواعد ثابتة دقيقة بعيدة عن العشوائية والصدفة، وهو ما يتطلب أولًا الإيمان بالله ﷻ وأنه خالق كل شيء بحكمة وعدل وإتقان، قال سي. أس. لويس: «أصبح الناس علماء لأنهم توقَّعوا وجود قانون في الطبيعة، وسبب توقُّعِهم وجود القانون: إيمانهم بوجود واضعٍ للقانون».

**God`s Undertaker (p: 21)..**

(٢) انظر: نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية (ص: ٢١٧-٢١٨).

## المطلب الثاني

## حدود العلم التجريبي، وبيان منزلته بين مصادر المعرفة:

العلم التجريبي فرعٌ ناشئ عن اجتماع الحس والعقل والخبر، فالتجربة لا تكون إلا في أمرٍ محسوسٍ، وبناء النتائج على المشاهدة أو الملاحظة لا يكون إلا بالعقل، وجميع ذلك لا يتم إلا على معلومات خبرية سابقة أفادها الباحث ممن سبقه، وهذا ما يجعل حدوده ضيِّقةً بالنسبة إلى غيره.

فالعلم التجريبي لا يمكنه أن يتجاوز منطقة المحسوسات، إذ ما لم يكن محسوسًا فهو غير قابل للتجربة أساسًا، وعليه فما لم يكن محسوسًا ليس من حدِّ العلم التجريبي نفيُه أو إثباتُه، أو الكلام عليه بأي شكل من الأشكال[١].

والعلماء التجريبيون على وِفاق أن ما لم يكن محسوسًا فليس من حدود العلم التعرض له بنفيٍ أو إثبات.

قال د. روبينيه في كتابه «الفلسفة الحسية» مُبيِّنًا الواجب على العلماء التجريبيين: «أن يُبعدوا كل خيال أو توهُّم، **وأن لا يعتمدوا إلا على المشاهدة المحسوسة**، وأن يحذفوا من أقوالهم الفروض التي لا يمكن تحقيقها»[٢].

---

(١) «إن رَفْض فلاسفة العلم للميتافيزيقيا [ما وراء الطبيعة] ليس نفيًا لوجودها، فهم كما أنهم لا يستطيعون إثبات وجود عالَم وراء الطبيعة، كذلك لا يستطيعون نفيه، وهم وإن تفاوتت مواقفهم ضد الميتافيزيقيا، إلا أنهم ينهجون منهجًا تجريبيًا تكون الميتافيزيقيا خارجة عنه بالتعريف، فالعلماء لا يرون أن ما وراء الطبيعة عامل مهم في فهمها». العلم، ما هو؟ (ص: ٣٤-٣٥).

(٢) بواسطة: دائرة معارف القرن العشرين (١/ ٥١٤).

وبعبارة أوضح يقول الفلكي كولمان: «إن العِلم لن يستطيع أن يدرك ما وراء المنظور، مهما بلغت قوة المراصد، ومهما استخدمنا من الطاقات ... **العلم نفسه يقول ذلك**، فلا يمكن أن نرى ما وراء العالم المنظور، فضلًا أن نصل إليه»[١].

ويقول: جارودي: «إن مبدأ النظام الجديد هو: العلم المحدَّد بوصفه جملة وقائع مشهودة، مجموعة علاقات بين هذه الوقائع القابلة للمشاهدة والقياس **ويتعيَّن على العلم أن يتوقف عند هذا الحد**»[٢].

فالعلم التجريبي: «دائرته هي هذه الطبيعة، أو هي: كل ما يمكن أن يشاهد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة»[٣]. «ويدخل في دائرة العلم كل ما دخل في دائرة الحس، وما خرج عن هذه الدائرة فليس للعلم فيه مجال»[٤].

وعليه يؤكِّد العلماء أن الأمور الغيبية، ومنظومة الجَمال، والأخلاق، ليست من مجالات البحث العلمي التجريبي، بمعنى أن العلم التجريبي ليس من حدوده أن يدرس أمرًا غيبيًّا، أو أن يدرُس صِحة خُلُق الصِّدق، والأمانة، وقُبح: الكذب، والتزوير، والغش، وليس من حدوده أيضًا الحكم على تناسق ألوان الطبيعية، والجمال، والحب، والبغض.

قد يكشف العلم عن الأموال المزوَّرة، ولكنه لن يَعرف سبب التزوير، وهل التزوير من الخير أم من الشر؟ وكذلك يكشف العلم الجريمة، ونوعَ

---

(١) الجفوة المفتعلة بين العلم والدين (ص: ٢٦-٢٧).
(٢) الأصوليات المعاصرة (ص: ١٨).
(٣) نحن والعلم (ص: ٩).
(٤) الجفوة المفتعلة بين العلم والدين (ص: ٨٢).

السلاح المستخدم، ولكنه لن يكتشف ما إذا كان المقتول مستحقٌّ للقتل أم لا.

فالأمور الغيبية مرجعها إلى الخبر الصادق، والمنظومة الأخلاقية مرجعها إلى النصوص الشرعية، وإلى الفطرة، والعقل السليم.

ويوضح د. علي مصطفى مشرفة هذه الصورة بقوله: «يصوغ العلم عباراته في صورة خبرية بعيدةٍ عن ميول النفس وأهوائها، فهو لا يحب شيئًا، ولا يكره شيئًا، ولا يُعجَب بشيءٍ، ولا يسخر من شيءٍ، ولا ينادي بشيءٍ، ولا يحطُّ من قدرِ شيءٍ، إنما هو يقدِّر الحقيقة الواقعة من حيث هي، وبصرف النظر عن أثرها في النفس البشرية. هذه المعاني مجتمعةً هي ما يُعبِّر عنه العلماء بقولهم: إن العلم إنما يتعرض للحقائق ولا يُعنى بالقيم ... فالعلم إذا نظر إلى ظاهرة من ظواهر الطبيعة كغروب الشمس مثلًا، حاول أن يصفها كما يجدها حقيقةً واقعةً في الخارج... أما ما يُحدثه غروب الشمس في نفس الناظر من شعور بالجمال، وإعجاب بالطبيعة، أو رهبة من اقتراب الليل، فكل هذه الأمور لا تدخل في حساب علم الطبيعة، ولا ينصِب نفسه لتحصيلها»[1].

ويؤكد ذلك عالم الرياضيات وفلسفة العلوم د. جون لينوكس فيقول: «الادعاء بأن العلم وحده هو القادر على توصيل الحق، لو كان هذا الادعاء صحيحًا لقضى دفعة واحدة على الكثير من المواد التي تُدرَّس في المدارس والجامعات ... فالعلم يمكنه أن يخبرك بأنك لو وضعت سُمًّا في مشروبِ شخصٍ سيموت، ولكنه لا يمكنه أن يخبرك عن مدى صحة ما تفعله من

(١) نحن والعلم (ص: ١٢).

الناحية الأخلاقية، عندما تضع سُمًّا في شاي جدَّتِك حتى تستولي على ممتلكاتها»[١].

حتى إن الجامعات الأكاديمية ذات التخصصات العلمية التجريبية تؤكد على ضرورة خُلوِّ الأبحاث من أي نوع من العبارات الأدبية، والمحسِّنات البلاغية، لأنها غير موضوعية، وليست من العلم التجريبي[٢].

فحدود العلم التجريبي تتوقف عند المحسوسات، فكلُّ ما ليس بمحسوسٍ فليس للعلم فيه مشاركة بإثباتٍ، أو نفيٍ، أو تحسينٍ، أو تقبيحٍ.

فمنظومة القِيَم، والجمال، ومنظومة الأخلاق، والآداب، والقوانين، والعلاقات البشرية، والغيبيات، والأحكام الشرعية، كلها خارج حدود العلم التجريبي، وليس للعلم التجريبي حقٌّ في تحسينه، أو تقبيحه، أو إثباته، أو نفيه.

وعلى الرغم من وضوح هذه المسألة؛ إلا أن ناشئةً قد نشأت في الأوساط العلمية والفلسفية تبنَّت منهج الغلو في العِلم، حتى حصرت المعرفة بالعلم التجريبي واشتُهرت باسم: «العِلموية». وهو مذهب شديد الغلو بالعلم التجريبي، يحصر المعرفة فقط في العلوم التجريبية، وينفي كلَّ ما لم يدل عليه العلم، حتى لو لم يكن من حدود العلم أصلًا.

وينص بعضهم على أن: «العلم معيار كلِّ شيءٍ». ويقول الآخر: «ما لا يمكن للعلم اكتشافه؛ لا يمكن للبشرية أن تعرفه»[٣].

---

(١) العلم ووجود الله (ص: ٧٠).

(٢) انظر: العلم، ما هو؟ (ص: ٣٥). وقد سَرَت هذه العدوى إلى الكليات الأخرى غير العلمية التجريبية، كالكليات الشرعية، فأصبح شعار الرسائل العلمية -في الغالب-: أن تكون جامدة، وجافَّة لخلوها المفروض من العبارات البلاغية الأدبية.

(٣) العلموية، الأدلجة الإلحادية للعلم في الميزان (ص: ٣٣).

والمذهب العلموي في حقيقته: مذهب فلسفي، قائم على تنظير حدود المعارف بناءً على آراء وظنون واستنباطات محضة، دون دليل عقليٍّ أو حسِّي فضلًا عن أن يكون معتمدًا على الدليل العلمي التجريبي الذي لا يقبل دليلًا غيره!

فالمذهب العِلموي يرفض كلَّ دليل خارج عن نطاق العلم التجريبي، في حين أن قاعدته الأساسية وهي: «أن العلم التجريبي هو المصدر الوحيد للمعرفة». لم يستند فيها على دليلٍ علمي تجريبي!

«فالعلموية مذهب فلسفي من العلم، وليست هي العلم مطابقة ولا لزومًا»[١].

وعلماء التجربة أنفسهم هم أكثر الناس مخالفة لهذا المذهب، وهم أكثر الناس اعترافًا بحدود العلم، وقصور معارفه، وأنه ليس المصدر الوحيد للمعرفة، بل لا قيام للعلم إلا بالاعتراف بالمصادر الأخرى.

«ولعل أغلب الناس يرجِّح أن ما يميز العلم هو كونه مستقى مباشرة من حقائق العالم الخارجي، عن طريق أدوات الإنسان الحسية، فلا شيء أوثق من رؤيتك لما ترى، وسماعك لما تسمع. **وهذه النظرة ليست فقط مبالغ فيها؛ بل لا يعتقد بها حتى العاملون في المجالات العلمية أنفسهم**»[٢].

واعتراف العلماء التجريبيين بهذه الحقيقة واضحٌ وصريحٌ، ورغم وضوحه وكثرته، إلا أنه لا يزال أتباع النزعة العِلموية ينادون بإلغاء جميع المعارف سوى العلم التجريبي، وينادون بالاكتفاء به، ويعتقدون أن فيه جواب كلِّ سؤال، وأن

---

(١) المصدر السابق (ص: ٢٨).

(٢) العلم، ما هو؟ (ص: ٥٩).

السؤال الذي لا يُجيب عنه العلم فهو سؤال تافه لا يُلتفتُ إليه، ولا يصدر هذا من العلماء -غالبًا- وإنما يصدر ممن أُعجب بالعلم ولم يعرف ما هو؟ فضلًا عن أن يُسهم فيه بشيء ينفع البشرية[١].

وقد يكون معتقدُ ذلك عالـمًا في فرع من فروع العلم، فينحرف بمسار العلم الحقيقي وفق ما تُمليه عليه معتقداته، لا ما تمليه نتائج العلم الصحيح، فهذا أحدُ مطبقي العلم من العلماء التجريبيين يحكمُ بموت الفلسفة والأديان والمعتقدات، وحلول العلم التجريبي محلّها، فيقول: «الفلسفة قد ماتت، ولم تحافظ على صمودها أمام تطورات العلم الحديثة، وخصوصًا في مجال الفيزياء، وأضحى العلماء هم من يحملون مصابيح الاكتشاف في رحلة التنقيب وراء المعرفة»[٢].

وهو بهذا يحكم على جميع المعارف بالموت، وأنه لا مصدر للمعرفة سوى العلم التجريبي الذي يقوده العلماء التجريبيون، **والعجيب أنه لـمَّا أراد إثبات الدليل المعرفي على هذه النتيجة ملأ كتابه بجوابات فلسفية بحتة ليس للعلم التجريبي فيها مدخل!**

فادعاء أن العلم يعلم كُلَّ شيءٍ ادعاءٌ يردُّه العلم نفسه، بل إن العلماء يرون أن من يدَّعي هذا الادعاء يُسيء إلى نفسه أصلًا.

قال الطبيب بيتر مدور: «أسرع وسيلة يسيء بها العالِم إلى سمعته ومهنته أن يصرِّح بكلِّ جرأة -وخاصة عندما لا يكون هناك ما يتطلب هذا التصريح- أن العلم يَعرف أو سيعرف قريبًا إجابات كل الأسئلة التي تستحق أن تُسأل،

---

(١) انظر: العلم ووجود الله (ص: ٧٢).

(٢) التصميم العظيم، للملحد الشهير ستيفن هوكنج، وليونارد ملودينو (ص: ١٣).

وأن الأسئلة التي لا تعترف بالإجابة العلمية إما ليست أسئلة، أو أسئلة زائفة لا يطرحها سوى السذج، ولا يحاول الإجابة عنها سوى البلهاء»[١].

وقال الملحد العِلموي برتراند راسل: «فالعلماء يعترفون في تواضع بوجود مناطق يجد العلم نفسَه عاجزًا عن الوصول إليها»[٢].

ولا ينكُر العلماء هذه الحقيقة، حتى أتباع النزعة العِلموية لا يخالفون في ذلك[٣]، ولكنهم يُنكرون أن يكون لما سوى العلم أهمية أصلاً، فبعض العِلمويين لا ينكر أن العلم لا مدخل له في الأخلاق، والغيبيات، والأخبار، بل يعترف بذلك، ولكنه يُنكر أهميتها وفائدتها.

قال روجر سيبري: «الوعي وحرية الإرادة والقيم: ثلاث شوكات قديمة العهد في جنب العلم، وقد أثبت العلم المادي عجزه عن معالجتها حتى بصورة مبدئية، لا لمجرد كونها عسيرة المركب فحسب؛ بل لأنها تتعارض تعارضًا مباشرًا مع النماذج الأساسية، ولقد اضطر العلم إلى التخلي عنها، بل إلى إنكار وجودها، أو إلى القول: إنها تقع خارجَ نِطاقه»[٤].

ويقول الفيزيائي شرودنغر: «إن الصورة التي يرسمها العلم للعالم الحقيقي صورة ناقصةً جدًا، صحيح أنه يُقدِّم حشدًا ضخمًا من المعلومات الواقعية، ويسلك كل تجربتنا في نظام رائع الاتساق، ولكنه يسكت سكوتًا فاضحًا عن كل ما هو قريب فعلًا من قلوبنا، كل ما يهمنا حقًّا، إنه لا يستطيع أن يقول لنا

---

(١) العلم ووجود الله (ص: ٧٢).
(٢) الدين والعلم (ص: ١٧١).
(٣) انظر: ظاهرة نقد الدين في الفكر الغربي (١/ ٤٤٢).
(٤) العلم في منظوره الجديد (ص: ١٢٤).

كلمة واحدة عن الحمرة والزرقة، عن المرارة والحلاوة، عن الألم الجسدي واللذة الجسدية، ولا هو يعرف شيئًا عن الجمال والقبح، عن الخير والشر، أو عن الله والأزلية، صحيح أن العلم يدَّعي أحيانًا أنه يجيب عن أسئلة في هذه المجالات، إلا أن الأجوبة هي في الأغلب على قدر من السُّخف لا نميل معه إلى أخذها مأخذ الجد»[١].

وقال جون لينوكس: «الادعاء بأن العلم وحده هو القادر على توصيل الحق، لو كان هذا الادعاء صحيحًا لقضى دفعة واحدة على الكثير من المواد التي تُدرَّس في المدارس والجامعات، وذلك لأن تقييم الفلسفة والأدب، والفن والموسيقى، يقع خارج نطاق العلم بهذا المفهوم الضيق، فكيف للعلم أن يخبرنا ما إذا كانت قصيدة ما سيئة أم رائعة؟ لا أظن أنه يمكنه ذلك بقياس أطوال الكلمات أو ترددات الحروف المكونة لها ... وهكذا يقع تعليم الأخلاق خارج نطاق العلم، فالعلم يمكنه أن يخبرك بأنك لو وضعت سُمًّا في مشروب شخصٍ سيموت، ولكنه لا يمكنه أن يخبرك عن مدى صحة ما تفعله من الناحية الأخلاقية عندما تضع سُمًّا في شاي جدَّتِك حتى تستولي على ممتلكاتها، **وفي كل الأحوال الادعاء القائل بأن العلم وحده هو الذي يزودنا بالمعرفة يُعتَبر واحدًا من الادعاءات التي تدحض نفسها بنفسها**»[٢].

ويقول أستاذ العلوم الطبيعية إيرفنج وليام نوبلوتشي: «ولكن العلماء ليسوا جميعًا ممن يعتقدون في قدرة العلوم على كل شيء، حتى تستطيع أن تجد تفسيرًا لكل شيء، فالعلوم لا تستطيع أن تحلل الحق، والجمال، والسعادة، كما

---

(١) العلم في منظوره الجديد (ص: ١٢٤).

(٢) العلم ووجود الله (ص: ٧٠).

أنها عاجزة عن أن تجد تفسيرًا لظاهرة الحياة أو وسيلة لإدراك غاياتها، بل إن العلوم أشدُّ عجزًا عن أن تثبت عدم وجوده»[١].

بل إن العلماء يعترفون أن ادعاء شمول العلم وإمكان إجابته عن جميع الأسئلة اعتقادًا ساذجًا، قد يقع لهم في بدايات تعلمهم العلوم.

قال عالم الفسيولوجيا والكيمياء الحيوية د. وولتر أوسكار لندبرج: «لقد كنت عند بدء دراستي للعلوم شديد الإعجاب بالتفكير الإنساني، وبقوة الأساليب العلمية، إلى درجةٍ جعلتني أثق كُلَّ الثقة بقدرة العلوم على حلِّ أية مشكلة في هذا الكون، بل على معرفة منشأ الحياة، والعقل، وإدراك معنى كلِّ شيء، وعندما تزايد علمي ومعرفتي بالأشياء... تبيَّن لي أن هنالك كثيرًا من الأشياء التي لم تستطع العلوم حتى اليوم أن تجد لها تفسيرًا، أو تكشف عن أسرارها النقاب»[٢].

بل إنهم يعتبرون هذا الادعاء معوِّقًا من معوِّقات العلم، كما يقول روبرت م. أغروس، وجورج ن.ستانسيو: «إن من شأن الاقتصار على الاعتراف بتفاسير مادية ميكانيكية أن يعوقَ تقدُّم العلم»[٣].

وكون الادعاء بأن العلم وحده هو مصدر المعرفة ادعاء يدحض نفسَه بنفسه، لأن مُدَّعيه مطالبٌ بأن يُثبت أن العلم وحده مصدرًا للمعرفة عن طريق العلم نفسه؟! إذ لا يصحُّ أن يستدل على انفراد العلم مصدرًا للمعرفة، ثم

---

(١) الله يتجلى في عصر العلم (ص: ٥٨).

(٢) الله يتجلى في عصر العلم (ص: ٤٢).

(٣) العلم في منظوره الجديد (ص: ١٢٩).

يستدلُّ بدليل معرفيٍّ آخر، فاستدلاله بالدليل المعرفي الآخر نقضٌ منه لقاعدته التي يُريد تأسيسها!

نعم يمكن للمعارف الأخرى أن تبيِّن وتميِّز مدى صحة العلم التجريبي ومكانته، أما أن تثبت انفراده بإثبات المعرفة فهذا ما يستحيل عقلًا.

وغالبًا ما يكون جواب العِلمويين عن هذا التواطؤ العلمي على قصور حدود العلم أنهم يقولون: العلم سيكتشف ذلك مع مرور الزمن[١].

وجوابهم هذا إحالة على أمرٍ غيبيٍّ مجهولٍ[٢]، وهو جواب فيه حَيْدة واضحة عن أصل الإشكال.

وحصر أنفسهم بالعلم أوقعهم في هذا الإشكال العميق، والتناقض الصريح.

لأن الإشكال هو: أن هذه القيم وهذه الأخلاق، والأمور الغيبية ليست من حدود العلم ولا من اختصاصه حتى يخوض فيها، كما أن شجرة التفاح لا تثمر موزًا ولا برتقالًا، فالعمر لو طال بالعلم أو قصر فلن يتعدَّ حدوده، ولن يجيب عن هذه الأسئلة، فالإشكال أن هذه القيم ليست من حدوده ولا مجاله، لا أن العلم لم يصل إلى التطور المطلوب حتى الآن.

فجوابهم يصلح في الأمور المادية التي لم تكتشف بعدُ، فهذه يمكن أن

---

(١) انظر: العلم في منظوره الجديد (ص: ١٢٤، و١٢٨)، وظاهرة نقد الدين في الفكر الغربي (١/ ٤٥١).

(٢) ومن العجيب أنهم مع إحالتهم على المجهول المستقبلي واعتمادهم عليه واستعماله دليلاً: يُنكرون الغيبيات، ثم يستعملون دليلًا غيبيًا على مادِّيَّتهم!

يُقال فيها -بعد الإقرار بأن العلم قاصرٌ الآن- ربَّما تتطور الدراسات المستقبلية فتكتشفه وتحلَّ مشكلته.

فكلُّ ما وراء المحسوسات كالقيَم والأخلاق والغيبيَّات[١]، والحِكَم والخير والشر خارج عن حدود العلم التجريبي لأنه ليس من موضوعه أصلًا، وفلاسفة العلم حينما ينفون الغيبيات فنفيهم ليس نفيًا لوجودها، لأنهم كما لا يستطيعون إثباتها بالحس لأنها غيبيَّات فكذلك لا يستطيعون نفيها، وإنما نفيهم نفيًا لقدرة العلم على الخوض فيها أصلًا، بغض النظر عن معتقداتهم الخاصة التي آمنوا بها تصديقًا بأدلة أخرى دينية أو فلسفية[٢].

(١) المقصود بالغيبيات ما لا ندركه في الدنيا بحواسِّنا، وإلا فالغيبيات محسوسات كالجنة والنار وغيرها، ولكنها غيب بالنسبة لنا في هذه الدنيا.

(٢) انظر: العلم، ما هو؟ (ص: ٣٤-٣٥). فكون العالِم التجريبي يعتقد بعض العقائد الغيبية أو ينفيَها، فهو يعتقد وينفي بناء على دينه أو فلسفته، أو مجتمعه، وليس ذلك ناتج عن تجربته العلمية.

## المطلب الثالث

## مراتب العلم التجريبي، وأنواعه:

العلوم التجريبية ودراساتها ومخرجاتها ليست على درجة واحدة، بل هي درجات تزيد وتنقص بحسب كلِّ اختصاص فيه، فدرجات المعلومات الطبية ليست كدرجات المعلومات الفيزيائية، أو الفلكية.

فهناك أمورٌ قطعية لا يُشكُّ فيها، وهناك أمور افتراضية تقتضيها القسمة العقلية البديهية، دون أن يُقدَّم لها أدنى دليل، وهناك مراتب بين هذا وذاك.

ومما جعل في الأمر نوعَ تعقيد أن مراتب العلم ودرجاته ليست قوالب جاهزة منفصلة؛ بحيث تتسلسل فتصبُّ الفرضية في قالب النظرية، والنظرية في الحقيقة العلمية، وإلا لَـحُلَّت أغلب المشكلات العلمية في ذلك، ولكن الواقع أن في الفرضية ذاتِها مراتبٌ عُليا وسُفلى، وفي النظرية كذلك، وفي كل فرع من هذه المراتب يختلف العلماء المختصُّون في تصنيف التجربة، فمنهم من يجعلها فرضية، ومنهم من يجعلها نظرية، ومنهم من يجعلها في المراتب السفلى، ومنهم من يضعها في المراتب العليا.

فليس من السهل الحكمُ على تجربة ما أنها: فرضية في المرتبة العليا، أو نظرية في المرتبة السفلى، وهذا مما يُصعِّب العمل في التعامل مع مخرجات العلم التجريبي، فضلًا عن مقارنتها بغيرها، وادِّعاء الغلبة والحقيقة لأحد الطرفين، بل إن العلماء قد يختلفون في اصطلاحاتهم فيسمُّون ما يصدق عليه أنه نظريةٌ فرضيةً، والحقيقة قانونًا، والقانون نظرية، وهكذا.

ومما يزيد الأمرَ تعقيدًا أن جميع هذه النتائج تُسمى معلومات علمية، وتُنشر على أن العلم أكَّد كذا، وأثبت العلماء كذا، دون بيان مرتبتها في الغالب، ومدى تحقق العلماء منها.

والمراحل التي تمر بها التجربة العلمية تبدأ من الملاحظة، فيلاحظ الباحث ظاهرة من الظواهر، ثم يكرِّرها ليتأكد من صحتها، ثم يفترض افتراضًا لتعليل وتفسير هذه الملاحظة، ثم يبدأ بتكرار تجربة الظاهرة، والجواب عن جميع الإشكالات والأسئلة المتعلقة بها، فإذا تأكد وسلمتْ التجربة من العوارض والمؤثرات الأخرى صارت قانونًا وحقيقةً علمية[1].

**والملاحظة:** هي عملية رصد، وتسجيل لما يتم إدراكه بالحواس -أو مساعداتها كالمكبرات الصوتية والمرئية- كما هو واقع في الطبيعة، مثل ملاحظة أن الماء إذا تم تسخينه فإنه لا يَصِلُ إلى درجة الغليان إلا إذا بلغت درجة حرارته: (١٠٠ درجة سيليزية).

**ثم التجربة:** وهي إخضاع ما تمت ملاحظته لأحوال متغيرة، من وقت، ومكان، وإعادة ملاحظة النتيجة، مرة بعد مرة، مثل تكرار تسخين الماء في أزمنة، وأماكن مختلفة، ليتحقق أن سبب الغليان هو: بلوغ الماءِ الدرجةَ المرصودة حقيقة، وليس أمرًا آخر.

وقد لا تحصل التجربة في بعض العلوم وإنما يُكتفى بالملاحظة، كالعلوم الفلكية، وبعض العلوم الرياضية.

**ثم يضع الفرضية:** وهي تسجيل النتيجة المؤقتة للعلل، والأسباب، مع اعتبار المقادير والأوزان والأحجام والمسافات لما تمت ملاحظته وتجربته،

---

(١) انظر: الإسلام والعلم التجريبي (ص: ١٦).

وإعطاء تفسيرٍ مقبول لما تم حدوثه بالفعل، مع وضع طريقة لتكرار التجربة، أو الملاحظة، لمن أراد التأكد والتثبُّت، وتقديم كلِّ الفرضيات قائم على المسلمات العقلية الضرورية[١].

والطريقة التقليدية القديمة للمنهج التجريبي تقوم على ثلاثة أمور:

**الأول**: الملاحظة والتجربة. **والثاني**: وضع الفروض. **والثالث**: تحقيق الفروض.

**وفي المنهج الحديث تغيرت الفروض فأصبحت على ثلاثة أمور:**

**أولا**: التفسير العِلمي، وهو شامل للملاحظة والتجربة ووضع الفروض وتحقيقها لاكتشاف علة وقوع الشيء على هذه الصفة.

**ثانيًا**: التفسير الوصفي، وهو ما يكون أساسه الملاحظة وليس التجربة، كما في علوم الفلك.

**ثالثا**: التفسير الفرضي، وهو التفسير الجديد الذي يُقلِّل الاتكاء على موضوع العِلِّيّة، والسماح بمشاركة غير العلماء التجريبيين في تفسير بعض العلل فلسفيًّا ورياضيًّا ومنطقيًّا[٢].

وبناء على ما سبق يُعلم أن الفرضية والنظرية مهما ارتقت واستقرت فإنها مُعرَّضة للنقض والإبطال.

وأما **الحقيقة العلمية** فهي[٣]: التي ثبتت من جميع الأوجه، وفي جميع

---

(١) انظر: الاستقراء والمنهج العلمي (ص: ٥١).

(٢) انظر: النظريات العلمية الحديثة، د. حسن الأسمري (١/ ٣٩-٤٠).

(٣) المراد بالحقائق العلمية ما كان مصدرها: العلم التجريبي، وإلا فقد يعتقد الإنسان حقائق علمية لا يشك فيها قطعًا، بناء على معتقدات دينية أو فلسفية أخرى.

الأحوال، ولا تتخلف تحت أي ظرف من الظروف، مثل أن الشمس أكبر من الأرض، وأن الشهر القمري لا يزيد عن ٣٠ يومًا ولا وينقص عن ٢٩ يومًا، ومثل أن الرئتين جهاز للتنفس، والمعدة للهضم، ونحو ذلك من الحقائق التي لا تقبل الشك ولا البطلان.

والحكم على الشيء بأنه حقيقة علمية لا يقلُّ صعوبة عن الفرضية والنظرية، والخلاف فيه واقع كما هو واقع في غيره.

وقد يستقر رأي عامة العلماء في عصر من العصور على أمرٍ علميٍّ، فيترددون في تصنيفه بين الحقائق العلمية، والنظريات الراجحة.

بل ذهب بعضهم إلى عدم وجود حقائق قطعية علمية، وأن جميع العلوم التي توصف بأنها حقائق يجب أن تُسمى: تصورات الإنسان عن العالم، علَّل ذلك بأن: تصور الإنسان محدود بحواسه، والحواس قاصرة، وأن ما يدركه الإنسان بحواسه يُحلِّله ويستنبط منه بعقله، وعقول البشر قاصرة، ومعارفنا السابقة ومعتقداتنا تؤثر في أحكامنا على الأشياء، فمعارفنا عمومًا قاصرة، فالنتيجة التي تخرج من هذه المعارف القاصرة، لا ينبغي أن تسمى حقائق علمية، بل ينبغي أن تُسمَّى: تصورات الإنسان عن العالم، فهي بالنسبة إلى أفهامنا الحالية حقائق، وقد تكون في نفس الأمر خلافًا لما نعتقد بسبب قصور إحاطتنا بالعالم من حولنا، فالحقائق العلمية كالنظريات والفرضيات قابلة للتغيير، وإن كانت أقوى وأوثق، وأقرب إلى اليقين[1].

وهذا الرأي فيما يبدو منطلقٌ من القول بنسبية الحقيقة، وأنه لا توجد حقيقة

---

(١) انظر: نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية (ص: ٢٢٣-٢٤٢).

مطلقة، وهو قول سفسطائي يرى: أنه لا يوجد حقيقة مطلقة، وأن جميع الأمور نسبية، وهو منعكس بالبطلان على نفسه، لأن قولهم: «لا يوجد حقيقة مطلقة» هل هو حقيقة مطلقة؟ فإن قالوا: نعم. نقضوا معتقدهم، وإن قالوا: لا. فقولهم لا معنى له، وقد ردَّ علماء المسلمين هذا وأبطلوه[1].

فالعالَم والكون منضبط ضبطًا دقيقًا لا يتخلف مقدار ذرة، فيستحيل أن تضطرب قوانينه الأساسية وأنظمته العامة، فالحقائق العلمية لا يصلح أن يُورد عليها هذا الإيراد.

والتجربة إذا تمت وتكررت وتحرَّرت صارت حقيقة علمية قطعية غير قابلة للشك.

فإذا تمت تجربة تسخين الماء وملاحظة غليانه عند بلوغ (١٠٠ درجة سيليزية)، وتكرار هذه التجربة ملايين المرات، في ظروف مختلفة، فهذا يفيد نتيجة قطعية بأنها حقيقة علمية، وكذلك إذا خلط اللون الأزرق باللون الأصفر فإن ناتجه اللون الأخضر، وأن المصباح لا يشتغل إلا إذا تم توصيله بمصدر للطاقة، فمهما كررت العملية فلن تتغير النتيجة.

أما من جهة الشرع، فكلُّ ما دلَّ عليه القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، فهو حقيقة علمية قطعية غير قابلة للشك، فالشمس تجري، والعسل فيه شفاء، والجبال أوتاد، والمفاصل ستون وثلاث مئة، والإنسان مخلوق من تراب، وآدم أول البشر، والكون حادِثٌ مخلوق، فلا شكَّ في هذه الحقائق ولا ريب.

---

(١) انظر: الفصل في الملل والنحل (١/ ١٥)، ومجموع الفتاوى (١٩/ ١٣٥).

فمراتب العلم ثلاثة: الفرضية، والنظرية، والحقيقة العلمية، والفرضيات العلمية، والنظريات العلمية مهما علت فإنها قابلة للتغيير والتبديل والإبطال.

وأما الحقائق العلمية إذا ثبتت فهي قطعية لا شك فيها.

## المطلب الرابع

## ثغرات العلم التجريبي، والنقد الموجَّه له:

لـمَّا كان العلم التجريبي يقوم على المعارف التي تُدرك بالحواس، صار استيعابه وإدراك منفعة نتائجه أمرًا سهلًا على المتعلم، وغير المتعلم، فجميع البشر يمكنهم الوقوف على أثر العلم التجريبي بمجرد استعمال حواسهم الطبيعية، من سَمْعٍ، وبَصَرٍ، وتذوُّقٍ، وشَمٍّ، ولمس[١].

وهذا بخلاف المعارف الأخرى، فمصادر المعرفة ثلاثة[٢]:

الخبر، والعقل، والحس، وإدراك المعرفة عن طريق الخبر والعقل يتطلَّب قدرًا زائدًا من العلم والتركيز الذهني والتصور، بخلاف الأمر المحسوس.

ولذلك كان وقْعُ العلم التجريبي والنتائج الحسية أبلغ من غيرها على قلوب عامة الناس، بل إن الأمثال التي تُضرب للأمور الواضحة تُضرب غالبًا على أمورٍ محسوسة، كما يقول المحدِّثون عن الإسناد الصحيح: «إسناده كالشمس»[٣].

فالعلم التجريبي قائم على الإدراك الحسِّي، والحواس مستقبلاتٌ للأمور الخارجية، والعقل هو المنظِّم لها والمدرك لآثارها وقياس بعضها على بعض.

---

(١) ضوابط المعرفة (ص: ١٢٧).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/ ٣٢٤) ومدخل إلى نظرية المعرفة لأحمد الكرساوي (ص: ١٠٩-١١٠).

(٣) انظر: «العلو للعلي الغفار» لشمس الدين الذهبي (ص: ٦٦)، و«الموقظة في علم مصطلح الحديث» (ص: ٣٧).

فكل نقدٍ موجَّهٍ للإدراك الحسِّي فهو نقد للعلم التجريبي بالضرورة.

فالحواس هي: «منافذٌ يطل منها الفكر على العالم، فيدرك منه بشكل مباشر ما تستطيع هذه الحواس أن تحسَّ به، وتنقله من صفات الأشياء إلى منطقة الإدراك الفكري، ثم تُسجِّل الذاكرة لديها ما تؤكده الحواسُّ بتكرار التجربة، وبعد ذلك يبدأ الفكر عملَه فيما سجلته الذاكرة من صوَرٍ وردت إليها عن طريق الحواس الظاهرة»[١].

والحواس مُقيَّدةٌ بما تقبله وما يقع في حدودها، ورغم ذلك فهي أيضًا قاصرة عن الإدراك التام -كمًّا وكيفًا- في بعض الأحوال[٢].

فمن حيث الكم، فإن الحواس لا تدرك إلا ما كان قريبًا منها، فمتى بَعُدت المسافة انقطعت الحواس عن الإدراك.

ومن حيث الكيف فإن لكل حاسة قدراتها وحدودها، فالسمع مثلًا لا يدرك جميع الموجات الصوتية إلا ما كان ترددها مناسبًا للإدراك البشري، فالموجات دون السمعية وهي التي يقل ترددها عن (٢٠ هرتز) لا يمكن لأُذُن الإنسان أن تسمعها، بينما بعض الحيوانات تسمعها[٣]، وكذلك الهواء والكهرباء لا شك في وجودها، ولكن عين الإنسان لا تُبصرها.

والحواس سريعة التأثر بالأمور الخارجية، فوضع الخشبة المستقيمة في إناء زجاجي من ماء يُظهرها مُنكسرة، وهذا تغيير للحقيقة تُخدع به الحواس،

---

(١) ضوابط المعرفة (١٢٧-١٢٨).

(٢) ضوابط المعرفة (ص: ١٢٨).

(٣) انظر: فيزياء الصوت والحركة الموجيّة، د. أمجد عبد الرزاق (ص: ٣٦).

وكذلك سماع الصوت المصطدم بجدار يُوهم السمع أنه جاء من جهة الجدار، ومصدره الحقيقي عكس تلك الجهة تمامًا، وهكذا الخلل في ذات الحاسة يُفقدها قدرتها على الإحساس كما قيل:

قد تُنكر العين ضوء الشمس من رمدٍ ... ويُنكر الفمُ طعمَ الماء من سقمِ[1]

ولا يُقلِّل هذا من قيمة الحواس ومصدريتها للمعرفة فإن الله ﷻ قد أمر عباده بأمورٍ تُدرك بالحواس كما قال سبحانه: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]. بل جعل الله سبحانه عدم استعمالهم لحواسِّهم استعمالًا صحيحًا سببًا في دخولهم النار كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَاۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

فالحواس إذا سلمت من المؤثرات الداخلية والخارجية، كانت مصدرًا صحيحًا من مصادر اكتساب المعرفة.

**وأما المشكلات والتحدِّيات التي تواجه العلم التجريبي في ذاته فمنها:**

**- أولا: النقص، وعدم الاكتمال:**

فمعامل العِلم لا زالت تعمل، بل لا زالت بازدياد وكثرة، ولا زالت النظريات ينسخُ بعضُها بعضًا، ولم يزل العلم في تقدُّم، بل إن العلماء أنفُسهم كلما تضلَّعوا من العلم أيقنوا واعترفوا أن العلم لم يزل في بداية الطريق، واعترافاتهم بذلك مستفيضة.

---

(١) البردة، (ص: ٩)؛ رقم البيت: ١٠٥.

قال الفيلسوف جوست سباتييه في كتابه: «فلسفة الأديان»: «إن العلماء أوَّلُ المعترفين في كل فرعٍ من فروع العلم بأنهم لم يُدركوا منه إلا جزءًا محدودًا، وأن أكثرهم تواضعًا هم أكثرهم علمًا، على أنَّ كلَّهم يعترفون بأن ما حصَّلوه إلى الآن من الاكتشافات، وما درسوه من هذا الجزء اليسير من الطبيعة ليس إلا عدمًا بالنسبة لما يجهلونه، فهم مستعدون لتنقيح القوانين التي قرروها، وتوسيع الفروض التي فرضوها»(١).

وقال أستاذ علم الطبيعة والطاقة الذرية د. أدوين فاست: «إن أذكى العلماء لا يستطيعون إلا أن يعترفوا بأن الإنسان لا يزال حتى اليوم في مهدِ معرفته بأسرار هذا الكون وظواهره»(٢).

ويقول محمد فريد وجدي في معرض ردِّه على أتباع المذهب العِلموي: «على أنني لا أدري كيف يُسوِّغ هؤلاء المعاندون لأنفسهم التظاهر بهذا الفكر النازل، وهم يعلمون -مثل غيرهم- أن العلم في تقدُّمٍ مستمر، وأن الشيء الذي لا تظهر حكمته اليوم تبدو للناس في الغد، ألم تكفهم هذه المبدعات المدهشة المحيطة بهم من كل جانب؟ فيلتزموا الأدب في انتقادهم أشياء معدودة لم يُدركوا حكمتها إلى الآن، بينما يصيح هؤلاء المتهورون بالتنديد على ما لم يصلوا إلى إدراكه ترى أساتذتهم يسجدون أمام العظمة الإلهية مُقرِّين بهذا الإبداع الباهر، معترفين بأن كل ما نالوه من العلم لا يُعدُّ بجانب ما سُتر عنهم إلا كقطرة في بحرٍ أو شعاع من شمس»(٣).

---

(١) بواسطة: دائرة معارف القرن العشرين (١/ ٥١٣).

(٢) الله يتجلى في عصر العلم (ص: ١٠٠).

(٣) دائرة معارف القرن العشرين (١/ ٥١٣).

ويقول مصطفى الغلاييني: «إن العلم أيها الناس لم يبلغ بعد، ولن يبلغ درجة ليس وراءها درجة، **فهو لم يزل طفلًا في مهده، وفي كل يوم تحدُث نظريات، تموت بحياتها نظريات**، وفي كل يوم يكتشف العلماء أرضًا جديدة، ومخلوقات جديدة، ونجومًا جديدة، وموادًّا جديدة، وفي كل يوم يظهر للعلماء مخبئات تقضي على ما أصَّلوه من أصول وفرَّعوه من فروع، فإذا رأيتم في الدين ما لم يكشف عنه العلم فلا تتهجموا عليه، ولا تنتقصوه، فلابد أن يظهر سِرُّ ما تجهلون»[(١)].

ويقول محمد علي يوسف: «فإن **الـمُسلَّم به أن العلم ما يزال في مرحلة الطفولة**، وأن الحقائق التي كشف عنها -حتى في ميدان الـمُسلَّم له به- ما هي إلا برهان على أنه ما يزال في بداءة الشوط»[(٢)].

وكثيرًا ما يُكابر هذه الحقيقة بعض الذين تُحرِّكهم معتقداتهم، إذ إن هذه الحقيقة -وهي عدم كمال العلم- تُنهي مبدأ الإلحاد، وتُلجئ معتقدها إلى ضرورة الإيمان بالله ﷻ، فلذلك يُكابر بعض الملاحدة في ذلك.

ويُبيِّن رونالد ذلك بقوله: «تحققت اكتشافات أُخرى أثارت رُعب الناس، لكنها لم تثر امتعاضهم، لأنها جاءت كدليل على انتظام الطبيعة وعلى قدرة العلم على كشف المبادئ الكونية، وقد ورد في مقال نشرته مجلة إنجليزية علمية عام (١٨٨٤م) قولها: «لقد أصبح رجال العلم أنبياء العقول التَّقدُّمية»... وقد نجم انتشار الثقة بالعلم مع اعتقاد الناس بأن العلم هو الذي يكشف الغطاء عن الصورة الصحيحة للحقيقة، إذ إنه يرتكز إلى قواعد ثابتة تجعله بمنأى عن الخطأ وأن

---

(١) الدين والعلم، وهل ينافي الدين العلم؟ (ص: ٢٨).

(٢) الجفوة المفتعلة بين العلم والدين (ص: ٦٧).

وسائل المعرفة الأخرى كالميتافيزيقيا [ما وراء الطبيعة] والدين أمست وسائل بالية لا خير فيها ولا نفع... **ولكن الثقة بالعلم بدأت بالتداعي في منعطف القرن، إذ أخذ العلم بمواجهة مفارقات عاصفة على حدود الميتافيزيقيا**»[١].

- **ثانيًا: قصور حدود العلم:**

سبق بيان حدود العلم[٢]، وأن ميدانه المحسوسات، وهو ما يجعله محصورًا فيها ومقتصرًا عليها، وما سوى المحسوسات فلها مصادرها المعرفية الأخرى.

فأي ادعاءٍ يدَّعي معارضة العلم لنصٍّ أخلاقيٍّ أو غيبي، أو تشريعيٍّ، فهو مردودٌ، وغيرُ مقبولٍ.

- **ثالثًا: إمكانية التعرض للمؤثرات الخارجية، كالتزوير والرشوة:**

العلم ليس بمنأى عن بقية المعارف والدراسات البشرية، فهو مُعرَّض للقصور البحثي، والخطأ في النتائج، والذهول عن بعضهًا سهوًا أو نسيانًا، وهذا أمرٌ طبيعي في عامة العلوم.

ولكن المشكلة الأكبر في ذلك أن العلم معرَّض لأمورٍ أكثر خطورة، فالعلماء بشر، يعتريهم ما يعتري غيرَهم من بني جنسهم، فلذلك لو سلَّمنا بعدم وقوع الخطأ غير المقصود، فهل يُسلَّم بعدم وقوع الخطأ المقصود؟!

ثبت تعرُّض العلم والعلماء للضغط الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي، وإرهاب الاعتقادات السابقة، وغير ذلك[٣].

---

(١) تاريخ الفكر الأوروبي الحديث (ص: ٥٠٩).

(٢) انظر: (١/ ١٠٤).

(٣) انظر: العلم، ما هو؟ (ص: ٧٢-٧٤).

واعتراف العلماء التجريبيين بتزويرهم لبعض أبحاثهم كثيرٌ، فكيف ما لم يعترفوا به.

ومن أشهر التزوير العلمي المتعمد ما قام به بعض علماء الأحياء من المتعصبين لنظرية التطور في القرن التاسع عشر والقرن العشرين الميلادي، حيث قاموا بتزوير رسومات زعموا أنها للأجنة في الأرحام، وقاموا بتزوير هياكل عظمية وأحافير رمموها فألصقوا بعضها ببعض حتى تكون دليلًا لهم على أن الكائنات الحية تولَّدت من أصول مشتركة كما سيأتي مزيد أمثلة وتفصيل لذلك[1]، ومن أمثلته:

- **رسومات هيجل:**

رسومات العالم البيولوجي الألماني أستاذ علم التشريح المقارن د. إرنست هيجل، حيث رسم صورة لأجنَّة مجموعة من الحيوانات، بشكل متشابه، حتى يستخلص نتيجته أن أصول الكائنات الحية واحدة، وأنه قد تطور بعضُها من بعض، ففي عام (١٨٧٤م) أصدر رسوماته، وفي عام (١٨٨٠م) اتهمه بعض العلماء بالتزوير، وظلَّ الأمر مسكوتًا عنه حتى اعترف هيكل بالتزوير بنفسه فقال: «إنني أعترف رسميًّا -حسمًا للجدال في هذه المسألة- أن عددًا قليلًا من صور الأجنة نحو ٦٪ أو ٨٪ موضوع أو مزوَّر». ولا تزال هذه الصور تُدرَّس في بعض المدارس الغربية والجامعات، حتى بعد اعتراف صاحبها بالتزوير!

ثم يعترف اعترافًا خطيرًا فيقول: «بعد هذا الاعتراف بالتزوير فيجب أن أحسب نفسي مقضيًّا عليَّ وهالكًا، لو لم يكن يُعزِّيني رؤية بجانبي مئات من

---

(١) انظر: (٢/ ١٢٣).

شركائي في الجريمة في قفص الاتهام، وبينهم عدد كبير من الباحثين الموثوق بهم والبيولوجيين المرموقين، فإن الغالبية العظمى من جميع الرسوم التوضيحية في أفضل الكتب المدرسية البيولوجية والأطروحات والمجلات بها نفس تهمة التزوير، فجميعها غير دقيق، وقد تم بنسبة كبيرة أو صغيرة تلفيقها وترتيبها وتركيبها»[١].

وهذا الاعتراف يُدخل عامة العلماء في قفص الاتهام كما عبَّر عنه واحد منهم.

- **الأحافير، وأحفورة جاوا (Java Man, 1891).**

أعلن الطبيب الهولندي يوجين ديبوا، أنه اكتشف في جزيرة «جاوا» في «إندونيسيا» عن الحلقة المفقودة بين الإنسان والقرد -وفق اعتقاد نظرية التطور- واستمرت الكذبة (٤٠ سنة) حتى اعترف الطبيب في عام: (١٩٣٢م) أنها مُلفقة ومرمَّمة من جمجمة إنسان ومعاصر مع قرد جابون[٢]. والأحافير التي تم إثبات تزويرها كثيرة جدًّا، منها: (إنسان بلتداون)، و(إنسان نبراسكا)، و(إنسان أورك)، وغيرهم[٣].

ومن أمثلة التزوير ما قامت به شركات تجارية كبرى لصناعة السكر، ومنها شركة مشروبات غازية مشهورة، وجمعيات خاصة بالسُّكر في دفع رشوة كبيرة لعلماء وباحثين في إحدى الجامعات الكبرى، حتى استخلصوا دراسة

(١) التطور، نظرة تاريخية وعلمية (ص: ٥٦-٥٧).
(٢) التطور، نظرة تاريخية وعلمية (ص: ٦٦-٦٧).
(٣) التطور، نظرة تاريخية وعلمية (ص: ٦٧).

تقلل من ضرر السكر على القلب، وتُحمِّل الدهون المشكلة والخطورة، وذلك في عام (١٩٦٧م)، ومنذ ذلك اليوم حتى تم كشف الأوراق والوثائق والعلوم والجامعات تعتمد تلك الدراسات المزورة[١].

(١) انظر:

https://www.nytimes.com/2016/09/13/well/eat/how-the-sugar-industry-shifted-blame-to-fat.html

https://www.cbsnews.com/news/sugar-industry-scientific-heart-research-that-made-fat-look-bad/

https://www.dailymail.co.uk/health/article-3785753/How-sugar-industry-paid-prestigious-Harvard-researchers-say-fat-NOT-sugar-caused-heart-disease.html

https://www.eremnews.com/sciences-technology/563263.

# الفصل الأول

# التأصيل النظري لدعوى التعارض

# المبحث الأول

# إفادة السنة النبوية، وحكم العمل بها

## المطلب الأول

## إفادة أحاديث السنة النبوية، ومنزلتها بين مصادر المعرفة:

لم يختلف المسلمون كافة في قبول الحديث، ووجوب العمل به إذا صحَّ عن النبي ﷺ دون تفريق بين متواتر وآحاد[١]، ولم يكن من مباحث الـمُحَدِّثين المتقدمين تقسيم الأخبار باعتبار كثرة عدد الرواة وقِلَّته[٢].

والقاعدة العامة عند علماء الحديث أن الخبر منه ما يفيد العلم[٣]، ومنه

---

(١) قال الخطيب البغدادي: «وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين، في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه، فثبت أن من دين جميعهم وجوبه». الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ١٣٥). وانظر: مقدمة التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (١/ ٢). والعدة في أصول الفقه (٣/ ٨٥٩، ٨٦٩).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٦٧).

(٣) العلم -كما سيأتي- يُطلق على أمرين: الأول: الحقيقة بذاتها، وهو مطابقة المعلوم لما هو واقع، والأمر الثاني: ما يعتقده الإنسان في نفسه أنه هو الحق، ولو كان خاطئًا، فهو يعلمه بهذه الصفة يقينًا، وإن كان في الواقع والحقيقة خلاف ذلك.

أما العلم بمعناه الأول: فهو حقيقة واحدة لا تتغير، وأما الثاني: فهو راجع إلى المصادر التي أوصلت الإنسان إلى هذه القناعة وهذا الاطمئنان بأن هذا الخبر معلوم يقينًا، وأنه صحيح وموافق لحقيقة الحال، فهذه ما تُسمى بمصادر المعرفة وستأتي بعد قليل. فكلُّ من اعتقد أنه يتبنَّى المصادر المعرفية الصحيحة، فإنه يعتقد أن نتائجها الدالة عليها صحيحة يقينية كذلك.

ما يفيد الظن الغالب، وهذان النوعان يعاملان معاملة واحدة في الشرع، فهما يوجِبان اعتقاد ما دلت عليه، والعمل به[١].

وهناك أخبار تفيد الشك المستوي الطرفين، وأخبار الظن المرجوح، وأخبار يُعلم بطلانها وكذبها قطعًا[٢].

وما كان من الأخبار مفيدًا للعلم، أو الظن الغالب المستند إلى العلم، فإن الأئمة لا يُفرِّقون فيه بين العلم والعمل، فما صحَّ وجب اعتقاده، والعمل به[٣].

وقبل الكلام عن الحديث النبوي بخصوصه يحسنُ الكلام عن الخبر عمومًا، وبيان درجاته، ومنزلته بين مصادر المعرفة، ثم يأتي الكلام عن الحديث النبوي الذي هو فرعٌ عن الخبر.

**إن مصادر حصول المعرفة[٤] المعتبرة عند علماء الإسلام ثلاثة:**

---

(١) سيأتي بيانه، انظر: (١/ ١٦٣).

(٢) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٤٥٥)، والاستقامة لابن تيمية (١/ ٥٤)، والموافقات للشاطبي (٣/ ١٨٤-١٨٦).

(٣) انظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ١٣٥). ومقدمة التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (١/ ٢). والعدة في أصول الفقه (٣/ ٨٥٩، ٨٦٩).

(٤) من المباحث الفلسفية المهمة ما يُعرف بـ: نظرية المعرفة، (**Epistemology**). وهي نظرية تبحث في إمكان الحصول على معرفة يقينية، وهل يوجد يقين وحقيقة مطلقًا؟ وما هي المصادر التي تفيد الإنسان معرفةً يقينية؟ وهي من المسائل التي بُحثت عند الفلاسفة قديمًا، وعند علماء المسلمين، وفي القرن التاسع عشر الميلادي اصطُلح على تسميتها «نظرية المعرفة»، وهي من أهم النظريات التي بتحريرها تُحل عامة الإشكالات الجدلية والفلسفية. انظر: نظرية المعرفة عند مفكري الإسلام وفلاسفة الغرب المعاصرين (ص: ١٧١ - ١٧٢). والمعرفة في الإسلام د. عبد الله القرني (ص: ١٥ وما بعدها).

**الأول**: الخبر أو السمع[١]. **والثاني**: العقل، **والثالث**: الحس[٢].

قال ابن تيمية: «من الأمور الغائبة عن حِسِّ الإنسان ما لا يمكن معرفته بالعقل، بل لا يُعرف إلا بالخبر، **وطُرُق العِلم ثلاثة: الحِسُّ، والعقلُ، والمركبُ منهما كالخبر**، فمن الأمور ما لا يمكن عِلْمه إلا بالخبر، كما يعلمه كل شخص بأخبار الصادقين ... **وهذا التقسيم يجب الإقرار به**»[٣].

ولكل واحدٍ من هذه المصادر حدودٌ يختص بها، وشروطٌ يجب تحققها، وموانع يجب انتفاءها؛ فالحس إن لم يكن سليمًا جعل صاحبه يُنكر الشمس في وسط السماء، وإن أصابه مؤثر خارجيٌّ جعله يرى العصا المستقيمة منكسرة، كما لو وضعت في كأس من الماء، وكما قيل[٤]:

قد تنكر العينُ ضوءَ الشمس من رمدٍ ... وينكر الفمُ طعمَ الماء من سقم

وكذلك العقل إن أغْرَق في السفسطة أنكر الأمور الفطرية البديهية وقَبِل المستحيل، وأنكر الضروري!

والخبر كذلك إذا ورد عن غير ثقة، أو جاء بما يخالف الواقع، أو العقل،

---

(١) والسمع المراد به: الخبر، وبعضهم يجعل الخبر فرعًا من فروع الحس، لأن المصدر الأساسي لتلقي الأخبار هو السمع، فيكون السمع عند البشر دالًّا على أمرين: الأول: الحاسَّة التي يُدرك بها المسموع، والثاني: الطريقة التي تُستقبل بها المعارف الأخرى، وهي: الخبر. وانظر: التبصير في معالم الدين للطبري (ص: ١١٥).

(٢) انظر: التبصير في معالم الدين للطبري (ص: ١١٢-١١٦) ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١٧٨، ١٧٩) و(٧/ ٣٢٤).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٧٨).

(٤) البردة، (ص: ٩)؛ رقم البيت: ١٠٥.

أو الحس، كان مردودًا، لانتفاء بعض الشروط اللازمة لقبوله، كالعدالة في ناقله، أو الانقطاع بين المخبرين، ونحو ذلك.

ووجود تلك المؤثرات الخارجية، أو وجود حالات لا يتم فيها تحقُّق الشروط، وانتفاء الموانع، لا تَرجِع على أصل المصدر المعرفي بالنقض، أو النقص، إذ العقلاء اشترطوا سلامة المصدر المعرفي منها، حتى يصلح أن يكون مصدرًا معرفيًا.

والأدلة على كون الخبر مصدرًا معرفيًّا أعلى، وأكثر من أن يبرهن عليها، يكفي دليلًا لذلك أن الله سبحانه قد أرسل رُسُله كافة مخبرين عنه سبحانه، ومبلغين العباد شريعة الله ﷻ، ولو لم يكن الخبر مصدرًا مفيدًا للعلم اليقيني لدى جميع البشر، لما قامت الحجة بإرسال الرسل[1].

والواقع المشاهد الذي عليه البشر قاطبة في جميع شؤون حياتهم أنهم يعتمدون على الخبر مصدرًا مفيدًا لليقين والقطع، وهذا في جميع أجزاء تعاملاتهم الدينية والدنيوية.

وهناك علوم كاملة قوامها الرئيسي على المصدر الخبري، كعلم التاريخ، وعلم الآثار، وعلم الإنسان (الانثروبولوجي) وغيرها.

بل إن كافة العلوم تضطر إلى استعمال الخبر في كل دراساتها، فالطبيب والفيزيائي لن يبدأ بتعلم القواعد الفيزيائية والطبية والهندسية إلا بعد إخبار المختصين له أنهم قاموا بتجربتها في السابق، بل لن يتعرف على أسماء علماء التخصص، وخواص مركباته، وأماكن وجودها، وكيفية تجميعها إلا بالخبر،

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٧٤١-٧٤٢).

ولو لم يُعتمد الخبر، لابتدأ كل إنسان بإنشاء لغة الخطاب التي يتكلم بها منذ ولادته، فضلًا عن قواعد الحياة، وقواعد التخصص الذي يريد دراسته.

فالتنكر للخبر أو التنقص من إفادته أو مكانته في تحصيل المعرفة لا ينشأ عن عاقل يُدرك ما يؤول إليه هذا الإنكار(١).

وإن قبول الخبر وكونه مصدرًا معرفيًّا يقينيًّا لا يشترط له عدد، بل يكون حاصلًا بخبر الواحد، وهو المعتبر والمعمول به شرعًا، إذ لو لم يكن حجةً على البشر لما أرسل الله ﷻ بعض رُسله فرادى إلى أقوامهم، ولما قامت عليهم الحجة بذلك.

وليس هذا خاصًّا بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، بل هو عامٌّ في كل من توفرت فيه شروط التوثيق، فالنبي ﷺ أرسل أصحابه رُسلًا عنه إلى البلاد يُعلِّمون الناس دينهم، فأرسل مصعب بن عمير إلى أهل المدينة قبل الهجرة، وأرسل معاذًا إلى اليمن، وأرسل الرسل إلى الملوك والأمراء واحدًا واحدًا، ولو كانت الحجة لا تقوم بالخبر لما أرسل من يُخبر عنه، ولو كانت لا تقوم إلا بالأعداد الكبيرة لما أرسل واحدًا واحدًا إلى القرى والأمصار والملوك والأمراء(٢).

فالخبر من حيث الأصل مصدرٌ معرفيٌّ، إذا توافرت فيه شروط العدالة والتوثيق والاتصال، وانتفت عنه موانع الانقطاع والكذب والنسيان ونحوه.

---

(١) وقد نُسب إنكار الأخبار مطلقًا إلى: «البراهمة» و«السُّمَنية» وهم ممن ينكر النبوات، وقيل: لم يصح عن بشر قط إنكار إفادة الخبر لليقين. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٣/ ٩٦)، والتسعينية لابن تيمية (١/ ٢٥١)، وقواطع الأدلة في الأصول للسمعاني (١/ ٣٢٧).

(٢) انظر: السيرة النبوية لابن هشام (١/ ٤٣٤)، (٢/ ٥٩٠)، (٢/ ٦٠٧)، والثقات لابن حبان (١/ ٩٦)، (٢/ ٦)، (٢/ ١٠٩). وانظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٥٥٢).

ولـمَّا وُجدت أخبار تتخلف فيها بعض الشروط، أو تتلبَّس ببعض الموانع، فإن الخبر بناء على ذلك لن يكون على درجة واحدة، بل منه ما يفيد المستمعَ اليقين، ومنه ما يفيده غلبة ظنٍّ قريبة من العلم القطعي، ومنه ما يفيد الشك، والظن المرجوح، أو ما يقطع صاحبه بكذبه.

وانتقال الخبر بين القطع، والظن، والشك، تختلف باختلاف الـمُخبِر، والـمُخبَر به، ونوع الخبر، والصفات المحيطة به.

فلو دخل رجل معروف بالعقل والإمامة والعِلم والصدق، والمكانة الدينية والاجتماعية على مجلسٍ رجال عقلاء ووجهاء في موسم الشتاء فقال: «السماء تُمطر». لبلغ الخبر منهم مبلغَ اليقين، بخلاف ما لو كانوا في منتصف فصل الصيف، والداخل سفيهًا، أو طفلًا، أو معروفًا بالكذب، إذ ترِد الاحتمالات التي تُضعف مطابقة خبره للواقع.

وكذلك لو جاء رجلٌ عاقل له مكانته ووجاهته، فخرج حاسرًا رأسه يحثي التراب عليه ويبكي ويقول: «مات ولدي». فصفة الـمُخبِر وهيئته أقوى وأدلُّ على الخبر من مجموعة أشخاص آخرين لو قالوا: «إن الرجل الذي يسكن في الشارع الآخر قد مات»[1].

فالخبر تقوى دلالته بقوة صفات الـمُخبِر، فمتى كان عدلًا في نفسه، مأمونًا ثقة، عاقلًا يحفظ ويستذكر الخبر والحادثة، فإنه بقدر ما تقوى هذه الصفات تقوى إفادة خبره حتى تصل إلى درجة اليقين، وكذلك علاقة الـمُخبِر بالـمُخبَر عنه، والتصاقه به، وكثرة اتصاله به، فخبر الطبيب الثقة ونقله عن عالمٍ من علماء

(١) انظر: قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني (١/٣٢٦)، وجامع الأصول لابن الأثير (١/ ١٢٢)، والمسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص: ٢٣٥).

الطب، قد درس عنده وتتلمذ عليه، ولازمه وقتًا طويلًا، يجعل خبره عنه يصل إلى درجة اليقين والقطع لدى العقلاء.

وكذلك نوع الخبر والصفات المحيطة به، فالقاضي حينما يحكي قصةً حصلت في محكمة قضائية كان هو القاضي فيها فخبره أقوى من خبر من يدعي أنه كان من الجمهور الحاضر في تلك المحكمة!

ومثله لو جاء رجل عمره أربعون عامًا، ويزعم أنه حضر حادثة وقعت قبل خمسين عامًا، فهذا يُقطع بكذبه.

وهكذا تسير درجات الخبر بين اليقين، والظن الغالب المقارب لليقين، وبين الشك، والظن المرجوح، والغلط اليقيني.

وإن كان ناقله فاقدًا للأمانة، أو كان مغفَّلًا لا يفهم، أو لا يحفظ، فإنه لن يكون مصدرًا موثوقًا لنقل الخبر؛ ومع أدنى نظر في شروط المحدِّثين لقبول خبر راوي الحديث النبوي يُدرك الناظر قطعًا أنها أجود، وأقوى شروطٍ يمكن وضعها للحصول على خبر في أعلى درجات الصحة، وقبل ذلك ما تكفل الله به من حفظ السنة وحمايتها من التحريف والكذب.

**والحديث النبوي خبرٌ من جهتين:**

**الأولى**: من جهة أن المخبِرَ به هو النبي ﷺ، يُخبر به عن الله ﷻ، فهو وحيٌ من الله ﷻ لنبيِّه ﷺ، إما ابتداءً، وإما إقرارًا كما سبق بيانه[1]، فإذا ثبت عن النبي ﷺ فهو حقٌّ، ومصدرٌ معرفيٌّ، لا شك فيه.

---

(١) انظر: (١/ ٣٥).

**والثانية:** من جهة أن الخبر بلغنا عن النبي ﷺ عن طريق أئمة الحديث وعلمائه، وفق ضوابط وقواعد إسنادية دقيقة محددة، والقواعد الإسنادية عند أهل الإسلام هي أعلى وأدق وأضبط منهج يمكن عن طريقه نقل الخبر، ويقبل العقلاء الأخبار التي دونه فكيف هو؟[١].

فالحديث النبوي خبرٌ ينطبق عليه ما ينطبق على سائر الأخبار.

**مسألة: إفادة الأحاديث النبوية:**

إن درجات الأحاديث النبوية عند علماء الحديث تختلف قوَّةً وضعفًا، فأعلاها ما أخرجه البخاري ومسلم، ثم ما أخرجه البخاري دون مسلم، ثم ما أخرجه مسلم دون البخاري، ثم ما كان على شرط البخاري ومسلم، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما كان صحيحًا عند غيرهما مما ليس على شرط أحد منهما[٢].

وهذا الترتيب قائم على إعمال منهج المحدِّثين في الأسانيد، والتزام صاحبي الصحيحين بأعلى درجات الصحة، مع مكانتهما في هذا الفن، فجاءت الأحاديث المخرَّجة في كتابيهما وفق ما اشترطوه والتزموا به، في أعلى درجات التوثيق والصحة.

إلا أنه قد طرأ تقسيم للأحاديث النبوية، باعتبار عدد الطرق، وذلك بتقسيمه إلى متواتر وآحاد[٣].

---

(١) انظر: كتاب: «دلالة العقل على ثبوت السنة النبوية من جهة النقل والرواية»، لمحمد الربَّاح، وانظر ما سبق: (١/ ٨٤).

(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢٨).

(٣) ورد استعمال السلف للفظ التواتر بمعنى التظافر، وورود الخبر من أكثر من وجه، وهو =

وهذا التقسيم يُطلقه المتكلمون على الخبر من حيث العموم، ولكن بداية إطلاقه على النصوص الشرعية عمومًا كان من أهل البدع، وغرضهم في ذلك هو رد الأحاديث النبوية.

قال أبو المظفر السمعاني (ت: ٤٨٩هـ): «قولهم ... إن أخبار الآحاد لا تُقبل فيما طريقه العلم، **وهذا رأس شغب المبتدعة في رد الأخبار**، وطلب الدليل من النظر والاعتبار، وإنما هذا القول الذي يُذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولابد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به، **شيء اخترعته القدرية والمعتزلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقَّفَه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قَدَم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول**، ولو أنصفت الفِرق من الأمة لأقروا بأن خبر الواحد يوجب العلم، فإنك تراهم مع اختلافهم في طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخبر الواحد»[(١)].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «يشير الشيخ [الطحاوي] - بذلك إلى الرد على الجهمية، والمعطلة، والمعتزلة، القائلين بأن الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالمتواتر وإن كان قطعي السند، لكنه غير قطعي الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين! ولهذا قدحوا في دلالة القرآن على الصفات! قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها! فسدَّوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله، من جهة الرسول ﷺ،

---

= استعمال لمعناه اللغوي. انظر: الرسالة للشافعي (ص: ٤٣٢)، وخلق أفعال العباد للبخاري (ص: ٦٠)، والقراءة خلف الإمام (ص: ٧).

(١) الانتصار لأصحاب الحديث (ص: ٣٤-٣٥).

وأحالوا الناس على قضايا وهمية، ومقدمات خيالية، سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية»[١].

وأول من أدخل هذا التقسيم على أهل الحديث هو الحافظ الخطيب البغدادي -[٢]، وإن لم يوافقهم في النتيجة التي وصلوا إليها، وذكر ابن الصلاح أن الخطيب: «تَبِع فيه غير أهل الحديث»[٣]. وهم الأصوليون والمتكلمون.

وقد بيَّن الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» أن هذا التعريف ليس من مباحث الإسناد حيث قال: «وإنما أبهمت شروط المتواتر في الأصل [يعني: نخبة الفكر]؛ **لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد.** إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه؛ ليعمل به أو يترك من حيث: صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث»[٤].

«وقد جرَّ تقسيم الحديث على متواتر وآحاد بالمعنى الذي يذكره الأصوليون آثارًا وخيمة»[٥]. حتى صار هذا التقسيم «رأس شغب المبتدعة في رد الأخبار»[٦]. فزعموا أنه لا يُفيد العلم إلا المتواتر، وليس في السنة حديث تنطبق عليه شروط المتواتر عندهم، وكل ما عدا المتواتر فهو آحاد، والآحاد

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٤٩٨).
(٢) الكفاية في علم الرواية (١/ ١٠٨)،
(٣) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٦٧).
(٤) نزهة النظر: (ص: ٤٣).
(٥) مكانة السنة النبوية (ص: ٢٧٦).
(٦) الانتصار لأصحاب الحديث (ص: ٣٤).

لا يفيد إلا الظن، فعُطِّل العمل بعامة النصوص بسبب ذلك، قال الشاطبي: «احتج طائفةٌ من نابتة المبتدعة على ردِّ الأحاديث بأنها إنما تفيد الظنَّ»[١].

ولكن لما انتشر هذا التقسيم وصار حاضرًا في كتب أهل العلم، قاموا ببيان معانيه ودلالاته وإفادته، وردِّ الآثار السلبية الناتجة عنه، فاستعملوه لكن على خلاف مصطلح المتكلمين فيه.

**فالحديث المتواتر**، لغة من التواتر: وهو التتابع[٢].

أما تعريفه اصطلاحًا، فقد وقع فيه اختلافٌ شديد بين الأصوليين، والمحدثين، وغيرهم، فوقع الاختلاف في تعريفه، وفي شروطه، وفي وجوده، وفي إفادته العلم النظري، أو الضروري، وفي العدد الذي يشترط له[٣].

وقد حرَّره الحافظ ابن حجر بأنه: ما رواه جمعٌ، عن جمعٍ، من أوَّلِ الإسناد، إلى منتهاه، يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس. أيْ: مسموع أو مُشاهد، وليس مشاعًا مثل: قيل ويُقال، أو من القضايا العقلية كالواحد نصف الإثنين، وأن يفيد خبرهم العلم لسامعه، فإذا تخلَّفت إفادة العلم عنه كان مشهورًا فقط[٤].

---

(١) الاعتصام (١/ ٢٩٨).

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ١٦٣)؛ مادة: «تترى».

(٣) انظر: البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني (١/ ٢٢١)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٧)، والمسودة في أصول الفقه (ص: ٢٣٥). والكفاية في علم الرواية (ص: ١٦)، وجامع الأصول (١/ ١٢١)، ونزهة النظر في شرح نخبة الفكر (٣٩-٤٠).

(٤) انظر: نزهة النظر (٣٩-٤٠).

ففي هذا التعريف تم اعتبار العدد شرطًا، وإن لم يتمَّ تحديده، وقد نصَّ على عدم ترجيح عدد فيه، ولكن وَضَع لذلك العدد ضابطًا، وهو: استحالة تواطؤهم على الكذب، وأن يستمر هذا العدد في كل طبقات الإسناد، وأن يحصل لمستمع الخبر العلمَ بذلك.

ولم يشترط لهذا العدد صفة، فيدخل فيه المسلمون وغيرهم، والعدول وغيرهم، والحفاظ وغيرهم، ولذلك قال: «والمتواتر لا يُبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث»[١]. وقال أبو زرعة العراقي: «والأصح: لا يُشترط له إسلام»[٢]. وقال السخاوي: «وشَرَط بعضهم شروطًا ضعيفة مثل: إسلام المخبرين، وعدالتهم»[٣].

وجُعلت إفادة الخبر للعلم شرطًا للحكم على الخبر بأنه من المتواتر، بالإضافة إلى الشروط المتقدمة، وأن الشروط وحدها لا تكفي حتى تتحقق نتيجتها وهي: إفادته العلم، كما قال: أبو زرعة العراقي: «وحصول العلم: آية اجتماع شرائطه، ولا تكفي [الشروط] الأربعة»[٤].

ولأن أصلَ هذا التعريف وقيوده مأخوذ من تعريف المتكلمين للخبر عمومًا، فقد نازع بعض العلماء في صحة تطبيقه على الحديث النبوي[٥].

**أما الشرط الأول**: وهو اشتراط العدد، فقد اختلفوا فيه اختلافًا شديدًا، وجمهورهم أنه ليس له عدد محدد، وإنما ضابط هذا العدد هو **شرطهم الثاني**:

---

(١) نزهة النظر (ص: ٤٣).
(٢) الغيث الهامج في شرح جمع الجوامع (ص: ٤٠٩).
(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية (ص: ١٣٨).
(٤) الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع (ص: ٤٠٨).
(٥) انظر: شروط الأئمة الخمسة (ص: ٥٠). ومعرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٦٧).

أن يستحيل تواطؤهم على الكذب، وهذا قد ينطبق حتى على خبر الإمامين الثقتين العدلين، فإنه قد يُسمى متواترًا بناء على ذلك، فلا عبرة بالعدد حينئذ، إلا أنهم قيَّدوا أقلَّه بأربعة، فيصح على هذا الشرط وصف من رواه أربعة، يستحيل تواطؤهم على الكذب بأنه متواتر، قال الآمدي: «وعلى هذا فما من عددٍ يُفرض كان أربعةً، أو ما زاد، إلا ويمكن أن يحصل به العلم، ويمكن ألَّا يحصل، ويختلف ذلك باختلاف القرائن»[(١)].

وعدم اشتراط العدالة فضلًا عن اشتراط الإسلام؛ يخالف ما أجمع عليه المحدِّثون من شروط الصحيح، فضلًا عن أن يكون في أعلى درجات الصحة[(٢)].

والمحدثون لا يقبلون الحديث الذي في إسناده راو شديد الضعف، ولو كثرت طرقه فإن وجوده عندهم مثل عدمه، كما قال النووي في مقدمة الأربعين: «واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه»[(٣)].

**وأما الشرط الثالث وهو**: الإسناد إلى شيء محسوس، فهو معمول به عند المحدثين في جميع الأخبار وليس خاصًّا في المتواتر، ولذلك لا يقبل المحدِّثون البلاغات، كأن يقول الراوي: «بلغنا عن فلان»، أو قول الراوي، يقال، وقيل، لأنها في عداد المنقطع، ومن شروط الصحة اتصال السند.

**وأما الشرط الرابع**: وهو أن تستمر هذه السلسلة من أول الإسناد إلى آخره، فهو معمول به أيضًا عند أهل الحديث في صفات الرواة من العدالة والضبط، وليس في عددهم، فالحمل عندهم على أضعف طبقة من طبقات الإسناد.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٦-٢٧).
(٢) انظر: معرفة أنواع علم الحديث (ص: ١٣).
(٣) الأربعون النووية (ص: ٤٤).

**وأما الشرط الأخير وهو**: حصول العلم عند المستمع للخبر، فهذا نتيجة تُبنى على طريقة نقل ذلك الخبر، وهي مختلفة بحسب المخبِر، والمخبَر، والمخبَر به، وغير ذلك.

فهذا التعريف بمدلولاته هذه غير معمول به عند المحدثين، بل نص بعض الحفاظ على تعذر وجوده أصلًا كما ذهب إلى ذلك الحافظ ابن حبان[١]، وقال الحازمي: «وإثبات التواتر في الأحاديث عسرٌ جدًّا»[٢].

وقال الحافظ ابن الصلاح: «ولا يكاد يوجد في رواياتهم... ومن سُئِل عن إبراز مثالٍ لذلك فيما يُروى من الحديث أعياه تطلبه... نعم حديث «**من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**» نراه مثالًا لذلك»[٣]. يعني على هذا التعريف، فهذا ابن الصلاح وهو حافظ من الحفاظ، يعترف أنه أعياه أن يجد بهذا المعنى غير هذا الحديث.

فلذلك ما كُتب وجُمع في كتب المتواتر فإن علماء الحديث لا يُسلِّمون بكثير منه، والتساهل فيه بيِّنٌ.

فمما اختلف فيه المحدثون والمتكلمون في تعريف المتواتر، أن المحدثين اشترطوا لرواته العدالة، وأثبتوا له أمثلة، وذهبوا إلى أنه يفيد العلم النظري، وأنه لا يدركه ويحكم به إلا من له أهليه من أهل العلم.

وأما المتكلمون، فلم يشترطوا له حتى الإسلام، وليس له أمثلة من السنة عندهم، ويفيد عندهم العلم الضروري، ويمكن أن يدركه كل أحد.

---

(١) انظر: صحيح ابن حبان (الإحسان) (١/ ١٥٦).

(٢) شروط الأئمة الخمسة (ص: ٥٠).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٦٧).

ولما كَثُر في تقريرات المتكلمين والأصوليين أن المتواتر على تعريف المتكلمين، هو وحده يفيد العلم، ولا يفيد العلم غيره، وأن الآحاد تفيد الظن، وعامة السنة النبوية آحاد، دافع كثير من العلماء والباحثين عن وجود المتواتر -بهذه الصفة- وشدَّدوا في ذلك، بل حتى صارت شُبهة يتذرع بها المستشرقون وغيرهم على أهل الحديث.

ومنشأ ذلك كله من التسليم لقسمة الأحاديث إلى متواتر وآحاد وفق مفهوم المتكلمين وشروطهم له، المؤدي إلى أنه لا يفيد العلم إلا المتواتر، وشروطه لا تنطبق إلا على عدد قليل من الأحاديث، فيصلون إلى نتيجة مفادها: رد السنة كلِّها، لأنها ظنية.

وعلماء الحديث -حتى من اعتمد هذا التقسيم- يُخالفون المتكلمين في النتيجة، ولا يقصرون إفادة العلم على المتواتر وحده، بل يرون أن الخبر إذا صحَّ إسناده وفق شروط المحدِّثين، واحتفت به القرائن أفاد العلم[1].

قال ابن حجر: «المعتمد أن خبر التواتر يفيد العلم الضروري، وهو: الذي يضطر الإنسان إليه، بحيث لا يمكنه دفعه. وقيل: لا يفيد العلم إلا نظريًّا. وليس بشيء؛ لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعامي؛ إذ النظر: ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون، وليس في العامي أهلية ذلك، فلو كان نظريًّا لما حصل لهم»[2].

وهذا الصفات إنما تتحقق في الأخبار العامة، أما الأخبار الشرعية فلا يستقيم وصفها بذلك، إذ لا يمكن للعامي جمع الطرق، ومعرفة مواضعها،

---

(١) سيأتي بيانه، انظر: (١/ ١٥٥).

(٢) نزهة النظر (ص: ٤٢).

وإسنادها إلى شيء محسوس، فضلًا عن الحكم عليها بأنها من المتواتر، فيبقى إيراد الحافظ ابن حجر له في هذا الموضع مشكلًا.

وبناء على ما سبق فإن بعض المحققين من أهل الحديث، بل من المتكلمين أنفسهم، لا يرتضون تطبيق هذه الشروط على الحديث النبوي، ومن ذلك انتقادهم حصر حصول التواتر بالعدد، فيجعلون التواتر قرين العلم، وأما العدد فهو قرينة تدل على التواتر، وليس شرطًا له، بل يتحقق العلم بدونه[١].

ويمكن أن يوجَّه قولهم: «عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب». على هذا، فهم اشترطوا لهذا العدد صفة، وهي استحالة تواطؤهم على الكذب، وهذه الصفة متحققة في أئمة العدالة والحفظ والفقه في الإسلام، فإنه يصدق عليهم أنهم ممن يستحيل تعمد واحد منهم للكذب، فكيف بتواطؤهم عليه، والاستحالة في صفتهم، وتوثيق الأئمة لهم، أقوى من الاستحالة في مجرد التواطؤ لمن كثرت أعدادهم، ولكن المتكلمين تحرَّزوا من ذلك فحدَّد بعضهم حدًّا لأقل عدد المتواتر، واختلفوا فيه أيضًا.

قال طاهر الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ): «وقال الجمهور: الشرط أن يبلغ عدد المخبرين مبلغًا يمنع في العادة تواطؤهم على الكذب فيه، ولا يمكن تحديد ذلك العدد، **والضابط في ذلك حصول العلم، فإذا حصل علمت أن الخبر متواترًا، وإلا فلا**»[٢].

ومع هذا فإن من المحققين من لم يعتبر العدد إلا قرينة، ويمكن أن يُحكم

---

(١) انظر: المسودة في أصول الفقه (ص: ٢٣٥).

(٢) توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر (١/ ١١٨).

على الخبر بالتواتر بالنظر إلى أمور أخرى غير العدد، **فيكون التواتر والتتابع فيه تتابع صفات وقرائن، لا تتابع عدد الرواة.**

وذلك أن إفادة العلم من حيث الأصل تحصل بتواتر الأدلة والقرائن الدالة على صدق الخبر يقينًا، وكما سبق فإن المأخذ اللغوي من التواتر وهو: التتابع والكثرة، فليس بالضرورة أن يكون التتابع في ذوات الرواة للخبر، وإنما قد يكون في القرائن المصاحبة للخبر الدالة على صدقه.

قال أبو بكر الجصاص (ت: ٣٧٠هـ) -ملخصًا ما قاله عيسى بن أبان (ت: ٢٢١هـ) في رده على بشر المريسي من صفات المتواتر-: «ونحوه: ما أخبر به النبي ﷺ ونحو ذلك، مما لا يخفى كثرة، فوُجِد على ما قال ووَصَف، فمنه ما وُجد في أيامه، ومنه ما أَخبر به عَمَّا يكون بعده، فوُجد على ما أَخبر به»[(١)]. ويعني بذلك أن الحكم على الخبر بأنه متواتر إذا تحقق العلم به، ومن ذلك الأحاديث التي أخبر النبي ﷺ أنها ستقع، فوقعت كما أخبر بها ﷺ.

وقال أبو المعالي الجويني (ت: ٤٧٨هـ): «الكثرة من جملة القرائن التي تترتب عليها العلوم المجتناة من العادات... **المُحكم في ذلك: العلم وحصوله**، فإذا حصل استبان للعاقل ترتبه على القرائن، فإن العلم في العادة لا يحصل هزلًا، وقد يختلف ذلك باختلاف الوقائع وعظم أخطارها وأحوال المخبرين، وهذا هو المنتهى الذي ليس بعده مطلب لمتشوِّف»[(٢)].

وقال أبو حامد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ): «عدد المخبرين ينقسم إلى ما هو ناقص فلا يفيد العلم، وإلى ما هو كامل وهو الذي يفيد العلم، وإلى زائد وهو

---

(١) الفصول في الأصول (٣/ ٣٦).

(٢) البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني (١/ ٢٢١).

الذي يحصل العلم ببعضه وتقع الزيادة فضلًا عن الكفاية، **والكامل وهو أقل عدد يورث العلم ليس معلومًا لنا لكنا بحصول العلم الضروري نتبين كمال العدد، لا أنَّا بكمال العدد نستدل على حصول العلم ... ومجرد القرائن أيضًا قد يورث العلم، وإن لم يكن فيه إخبار، فلا يبعد أن تنضم القرائن إلى الإخبار، فيقوم بعض القرائن مقام بعض العدد من المخبرين»**[(١)].

وقال الآمدي (ت: ٦٣١هـ): «وما قيل من الأقاويل في ضبط عدد التواتر، فهي مع اختلافها وتعارضها وعدم مناسبتها وملائمتها للمطلوب مضطربة، ... ولو كان ذلك العدد هو الضابط لحصول العلم لما اختلف، وإنما وقع الاختلاف بسبب الاختلاف في القرائن المقترنة بالخبر، وقوة سماع المستمع وفهمه، وإدراكه للقرائن، **وبالجملة فضابط التواتر ما حصل العلم عنده من أقوال المخبرين، لا أن العلم مضبوط بعدد مخصوص، وعلى هذا فما من عدد يُفرض كان أربعة، أو ما زاد، إلا ويمكن أن يحصل به العلم، ويمكن ألَّا يحصل، ويختلف ذلك باختلاف القرائن»**[(٢)].

وقد أوضح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو ممن استخدم مصطلح المتواتر والآحاد، إلا أنه بيَّن معناه ومراده في ذلك، وبيَّن أنه قول الأكثرين، فقال: «**المقصود من المتواتر ما يفيد العلم**، لكن من الناس من لا يسمي متواترًا إلا ما رواه عدد كثير يكون العلم حاصلًا بكثرة عددهم فقط ... **والصحيح ما عليه الأكثرون: أن العلم يحصل بكثرة المخبرين تارة، وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم، وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر، يحصل العلم بمجموع**

---

(١) المستصفى (١/ ٢٥٦).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٦-٢٧).

**ذلك**، وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة. **وأيضا فالخبر الذي تلقاه الأئمة بالقبول، تصديقًا له، أو عملًا بموجبه، يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف، وهذا في معنى المتواتر**؛ لكن من الناس من يسميه المشهور والمستفيض»[(١)].

وقال محمد الأمين الشنقيطي: «فاذا انضمت القرائن إلى الأخبار قامت مقام بعض المخبرين في افادة العلم»[(٢)].

فالمتواتر على هذا القول: هو كل ما أفاد لمستمعه العلم، سواء كان بسبب كثرة المخبرين به، أو قوتهم وأمانتهم ومكانتهم، أو غير ذلك من القرائن.

وإن كانت كثرة العدد من القرائن المهمة، كما قال الشافعي: «وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد، فخبر اثنين أكثر، وهو لا يزيدها إلا ثبوتًا ... لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كان أثبت للحجة، وأطيب لنفس السامع»[(٣)].

وقال طاهر الجزائري -بعد الكلام عن المتواتر والآحاد والخلاف في فروعه ومسائله-: «واعلم أن سبب اختلاف العبارات واضطرابها إنما هو غموض هذا المبحث ودقته بحيث صارت العبارات فيه قاصرة عن أداء جميع ما يجول في النفس منه»[(٤)].

**فإذا صدق على الخبر بأنه متواتر، فإنه يفيد العلم ووجوب العمل بإجماع العلماء**[(٥)]، وهو مفيد للعلم الضروري، وبعضهم يجعله مفيدًا للعلم

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٤٨).

(٢) مذكرة في أصول الفقه (ص: ١١٨).

(٣) الرسالة (ص: ٤٣٢).

(٤) توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر (١/ ١٢٣).

(٥) انظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول (١/ ١٢٠-١٢١). والعدة في أصول الفقه (٣/ ٨٤١، ٨٤٧)، والكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ١٠٨). والمسودة في أصول =

النظري[١]، ومن لم يرتضِ وصف الخبر بالتواتر إلا إذا زاد عدد رواته، فإنه لا يحصر إفادة العلم في المتواتر، فالأخبار المحتفة بالقرائن تفيد العلم، وإن لم يُطلق عليها اسم المتواتر.

**وأما الآحاد**: فهو كلُّ ما دون المتواتر، ومنه: **الغريب الفرد**: وهو ما كان في أحد طبقات إسناده راوٍ واحد، ومنه **العزيز**: وهو ما كان في أقل طبقة من طبقات إسناده راويان، ومنه **المشهور والمستفيض**: وهو ما كان في أقلِّ طبقة من طبقات إسناده ثلاثة فأكثر إلى أن يبلغ حد المتواتر[٢].

فالحديث الذي يرويه أربعة رواة عن مثلهم إلى النبي ﷺ يُسمَّى حديث آحادٍ مشهور، والذي يرويه واحد عن مثله أو أكثر يُسمى غريبًا، والذي يرويه اثنان عن مثلهما أو أكثر منهما يُسمَّى عزيزًا.

فأحاديث الآحاد على هذه المعنى قد أجمعوا على وجوب قبولها، والعمل بها، إذا صح إسنادها.

قال ابن عبد البر: «وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار -فيما علمتُ- على **قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به**

---

= الفقه (ص: ٢٣٤)، ومختصر الصواعق المرسلة (ص: ٥٤٩).

(١) وقد اختلفوا في ذلك اختلافًا شديدًا، ولعلَّ الأقرب في ذلك أن الأخبار نوعان: نوع يبلغ الإنسان مباشرة، كأن يأتيه عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب، فيخبرونه الخبر بشروطه، فهذا يُكسبه علمًا ضروريًا، والنوع الثاني: ما يتطلب البحث والتفتيش، كأسانيد الحديث، والأخبار التاريخية ونحوها، فهذا لا يُحصل عليه إلا بعد بحث ونظر، فيفيد مستمعه علمًا نظريًّا. وانظر: مذكرة على أصول الفقه للشنقيطي (ص: ١١٧).

(٢) انظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/١٠٨)، ومعرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٦٧، ٢٧٠-٢٧٥)، ونزهة النظر في شرح نخبة الفكر (٤٩ - ٥٥)، ومكانة السنة النبوية (٢٧٧).

**إذا ثبت**، ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، **على هذا جميع الفقهاء في كل عصر، من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج، وطوائف من أهل البدع، شرذمةً لا تُعدُّ خلافًا**»[(١)].

وقال ابن حزم: «فَصَحَّ بهذا **إجماع الأمة كلها على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي** ﷺ»[(٢)].

وأما التفريق بين العلم والعمل، فغير معهود عند السلف، بل عابَه الإمام أحمد بن حنبل، وقال: «ما أدري ما هذا»[(٣)].

**وعلى هذا لا بد من ملاحظة أمر مهم**: وهو أن نسبة القول للسلف لا يُتطلَّب فيها البحث الضيِّق عن تنصيص أحدهم على ما اصطلح عليه المتأخرون عنهم، فلا يلزم ألَّا يُنسب لأحدهم القول بإفادة الأحاديث للعلم إلا إذا نص على: «أن أخبار الآحاد تفيد العلم». وإنما يُعرف مذهبهم بأفعالهم وتعاملهم مع النصوص، لأن هذه المصطلحات إنما حدثت بعدهم، أو عند غيرهم من المتكلمين ونحوهم.

ومن ينظر إلى تعامل الصحابة والتابعين وأتباعهم مع الأخبار النبوية إذا وردت بسند صحيح فسيعلم بما لا شك فيه أنهم كانوا يقفون عند النص، ويعظِّمونه، ويَقبَلونه، ويعملون به، ويصفون من يردُّه بالبدعة ومشاقة النبي ﷺ.

فيجتهدون في حفظ الحديث ومذاكرته، ويسافرون لأجله، وينفقون كل ما لديهم، ويروونه، ويعيبون على من يخالفه، أو يعارضه، حتى صار الحديث

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١١٣).

(٣) نقله أبو يعلى الفرَّاء في: العدة في أصول الفقه (٣/ ٨٩٩). وانظر: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص: ٢٤٠).

شعارهم، والسنة مسماهم، فهم أهل السنة، وأهل الحديث، فهل يمكن أن يقال عن مثل هؤلاء: إنهم يعتقدون أن الأخبار لا تفيد إلا الظن؟ ولا يفيد منها العلم إلا المتواتر على تعريف المتكلمين؟!

وقبل ذكر الأقوال في مسألة إفادة أخبار الآحاد، لابد من التنبيه على أن بحث هذه المسألة ليس له علاقة في خبر الواحد المطلق، المجرد عن أي قرينة، فهذا لا نزاع ولا خلاف في أنه لا يفيد شيئًا[١].

وما ذكره العلماء وبعض الباحثين بأن من الأقوال في مسألة إفادة خبر الواحد: أنه يفيد العلم مطلقًا، فمرادهم الذي تحققت فيه شروط الصحة عند المحدِّثين، من غير قرينة زائدة على ذلك، كما سيأتي.

قال الشوكاني: «واعلم: أن الخلاف الذي ذكرناه ... من إفادة خبر الآحاد الظن أو العلم، مقيد بما إذا كان خبر واحد لم ينضم إليه ما يقويه، وأما إذا انضم إليه ما يقويه، أو كان مشهورًا، أو مستفيضًا، فلا يجري فيه الخلاف المذكور **ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم**»[٢].

ولذلك لما ذكر ابن قدامة: القول بإفادة أخبار الآحاد للعلم مطلقًا، ونسبته للإمام أحمد، أورد عليه إيرادات تدفع عنه القول بإفادتها العلم مجردة دون قرينة، فقال ابن قدامة: «وقيل: إنه [أي: العلم] لا يحصل به. وهو قول الأكثرين والمتأخرين من أصحابنا؛ **لأنَّا نعلم -ضرورة- أنا لا نصدق كل خبر نسمعه،**

---

(١) صورته: أن يقبل الإنسان كل قول يقال، أيًّا كان هذا القول، أو القائل، وهذا كما قال الغزالي: «لا يُظن بمعتوه تجويزه مع انتفاء القرائن». المستصفى (١/ ٢٥٨).

(٢) إرشاد الفحول (١/ ١٣٨).

**ولو كان مفيدًا للعلم: لما صح ورود خبرين متعارضين؛ لاستحالة اجتماع الضدين ... ولَوَجب الحكم بالشاهد الواحد، ولاستوى في ذلك العدل والفاسق كما في المتواتر»**.

فهذه الإيرادات تَصْدُق على من يقول: بإفادة كل خبرٍ واحدٍ العلمَ مطلقًا.

ثم أورد توجيه بعض العلماء لكلام الإمام أحمد بقوله: «**إنما يقول أحمد بحصول العلم بخبر الواحد فيما نقله الأئمة الذين حصل الاتفاق على عدالتهم وثقتهم وإتقانهم، ونُقل من طرق متساوية، وتلقته الأمة بالقبول، ولم ينكره منهم منكِر**»[(١)].

وقد ذكر محمد الأمين الشنقيطي المسألة وجعل الأقوال فيها ثلاثة: **الأول**: أنه يفيد الظن، **والثاني**: يفيد العلم، إذا كان رواته ثقات ضابطين، **والثالث**: إذا احتفت به القرائن، زيادة على صحة الإسناد[(٢)].

**وأما إفادة أخبار الآحاد للعلم** أو **الظن فهي على قولين**:

**القول الأول**: أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتفت به القرائن، وهو قول جمهور العلماء، من المحدثين والفقهاء وبعض المتكلمين[(٣)].

قال ابن تيمية: «**ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له، أو عملًا به، أنه يوجب العلم،**

---

(١) روضة الناظر (١/ ٣٠٣-٣٠٤). وانظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفرَّاء (٣/ ٩٠١).
(٢) انظر: مذكرة في أصول الفقه (ص: ١٢٣).
(٣) انظر: قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٣٣٣)، وروضة الناظر وجنة المناظر (١/ ١٠٤)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٤٨). ومختصر الصواعق المرسلة (ص: ٥٦٣). والمعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري المعتزلي (٢/ ٨٤).

وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، **إلا فرقة قليلة من المتأخرين، اتَّبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك**؛ ولكن كثيرًا من أهل الكلام، أو أكثرهم يوافقون الفقهاء، وأهل الحديث، والسلف، على ذلك ... **وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجبًا للقطع به، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة**»[(١)].

وقال -أيضًا-: «**والصحيح ما عليه الأكثرون: أن العلم يحصل بكثرة المخبرين تارة، وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم، وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر، يحصل العلم بمجموع ذلك**، وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة. **وأيضا فالخبر الذي تلقاه الأئمة بالقبول تصديقًا له، أو عملًا بموجبه، يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف، وهذا في معنى المتواتر**؛ لكن من الناس من يسميه المشهور والمستفيض»[(٢)].

**واختلف العلماء في تحديد القرائن على مذهبين:**

**المذهب الأول**: أن تحقق صحة الحديث وفق قواعد المحدثين كافٍ لأن يكون قرينة تجعل الخبر مفيدًا للعلم، فإذا تحقق في الخبر ما اشترطه المحدثون للحكم على الحديث بالصحة أفاد العلم.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٥١-٣٥٢).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٤٨).

وممن ذهب إلى ذلك مالك بن أنس في رواية[١]، وأحمد بن حنبل في رواية[٢]. وأكثر أهل الحديث.

قال أبو بكر المروزي: قلت لأبي عبد الله [أحمد بن حنبل]: ها هنا إنسان يقول: إن الخبر يوجب عملًا، ولا يوجب علمًا. فعابه، وقال: ما أدري ما هذا؟![٣].

قال أبو يعلى الفرَّاء معلِّقًا: «وظاهر هذا أنه سوّى فيه العلم والعمل. وقال -أحمد بن حنبل- في رواية حنبل في أحاديث الرؤية: نؤمن بها، ونعلم أنها حق. فقطع على العلم بها»[٤].

ونسب السمعاني هذا القول إلى أكثر أهل الحديث فقال: «وذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها ورواها الأثبات الثقات موجبة للعلم»[٥].

وقال الإمام مسلم: «**القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديمًا وحديثًا**، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثًا، وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعًا كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ١٠٩)، ومختصر الصواعق المرسلة (ص: ٥٦٣).

(٢) انظر: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص: ٢٤٠)، والعدة في أصول الفقه (٣/ ٨٩٩)، ومختصر الصواعق المرسلة (ص: ٥٦٣)، وإرشاد الفحول (١/ ١٣٣).

(٣) نقله أبو يعلى الفرَّاء في: العدة في أصول الفقه (٣/ ٨٩٩). وانظر: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص: ٢٤٠).

(٤) العدة في أصول الفقه (٣/ ٨٩٩-٩٠٠).

(٥) قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٣٣٣).

أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام: **فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة**، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئًا»[١].

وثبوت الرواية ولزوم الحجة بها لا يكون عن ظنٍّ، وإنما عن علم ويقين.

وقال ابن حزم: «مِن الأخبار ما نقله الواحد عن الواحد، فهذا إذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله ﷺ وجب العمل به، **ووجب العلم بصحته أيضًا**، ... وهو قول الحارث بن أسد المحاسبي، والحسين بن علي الكرابيسي، وقد قال به أبو سليمان، وذكره ابن خويز منداد عن مالك بن أنس»[٢].

وقال أحمد شاكر: «والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومَن قال بقوله، من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي، سواء أكان في الصحيحين أم في غيرهما، وهذا العلم اليقيني نظري برهاني، لا تحصل إلا للعالم المتبحر في الحديث، العارف بأحوال الرواة والعلل، وأكاد أوقن أنه هو مذهب من نقل عنهم البلقيني ممن سبق ذكرهم، وأنهم لم يريدوا بقولهم ما أراد ابن الصلاح من تخصيص أحاديث الصحيحين بذلك، وهذا العلم اليقيني النظري يبدو ظاهرًا لكل من تبحر في علم من العلوم، وتيقنت نفسه بنظرياته، واطمأن قلبه إليها، **ودع عنك تفريق المتكلمين في اصطلاحاتهم بين العلم والظن، فإنما يريدون بهما معنى آخر غير ما نريد**»[٣].

**المذهب الثاني**: أن قرينة التصحيح وحدها لا تكفي، ولا بد من قرائن أخرى إضافة إلى صحة السند حتى تبلغ إفادة الخبر العلمَ القطعي، كإخراجه في الصحيحين البخاري ومسلم، أو أن يكون على شرطهما، أو تلقي الأمة له

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٩-٣٠).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ١٠٩).

(٣) حاشية أحمد شاكر على الباعث الحثيث (ص: ٣٧).

بالقبول، أو يكون العمل عليه عند العلماء، أو أن يكون إسناده مسلسل بكبار الأئمة الحفاظ، أو ألّا يَرِد في الشرع ما يعارضه ونحو ذلك.

قال أبو بكر الجصاص (ت: ٣٧٠هـ) عن أبي موسى؛ عيسى بن أبان القاضي (ت: ٢٢١هـ): «لأن خبر الرجم إنما أوجب العلم عنده لا من طريق التواتر، لكن لأن الأمة عملت به سلفها وخلفها، ولا يُعد الخوارج خلافًا، فإنما يوجب العلم بوجوب هذه الأخبار لمساعدة إجماع السلف إياه»[١].

وقال الجصاص: «وقد روي في ذلك من طريق الآحاد غير ما ذكرنا أخبارٌ كثيرة، وهي بمجموعها، توجب العلم بمضمونها من وجهين: أحدهما: أنها تصير في حيز التواتر على الحد الذي بيناه في الكلام في الأخبار، لامتناع جواز الغلط والكذب في جميعها، **والجهة الأخرى: أنها مستفيضة في الأمة، قد تلقتها بالقبول**»[٢].

قال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): «فأما الضَّرْب الأول، وهو ما تُعلم صحته، فالطريق إلى معرفته إن لم يتواتر حتى يقع العلم الضروري به أن يكون مما تدل العقول على موجبه، كالإخبار عن حدث الأجسام، وإثبات الصانع، وصحة الأعلام التي أظهرها الله ﷻ على أيدي الرسل، ونظائر ذلك، مما أدلة العقول تقتضي صحته، وقد يُستدل أيضا على صحته بأن يكون خبرًا عن أمر اقتضاه نص القرآن أو السنة المتواترة، أو اجتمعت الأمة على تصديقه، أو تلقته الكافة بالقبول، وعملت بموجبه لأجله»[٣].

---

(١) الفصول في الأصول (٣/ ٤٩).

(٢) الفصول في الأصول (٤/ ٣٨).

(٣) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ١٠٨). ومكانة السنة النبوية (ص: ٢٧٨ وما بعدها).

وقال السمعاني (ت: ٤٨٩هـ): «وأما أخبار السنن والديانات فاعلم أن خبر الواحد فيها قد يوجب العلم في مواضع منها ... خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول، وعملوا به لأجله، فيُقطع بصدقه، وسواء في ذلك عَمِل الكل به أو عَمِل البعض، وتأوله البعض»[١].

وقال أبو يعلى الفراء (ت: ٤٥٨هـ): «والاستدلال يوجب العلم من أربعة أوجه: أحدها: أن تتلقاه الأمة بالقبول، فدل ذلك على أنه حق؛ لأن الأمة لا تجتمع على الخطأ، ولأن قبول الأمة يدل على أن الحجة قد قامت عندهم بصحته؛ لأن عادة خبر الواحد الذي لم تقم الحجة به لا تجتمع الأمة على قبوله، وإنما يقبله قوم ويرده قوم»[٢].

وقال ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ): «اتفق السلف في نقل أخبار الصفات، وليس فيها عمل، وإنما فائدتها: **وجوب تصديقها، واعتقاد ما فيها، لأن اتفاق الأمة على قبولها إجماع منهم على صحتها، والإجماع حجة قاطعة**»[٣].

وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «**فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصِّل للعلم مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين**، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يُعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها، دون المتكلمين والنحاة والأطباء، كذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق

---

(١) قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٣٣٢).

(٢) العدة في أصول الفقه (٣/ ٩٠١).

(٣) روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ١٠٤).

الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين بأقوال متبوعيهم»[١].

وقال علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ): «لما كان من الآحاد في الأصل كان في الاتصال ضَرْبُ شُبهةٍ صورةً، ولما تلقته الأمة بالقبول مع عدالتهم وتصلبهم في الدين كان بمنزلة المتواتر»[٢].

وقال الحافظ: صلاح الدين ابن كيكلدي العلائي (ت: ٧٦١هـ): «أحاديث الصحيحين لإجماع الأمة على صحتها، وتلقيهم إياها بالقبول، تفيد العلم النظري، **كما يفيد الخبر المحتف بالقرائن**، وهذا هو اختيار الأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني، وإمام الحرمين، وقرره أبو عمرو بن الصلاح»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر -بعد حديثه عن تلقي الأمة للصحيحين بالقبول-: «وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر»[٤].

وقال: «وقد يقع فيها -أي في أخبار الآحاد المنقسمة إلى: مشهور، وعزيز، وغريب- ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار، خلافًا لمن أبى ذلك. والخلاف في التحقيق لفظي»[٥].

---

(١) نقله ابن القيم، مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٥٦٢-٥٦٣). وانظر: جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص: ٤٧).

(٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٣٦٨).

(٣) تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد (ص: ١١٤).

(٤) نزهة النظر (ص: ٦٠).

(٥) نزهة النظر (ص: ٥٨).

وقال الشوكاني: «**ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم**، لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه، وهكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، فكانوا بين عامل به، ومتأول له»[١].

وقال الأمين الشنقيطي: «فاذا انضمت القرائن إلى الأخبار قامت مقام بعض المخبرين في افادة العلم»[٢].

وقال -أيضًا-: «وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق كما قال غير واحد»[٣].

فجمهور المحدثين على أن خبر الواحد يفيد العلم بشروط، واختلفوا في الشروط على قولين: الأول: أن استكمال الحديث شروط الصحة عند المحدثين كافٍ لإفادته العلم، والقول الثاني: أن ذلك لا يكفي إلا إذا اقترن بقرائن أخرى كإخراجه في الصحيحين، وتلقي الأمة له بالقبول، وعملهم به وغير ذلك.

**القول الثاني**: أنه يفيد الظن[٤]، وهو قول جمهور المتكلمين، وأكثر متأخري الفقهاء، وجماعة من متأخري أهل الحديث[٥].

---

(١) إرشاد الفحول (١/ ١٣٨).

(٢) مذكرة في أصول الفقه (ص: ١١٨).

(٣) مذكرة في أصول الفقه (ص: ١٢٣).

(٤) والظن نوعان: منه الظن المستوي الطرفين، ومنه الظن الغالب، هو ما يُسمى: بالعلم الظاهر، فما كان ظاهره العلم يُعامل معاملة العلم، إلا أنه أقل درجة مما أفاد العلم الباطن، والنصوص الشرعية لا تفرق بين الظن الغالب والعلم، وإنما التفريق جرى على لسان المتكلمين. انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٤٥٥)، والاستقامة لابن تيمية (١/ ٥٤)، والموافقات للشاطبي (٣/ ١٨٤-١٨٦).

(٥) انظر: شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص: ٥٠)، وجامع الأصول (١/ ١٢٥)، ومختصر الصواعق (ص: ٥٦٣).

وأصحاب هذا القول بعد إجماعهم على وجوب العمل، بما دلت عليه أخبار الآحاد، اختلفوا في تعريف الظن والمراد به، وذلك أن إفادة الظن ليست على درجة واحدة، بل هناك ظنٌّ مستند إلى أمرٍ قطعيٍّ، فهو مبنيٌّ على أمر معلوم، وهناك ظنٌ لمجرد الظن، لا يستند إلى أمر معلوم، فالأول حكمه حكم القطعي، والثاني مذمومٌ، لا يُقبل.

بل إن الظنَّ الغالبَ يُسمى في الشرع علمًا، ويُعامل معاملة العلم[(١)]، كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ﴾. [الممتحنة: ١٠]. وتخصيص العلم بالقطعيات إنما هو اصطلاح المتكلمين[(٢)].

قال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ): «كل دليل شرعي؛ إما أن يكون قطعيًّا أو ظنيًّا، فإن كان قطعيًّا؛ فلا إشكال في اعتباره ... وإن كان ظنيًّا؛ فإما أن يرجع إلى أصل قطعي أو لا، فإن رجع إلى قطعي؛ فهو معتبر أيضًا، وإن لم يرجع؛ وجب التثبت فيه، ولم يصح إطلاق القول بقبوله... والظني المعارِض لأصل قطعي ولا يشهد له أصل قطعي؛ فمردود بلا إشكال»[(٣)].

**فأحاديث الآحاد التي صحَّت أسانيدها، قد استندت إلى أمورٍ قطعية:**

**منها:** صحة الإسناد، والتثبت فيه وفق شروط لا يضاهيها في أخبار الأولين والآخرين شيء في القوة والتحري والتثبت.

**ومنها:** أن الله قد تكفل بحفظ دينه، وقد جاءتنا هذه الأحاديث محفوظة

---

(١) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٤٥٥).

(٢) انظر: الاستقامة لابن تيمية (١/ ٥٤).

(٣) الموافقات (٣/ ١٨٤-١٨٦).

مبيَّنة واضحة، لو كان فيها ما يغلب جانب الضعف لأظهره الله ﷻ، كما ظهرت العلل الخفية في الأحاديث التي ظاهرها الصحة والسلامة من العلل.

**ومنها**: أن الأمة أجمعت على قبول السنة، وأجمعت على سلامة منهج المحدثين، وأجمعت على أنهم المرجع الأساسي لمعرفة الصحيح من الضعيف، فما حكموا به فحكمهم المقدم.

**ولذلك ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الخلاف في الواقع لفظيٌّ**[1]، لا يُبنى عليه عمل، وذلك أنه إن أفاد العلم أو أفاد الظن الغالب القريب من العلم، لم يختلف -عند المسلمين وأهل السنة- من الأمر شيءٌ، ولا عبرة بخلاف الجهمية، والمعتزلة ونحوهم في مثل ذلك.

**أحاديث الصحيحين؛ صحيح البخاري، وصحيح مسلم:**

لما كان لصحيحي البخاري ومسلم مكانة في الإسلام، ومرتبة عالية حيث أجمع المسلمون على أنهما أصح الكتب، وتلقت الأمة أحاديثهما بالقبول، فقد نص الأئمة على أحاديثهما بمزيد من المزية والخصوصية، فأحاديثهما إن كانت من المتواتر فهي داخلة في الإجماع على قبول المتواتر وإفادته العلم، وإن كانت آحادًا فهي -بلا شك- داخلة في الأحاديث التي احتفت بها أعلى القرائن، ففي كلا الأمرين السابقين فإن أحاديثهما تفيد العلم.

بالإضافة إلى أن كثيرًا ممن ذهب إلى أن أخبار الآحاد تفيد الظن استثنى صحيحي البخاري ومسلم.

---

(١) انظر: نزهة النظر (ص: ٥٨). وإرشاد الفحول (١/ ١٣٨).

**فأحاديث الصحيحين** أو ما كان على شرطهما تفيد العلم ووجوب العمل عند جماهير العلماء، وحُكي إجماعًا[١].

قال: أبو إسحاق الإسفراييني (ت: ٤١٨هـ): «**أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع**، وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها»[٢].

وقال الحافظ أبو نصر السجزي (ت: ٤٤٤هـ): «أجمع أهل العلم -الفقهاء وغيرهم- على أن رجلًا لو حلف بالطلاق أن: جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي ﷺ قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله لا شك فيه، أنه لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته»[٣]. ونحوه قال أبو المعالي الجويني (ت: ٤٧٨هـ)[٤].

وقال أبو الفضل ابن القيسراني (ت: ٥٠٧هـ): «أجمع المسلمون على قبول ما أُخرج في الصحيحين لأبي عبد الله البخاري، ولأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، أو ما كان على شرطهما ولم يخرجاه»[٥].

---

(١) انظر: أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين (١٨/ ٢٨٩) وما بعدها، وإعلال أحاديث الصحيحين بالعلم التجريبي، د. خالد الدريس (ص: ٤٩) وما بعدها، وقد أفدت منهما بعض أقوال أهل العلم.

(٢) نقله ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (١/ ٣٧٧)، وانظر معناه في النكت للزركشي (١/ ٢٨٠).

(٣) نقله الحافظ ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٦).

(٤) نقله ابن الصلاح كذلك في صيانة صحيح مسلم (ص: ٨٦). والجويني من كبار الأصوليين والمتكلمين الذين يدافعون عن قضية إفادة خبر الآحاد للظن، ولكنه مع أحاديث الصحيحين خالف قاعدته. انظر: إعلال أحاديث الصحيحين بالعلم التجريبي، د. خالد الدريس (ص: ٥٢).

(٥) صفوة التصوف (ص: ٨٧-٨٨) بواسطة: أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين (١٨/ ٢٩٤). وانظر: محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص: ١٧٢).

وقال الحافظ ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ): «الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا: صحيح متفق عليه. يُطلِقون ذلك، ويَعنون به: اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك، وحاصل معه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. **وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به**، خلافًا لقول من نفى ذلك، محتجًّا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول؛ لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ. وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويًّا، ثم بَانَ لي أن المذهب الذي اخترناه أولًا هو الصحيح، لأن ظَنَّ مَن هو معصوم من الخطأ لا يُخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المنبني على الاجتهاد حجة مقطوعًا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك، وهذه نكتة نفيسة نافعة، **ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري** أو **مسلم مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول** على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»[1].

وقال -أيضًا-: «**جميع ما حكم مسلمٌ بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يُعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع**، والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه، خلافًا لبعض محققي الأصوليين، حيث نفى ذلك بناءً على أنه لا يفيد في حق كل واحد منهم إلا الظن، وإنما قَبِلَه

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢٨-٢٩).

لأنه يجب عليه العمل بالظن، والظن قد يخطئ، وهذا مندفع لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ»[١].

وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «فأكثر متون الصحيحين معلومة متقنة، تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق، وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصوم من الخطأ»[٢].

وقال -أيضًا-: «فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يُقطع بأن النبي ﷺ قاله؛ لأن غالبه من هذا النحو؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ؛ فلو كان الحديث كذبًا في نفس الأمر؛ والأمة مصدقة له قابلة له لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب، وهذا إجماع على الخطأ، وذلك ممتنع»[٣].

وقال الحافظ: صلاح الدين ابن كيكلدي العلائي (ت: ٧٦١هـ): «أحاديث الصحيحين لإجماع الأمة على صحتها وتلقيهم إياها بالقبول تفيد العلم النظري، كما يفيد الخبر المحتف بالقرائن، وهذا هو اختيار الأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني، وإمام الحرمين، وقرره أبو عمرو بن الصلاح»[٤].

وقال الشاه ولي الله الدهلوي (ت: ١١٧٦هـ): «أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يُهَوِّن أمرهما فهو مبتدع، مُتَّبِع غير سبيل المؤمنين»[٥].

---

(١) صيانة صحيح مسلم (ص: ٨٥).
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٤٨).
(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٥٠-٣٥١).
(٤) تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد (ص: ١١٤).
(٥) حجة الله البالغة (١/ ٢٣٢).

وقال الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ): «ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم، لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه، وهكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول، فكانوا بين عامل به ومتأول له، ومن هذا القسم أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، فإن الأمة تلقت ما فيهما بالقبول»[١].

وقال -أيضًا-: «أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين، أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه، الـمُتلقى بالقبول، المجمع على ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل تشكيك، وقد دفع أكابر الأئمة من تعرَّض للكلام على شيء مما فيهما، وردوه أبلغ رد، وبينوا صحته أكمل بيان، فالكلام على إسناده بعد هذا، لا يأتي بفائدة يعتد بها، فكل رواته قد جازوا القنطرة، وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن، أو توهين مُوَهِّن»[٢].

فمما سبق يتبين أن أحاديث الصحيحين لها مزية خاصة، ولها مكانة مختلفة عن بقية الكتب الأخرى، وذلك لأمور منها: تلقي الأمة لهما بالقبول، وإجماعهم على صحة ما فيهما، ولمكانة البخاري ومسلم وعلمهما وإمامتهما في صنعة الحديث، مع اشتراطهما الصحة في ذلك، وإقرار الأئمة المحدثين على صحة كتابيهما سوى أحرف يسيرة، انتقدها بعض العلماء وليس جميعهم، كما قال العقيلي: «لما ألف البخاري كتاب الصحيح عَرَضَه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه

(١) إرشاد الفحول (١/ ١٣٨).

(٢) قطر الولي على حديث الولي للشوكاني (ص: ٢١٨).

وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة»[١].

وقد أجاب عن تلك الاعتراضات بالتفصيل الحافظُ ابن حجر في مقدمة شرحه للبخاري، وبين أن الصواب فيها مع البخاري، «فالإجماع والتلقي بالقبول لا يُستراب في وقوعه، فقد صرح به كبار فقهاء الأمة الإسلامية، وحصول القطع بمثل هذا الإجماع أمر مجمع عليه عند أهل الحق والتحقيق من علماء الفقه والأصول»[٢].

ومع ما سبق من أن العلماء أجمعوا على مكانة الصحيحين وعلى تلقيهما بالقبول، مما يدل على إفادة أحاديثهما العلم، وأن هذا القول منقول عن أكثر الأئمة المتقدمين والمتأخرين، إلا أن الحافظ النووي وابن برهان، والصنعاني وغيرهم[٣]، قد اعترضوا على الحافظ ابن الصلاح وتعقبوه في ذلك.

وأذكر كلام الحافظ النووي بنصه حيث قال: «وذكر الشيخ تقي الدين أن ما رواياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحته، والعلم القطعي حاصل فيه، وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر، والله أعلم»[٤].

وقال -أيضًا-: «وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فانهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر، ولا فرق بين

---

(١) هدى الساري، مقدمة فتح الباري (ص: ٧).
(٢) أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين (١٨/ ٣٠٤).
(٣) انظر: تدريب الراوي (١/ ١٤٢)، وإرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ص: ١٢٠).
(٤) التقريب والتيسير (ص: ٢٨).

البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها، ولا تفيد إلا الظن، فكذا الصحيحان، وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحًا لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقًا، وما كان في غيرهما لا يُعمل به حتى يُنظر، وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ، وقد اشتد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في تغليطه»[١].

ويرجع اعتراض الحافظ النووي إلى ثلاثة أمور:

**الأول**: أن أحاديث الصحيحين آحاد، والآحاد يفيد الظن.

**والثاني**: أن تلقي الأمة لهما بالقبول يفيد وجوب العمل بما فيهما، ولا يوجب العلم، وأن مزيتهما فقط في عدم البحث عن أسانيدهما وتصحيحهما مطلقًا.

**الثالث**: أن الأكثرين والمحققين على خلاف ابن الصلاح.

**والجواب عن الاعتراض الأول**: أن إفادة العلم حاصلة بحديث الآحاد إذا احتفت به القرائن -كما سبق تقريره-[٢]، وأقوى القرائن التي يمكن أن يحتفَّ بها خبر من الأخبار حاصلة في الحديث الذي حكم عليه أئمة الحديث بالصحة، فكيف بأعلى الصحيح رتبة وهو ما كان في البخاري ومسلم أو أحدهما؟

وكثرة العدد أو التواتر ليس الشرط الوحيد لإفادة الخبر العلمَ، بل كثرة

---

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/ ٢٠).
(٢) انظر: (١/ ١٦١).

العدد قرينة من القرائن التي قد يكون غيرها أقوى أو قريبًا منها، كتلقي الأمة للخبر بالقبول، وإجماعهم عليه كما سبق تقريره[١].

وسبق قول ابن تيمية: «المقصود من المتواتر ما يفيد العلم، لكن من الناس من لا يسمي متواترًا إلا ما رواه عدد كثير، يكون العلم حاصلًا بكثرة عددهم فقط ... **والصحيح ما عليه الأكثرون**: أن العلم يحصل بكثرة المخبرين تارة وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر يحصل العلم بمجموع ذلك وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة. وأيضا **فالخبر الذي تلقاه الأئمة بالقبول تصديقًا له** أو **عملًا بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف وهذا في معنى المتواتر**؛ لكن من الناس من يسميه المشهور والمستفيض»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: «وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر»[٣].

بل الحافظ النووي -نفسه- يرى أن خبر الآحاد إذا احتفت به القرائن يفيد العلم، كما قال: «فإن قيل هذا نسخ للمقطوع به بخبر الواحد وذلك ممتنع عند أهل الأصول، فالجواب: **أنه احتفت به قرائن ومقدمات أفادت العلم، وخرج عن كونه خبر واحد مجردًا**»[٤].

فالصحيح أن خبر الآحاد إذا احتفت به القرائن أفاد العلم، وهو قول

---

(١) انظر: (١/ ١٥٣).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٤٨).

(٣) نزهة النظر (ص: ٦٠).

(٤) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٥/ ٩)، وانظر: أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين (١٨/ ٣١٤).

الجمهور، ومن أقوى القرائن: تلقي الأمة له بالقبول، وإجماعهم على صحته كما هي أحاديث الصحيحين.

**الجواب عن الاعتراض الثاني**: «أن تلقي الأمة لهما بالقبول يوجب العمل ولا يوجب العلم، وأن مزيتهما فقط في صحتهما وعدم البحث في أسانيدهما».

**أولًا**: التفريق بين العلم والعمل قد عابه السلف، كما سُئل أحمد بن حنبل عمن يقول: الخبر يوجب عملًا ولا يوجبُ علمًا. فعابه، وقال: ما أدري ما هذا؟!(١).

**ثانيًا**: أن أحاديث الصحيحين قد أجمع العلماء عليها، وإجماع الأمة معصوم، والإجماع متحقِّقٌ على وجوب العمل بما فيهما، فلو جاز أن يكون خبرهما غير مفيد للعلم لجاز للأمة أن تتعبد بخبر تنسبه للنبي ﷺ، مع وجود احتمال أن النبي ﷺ لم يقله، وهذا يلزم منه إجماعهم على خطأ، وهو أمر مستحيل، بل «الإجماع على عدم احتياج النظر في الإسناد لثبوت صحة ما فيهما يستلزم الإجماع على صدق ما فيهما في نفس الأمر»(٢).

وقد وضَّح ابن الصلاح وجه ذلك في قوله: «لأن ظنَّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المنبني على الاجتهاد حجة مقطوعًا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك»(٣).

---

(١) نقله أبو يعلى الفرَّاء في: العدة في أصول الفقه (٣/ ٨٩٩). وانظر: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص: ٢٤٠).

(٢) أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين (١٨/ ٣١٥).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢٨).

وقال ابن تيمية: «إن تلقي الأمة للخبر تصديقًا وعملًا إجماع منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة، كما لو اجتمعت على موجب عموم، أو مطلق، أو اسم حقيقة، أو على موجب قياس، فإنها لا تجتمع على خطأ، وإن كان الواحد منهم لو جرد النظر إليه لم يؤمَن عليه الخطأ، فإن العصمة تثبت بالنسبة الإجماعية»[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «فإن قيل: إنما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته. منعناه، وسند المنع: أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صح، ولو لم يخرجه الشيخان؛ فلم يبق للصحيحين في هذا مزية، والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة»[٢]. ثم أورد أسماء العلماء القائلين إن أحاديث الصحيحين تفيد العلم.

**الجواب عن الاعتراض الثالث:** وهو: «أن المحققين والأكثرين على خلاف ابن الصلاح».

أن هذا غير دقيق، بل هو مخالف للواقع، وابن الصلاح موافق لجماهير العلماء، بل حُكي الإجماع على ما ذهب إليه ابن الصلاح[٣].

وقد سبق قول أبي إسحاق الإسفراييني: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل الخلاف في بعضها، فذلك خلاف في طرقها ورواتها»[٤].

---

(١) نقله عنه ابن القيم، انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٥٦١-٥٦٢).

(٢) نزهة النظر (ص: ٦١).

(٣) سبق نقل الإجماع عن السجزي وابن القيسراني والعلائي، والدهلوي وغيرهم انظر: (١/ ١٦٥).

(٤) نقله ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (١/ ٣٧٧)، وانظر معناه في النكت للزركشي (١/ ٢٨٠).

وقال الزركشي: «واعلم أن هذا الذي قاله ابن الصلاح هو قول جماهير الأصوليين من أصحابنا وغيرهم»[١].

وقال ابن تيمية -معقِّبًا على من اعترض على ابن الصلاح-: «وقد ذكر أبو عمرو بن الصلاح القول الأول وصححه واختاره، ولكنه لم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم، وإنما قاله بموجب الحجة الصحيحة، **وظَنَّ من اعترض عليه من المشايخ الذين لهم عِلم ودِين، وليس لهم بهذا الباب خبرة تامة أن هذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو انفرد به عن الجمهور**، وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلى سيف الآمدي، وإلى الخطيب، فإن علا سندهم صعدوا إلى الغزالي والجويني والباقلاني... **وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو، والحجة على قول الجمهور، أن تلقي الأمة للخبر تصديقًا وعملًا إجماع منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة**»[٢].

فالأئمة والمحققون والأكثرون على ما قاله الحافظ ابن الصلاح.

والخلاصة أن العلماء ممن جاؤوا بعد الحافظ النووي قد تعقبوه ووافقوا ابن الصلاح في قوله، كما سبق عن ابن تيمية، والزركشي، وابن حجر.

وكذلك قال الحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): «وقد خالف في هذه المسألة الشيخ محيي الدين النووي وقال: لا يستفاد القطع بالصحة من ذلك. قلت: وأنا

---

(١) النكت على ابن الصلاح للزركشي (١/ ٢٨٠).

(٢) نقله ابن القيم عن شيخه، مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٥٦١-٥٦٢).

مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه. والله أعلم»[١]. قال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، -معلِّقًا-: «وهو الذي أختاره ولا أعتقد سواه»[٢].

وقال البلقيني (ت: ٨٠٥هـ): «وما قاله ابنُ عبد السلام والنووي ومَن تبعهما ممنوعٌ، فقد نقل بعضُ الحُفَّاظ المتأخرين - عن جماعة [وعدد جماعة ثم قال:] وأهل الحديث قاطبة. ومذهب السلف عامةً، أنهم يقطعون بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول، وفي صفوة التصوف لابن طاهر المقدسي، وذَكَر الصحيحين: أجمع المسلمون على ما أخرج فيهما أو ما كان على شرطهما»[٣].

وأما ما يُعترض بذلك عند المعاصرين بأن البخاري ومسلمًا ليسا بمعصومَين، فهذا اعتراض لا يمكن أن يرِد في هذا المقام، لأنه لم يقل أحدٌ مطلقًا: بأن البخاري ومسلمًا معصومان، ولم يدَّعِ لهما أحدٌ ذلك، ولم يستدل أحدٌ بصحة كتابيهما على هذا الادعاء المفترى.

بل إن الأئمة لم يقبلوا الصحيحين لأن أصحابهما ادَّعيا أنهما صحيحان، وإنما قبلوا ذلك بعد البحث والتفتيش، والمقارنة والمراجعة، فوجدوا أن وصفهما لكتابيهما موافق لواقع الحال، وهناك من العلماء والحفَّاظ كالحافظ ابن خزيمة، والحافظ ابن حبان، قد سمَّوا كتبهما بالصحيح، ولم يقع لهما ما وقع للبخاري ومسلم، لأن البحث والتفتيش أثبت أن فيهما من الأحاديث ما ينحط عن رتبة الصحة والحسن.

---

(١) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ٣٥).
(٢) تدريب الراوي (١/ ١٤٥).
(٣) محاسن الاصطلاح (ص: ١٧٢).

وكذلك الاعتراض على التلقي بالقبول بتضعيف بعض العلماء أحاديث في الصحيحين، يُجاب عنه بأوجه منها:

**الوجه الأول**: أن الإجماع واقع على كل ما في الصحيحين، فمن اعترض بهذا الاعتراض يلزمه الإقرار بالإجماع على ما لم يقع عليه اعتراض من أحاديث الصحيحين، فمن لم يلتزم بذلك فاستدلاله بهذا الدليل لا وجه له.

خاصة وأن الأحاديث التي اعتَرض عليها العلماء قليلة جدًا، بل في حكم النادر بالنسبة لما في الصحيحين[١]، كما قال العقيلي: «لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: «وبقي الكلام فيما عُلِّل من الأحاديث المسندات، وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه: مئة وعشرة»[٣].

وقد ذكر بعض الباحثين أن عامة ما انتقد على الصحيحين جميعًا: يقارب مئتين وعشرة أحاديث[٤]، وقد استثناها الحافظ ابن الصلاح فقال بعد الحكم على إفادتهما العلم: «سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد

---

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٣٨٠).
(٢) هدى الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٧).
(٣) هدى الساري (ص: ٣٤٦). وانظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٣٨١)،
(٤) انظر: أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين (١٨/ ٣١٦).

من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن»[١]. وقال ابن حجر: «وهو احتراز حسن»[٢].

فهذه المواضع صحيحة، ولكن لما وقع التنازع في صحتها لم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب[٣].

**الوجه الثاني**: أن الإجماع الواقع، والتلقي بالقبول، هو: للنصوص النبوية التي أُخرجت في الصحيحين، وهذا التلقي بُني كما سبق على أمور، منها: مكانة الشيخين، والتزامهما شروط الصحة، مع إقرار العلماء لهما بذلك.

فالنص النبوي قد يُروى بطرق كثيرة بعضها أقوى من بعض، فإذا انتقى البخاري أو مسلم طريقًا من هذه الطرق فهما ينتقيان الأقوى والأصح، وقد يأتي اعتراض من بعض العلماء على هذا الانتقاء لهذه الصفة فقط، فلا يكون النقاش في نص الحديث النبوي، وإنما في ذات الإسناد المخرَّج، وإن كان قد صح من طرُقٍ أخرى.

فالاختلاف والاعتراض واقع على بعض الأسانيد والطرق، وليس على نصِّ الحديث النبوي، وهذا معلوم عند أهل الحديث، ولذلك لما نقل السفاريني الإجماع على إفادة أحاديث الصحيحين قال: «وإن حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها ورواتها»[٤].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص: ٢٨-٢٩).

(٢) هدى الساري (ص: ٣٤٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٤٧).

(٤) نقله ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (١/ ٣٧٧)، وانظر معناه في النكت للزركشي (١/ ٢٨٠).

فلم يبق وجه يُعترض فيه على ذلك، فأحاديث الصحيحين قد تلقتها الأمة بالقبول وأجمعوا عليها فهي صحيحة مفيدة للعلم.

وخلاصة ما سبق أن الحديث النبوي إذا صح إسناده وجب العمل به بإجماع المسلمين، أما إفادته، فإن كان متواترًا أي: رواه عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب وأسندوه إلى محسوس، في جميع طبقات السند فهو مفيد للعلم بالإجماع.

وأن خبر الآحاد إن ورد بإسناد صحيح وفق منهج المحدثين فهو مفيد للعلم عند كثير من المحدِّثين، وكثير منهم اشترط قرائن إضافية على مجرد صحة الإسناد، كتلقي الأئمة له بالقبول، أو العمل به، أو أن يكون مسلسلًا بالأئمة، ونحو ذلك.

وأما قَصْر إفادة العلم على المتواتر -حسب تعريف المتكلمين-، فهو قول المتكلمين، وتبعهم بعض متأخري المحدثين، وهو مخالف لما أجمع عليه أئمة الحديث المتقدمين.

## المطلب الثاني

## دعوى تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية:

تنقسم السنة النبوية باعتبارات مختلفة، فباعتبار صدورها عن النبي ﷺ تنقسم إلى: أقوال، وأفعال، وتقريرات، وباعتبار عدد رواتها تنقسم إلى: متواتر وآحاد، وباعتبار درجتها تنقسم إلى: صحيح، وحسن، وضعيف؛ والضعيف درجات، وباعتبار دلالاتها تنقسم إلى: أحاديث أحكام، وأخبار، وآداب، إلى غير ذلك من التقسيمات[1].

ومن التقسيمات التي ظهرت حديثًا: تقسيم السنة باعتبار العمل بها إلى: تشريعية، وغير تشريعية.

ولا يُتصوَّر من أحد القول بتقسيم السنة إلى: تشريعية وغير تشريعية، إلا بعد الإقرار بأن السنة النبوية وحيٌ من الله، وأنها تشريع واجب الاتباع.

وذلك أن من يذهب هذا المذهب لابد له أن يقرَّ قطعًا أن مِن السنة ما هو وحيٌ من الله ﷻ واجب الاتباع، مُلزِمٌ لجميع الأمة في أيِّ زمان وأيِّ مكان، وهو ما يُطلِق عليه مصطلح «السنة التشريعية»، وجزء آخر من السنة النبوية، لا يُعمل به، ولا يُلْزَم المسلم باتِّباع النبي ﷺ فيه، وهو ما يُطلق عليه مصطلح: «السنة غير التشريعية».

فالخلاف مع أصحاب هذه الدعوى ليس في أصل حجية السنة، ولا في

---

(١) انظر: السنة بين التشريع ومنهجية التشريع (ص: ٤٢).

إمكان حفظها وسلامة طُرُق نقلها، بل في إنكار جزء من النصوص بزعم أنه لم يصدر عن النبي ﷺ بغرض التشريع[١].

وتقوم هذه الدعوى على أن جزءًا من السنة النبوية حجة لازمة مقرِّرة للأحكام الشرعية، والجزء الآخر منها -بعد الإقرار بأن النبي ﷺ فَعَلَه أو أَمرَ به أو نهى عنه- ليس بحجة، وليس مفيدًا لنا في أيِّ حُكمٍ شرعيٍّ، وإنما فعله النبي ﷺ بصفته البشرية، وليس بصفته نبيًّا رسولًا ﷺ.

ولا إشكال أن من الأفعال التي فعلها النبي ﷺ ما يكون فعله ﷺ بطبيعته البشرية وجِبِلَّته الفطرية، مثل كونه بنى بيته عن يسار المسجد، أو أنه بنى بيته من نوع الحجر الفلاني، أو أنه كان ينام على الحصير، أو يحب الكتف من اللحم، أو أنه يشتري ويبيع، فهذه كلها أفعالٌ فعلها النبي ﷺ بطبيعته البشرية، ولم يقصد التعبد بها.

ومع ذلك فإن جميع هذه الأفعال تدل على أن فعلها مباح، والإباحة حكمٌ شرعي، فهي تُعتبر تشريعية، لأنها تفيد حُكمًا شرعيًّا، وهو الإباحة، والأحكام التشريعية التكليفية الخمسة هي: الوجوب، والاستحباب، والتحريم، والكراهة، والإباحة، فأصل الاصطلاح خطأ، وحقيقته التي بُني عليها خطأ، فنفي التشريع عن هذه الأفعال مخالفٌ لإجماع المسلمين، وهو أن الإباحة حكم شرعي[٢].

---

(١) تورع بعض الباحثين من إطلاق مصطلح: «الإنكار الجزئي للسنة»، وعلل ذلك بأن ممن ذهب هذا المذهب علماء لا يُشك في إخلاصهم للسنة، وأن المسلم مطالب بحسن الظن بالمسلمين. انظر: مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة (ص: ٨٩-٩٠). وهذا التورع لا حاجة له، لأن عملهم في حقيقته إنكار، بل إن ألفاظ كثير من هؤلاء فيها تنقُّص من مقام النبوة، لا يستحق المتلفظ به أن تُغير المصطلحات عن حقيقتها حفاظًا على مكانته.

(٢) قال الآمدي: «اتفق المسلمون على أن الإباحة من الأحكام الشرعية خلافًا لبعض المعتزلة». =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فكل ما قاله بعد النبوة وأُقر عليه ولم يُنسخ فهو تشريع، لكن التشريع يتضمن الإيجاب والتحريم والإباحة، ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب، فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعًا لاستحبابه ... والمقصود: أن جميع أقواله يستفاد منها شرع»[(١)].

ولكن الواقع أن نتائج هذه الدعوى أوسع من ذلك بكثير، فأصحاب هذه الدعوى يُقسِّمون السنة من حيث موضوعاتها الأساسية إلى جزء يُعمل به، وجزء لا يُعمل به، فما حكموا عليه بأنه من المواضيع التي لا يُعمل بها ألغوا جميع الأحاديث الواردة فيه، حتى لو ورد فيها أمرُ النبي ﷺ أو نهيه، أو وعده أو وعيده، ولو جاء تغليظ العقوبة على فاعله[(٢)].

فالأكل والشرب من الأمور الطبيعية لجميع البشر، فيجعلون الأحاديث الواردة في الأكل أو الشرب كلها من السنة غير التشريعية، ولا عبرة -عندهم- بالنواهي النبوية عن بعض صفات الأكل كالأكل بالشمال، أو أن تطيش اليد في الصحفة، أو أكل النجاسة، فكل ذلك -عندهم- لا يؤخذ من النبي ﷺ ولا يلزم

---

= الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٢٤).

ومن المعلوم أن الأصل في الأشياء يختلف بحسبها، فالأصل في العبادات الحظر، والأصل في العقائد والغيبيات التوقف، والأصل في المعاملات الإباحة، وهكذا، فما لم يرد في الشرع ما يدل على حكمه يبقى على أصله، أما إذا فعله النبي ﷺ فأقل ما يدلُّ عليه الإباحة.

وانظر: المستصفى (١/ ١٤٤-١٤٥) روضة الناظر (ص: ٣٧). شرح مختصر الروضة (١/ ٢٦١)، وآراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية (ص: ١٣٤).

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١١-١٢).

(٢) أقوالهم الصريحة في إنكار أجزاء كثيرة من السنة، حتى صرَّح بعضهم بأن أغلب السنة مما لا يلزمنا اتباع النبي ﷺ فيه! انظر: العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب (ص: ٢٢١-٢٢٤).

العمل به، وكذلك كل ما فعله النبي ﷺ بصفة الإمامة، والرئاسة، والسياسة، فيجعلونه خاصًّا بالنبي ﷺ في زمانه[١]، وكذلك كل الأحاديث الواردة في شؤون الطب والزراعة[٢]، بل إن بعضهم ذهب إلى أن كل المعاملات -غير الواردة في القرآن- من باب السنة غير التشريعية، فيجوز تحليل ما حرمه النبي ﷺ، وتحريم ما أحلَّه النبي ﷺ بحسب ما يراه الناس في كل زمان ومكان[٣]، **ومن هنا تتضح خطورة هذه الدعوى وخطورة ما تؤول إليه.**

فهم لا ينظرون إلى أوامر النبي ﷺ ونواهيه، وإنما ينظرون إلى الموضوع المتعلق به، فإن كان من الجزء غير التشريعي -عندهم- أبطلوا كلَّ ما ورد فيه، وتركوا العمل فيه كلَّه، حتى لو جاء فيه من نصوص الوعد والوعيد ما لم يأت في غيره، وصرحوا بأن هذا الإنكار يشمل أغلب ما ورد من السنة في غير العبادات، كما قال أحدهم: «بل الذي يغلب على الظن أن أغلب المروي عنه ﷺ في شؤون الدنيا -خارج نطاق العبادات والمحرمات- ليس من الشرع اللازم»[٤].

---

(١) انظر: السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة (ص: ٧٩). ومعالم المنهج الإسلامي (ص: ١١٨). بل وألَّف د. محمد عمارة كتابه: «الدولة الإسلامية بين العلمانية السلطة الدينية» ليثبت أن كل ما فعله النبي ﷺ من أمور السياسة فهو من الأمور الدنيوية السياسية التي ليس للدين فيها مدخل، بل حتى فتح مكة قال عنه: «إن فتح المسلمين لمكة في السنة الثامنة للهجرة كانت حربَ تحريرٍ سياسية بالمعنى الدقيق لهذا التعبير». انظر: (ص: ١٠٤). وكذلك غزوات النبي ﷺ كلها، وحروب الردة، وفتوحات الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) انظر: تضييق مسالك الاحتجاج بالسنة النبوية (ص: ١٠٦).

(٣) وهو د. عبد المنعم النمر، وقد قام د. موسى شاهين بالرد عليه في كتاب: «السنة والتشريع»، وقال في خاتمة كتابه: «وقد أكون أطلت بعض الشيء، وعذري أن البحث خطير، بل أخطر ما كُتب عن السنة حتى اليوم، وأخطر من كتابة المستشرقين والمبشرين». السنة والتشريع (ص: ٧٤).

(٤) العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب (ص: ٢٢٣).

ويقول آخر: «فالسياسة والحكم والقضاء، وشؤون المجتمع، ليست دينًا وشرعًا يجب التأسي والاهتداء بما في السنة من وقائع وأواصر ونواهي وتطبيقات، لأنها أمور تقررت بناء على بيِّنات قد نرى غيرها»[١].

والحدُّ الفاصل بين السنة التشريعية وغير التشريعية عند القائلين به مضطرب اضطرابًا شديدًا، حتى قال بعضهم: «إن تحديد الفاصل وتطبيقه مزلّة قدم لصعوبة ذلك»[٢].

«والحد بين قسمَي السنة غير متصوَّر، لأن السنة بأكملها لا تخلو من أن تفيد شرعًا وحُكمًا أقلُّه الإباحة»[٣]. ووضع معيار وحدٍّ فاصل بينهما يستحيل التحقق منه، لا سيما بعد وفاة النبي ﷺ وانقطاع الوحي، والأصل المعهود في الشرع أن كلَّ ما ينطق به النبي ﷺ فهو وحيٌ من الله سبحانه، فإخراج جزء منه من كونه وحيًا دون نصٍّ من النبي ﷺ أمر مستحيل[٤].

ولذلك لم أقف على تفريقٍ يُمكن ضبطه[٥]، وهذا الاضطراب من أبرز الأدلة على بطلان دعوى تقسيم السنة إلى تشريعية وغير التشريعية[٦].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة (ص: ٨١).

(٣) آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية (ص: ١٤٠).

(٤) انظر: السنة تشريع لازم، د. فتحي عبد الكريم (ص: ٢٨-٢٩).

(٥) إلا أن النتيجة التي يستقرون عليها غالبًا ما تكون موافقة للطرح العلماني المعاصر الداعي إلى فصل الدين عن جميع مناحي الحياة، وهو ما وصل ببعض من يتبنى هذه الدعوى إلى أن الدين في المسجد فقط، وبين العبد وربه فقط.

(٦) انظر: مسالك تضييق الاحتجاج بالسنة (ص: ١١٣)، وآراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية (ص: ١٣٨)، وماذا وراء تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية (ص: ٤١).

واعترف بذلك بعض من تبنَّى هذه الدعوى ودافع عنها[١]، وقال محمد رشيد رضا[٢]: «ولكنني لم أرَ لأحدٍ ضابطًا لا يُمكن فيه القيل والقال»[٣].

وعلى اختلافهم واضطرابهم في تحديد الفاصل إلا أن الذي اشتهر بينهم هو مصطلح: «السنة التشريعية وغير التشريعية».

**أدلة أصحاب دعوى: تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، ومناقشتهم فيها:**

إن النتائج التي توصل إليها دعاة هذا الرأي لا تدلُّ على أنهم عمدوا إلى النصوص، فدرسوها ليتطلَّبوا منها دليلًا صحيحًا موافقًا لما أراده الله ﷻ ورسوله ﷺ، ثم خلصوا إلى نتيجة القول: بأن السنة تنقسم إلى تشريعية وغير تشريعية، بل إن النظر في أحوال من يتبنى هذه الدعوى، ويدافع عنها، يجد أن غالبهم من دعاة المدنية الغربية الجديدة، وغالب الأمثلة التي يضربونها لتطبيق قاعدتهم هي ذات الأمثلة والمبادئ التي ينادي العَلماني بضرورة تطويع الإسلام لموافقتها[٤].

---

(١) انظر: السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة (ص: ٨١). والإسلام ومبادئ نظام الحكم، عبد الحميد متولي (ص: ٣٧-٣٨) بواسطة: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية (ص: ١٤٠).

(٢) ولم يستقر رأي محمد رشيد رضا في هذا المسألة واختلفت كلمته، ولا يأتي أحد بعده إلا واستدل ببعض أقواله في ذلك، وقد نُقل عنه التراجع، وكثيرٌ من هذه الآراء لا يزال مبثوثًا في مجلة المنار، مع احتواءها على مواضع كثيرة فيها الدفاع عن السنة النبوية.
انظر: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية د. محمد رمضاني (ص: ١٢٢-١٢٣).

(٣) مجلة المنار (٢٩/ ٤٥).

(٤) قال د. موسى شاهين: «قد يفهم الإنسان هدف من يبالغ في الاقتداء بمحمد ﷺ ... قد يفهم الإنسان دافعه وهدفه، فدافعه فرط حُبٍّ، وهدفه زيادة الأجر، وأما الذي يدعو إلى =

ولذلك يعمدون إلى لفظٍ من حديثٍ يقتطعونه من سياقه وسباقه، ويفسرونه على غير مراد قائله، ثم يردُّون به مئات الأحاديث التي فيها صريح الأمر، والنهي، والحُكم، والخبر، والقضاء!

أو يستدلون ويحتجون باجتهادات بعض العلماء غير المعصومين، على عدم الاحتجاج والاستدلال بكلام النبي المعصوم ﷺ.

**وعمدة ما يستدلُّ به أصحاب هذا القول دليلان[1]:**

● الدليل الأول: حديث: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**».

ولم أجد أحدًا تكلَّم في هذه المسألة إلا وكان هذا الحديث رأس الأدلة عنده، بل إن بعضهم سمى كتابه ببعض ألفاظ هذا الحديث[2].

وكان المفترض على من يستدل بهذا الحديث أن يكون منصفًا، جامعًا لألفاظه، عارفًا بسياقه، مُدركًا لمراد النبي ﷺ فيه، ولو فعل ذلك لما استدل به على تقسيم السنة إلى ما يُعمل به وما لا يُعمل به.

إذ هذا الحديث قد صحَّ عن أربعة من الصحابة رضي الله عنهم، وهم: طلحة بن

---

= عدم اتباعه ﷺ في نصف أقواله وأفعاله، فمن الصعب أن نفهم دوافعه وأهدافه، لكننا نكله إلى الله وإلى نيته». السنة والتشريع (ص: ٧٣).

(١) أقصد: الأدلة التي يُعلنونها ويظهرون الاحتجاج بها، وهذا خاص فيمن كان منهم مشتغلا بالعلم، ودافعه في ذلك طلب الحق، أما من عُرف بعدائه للشرع ومخالفته للسنة ومصادمتها بشكل مستمر فهم يستدلون بهذه الأدلة لإلزام مخالفيهم فقط، وإلا فدوافعهم الحقيقية ليست النصوص لأنهم أصلًا يردُّون النصوص إلا ما وافق هواهم.

(٢) انظر: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها والرد عليها (٢/ ١٠١). وآراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية (ص: ١٥١).

عبيد الله، ورافع بن خديج، وعائشة أم المؤمنين، وأنس بن مالك ﷺ، وجميع هذه الروايات أخرجها الإمام مسلم في صحيحه:

**الرواية الأولى**: رواية طلحة بن عبيد الله، وهي التي ابتدأ بها الإمام مسلم، قال طلحة ﷺ: «مررت مع رسول الله ﷺ بقوم على رؤوس النخل، فقال ﷺ: «**ما يصنع هؤلاء؟**» فقالوا: يلقِّحونه، يجعلون الذكر في الأنثى، فيلقح. فقال رسول الله ﷺ: «**ما أظن يغني ذلك شيئًا**». قال: فأُخبروا بذلك، فتركوه، فأُخبر رسول الله ﷺ بذلك، فقال: «**إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننتُ ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به، فإني لن أكذب على الله** ﷻ».

**رواه مسلم**[(١)]، وأحمد[(٢)]، والطيالسي[(٣)]، والبزار[(٤)]، وأبو يعلى[(٥)]، وأبو عوانة[(٦)]، والطحاوي[(٧)]، من طرق عن: أبي عوانة الوضاح اليشكري؛

ورواه ابن ماجه[(٨)]، وأحمد[(٩)]، والطحاوي[(١٠)]، من طرق عن: إسرائيل بن يونس؛

---

(١) صحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعًا، دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، (٤/ ١٨٦٥)؛ رقم: ٢٣٦١.

(٢) مسند أحمد (٣/ ١٥-١٦)؛ رقم: ١٣٩٥. و (٣/ ١٨-١٩)؛ رقم: ١٣٩٩، ١٤٠٠.

(٣) مسند أبي داود الطيالسي (١/ ١٨٦)؛ رقم: ٢٢٧.

(٤) مسند البزار (٣/ ١٥٢-١٥٣)؛ رقم: ٩٣٧، ٩٣٨.

(٥) مسند أبي يعلى الموصلي (٢/ ١٢)؛ رقم: ٦٣٩.

(٦) مستخرج أبي عوانة، (١٨/ ٣١١-٣١٣)؛ رقم: ١٠٤١٨، ١٠٤١٨، ١٠٤٢٠.

(٧) شرح مشكل الآثار، (٤/ ٤٢٣، ٤٢٤)؛ رقم: ١٧٢٠، ١٧٢١. وشرح معاني الآثار (٣/ ٤٨)؛ رقم: ٤٤٣٦، ٤٤٣٧، ٤٤٣٨.

(٨) سنن ابن ماجه، كتاب: الرهون، باب: تلقيح النخل، (٣/ ٥٦٢-٥٦٣)؛ رقم: ٢٤٧٠.

(٩) مسند أحمد (٣/ ١٥-١٦)؛ رقم: ١٣٩٥. و (٣/ ١٨-١٩)؛ رقم: ١٣٩٩، ١٤٠٠.

(١٠) شرح مشكل الآثار، وشرح معاني الآثار المواضع السابقة.

ورواه البزار[١]، والطحاوي[٢]، من طريق: حفص بن جميع؛

ثلاثتهم (أبو عوانة اليشكري، وإسرائيل بن يونس، وحفص بن جميع) عن سماك بن حرب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه طلحة بن عبيد الله، به.

وفي لفظ ابن ماجه، من طريق إسرائيل: «**إنما هو ظنٌّ؛ إن كان يغني شيئًا فاصنعوه، فإنما أنا بشر مثلكم، وإن الظنَّ يخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم: قال الله؛ فلن أكذب على الله**». وفي لفظ أحمد، من طريق: يونس، وكذلك الطحاوي، والبزار، من طريق حفص: «في نخل المدينة».

**الرواية الثانية**: رواية رافع بن خديج، وهي الرواية الثانية التي ذكرها مسلم:

قال رافع بن خديج ﷺ: قدم نبي الله ﷺ المدينة وهم يؤبرون النخل - يقولون يلقحون النخل - فقال: «**ما تصنعون؟**» قالوا: كنا نصنعه. قال: «**لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا**». فتركوه فنفضت أو فنقصت، قال: فذكروا ذلك له. فقال ﷺ: «**إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيٍ فإنما أنا بشر**».

قال عكرمة: أو نحو هذا. قال المعقري: فنفضت - ولم يشك.

**رواه مسلم**[٣]، أبو عوانة[٤]، وابن حبان[٥]، والطبراني[٦]، من طرق عن: عكرمة بن عمار، حدثنا أبو النجاشي، حدثني رافع بن خديج، به.

---

(١) مسند البزار (٣/ ١٥٢-١٥٣)؛ رقم: ٩٣٧، ٩٣٨.

(٢) شرح مشكل الآثار، وشرح معاني الآثار المواضع السابقة.

(٣) صحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعًا، دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، (٤/ ١٨٣٥)؛ رقم: ٢٣٦٢.

(٤) مستخرج أبي عوانة، (١٨/ ٣١٠-٣١١) رقم: ١٠٤١٧.

(٥) صحيح ابن حبان (الإحسان) (١/ ٢٠٢)؛ رقم: ٢٣.

(٦) المعجم الكبير (٤/ ٢٨٠)؛ رقم: ٤٤٢٤.

**الرواية الثالثة**: رواية عائشة أم المؤمنين[١]، وأنس بن مالك:

عن عائشة وأنس بن مالك أن النبي ﷺ مر بقوم يلقِّحون، فقال: «**لو لم تفعلوا لصلح**». قال: فخرج شيصًا، فمرَّ بهم، فقال: «**ما لنخلكم؟**» قالوا: قلت: كذا وكذا. قال: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**».

**رواه مسلم**[٢]، وابن ماجه[٣]، وأحمد[٤]، وأبو عوانة[٥]، وأبو يعلى[٦]، من طرق عن: عفان بن مسلم؛

ورواه أبو يعلى[٧]، -وعنه ابن حبان[٨]-، عن عبد الأعلى بن حماد؛

ورواه الطحاوي[٩]، من طريق: محمد بن كثير العبدي؛

ثلاثتهم: (عفان بن مسلم، وعبد الأعلى، ومحمد بن كثير) عن حماد بن

---

(١) أعل الدارقطني حديث عائشة ﵂ بالإرسال، لمخالفة جماعة من الرواة حمادَ بن سلمة، ورواه مسلمٌ مقرونًا بحديث أنس ﵁. «سُئل الدراقطني عن حديث عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه سمع تأبير النخل، فقال: «لو لم تفعلوا لصلح». فلم يؤبروا، فصار شيصًا، فقيل للنبي ﷺ، فقال: «إذا كان شيء من أمر دنياكم فشأنكم به». فقال الدراقطني: رواه حماد بن سلمة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. وخالفه خالد بن الحارث، ومحاضر، وغيرهما، رووه عن هشام، عن أبيه، مرسلا، وهو الصواب». العلل للدارقطني (٨/ ١٨٧)؛ رقم: ٣٥٣١.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعًا، دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، (٤/ ١٨٣٦)؛ رقم: ٢٣٦٣.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب: الرهون، باب: تلقيح النخل، (٣/ ٥٢٧)؛ رقم: ٢٤٧١.

(٤) مسند أحمد (٢٠/ ١٩)؛ رقم: ١٢٥٤٤، و(٤١/ ٤٠١)؛ رقم: ٢٤٩٢٠.

(٥) مستخرج أبي عوانة، (١٨/ ٣١٣-٣١٤)؛ رقم: ١٠٤٢١.

(٦) مسند أبي يعلى الموصلي (٦/ ١٩٨)؛ رقم: ٣٤٨٠. و(٦/ ٢٣٧)؛ رقم: ٣٥٣١.

(٧) الموضع السابق.

(٨) صحيح ابن حبان (الإحسان) (١/ ٢٠١)؛ رقم: ٢٢.

(٩) شرح مشكل الآثار (٤/ ٤٢٤)؛ رقم: ١٧٢٢.

سلمة عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة، وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك.

ورواه البزار[١]، عن عمرو بن علي، عن عفان، من طريق: عائشة فقط.

ورواه أحمد[٢]، عن عبدالصمد؛ والبزار[٣]، عن هدبة؛ كلاهما عن حماد، من طريق أنس فقط.

وفي لفظ ابن ماجه، وأحمد، وأبي عوانة: أن النبي ﷺ سمع أصواتًا، فقال: «**ما هذه الأصوات؟**» قالوا: النخل يؤبرونه يا رسول الله، فقال: «**لو لم يفعلوا لصلح**». قال: فلم يأبروا عامهم، فصار شيصًا، قال: فذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «**إذا كان شيء من أمر دنياكم فشأنكم، وإذا كان شيء من أمر دينكم فإلي**». وفي لفظ لأحمد: قال ﷺ: «**لو تركوه فلم يلقحوه لصلح**». وفي لفظ البزار: «**أنتم أعلم بما يصلحكم في دنياكم، فأما أمر آخرتكم فإليَّ**».

وهذه الروايات الأربع تحكي حادثة وقعت في زمن النبي ﷺ، ولا شك أن هذه الحادثة وقعت مرَّةً واحدة، لاستحالة تكرار نفس هذه القصة، ونفس هذا الظن مرتين، فيتعين أن يكون الصواب فيها لفظًا واحدًا، وأن بقية الألفاظ إنما رُويت بالمعنى، لأنها قصة، والقصة يتفاوت الناس في سرد أفراد حوادثها، وترتيبها، ومفرداتها[٤].

---

(١) مسند البزار (١٣/ ٣٥٥)؛ رقم: ٦٩٩٢، (١٨/ ٩٩)؛ رقم: ٣٣.

(٢) مسند أحمد (٢٠/ ١٩)؛ رقم: ١٢٥٤٤، و(٤١/ ٤٠١)؛ رقم: ٢٤٩٢٠.

(٣) مسند البزار (١٣/ ٣٥٥)؛ رقم: ٦٩٩٢، (١٨/ ٩٩)؛ رقم: ٣٣.

(٤) قال محمد رشيد رضا: «واختلاف الألفاظ يدلُّ على أنها رُويت بالمعنى». تفسير المنار (٧/ ٤٢٦).

وأبرز خلاف في الألفاظ بين الروايات هو في قول النبي ﷺ هل كان ظنًّا ظنَّه، أم رأيًا رآه، أم جزمًا جزم به؟

أما رواية طلحة بن عبيد الله قال فيها ﷺ: «**ما أظن يُغني ذلك شيئًا**». ثم قال: «**فإني إنما ظننتُ ظنًّا، فلا تؤاخذوني بالظن**».

وأما لفظ رافع بن خديج كذلك من الظنِّ، في قوله ﷺ: «**لعلكم لو لم تفعلوا...**». ثم ذكر أنه من رأيه ﷺ.

وأما لفظ حديث عائشة وأنس: ففيه الجزم: «**لو لم تفعلوا لصلح**».

ولا شك أن الرواية الأصح هي رواية طلحة بن عبيد الله لعدة أمور[١]:

**الأول**: أن طلحة رضي الله عنه شهد هذه الحادثة مع النبي ﷺ، وهو يروي ما شاهده ورآه وسمعه بنفسه، وذلك في قوله: «مررتُ مع رسول الله ﷺ بقوم...».

**الثاني**: أن رواية طلحة رضي الله عنه فيها تفصيل للحادثة، وليست مختصرة، كرواية عائشة وأنس رضي الله عنهما، ولا رواية بالمعنى كرواية رافع بن خديج، فإن عكرمة بن عمار لم يروها بلفظها، حيث قال بعد روايته: «أو نحو هذا»[٢].

**الثالث**: أن الإمام مسلمًا ابتدأ بها فقدمها على غيرها، ومن عادته أنه يقدم

---

(١) وهي التي ابتدأ بها مسلم في صحيحه، واعتمدها المنذري في مختصره؛ انظر: مختصر صحيح مسلم، ت: الألباني (٢/ ٤٢٣)؛ رقم: ١٦٠١.

(٢) قال القاضي عياض: «وهذا اللفظ الذي قال فيه: «من رأيي» إنما أدَّى به عكرمة في الحديث على المعنى، لقوله آخر الحديث: «أو نحو هذا». فلم يأت به بلفظ النبي ﷺ مخففًا فلا يحيل به من لا تحقيق عنده». وقال النووي: «لفظة الرأي إنما أتى بها عكرمة على المعنى، لقوله في آخر الحديث: «قال عكرمة: (أو نحو هذا)». فلم يخبر بلفظ النبي ﷺ محققًا».

إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٣٣٤)، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ١١٦).

الرواية الأصح على غيرها، وهي الأصول التي يبدأ بها، وما بعدها يكون من الشواهد، والمتابعات.

قال عبد الرحمن المعلمي: «عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها: يُقَدِّم الأصح فالأصح. قوله ﷺ في حديث طلحة «**ما أظن يغني ذلك شيئاً**». إخبار عن ظنه، وكذلك كان ظنه، فالخبر صدقٌ قطعًا، وخطأ الظن ليس كذبًا، وفي معناه قوله في حديث رافع «**لعلكم** ...» وذلك كما أشار إليه مسلم، أصح مما في رواية حماد، لأن حمَّادًا كان يخطئ»[(١)].

وقال -أيضًا-: «وحماد على فضله كان يخطئ، فالصواب ما في الروايتين الأوليين»[(٢)].

**فخلاصة فقه هذه الحادثة**: أن النبي ﷺ مرَّ مع أصحابه على نخل المدينة، فرأى أقوامًا منهم، وهم على رؤوس النخل يؤبرونها، يأخذون الطَّلْع من الذَّكَر فيجعلونه في الأنثى، وهي عملية شاقة، ولم يكن في مكة كثير نخل، وما كان هذا من عادة قوم النبي ﷺ، وكانت العادة في أشجارهم وأشجار الصحراء أن الله سبحانه ينقل طلعها من الذَّكر إلى الأنثى عن طريق الرياح، كما قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾. [الحجر: ٢٢]. وأن الله ﷻ هو مسبِّبُ الأسباب، ومقدر المقادير سبحانه[(٣)]، فلمَّا رأى النبي ﷺ ذلك قال: «**ما أظن ذلك يُغني**

---

(١) الأنوار الكاشفة (ص: ٢٩). وقال في موضع آخر: «من عادة مسلم في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة يقدم الأصح فالأصح، فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمال أو خطأ تبينه الرواية المقدمة في ذاك الموضع». الأنوار الكاشفة (ص: ٢٣٠).

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٢٥٨).

(٣) انظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي (٤/ ٤٢٥)، ومرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح (١/ ٢٤٣).

**شيئًا»**. فالنبي ﷺ ظنَّ ظنًّا، ولم يَحكم بحُكم، ولم يقضِ بقضاء، ولم يأمر ولم يَنْهَ، ولم يجزم به، بل لم يُخبر أولئك القوم بظنه ﷺ، وإنما تلفظ به، وسمعه من كان حوله من أصحابه.

ثم بيَّن لهم قاعدة عامة، أن الأمور الدنيوية التي لم يأت الشرع بحكم فيها، فالناس أعلم بأمور دنياهم، وأما ما ورد من أمور الشرع فهو أمرٌ من الله ﷻ، والأمور الدنيوية التي ورد الشرع بحكم فيها، فإنها تكون شرعية من جهة ما ورد فيه الشرع فاتباعها لازم وواجب، كالمعاملات والبيوع والنكاح ونحوه، لأن الشرع والتشريع إذا ورد في شيء صيَّره أمرًا شرعيًّا حتى لو كان مما يراه الناس من أمور الدنيا، فَصِلَة الرَّحم من العلاقات الدنيوية العامة، ولكن الشرع لما أمر به، صار من أصول الأحكام الشرعية التي يتعلق بها عظيم الثواب، وشديد العقاب.

ولما كان المتبادر إلى ذهن الصحابة، والمستقرُّ، والمعهود عندهم أنَّ كُلَّ ما يجزم به النبي ﷺ ويأمر به وينهى عنه أنه من التشريع الذي يجب على الأمة اتباعه فيه، حسبوا أن ظنَّ النبي ﷺ كذلك تشريع مُلْزِم، فبادروا إلى القوم الذين يؤبرون النخل فأخبروهم بما قاله النبي ﷺ، حتى ينتهوا عن عملهم، ثم انتهوا عن عملهم مباشرة، امتثالًا لما ظنُّوا أنه أمر من النبي ﷺ.

فلما أُخبر النبي ﷺ بذلك قال: **«إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننتُ ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به، فإني لن أكذب على الله ﷻ»**.

فالنبي ﷺ نصَّ على أن الظنَّ منه ﷺ ليس تشريعًا، لأنه لم يجزم به، ولم يأمر به، فلذلك لا يُؤاخَذ النبي ﷺ بالظن، وأنهم هم الذين أخطأوا في فهمهم ذلك، وعدم تثبتهم منه ﷺ.

قال ابن تيمية: «وهو ﷺ لم ينههم عن التلقيح، لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم»[(١)].

ومن عادة النبي ﷺ إذا رأى من أصحابه خطأً فإنه يُعلِّم أصحابه مباشرة، بل إن من مسائل أصول الفقه مسألة: «عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة»، وأجمعوا على أنه ممتنع، وغير جائز، لأنه تكليف بما لا يُطاق، ويجعلونه دليلًا شرعيًّا لاستحالة تأخير النبي ﷺ بيان شيء عن وقت حاجته[(٢)].

فعادة النبي ﷺ إذا رأى ما يستلزم التعليم والتوجيه والبيان: نادى بأعلى صوته وعلم من يحتاج إلى التعليم وكرَّر ذلك مرتين أو ثلاثًا، كما قال حين رآهم يمسحون أرجلهم بالوضوء، فنادى بأعلى صوته: «**ويل للأعقاب من النار**» مرتين أو ثلاثا[(٣)].

بل لم يُفوت فرصة تعليم الصبي أدبًا من آداب الطعام حين رأى يده تطيش

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١٢).

(٢) انظر: الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي (١/ ٣١١)، وروضة الناظر، لابد قدامة (١/ ٥٣٤)، الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي (٥/ ١٥٩٦)، والتحبير شرح التحرير، للمرداوي (٣/ ١٤٩١)، والمحصول في أصول الفقه، لابن العربي (ص: ٤٩).

(٣) متفق عليه، وهذا لفظ البخاري، صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: من رفع صوته بالعلم، (١/ ٢٢)؛ رقم: ٦٠. وصحيح مسلم، كتاب: الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكمالهما، (١/ ٢١٤)؛ رقم: ٢٤١.

في الصحفة، بادره بالتعليم وزاده فقال ﷺ: «**يا غلام! سمِّ الله، وكُل بيمينك، وكُل مما يليك**»(١).

بل إن من عَارَض أمر النبي ﷺ في ذلك فهو معرَّض للعقوبة الدنيوية، قبل الأخروية، فعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن رجلًا أكل عند رسول الله ﷺ بشماله، فقال ﷺ: «**كل بيمينك**». قال: لا أستطيع، قال ﷺ: «**لا استطعت**». ما منعه إلا الكِبْر، قال: فما رفعها إلى فيه(٢).

هذه طريقة النبي ﷺ فيما يأمر به، وينهى عنه، أما في تأبير النخل، فالنبي ﷺ إنما ظنَّ ظنًّا، ولم يُخبِر بخبر، ولم يأمر، ولم ينهَ عن شيءٍ، لذلك لم يكُن مطالَبًا بالاعتذار أصلًا، لأنه إنما قاله على سبيل الظن ﷺ، لأنه ﷺ قال في أول الأمر: «**ما أظن ذلك يغني عنهم شيئًا**».

ولكن «هذا كله منه ﷺ اعتذار لمن ضعف عقله، مخافة أن يزيله الشيطان فيُكَذِّب النبيَّ ﷺ فيكفر، وإلا فما جرى شيء يحتاج فيه إلى عذر، غاية ما جرى: مصلحة دنيوية، خاصَّة بقوم مخصوصين، لم يعرفها من لم يباشرها، ولا كان من أهلها المباشرين لعملها، وأوضح ما في هذه الألفاظ المعتذر بها في هذه القصة قوله: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**». وكأنه قال: وأنا أعلم بأمر دينكم. وقوله: «**إذا حدثتكم عن الله فخذوا به**». أمرُ جزم بوجوب الأخذ عنه في كل أحواله: من الغضب والرضا، والمرض والصحة»(٣).

---

(١) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: الأطعمة، باب: التسمية على الطعام والأكل باليمين، (٧/ ٦٨)؛ رقم: ٥٣٧٦. وصحيح مسلم، كتاب: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما (٣/ ١٥٩٩)؛ رقم: ٢٠٢٢.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما، (٣/ ١٥٩٩)؛ رقم: ٢٠٢١.

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، لأبي العباس القرطبي (٦/ ١٦٨-١٦٩).

وجميع روايات الحديث -حتى التي رُويت بالمعنى- محمولة على نفس هذا المعنى الوارد في حديث طلحة بن عبيد الله ﷺ[١]، وهو أن النبي ﷺ إنما ظنَّ ظنًّا من أمور الدنيا، وهو الذي نصَّ عليه العلماء، وتواردوا على فهمه، والتبويب عليه في كتبهم وتراجمهم.

قال أبو عوانة: «باب الخبر المبين أن النبي ﷺ لم يكن يعلم ما يكون قبل تكوينه، إلا بالوحي، وأن الظنَّ منه في أمر الدنيا، ربما أخطأ»[٢].

وقال الطحاوي: «فأخبر رسول الله ﷺ أن ما قاله من جهة الظن، فهو كسائر البشر في ظنونهم، وأن الذي يقوله عن الله ﷻ، فهو الذي لا يجوز خلافه»[٣].

وقال ابن الجوزي: «فهذا يدل على أنه قاله بالظن»[٤].

وقال القاضي عياض: «وهذا على ما قررناه فيما قاله من قِبَل نفسِه في أمور الدنيا، وظنه من أحوالها، لا ما قاله من قبل نفسه واجتهاده في شرع شرعه، وسُنَّة سنَّها»[٥].

وقال النووي: «قال العلماء: ولم يكن هذا القول خبرًا، وإنما كان ظنًّا، كما بينه في هذه الروايات»[٦]. وغيرهم من الأئمة والعلماء[٧].

---

(١) قال المعلمي: «وحماد على فضله كان يخطئ فالصواب ما في الروايتين الأوليين». فرواية الجزم أخطأ فيها حماد بن سلمة رحمه الله. التنكيل لما في تأنيب الكوثري من أباطيل (٢/ ٢٥٨).

(٢) انظر: المستخرج لأبي عوانة (١٨/ ٣١٠)، و.

(٣) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٧٠)، و(٣/ ٤٨).

(٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٢٥٢-٢٥٣).

(٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٨٤).

(٦) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ١١٦).

(٧) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، لأبي العباس القرطبي (٦/ ١٦٨-١٦٩)، =

فإذا تبيَّن نصُّ الحديث بهذا، فهل يصح أن تُجتزأ اللفظة من سياقها وسباقها؟ وأن تُفسَّر على غير معناها، ثم يُبنى على هذا التفسيرِ الخاطئ قاعدة كُبرى تُلغى بسببها الأحاديث الصريحة والواضحة؟[١].

«فإن ما قاله ﷺ في تأبير النخل لم يكن حكمًا منه، ولا قضاءً، ولا فتوى، وإنما كان ظنّاً في الأمور المباحة التي تتعلّق بالتجربة والمشاهدة، بدا له من غير رويّة، فأبداه، ولذلك لم ينه المؤبّرين عن التأبير، ولا أمر أحداً بأن يمنعهم من ذلك، ولو كان يقصد نهيهم عنه شرعًا لخاطبهم بالنهي، أو أرسل إليهم بما يدلّ على النهي، فلما لم يفعل من ذلك شيئاً تبيّن أنه ﷺ اعتبر التأبير أمرًا مباحًا، فائدته مشكوكةٌ في ظنّه، بل قد صرّح الراوي في حديث الباب أن النبيّ ﷺ لَمّا عَلِم بتوقفهم عن هذا العمل أفصح عن مراده بقوله: «**إن كان ينفعهم ذلك، فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظنّاً، فلا تؤاخذوني بالظنّ**». وكيف تقاس على مثل هذا الظنّ الأحكام الصريحة الجازمة التي صدرت منه ﷺ كفتوى، أو قضاء؟ فإنها ليست من ظنونه التي ظنها في الأمور المباحة، وإنما هي أحكام بُعث رسول الله ﷺ لتبليغها، وأُمرت الأمة باتباعها، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]. ... فقوله ﷺ: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**». أي بالأمور التي وكلها الشرع إلى التجربة، ولم يأت فيها بأمر أو نهي جازم»[٢].

---

= ومجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٥/ ١٨٦-١٨٧)، ومفتاح دار السعادة، لابن القيم (٣/ ١٥٨٧)، ومرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح، لملا علي قاري (١/ ٢٤٣)، وفيض القدير، للمناوي (٣/ ٦٦)، وتفسير المنار، لمحمد رشيد رضا (٧/ ١١٨)، والقائد إلى تصحيح العقائد، لعبد الرحمن المعلمي (ص: ٩٩).

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن باز (٦/ ٢٩٠-٢٩١).

(٢) موسوعة فتح الملهم وتكملته (١٠/ ٥١٥-٥١٧).

فالذي وقع من النبي ﷺ ظنٌّ في أمرٍ من أمور الدنيا، فلا يُقاس عليه ما جزم به، أو أخبر عنه، أو أمر به، أو نهى عنه، فقوله ﷺ: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**». خاصٌّ فيما ظنَّه النبي ﷺ، أو ما لم يرد فيه نصٌّ نبوي، مما كان من الأمور الدنيوية[١].

أما ما ورد فيه الجزم، والأمر والنهي، والحكم والقضاء، فهو واجب لازم في أي أمر من أمور الدين والدنيا.

ولا بد من التنبيه على أن ظن النبي ﷺ في أمور الدنيا لو أخطأ فليس في ذلك منقصة له ﷺ، «فمثل هذا وأشباهه من أمور الدنيا التي لا مدخل فيها لعلم ديانة، ولا اعتقادها، ولا تعليمها، يجوز عليه فيها ما ذكرناه، إذ ليس في هذا كله نقيصة، وإنما هي أمور اعتيادية، يعرفها من جربها، وجعلها همَّه وشغل نفسه بها، والنبي ﷺ مشحون القلب بمعرفة الربوبية، ملآن الجوانح بعلوم الشريعة، مُقيد البال بمصالح الأمة، الدينية، والدنيوية، ولكن هذا إنما يكون في بعض الأمور، ويجوز في النادر، وفيما سبيله التدقيق في حراسة الدنيا واستثمارها، لا في الكثير المؤذِن بالبَلَه والغفلة، وقد تواتر بالنقل عنه ﷺ من المعرفة بأمور الدنيا ودقائق مصالحها وسياسة فرق أهلها ما هو معجز في البشر»[٢].

بل جعل ابنُ القيم هذه الحادثة من دلائل نبوة النبي ﷺ، فقال: «والحديث صحيح مشهور، وهو من أدلة نبوته وأعلامها؛ فإن من خفي عليه مثل هذا من أمر الدنيا وما أجرى الله به عادته فيها، ثم جاء من العلوم التي لا يمكن للبشر أن تطلع عليها البتة، إلا بوحي من الله، فأخبر عما كان، وما يكون، وما هو

(١) انظر: تفسير المنار (٨/ ٢٧٤).
(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٨٤).

كائن من لدن خلق العالم إلى أن استقر أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار، وعن غيب السموات والأرض، وعن كل سبب، دقيق، أو جليل، تنال به سعادة الدارين، وكل سبب، دقيق، أو جليل، تنال به شقاوة الدارين، وعن مصالح الدنيا، والآخرة، وأسبابهما، ومفاسد الدنيا، والآخرة، وأسبابهما. مع كون معرفتهم بالدنيا وأمورها وأسباب حصولها ووجوه تمامها أكثر من معرفته، كما أنهم أعرف بالحساب، والهندسة، والصناعات، والفلاحة، وعمارة الأرض، والكتابة، فلو كان ما جاء به مما يُنال بالتعلم والتفكر والنظر والطرق التي يسلكها الناس لكانوا أولى به منه، وأسبق إليه؛ لأن أسباب ما يُنال بالفكرة والكتابة والحساب والنظر والصناعات بأيديهم. فهذا من أقوى براهين نبوته وآيات صدقه، وأن هذا الذي جاء به لا صنع للبشر فيه البتة، ولا هو مما ينال بسعي وكسب وفكر ونظر، ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾[1].

● **الدليل الثاني -عندهم-: نصوص تُنقل عن بعض علماء المسلمين.**

إن الاستدلال باجتهادات العلماء على تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية من عجيب ما وقع به من ذهب هذا المذهب، حيث استدل واحتج باجتهاد علماء متأخرين على أن كلام النبي ﷺ ليس بدليل ولا حجة!

فكيف يُقبل اجتهاد من هو دون النبي ﷺ، على عدم الاعتداد باجتهاد النبي المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ؟

---

(١) مفتاح دار السعادة (٣/ ١٥٨٥-١٥٨٧).

هذا لو كانت اجتهادات العلماء تدل على ذلك فاستدلالهم باطل، فكيف وكلام العلماء أصلًا لا يدل على ما فهمه من يذهب هذا المذهب من قريب، ولا بعيد؟

والتقسيم والسبر وتفريع المسائل عن الأصول عملٌ معهود عند الفقهاء والأصوليين، فتارة يكون تقسيمًا لغاية الترتيب، وهو التقسيم الاصطلاحي، وتارة يكون التقسيم مقصودًا لذاته بحيث لا يخرج منه ولا يدخل فيه شيء قط، وهو التقسيم الاستقرائي.

ومن ذلك تقسيم السنة إلى قولية وفعلية، فهذا التقسيم قد درج عليه الـمُحدِّثون والفقهاء وعلماء المسلمين، ولكنه لا يدلُّ على أخذ أحدهما وترك الآخر، وإنما يستفيد منه العلماء عند توهم التعارض مثلًا، ونحوه، ولا يصحُّ شرعًا ولا عقلًا أن يُقال: إن تقسيم الأئمة للأحاديث إلى قولية وفعلية، دليلٌ على أن أنهم يقبلون أحدهما ويرفضون الآخر، فهذا لا يقوله عاقل، وخير دليل على هذا هو: تصرُّف العلماء، وفعلهم وتعاملهم مع كلا القسمين، فإنهم لا يفرقون بينهما أبدًا، إلا حين توهم التعارض، ويجمعون بينهما في ذلك.

وقد تشبَّث بعض المدَّعين لهذه القسمة[1] بكلام لبعض أئمة المسلمين، وعلمائهم، كالقرافي المالكي، وغيره، ومن ينظر في كلامهم يعلم قطعًا أنه بعيدٌ كُلَّ البعد عن مدلول هذه الدعوى، فضلًا عما تؤول إليه.

فحينما ينص العلماء على أن عدد الجيوش وترتيبها ليس وحيًا، وإنما هو الحرب والمكيدة، يعني أن من جاء بعد النبي ﷺ ليس ملزمًا بأن يقسم جيشه كذلك، ويكون عدد جيشه كعدد جيش النبي ﷺ، وإنما الاتباع في ذلك أن يكون

---

(١) انظر: السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة (ص: ٢٧). معالم المنهج الإسلامي (ص: ١١٨).

الأمر في الحرب والسلم والهدنة من اختصاص ولي الأمر، وأهل الحل والعقد، وأن ولي الأمر هو المسؤول عن عقد لواء الحرب، وعن تقسيم الجيوش، وأنه مطالَب بالإعداد لها، وبذل ما يستطيع في سبيل الظفر والنصر للمسلمين.

فهذا تشريع يجب على المسلمين العملُ به اتِّباعًا للنبي ﷺ في ذلك، وأما مدة الهدنة، أو عدد أيام الحرب، أو موقع الحرب، فهذا إنما حصل للنبي ﷺ بما يتطلبه ذلك الزمان، وليس لنا أن نذهب إلى مواقع الحروب التي حارب فيها النبي ﷺ لنحارب فيها[1].

فحينما يُقرِّرُ العلماء مثل هذا التقسيم، فهل يصح أن يُفهم منه أن مِن السنة ما يُعمل به وهو تشريع، ومنها ما لا يُعمل به وهو ليس بتشريع؟ وهل يصح أن يُقاس عليه النصوص التي ورد فيها الأمر الجازم، والنهي الجازم، والحكم القاطع من النبي ﷺ لأمته؟

والقرافي تكلَّم على وجوب مراعاة صفة المسلم إذا أراد الاقتداء بالنبي ﷺ، فما فعله النبي ﷺ بصفته حاكمًا، فإن أفراد العامة لا يحق لهم أن يفعلوه، إلا من اتصف منهم بنفس الصفة وهي الحكم، أو بأمر من الحاكم في أي زمان كان، وكذلك ما عمله ﷺ بصفته قاضيًا فلا يجوز متابعته فيه لغير القضاة[2].

فالنبي ﷺ كان حاكمًا، وقاضيًا، وإمامًا، وكان أبًا، وزوجًا، وصاحبًا، فكلُّ واحد من الصفات السابقة له أحكام مخصوصة، إن فعلها النبي ﷺ إما أن تكون

---

(١) انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، للقرافي المالكي (ص: ١٠٠-١٠٥).

(٢) انظر مقال: «تصرفات الرسول ﷺ وبراءة القرافي من التنوير»:

https://majles.alukah.net/t122517/.

عامة لجميع أفراد المسلمين، وإما أن تكون خاصة في ذات الصفة والمهنة كالقضاء فيلتزم بها القُضاة، أو الحُكم، فيلتزم بها الحكام، أو الإمامة فيلتزم بها أئمة المساجد، وهكذا.

فالجهر بالصلوات الجهرية خاصٌّ بالإمام، ولا يجوز للمأموم أن يجهر بالصلاة، ولا يجوز له أن يزعم أنه متَّبع للنبي ﷺ في ذلك، لأن النبي ﷺ حينما جهر كان إمامًا للمصلين، فالذي يلزمه اتِّباع النبي ﷺ في الجهر في صلاة الجماعة هو الإمام، ولا يُقال إن هذا الفعل مطلوب من كل فرد بعينه، إذ الصحابة ﷺ وهم مأمومون خلف النبي ﷺ كانوا يُسرُّون ولا يجهرون، لأن الجهر كان تشريعًا لمن كان إمامًا في صلوات مخصوصة، فهذا مطلوب من كل من اتصف بالصفة التي اتصف بها النبي ﷺ وهي الإمامة، فلا وجه مطلقًا للاستدلال بهذا التخصيص في أفعال النبي ﷺ على أن السنة تشريعية وغير تشريعية، لأن كلا القسمين تشريعي واجب العمل به لمن تحققت فيه الشروط، وانتفت عنه الموانع.

وهذا الكلام مع وضوحه واستفاضة تقريره في كتب الفقه، إلا أن مدَّعي التفريق بين السنة التشريعية، وغير التشريعية، لا يعبأ به، ويُصرُّ على الاستدلال به، رغم أن القرافيَّ نفسَه وضَّح ذلك وبيَّنه في مواضع من كتابه، وصرَّح بمراده فقال: «فما فعله ﷺ بطريق الإمامة كقسمة الغنائم، وتفريق أموال بيت المال على المصالح، وإقامة الحدود، وترتيب الجيوش، وقتال البغاة، وتوزيع الإقطاعات في القرى والمعادن، ونحو ذلك: **فلا يجوز لأحد الإقدام عليه إلا بإذن إمام**

**الوقت الحاضر، لأنه ﷺ إنما فعله بطريق الإمامة، وما استبيح إلا بإذنه، فكان ذلك شرعًا مقررًا لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾»**[1].

فالقرافي قسَّمها ورتَّبها على ما كانت عليه، وأن جميعها شَرْعٌ مقرَّرٌ يجب فيه اتباع النبيَّ ﷺ ولم يقصد قط أن يقول إن بعضها يُعمل به، والآخر لا يُعمل به.

ونحو كلام القرافي ما ذهب إليه الشاه ولي الله الدهلوي، إلا أنه جعل السنة عمومًا على قسمين، ما سبيله سبيل تبليغ الرسالة، وما ليس سبيلًا لتبليغ الرسالة، ومثَّل للثاني بتعبئة الجيوش، وبعض الأقضية الخاصة، ولكنه جعل الطبَّ كلَّه من باب التجربة الدنيوية وليس من الوحي[2]، على أنه نصَّ على وجوب اتباع النبي ﷺ مطلقًا، فيما كان من الوحي، أو ما كان من اجتهاد النبي ﷺ، فيقول: «**واجتهاده ﷺ بمنزلة الوحي؛ لأن الله تعالى عصمه من أن يتقرر رأيه على الخطأ**، وليس يجب أن يكون اجتهاده استنباطًا من المنصوص كما يُظَن، بل أكثره أن يكون عَلَّمه اللهُ تعالى مقاصد الشرع وقانون التشريع والتيسير والأحكام، فبين المقاصد المتلقاة بالوحي بذلك القانون»[3].

ولا شكَّ أن التمسُّك بهذه الدعوى والاستدلال لها بمثل هذه الأقوال التي -إن صح فهمهم لها فهمًا صحيحًا- لا تعدو أن تكون اجتهادات مختَلَفٌ في فهمها، وتركهم لإجماع المسلمين، في قرون متعاقبة سابقة ولاحقة، وعدم الاعتداد به، واتِّباع غير سبيل المؤمنين، ليس مسلكًا علميًّا يُتطلب به طريق

---

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام (ص: ١٠٩).
(٢) سيأتي مزيد تفصيل في مسألة أحاديث الطب النبوي انظر: (٢/ ١٨٢).
(٣) حجة الله البالغة (١/ ٢٢٣-٢٢٤).

الحق، ولا منهج القرآن والسنة، كيف والله سبحانه يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

**إضافة إلى ما سبق يمكن نقض هذه الدعوى من أوجهٍ إجمالية:**

**الأول**: أن النصوص القرآنية كافة جاءت بالأمر بطاعة النبي ﷺ طاعة مطلقة، ليس فيها استثناء ولا تخصيص.

**الثاني**: أن أحاديث السنة النبوية التي تأمر بطاعة النبي ﷺ كافة تنص كذلك على الإطلاق دون تخصيص ولا تقييد ولا استثناء.

**الثالث**: أن الصحابة بإجماعهم كانوا يتلقَّون كلام النبي ﷺ كلَّه في جميع شؤون الدين، والدنيا، على أنه شرع ملِزمٌ، حتى في النصوص التي استُدِلَّ بها على التفريق، ففي قصة تأبير النخل، لو لم تكن العقيدة المستقرة عند الصحابة أن كل ما قاله النبي ﷺ شَرْعٌ لازم الاتباع؛ لما بادر الصحابة إلى إخبار القوم عمَّا قاله النبي ﷺ رغم أنه قاله بظنه ولم يأمرهم ولم ينهاهم، ومثلها ما حدث في صلح الحديبية وهو صلحٌ من شؤون السِّلم والحرب، والسياسة الشرعية والعلاقات الدولية، ومع هذا قال النبي ﷺ: «**يا ابن الخطاب إني رسول الله ولن يضيعني الله أبدًا**»[1]. ووصَف النبيُّ ﷺ نفسه بالرسالة، فدل على أن ما فعله النبي ﷺ حتى وإن كان من شؤون الدنيا فهو يفعله بصفته رسول الله، وبهذا يبطل استدلال بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ

(١) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: الجزية، بابٌ. (٤/ ١٠٣)؛ رقم: ٣١٨٢. وصحيح مسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: صلح الحديبية في الحديبية، (٣/ ١٤١١)؛ رقم: ١٧٨٥.

عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]. على إخراج الأمور الدنيوية من الرسالة النبوية، فهذا فعله في الحديبية في أمرٍ من أمور الدنيا ومع هذا يقول ﷺ: «**إني رسول الله ولن يضيعني**»[١].

**الرابع**: إجماع الأمة على أن السنة كلها شرع ملِزم، وأن هذا القول محدَثٌ مبتَدَع، لا يُعرف قبل هذه العصور المتأخرة[٢].

**الخامس**: ضعف الأدلة، أو أوجه الاستدلال بالأدلة على ذلك، فعامة ما يأتي به المخالف إنما هو في حالة كانت في زمن النبي ﷺ، عمل فيها النبي ﷺ بعمل معيَّن، ثم يُقارن ذلك في أحوالٍ أخرى، وينسى أن فعل النبي ﷺ تشريع لكل من كان في نفس حاله إلى يوم القيامة، فالفقر والغنى صفتان يتفاوت فيهما الناس، فالفقير له أحوال تخصه، والغني له أحوال تخصه، فإتيان الأدلة على أن النبي ﷺ كان ينام على الحصير حتى يؤثِّر في جنبه، أو أنه كان يمر الهلال، تلو الهلال، تلو الهلال، لا يوقد في بيته نارٌ، لم يتغير بتغير الزمن، وإنما بتغير الحال، ولو كان من البشر الآن، أو بعد زماننا من كانت حاله مشابهة لحال النبي ﷺ في زمانه كان حكمه مثل حكمه، ففعل النبي ﷺ تشريع لكل البشر من بعده، على اختلاف أحوالهم وصفاتهم، فمن لم تتحقق فيه صفة، فهو غير مكلف بها، وتكون متحققة في غيره، وهكذا[٣].

---

(١) انظر: فوائد في علوم الحديث وكتبه وأهله، (مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري) (ص: ١٣٢).

(٢) انظر ما سبق (١/ ٦٣) وانظر: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية (ص: ١٣٧).

(٣) انظر: السنة بين التشريع ومنهجية التشريع (ص: ٤٤-٤٥).

**السادس**: الاضطراب في تحديد ما هو شرعي وما ليس بشرعي عند الشخص نفسه القائل بذلك، فتارة يفرق بين المجتمعات، وتارة يجمع بين المتفرقات[١].

بل لا يوجد باب من الأبواب قيل فيه: إنه من الأمور غير التشريعية، إلا وتجد فيه من النصوص ما يدلُّ صراحة على أن أفراد هذا الباب فيه الواجب والمحرم والمستحب والمكروه والمباح.

فالأكل والشرب، فيه النهي عن الأكل بالشمال، والنهي عن الأكل في آنية الذهب، أو الفضة، وكراهة الأكل والشرب قائمًا، والنهي عن أكل الميتة، والكلب، والخنزير، واستحباب أكْلة السَّحَر، وتعجيل الفِطْر للصائم.

والمعاملات: فيها لعن من يغير منار الأرض، وتطويق من يأخذ من أرض جاره بمثلها في سبع أراضين، وجريمة أكل مال اليتيم، وقيام الحدود للسارق، والتعزير لمغتصب المال، ووجوب الزكاة، واستحباب الصدقة.

وفي الطب: وغالب أحاديثه أخبار، والخبر لا يقع اجتهادًا، وإنما يقع عن علمٍ إما بوحيٍ أو بتجربة، ولـمَّا لم يكن النبي ﷺ طبيبًا فالأصل أنه وحيٌ من الله ﷻ، كقوله ﷺ: «**ما أنزل الله من داء إلا وأنزل له شفاء**» **رواه البخاري**[٢]. وكذلك قوله ﷺ لمن استطلق بطن أخيه: «**صدق الله وكذب بطن أخيك، اسقه**

---

(١) انظر: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية (ص: ١٣٨-١٤٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، (٧/ ١٢٢)؛ رقم: ٥٦٧٨.

**عسلًا» متفق عليه**[١]. وكذلك النص على أن التصبُّح بسبع تمراتٍ عجوة تقي صاحبها -بإذن الله- السُّمَّ والسحر في ذلك اليوم[٢].

**السادس**: أن هذا القول رغم أنه مُحدَثٌ إلا أن عامَّة من يتبناه وينادي به -غير العلمانيين المنتسبين للإسلام- يُسمُّون أنفسهم بالمفكرين الإسلاميين، أو المثقَّفين، وليسوا مع علماء الشريعة الإسلامية، وعامة النتائج التي يتوصلون إليها هي إنكار نصف الشريعة، أو معظمها.

**السابع**: أن الدين الإسلامي من أبرز صفاته وخصائصه: أنه شرعٌ كامل، منظِّمٌ لشؤون الدين والدنيا، ومنهج للبشرية في جميع شؤون حياتها، في كل زمان وكل مكان، وإبطال أحكام الشرع في الأمور الدنيوية هو إنكار لهذه الخصيصة العظيمة[٣].

فبما سبق يتبيَّن بطلان هذه الدعوى، وأن السنة النبوية كلها تشريعية واجبة الاتباع، فما كان منها أمرًا، أو نهيًا، وجب امتثاله، وما كان منها مباحًا فالإباحة حكم شرعيٌّ بلا خلاف.

(١) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الدواء بالعسل، (٧/ ١٢٣)؛ رقم: ٥٦٨٤. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: التداوي بسقي العسل، (٤/ ١٧٣٦)؛ رقم: ٢٢١٧.

(٢) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: الأطعمة، باب: العجوة، (٧/ ٨٠)؛ رقم: ٥٤٤٥. وكتاب: الطب، باب: الدواء بالعجوة للسحر، (٧/ ١٣٨)؛ رقم: ٥٧٦٨، ٥٧٦٩. وصحيح مسلم، كتاب: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، (٣/ ١٦١٨)؛ رقم: ٢٠٤٧.

(٣) انظر: السنة والتشريع (ص: ٢٩).

# المبحث الثاني

# مفهوم التعارض المُتوَهَّم؛

# وبيان العلاقة بين السنة والعلم التجريبي

## المطلب الأول

## العلاقة بين السنة والعلم التجريبي:

بعث الله ﷻ نبيَّه محمدًا ﷺ رسولًا إلى الناس كافة، بشيرًا ونذيرًا، ليُخرج العباد من عبادة العباد، إلى عبادة رب العباد، وأصل دعوة النبي ﷺ: الدعوة إلى توحيد الله سبحانه، وتعليم الناس أصول الإيمان، والإسلام، وإتمام صالح الأخلاق.

فعاش النبي ﷺ حياته ودعوته في سبيل هذه الغاية العظيمة، حتى أكمل الله الدين وأتم النعمة ورضيَ الإسلام دينًا.

والنبي ﷺ صادقٌ، مُصَدَّقٌ من الله ﷻ، كان يقول كما يأمره الله ﷻ: إنه بشر، إلا أن الله اصطفاه برسالته، فهو ﷺ ليس من الملائكة، ولا يعلم الغيب، وليس ممن يمتهن المهن الدنيوية العلمية، كالطب والهندسة والكيمياء والفيزياء ونحوها، ولم يدَّع ﷺ ذلك، وإنما كان يعيش بين المسلمين، ويعلمهم دينهم، ويُخبرهم بما أوحاه الله إليه من الشرع، ومن الأخبار السابقة، ومن الأمور المستقبلة، وهو ﷺ أصدق الخلق، وأتقاهم لله، وأعلمهم به.

وكلام النبي ﷺ لا يصدر إلا عن وحيٍ من الله ﷻ، والوحي كلُّه صدقٌ

وحقٌّ، فلذلك كلُّ ما يقوله ﷺ ويستقر عليه الأمر، ولا يطرأ عليه تصويب أو تعديل فهو حق مطلقًا، وصدق يقينًا، سواء كان في أمور الدين، أو أمور الدنيا.

وكان النبي ﷺ يُراعي التخصُّص، ويوكل لكل واحد من أصحابه ما يُتقنه، ويِوَسِّد الأمر إلى أهله العارفين به، فمنهم المجاهد شديد البأس، ومنهم القائد المحنَّك، ومنهم القاضي العادل، ومنهم المفتي العالم، ومنهم الرسول الحكيم، ومنهم الراعي، ومنهم الشاعر، ومنهم الطبيب، ومنهم المزارع، ومنهم التاجر.

وكان النبي ﷺ يستفيد من كل واحد في مجاله وتخصصه، ومهارته وعلمه الذي يعرفه، وقد حثَّ ﷺ على تعلُّم العلم، وإتقان الصنعة، وتعليم الناس ما ينفعهم في أمور دنياهم.

وكان العلم التجريبي في زمن النبي ﷺ -وبحسب ما توصل إليه ذلك الزمان- مثل غيره من العلوم والصناعات، له أهله المختصون به، والنبيُّ ﷺ يستفيد من كل واحد منهم في مجاله.

ومن ذلك أن وفود العرب كانت تأتي النبيَّ ﷺ بأطبائها في مرض موته، ليحوزوا شرف معالجته ﷺ، وكان يُقرُّهم على ذلك، بل إن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تعلَّمت الطبَّ وكانت ماهرة فيه، فعن عروة بن الزبير أنه قال: ما رأيت أحدًا أعلم بالطب من عائشة رضي الله عنها، فقلت: يا خالة، ممن تعلمت الطب؟ قالت: «كنت أسمع الناس ينعتُ بعضهم لبعض فأحفظ»[1].

---

(١) رواه أبو نعيم الأصبهاني، عن عبد الله بن جعفر، عن أبي مسعود، عن أبي أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه به. وإسناده صحيح. وله طرق أخرى، رواه أحمد في المسند (٤٠/ ٤٤١)؛ رقم: ٢٤٣٨٠. والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ١٨٢)؛ رقم: ٢٩٥، وأبو نعيم، في الطب النبوي له (١/ ٢٠١-٢٠٣)؛ رقم: ٥٧-٦١.

فكان العلم التجريبي في زمن النبوة يسير على أصوله الصحيحة بحسب معطيات ذلك الزمان، وإمكاناته.

والنبي ﷺ وإنما بُعث إلى الناس نبيًّا رسولًا، وبشيرًا ونذيرًا، صادقًا في نفسه، مُصدَّقًا ومؤَيَّدًا من الله سبحانه، لا ينطق إلا بالحق ﷺ.

والعلم التجريبي ليس قسيمًا للشريعة الإسلامية أو للسنة النبوية، بل كلٌّ واحد منهما له مجاله وما يتعلق به، فيتكاملان، ويتعاضدان[1]، ولا يكون بينهما تصادم، ولا تعارض محقَّق.

وليست العلوم التجريبية شريعة كاملة مستقرة لا في زمان النبي ﷺ ولا في زماننا الذي يُعتقد أن العلم قد تقدم فيه خطوة للأمام[2]، وليست الشريعة الإسلامية مما تُعرف بالتجربة، وليس الوحي مما يُختبر في المعامل والمختبرات، ولكن الشرع قد يدل على أمر من الأمور التي مرجعها إلى الحس والتجربة، وفي هذه النقطة فقط مجال المشكلة والبحث عمومًا.

**فالعلاقة بين السنة النبوية وبين العلم التجريبي تنحصر في أمرين أساسيين:**

- **الأمر الأول**: أمر جُزم به في السنة، وهذا ينقسم إلى قسمين:

---

(١) انظر: لا نزاع بين الدين والعلم في المنهج والموضوع (ص: ٢٣).

(٢) ولا يُقال: «إن العلم وصل غايته». كما يظنُّ بعض الناس، بل إن العلم التجريبي باتفاق علمائه لا يزال طفلًا في مهده، ولا يزال في بداية طريقه، وانبهار الناس الآن بما توصل إليه العلم، هو تمامًا كانبهارهم قبل أكثر من (١٠٠ عام) حتى إنه في نهاية «القرن التاسع عشر الميلادي» كانت هناك مطالبات بإلغاء «براءات الاختراع» لاعتقادهم أن الناس لن يخترعوا فوق ما اخترعوه في ذاك الوقت ظنًّا منهم أنهم بلغوا غاية العلم! وقد سبق تفصيل ذلك، انظر (١/ ١٢٣).

**القسم الأول**: ألَّا يكون للعلم التجريبي فيه مدخل؛ كالتشريعات، مثل عدد الصلوات وشروطها وأركانها، ومقدار الزكاة، واختصاص رمضان بالصوم، ونحوها، والغيبيات السابقة واللاحقة، كتفاصيل ما حدث بين الأنبياء وأقوامهم في السابق، وتفاصيل ما سيكون في الجنة والنار، وأحوال يوم القيامة، وبعض أوصاف الملائكة، والجن، ونحوها.

**القسم الثاني**: أن يكون للعلم التجريبي فيه مدخل، وهو من حدوده، ومجاله **وهو على ثلاث حالات:**

**الحالة الأولى**: أن يُثبِت العلم التجريبي مثل ما جاء في السنة النبوية، وأمثلته كثيرة، كعدد مفاصل الإنسان، وطور تخليق الجنين وغيرها[١].

**الحالة الثانية**: أن يتوقف فيه العلم التجريبي، ويُظهر عجزه عن اكتشافه، مثل أن السماوات سبع[٢]، ومكان وجود سدِّ يأجوج ومأجوج[٣].

---

(١) وهو عامٌّ، ومن أنواعه وأجزاءه ما يُعرف بـ: «الإعجاز العلمي في السنة النبوية» لأن مجرد موافقة العلم التجريبي لما ورد في السنة من حيث أفراده لا يُعتبر إعجازًا، وإن كان الإعجاز متحققًا بالمجموع، فيمكن لمن سبق أن يُخمِّن ويُصيب في مسألة أو مسألتين، أما أن ينتقي من العلوم التجريبية السابقة أصحها، وأصوبها، ولا يخطئ في شيء منها فهذا -قطعًا- إعجاز دالٌّ على أن مصدره الوحي الإلهي، فالإعجاز متحقق في عدم الزلل والخطأ، وليس فقط في السبق، وهناك أمورٌ وافق العلم فيها السنة مما يمكن معرفة أفراده في السابق فهذا من حيث أفراده لا يُعد إعجازًا. وانظر: الإعجاز العلمي في السنة النبوية، تعريفه وقواعده. والعلم وحقائقه بين سلامة القرآن الكريم وأخطاء التوراة والإنجيل (ص: ٢٩).

(٢) وهذا في زماننا، وإلا فقد يأتي زمان يتطور فيه العلم ويكتشف ما لم يكتشفه اليوم، كما أن الشمس كانت عند أكثر علماء الفلك ثابتة، ولم يستقر رأيهم جزمًا أنها تجري إلا في وقت متأخر، كما سيأتي (١/ ٣٤٠).

(٣) انظر تفصيل الجواب عن هذه المسألة فيما يأتي: (٢/ ٥١).

**والحالة الثالثة**: أن تظهر بعضُ الدراسات معارضة ما جاء في السنة النبوية[١].

● **الأمر الثاني**: ما جَزَمَ العلمُ التجريبي فيه، وهو على قسمين:

**القسم الأول**: ما ورد في السنة فيه حكم، وهذا راجع للأمر الأول، بأقسامه الثلاثة.

**القسم الثاني**: ما لم يرد في الشرع فيه شيءٌ من حُكم ولا إفادة، كإشعال الوقود لتحريك السيارة، ودواء الأنسولين لتنظيم السُّكَّر في الدم، فهذا الأصل فيه الإباحة.

**فمحل الإشكال** في الأمور والأقسام والحالات السابقة، محصورٌ في الحالة الثانية والثالثة، من القسم الثاني، من الأمر الأول، وهما:

ما جزمت السنة به، ولم يكتشفه العلم التجريبي حتى الآن.

وما عارضت بعض الدراسات العلمية بعضَ ما ورد في السنة النبوية.

أما ما جُزم فيه في السنة ولم يكتشفه العلم، فقد سبق بيان نقص العلم، وعدم إدراكه كل شيء، بل إن العلم كما قال العلماء: لا يزال طفلًا في بداية أمره[٢]، فهذا بسبب نقص العلم[٣]، فالعلم لم يكتمل، بل لم يبلغ إلا قطرة من بحر، باتفاق الجميع.

والقناعة بعدم اكتمال العلم لن تزال موجودة طالما المعامل والمختبرات موجودة، وكلما زادت المعامل والمختبرات زادت القناعة بأن العلم لا زال في

---

(١) وسيأتي تفصيلها -إن شاء الله- في الدراسة التطبيقية في الفصل الثاني.

(٢) انظر: (١/ ١٢٣).

(٣) انظر: الجفوة المفتعلة بين العلم والدين (ص: ١٥٦).

بداية طريقه، وأنه لا يعلم كلَّ شيء، والقاعدة المعلومة هي: أن عدم العلم، ليس علمًا بالعدم، ومن علِم حُجَّة على من لم يعلم.

وإنكار السنة النبوية، بحجة أن العلم لم يُثبت ذلك ولم يكتشفه حتى الآن، ليس منهجًا جديدًا، بل هو دأب أهل الباطل من قديمٍ، كما قال الله ﷻ: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. [يونس: ٣٩] فعدم العلم ليس علمًا بالعدم، وهذا يُزيل الإشكال ويدفع توهم التعارض من هذه الجهة[١].

وأما الأمر الآخر وهو: معارضة بعض الدراسات العلمية لبعض الأحاديث النبوية فهو محلُّ الإشكال، ومحلُّ تصوُّر المسألة ودراستها.

ولـمَّا كانت السنة النبوية مصدرًا معرفيًّا يقينيًّا، وكان العلم التجريبي الصحيح الثابت بقواعده الصحيحة كذلك، فإن وجود التعارض مستحيل قطعًا، واحتمال وقوع التعارض يرجع إلى أمرين أساسيين:

**الأول**: أن يكون هناك خطأ في نسبة الحديث للسنة، كأن يكون الحديث ضعيفًا، أو موقوفًا، أو يكون الحديث صحيحًا مرفوعًا، ولكن الخطأ واقعٌ في فهم هذا الحديث وتوظيفه في المعنى المراد منه.

**الثاني**: أن يكون هناك خطأ في نتيجة العلم التجريبي نفسه، أو خطأ في الاستدلال بنتيجة العلم، كالاستدلال بالفرضيات والنظريات الضعيفة، أو النظريات غير المنتهية.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/ ٣٣٥).

**فيكون الإشكال متحقِّقًا فقط في صورة واحدة وهي:**

أن يكون الحديث صحيحًا، وفهمه صحيحًا، ومعناه مخالفًا لحقيقة علمية تجريبية، ليست فرضية ولا نظرية.

وفي الأمثلة التطبيقية في الفصل القادم -إن شاء الله- سيتضح أنه لا يوجد مثالٌ صحيحٌ ينطبق عليه هذا الوصف، وأن خطأ الـمُدَّعين للتعارض بين السنة النبوية والعلم التجريبي في الأمثلة التي أوردوها كلها تدور على الحالات والأقسام الأولى، فإما حديث ضعيف، وإما فهم غير صحيح، وإما فرضية أو نظرية تم إثبات خطأها وضعفها، أو عدم بلوغها مرتبة الحقيقة اليقينية، وإما أمرٌ لم يتكلم العلم فيه، فضلًا عن أن ينتهي فيه إلى حقيقة مُسلّمة، وغير ذلك من الأمثلة.

ولا أقول هذا استباقًا للدراسة، أو بناء على حكم مسبق -وكما سيتبيَّن ذلك إن شاء الله في الدراسة التطبيقية-، وإنما أقوله بناء على القاعدة الأساسية وهي استحالة التعارض، واجتماع النقيضين، واختلاف المتماثلين.

فالسنة النبوية -كما سبق تقريره- مصدرٌ معرفيٌّ يقيني مفيد للعلم النظري إن صح الحديث واحتفت به القرائن، والعلم التجريبي إن صحَّ حتى صار حقيقة علمية، فهو مصدر معرفي يقيني أيضًا، وتعارض العِلمين القطعيين أمرٌ مستحيل عقلًا.

ويقرِّرُ شيخ الإسلام ابن تيمية العلاقة بين القطعيات والظنيات فيقول: «إذا قيل: تعارَضَ دليلان، سواء كانا سمعيَّيْن أو عقليَّيْن، أو أحدهما سمعيًّا والآخر

عقليًّا، فالواجب أن يقال: لا يخلو إما أن يكونا قطعيَّيْن، أو يكونا ظنيَّيْن، وإما أن يكون أحدهما قطعيًّا والآخر ظنيًّا.

فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما: سواء كانا عقليَّيْن أو سمعيَّيْن، أو أحدهما عقليًّا والآخر سمعيًّا، **وهذا متفق عليه بين العقلاء**، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله: ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة.

وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان، وأحدهما يناقض مدلول الآخر، للزم الجمع بين النقيضَيْن، وهو محالٌ، بل كل ما يُعتقد تعارضه من الدلائل التي يُعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي، أو أن يكون مدلولاهما متناقضَيْن، فأما مع تناقض المدلولَيْن المعلومَيْن فيمتنع تعارض الدليلَيْن.

وإن كان أحد الدليلَيْن المتعارضَيْن قطعيًّا دون الآخر **فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء**، سواء كان هو السمعي أو العقلي، فإن الظنَّ لا يرفع اليقين.

وأما إن كانا جميعًا ظنيين: فإنه يُصار إلى طلب ترجيح أحدهما، فأيهما ترجح كان هو المقدَّم، سواء كان سمعيًّا أو عقليًّا»[1].

ويقول -أيضًا-: «السمع دلالته معلومة متفق عليها، وما يقال إنه معارض لها من العقل ليست دلالته معلومة متفقًا عليها، بل فيها نزاع كثير، فلا يجوز أن يعارض ما دلالته معلومة باتفاق العقلاء، بما دلالته المعارضة له متنازع فيها بين العقلاء، واعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٧٩).

وليس في ذلك -ولله الحمد- دليل صحيح في نفس الأمر، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل»[١].

فإذا قام الباحث باستعمال الطرق العلمية الصحيحة لدراسة الحديث النبوي، وكذلك دراسة المعلومة العلمية اليقينية، وظهر له التعارض ولم يستطع التوفيق بينهما، **فواجبه حينئذٍ التوقف**، وعدم تقديم أحد النصين على الآخر، مع زيادة البحث والاجتهاد وسؤال أهل العلم، حتى يتَّضح حلُّ الإشكال.

وفي خصوص العلاقة بين النصوص الشرعية، وبين العلم التجريبي الحديث يقول مصطفى الغلاييني: «ليس بين العلم والدين ما يصح أن يُسمَّى عداوة، وربما كان بين ما هو من الظنيات في الدين، وما هو من الظنيات في العلم جدال ونضال يعظمان تارة ويضؤلان تارة أخرى، بحسب قوة أحدهما وضعف الآخر، أما بين ما هو قطعي في الدين، وما هو قطعي في العلم فلا جدال ولا نضال ولا تعادي ولا تناحر»[٢].

وعلى هذا ترى نصَّ العلماء وتواتر عباراتهم على استحالة التعارض بين العلم والدين، وأن ذلك ترفضه الأدلة العقلية، والحسية الواقعية.

قال ابن تيمية: «وما عُلم بالمعقول من العلوم الصحيحة يصدق ما جاء به الرسول ويشهد له»[٣].

والعلماء سواء الدينيين أو التجريبيين ينصُّون على ذلك بشكل عامٍّ، أما بخصوص الدين الإسلامي والسنة النبوية الصحيحة، فهو ما ينصُّ عليه علماء

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٩٤).

(٢) الدين والعلم وهل ينافي الدين العلم؟ (ص: ٢١).

(٣) رسالة في الهلال، ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٥/ ١٩٨).

المسلمين وبعض المنصفين من غير المسلمين، وهو ما تؤكده التجارب العلمية والدراسات التطبيقية الحديثة، حيث انهارت عامة النصوص الدينية لدى جميع المنتسبين للأديان، ولم يصمد ويثبت صوابه إلا الدين الإسلامي.

قال د. موريس بوكاي: «بعد تدقيق النص العربي بإمعان شديدٍ قمتُ بجردة شاملة استبان لي منها أنه ليس في القرآن تأكيد يمكن أن يُنتقد من الوجهة العلمية في هذا العصر الحديث، وقد قمت بالتحقيق ذاته للعهد القديم والأناجيل بالموضوعية نفسها، فلم يكن ثمَّة بالنسبة للأول ما يحوج إلى الانتقال إلى أبعد من سفر التكوين للوقوف على تأكيدات مناقضة لمعطيات العلم المعترف بها في هذا العصر، ويغرق المرء دفعة واحدة لدى فتح الأناجيل، عند نسب المسيح الذي يبدو من الصفحة الأولى في مشكلة مهمة، وهي أن نصَّ «متَّى» هو في هذه النقطة متناقض مع نصِّ «لوقا» وأن هذا الأخير واضح التناقض مع المعارف الحديثة المتصلة بقِدَم الإنسان على الأرض»[(١)].

وقال الفيلسوف الفرنسي أليكس لوازون: «خلَّف محمدٌ للعالم كتابًا هو آية البلاغة وسجلّ الأخلاق، وهو كتاب مقدس وليس بين المسائل العلمية المكتشفة حديثًا أو المكتشفات الحديثة مسألة تتعارض مع الأسس الإسلامية، فالانسجام تام بين تعاليم القرآن الكريم والقوانين الطبيعية، مع ما نبذله من المساعي للتأليف بين النصرانية وبين القوانين الطبيعية»[(٢)].

وقال عالم التربية الفيلسوف هيربرت سبينسر (ت: ١٩٠٣م): «قال: الأستاذ هيكسلي: العلم الطبيعي الصحيح والدين الصحيح توأمان يذهب

(١) التوراة والإنجيل والقرآن والعلم، د. موريس بوكاي (ص: ٢٠-٢١).
(٢) الدين والعلم للمشير أحمد عزت، بواسطة الجفوة المفتعلة بين العلم والدين (ص: ٢٤).

انفصال أحدهما من الآخر بحياة الاثنين، وعلى قدر موافقة العلم للدين يكون نجاح العلم ونماؤه، وكذلك الدين يكون نموه وفلاحه على قدر رسوخ أصوله في بطون العلم ... **وليس العلم الطبيعي منافيًا للدين، بل المنافي للدين هو ترك ذاك العلم**»[١].

وقال عالم الطبيعة أوليفر وندل: «كلما تقدَّمت العلومُ ضاقت بينها وبين الدين شقة الخلاف، فالفهم الحقيقي للعلوم يدعو إلى زيادة الإيمان بالله»[٢].

وقال مصطفى الغلاييني: «الدين الحق والعلم الحق أخوان، أبوهما الحق، وأمهما الحقيقة»[٣].

وقال: «وليس في الدين ما ينافي العلم، ولا ما يناهض ما أثبته البرهان الساطع، وقام عليه الدليل القاطع، بل إن فيه إشارات تدعمه وتثبت رجحان ما يذهب إليه، ومن قال غير ذلك فما عليه إلا الدليل الذي لا يُدحض، وإلا فالقول المجرد عن الحجة الدامغة مردود على قائلة»[٤].

ونصوص العلماء الشرعيين والتجريبيين في هذا لا تكاد تُحصى[٥].

---

(١) التربية، هيربرت سبينسر (ص: ٣٩). وانظر: الدين والعلم وهل ينافي الدين العلم (ص: ١٦-١٧).

(٢) الله يتجلى في عصر العلم (ص: ٥٨).

(٣) الدين والعلم وهل يعارض الدين العلم (ص: ٢٤).

(٤) المصدر السابق (ص: ١٣).

(٥) انظر: «لا نزاع بين الدين والعلم في المنهج والموضوع» (ص: ١٢، ٢٣). و«الجفوة المفتعلة بين العلم والدين»، و«الدين والعلم وهل يعارض الدين العلم؟» وغيرها.

## المطلب الثاني

## القواعد العامة في فهم السنة، وأثر غيابها في توهم التعارض:

تبيَّن في المطلب السابق أن من الأمور الأساسية التي ساهمت في توهم وجود التعارض بين السنة النبوية والعلوم التجريبية: الفهم الخاطئ للأحاديث الصحيحة الثابتة.

والواجب: «أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غُلُوٍّ ولا تقصير، فلا يُحَمَّل كلامه ما لا يحتمله، ولا يُقَصَّر به عن مراده، وما قصده من الهدى والبيان، وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، **بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الاسلام، بل هو أصل كلِّ خطأ في الاصول والفروع**؛ لا سيما إن أضيف إليه سوء القصد»[1].

فالخطأ في فهم السنة قد يكون عن قصد، وقد يكون غير ذلك، وما كان عن غير قصد فله أسبابٌ كثيرة لا تكاد تُحصى، من أهمها: بناء فهم النص على عقائد سابقة، أو تنزيله وقياس غيره عليه خطأ لاحتمال التخصيص، أو النسخ، أو غير ذلك.

وقد جمع العلماء والأئمة القواعد والضوابط التي يجب اتباعها لفهم السنة النبوية، وقاموا بتطبيقها تطبيقًا صحيحًا، بعيدًا عن التكلف والغلو والجفاء، وذلك لأهمية هذا الأمر ومكانته في الشريعة الإسلامية.

---

(١) الروح، لابن القيم (١٨٣-١٨٤).

ولابد من تأكيد أمرٍ مهم في ذلك، وهو أن فهم النصوص في الشريعة الإسلامية له طريقته المعتبرة شرعًا، فالحق واحد، والمعنى المراد من الآية، أو الحديث واحدٌ، سواء كان عامًا أو خاصًا، أما أن يَحمِل النصُّ معنَيْن متناقضين متضادَّين فهذا مستحيل[١].

وبما أن فهم النصوص في الشريعة الإسلامية واحدٌ فيجب أن يكون مصدر هذا الفهم أيضًا واحدٌ، ولا يكون النص مفتوحًا للجميع، ودعوى «النص المفتوح»[٢] مرفوضة في الإسلام، بل النص الشرعي لا بد أن يكون موافقًا لمراد الله ﷻ، ومراد النبي ﷺ[٣].

والمقصود أن النبي ﷺ في كلامه إنما أرادَ معنىً واحدًا محدَّدًا، وقد يكون هذا المعنى دالًّا على عِدة أمورٍ فلا يخرج عنها، المهم أن مراد النبي ﷺ في كلامه محدودٌ محصورٌ، وليس مُشاعًا لفهم المستمع والمتلقي حتى يكيِّفه كما يشاء.

---

(١) المراد بالاختلاف هو: المناقض لأصول الشرع، أو أصول اللغة، أو المخالف لفهم الصحابة والتابعين والسلف الصالح، وأما الاختلاف الواقع بين السلف في فهم النصوص بما لا يخالف أصول الشرع واللغة والعرف الشرعي فإن الواجب فيه ترجيح ما كان أقرب لمراد رسول الله ﷺ. انظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع (٧/ ٤٦٤).

(٢) «النص المفتوح» = (**Open Text**) هو مصطلَحٌ يُراد به: أن النص قابل للتفسيرات المتعددة، ومحتمل لتغير التفسير وفق الزمن والمكان والشخصية، ولكل شخص الحرية في أن يفهم من النص المكتوب ما يُريد، مجرَّدًا عن السياق، وعمَّا أراده الكاتب.
وعكسه: «النص المغلق» = (**Close Text**)، وهو النص الذي لا يقبل إلا تفسيرًا واحدًا. انظر: المصطلحات الأدبية الحديثة، د. محمد عناني (ص: ٦٥).

(٣) انظر: قواعد فهم السنة (ص: ١٥)، وسيأتي تفصيله بعد قليل.

ويتضح الخلاف بين الأمرين عند الاختلاف في تفسير النص الواحد، فمن يقول: إن السنة داخلة في النص المفتوح يرى: أن كل الأفهام لنصوص السنة صحيحة، وكل من فَسَّر الحديث فهو مصيب، ولو جاءت التفسيرات متناقضة متعارضة، ويُصرح بعضهم بأنه يرفض احتكار طبقة معينة لمهمة شرح النصوص الدينية، وفهمها وإيصال معناها للناس، بل ذهب بعضهم إلى أن هذا الاحتكار أخطر ما مَرَّ على الدين الإسلامي على مر العصور[1].

بينما من يقول بأن مراد النبي ﷺ واحدٌ فإنه يجزم أن الحق واحد لا يتخلَّف، فلا يمكن أن يكون تفسير كلامه متعارضًا متناقضًا، ولو وقع الاختلاف فالحق يُطلب بالترجيح والنظر بالأدلة والقرائن، وهذا الذي عليه المسلمون.

فالأول يُريد لكل أحد أن يطلق فِكْرَه في فهم النص الشرعي وفق مزاجه وعلى هواه وغرضه، والثاني: يجتهد ويبحث عمَّا أراده النبي ﷺ في كلامه ويتمسك به.

ولعل السبب في هذا الاختلاف هو الخلط بين أمرين: الأول: حق تعلم النصّ الشرعي والتعبد به، والثاني: حق تفسير معناه والمراد به.

أما الأول فهو مشاع لجميع المسلمين، فكل مسلم له الحق، في تعلُّم النص الشرعي ودراسته وحفظه وتعليمه، وليس ذلك حكرًا على فئة مخصوصة.

وأما الثاني: فهو متاح لكل من كان أهلًا له، وذلك بعدالته في دينه وتقواه، وعلمه وفهمه الصحيح كما هو مقرر عند المسلمين.

---

(١) في ذات الوقت الذي يعيب فيه على من يتكلم في الطب من غير الأطباء، ومن يتكلم في الهندسة من غير المهندسين! انظر: العلمانيون العرب، وموقفهم من الإسلام (ص: ١٨٣-١٨٤).

فالثاني متاح من وجه، وغير متاح من وجه آخر، أما الوجه المتاح: فهو حصول الأهلية، فكل مسلم يمكنه أن يكون أهلًا لذلك، وليست الأهلية خاصة بعِرقٍ معيَّن، أو نسبٍ محدد، أو بلد مخصوص، بل كل من آمن إيمانًا صادقًا، وربَّى نفسه على الإيمان والتقوى، ثم تعلَّم واجتهد في تحصيل العلم الشرعي الصحيح، حتى استكمل شروطه، كان أهلًا لتفسير السنة النبوية.

وأما الوجه الآخر: فهو أن يفقد شرط الإيمان، أو شرط العلم، ثم يُطالِب الأئمة والعلماء بقبول رأيه المبني على الجهل والهوى في السنة النبوية.

قال ابن تيمية: «وليس لأحد أن يحمل كلام الله ﷻ ورسوله ﷺ على وفق مذهبه، إن لم يتبين من كلام الله ﷻ ورسوله ﷺ ما يدل على مراد الله ﷻ ورسوله ﷺ، وإلا فأقوال العلماء تابعة لقول الله ﷻ ورسوله ﷺ ليس قول الله ورسوله تابعًا لأقولهم»(١).

وقال أيضًا: «ولابد في تفسير القرآن والحديث من أن يُعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يُفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نَفْقَه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الالفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدَّعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك، ويجعلون هذه الدلالة حقيقة، وهذه مجازًا»(٢).

فالنصوص الشرعية لها مواضعها التي أرادها الله ورسوله ﷺ، ومن

---

(١) الإيمان، لابن تيمية (ص: ٣٢).
(٢) المصدر السابق (ص: ٩٧).

خالفها فهو مُحرِّف للحق، ومُخطئ في الفهم، قال الله تعالى واصفًا ضلال اليهود: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾. [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣].

والنصوص الشرعية التي توجب اتباع الشرع واتباع القرآن والسنة تدلُّ ضرورة على أن الحق واحد، والمعنى واحد، وإلا لما ترتب على المخالفة عقوبة، إذ كلٌّ يفهم ما يريد.

بل إن المخالف في فهمه للنبي ﷺ ولِما أجمعت عليه الأمة مُتوَعَّد بجهنم، قال الله ﷻ ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وقال الله ﷻ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾. [يونس: ٣٢].

«وقد يقع تفسير السنة بتفسير فاسد عمدًا لأسباب، منها: تبرير مخالفة النص، والهوى، وإرادة الطعن في السنة، وزعم التوفيق بين نصوص السنة وكلام الطاعنين فيها»[(١)].

**فإذا تبين ذلك فلابد من معرفة أهم القواعد العامة لفهم السنة النبوية[(٢)]:**

### (١) التثبت من صحة الحديث:

إن التثبُّت من صحة الخبر عن النبي ﷺ هو الأساس الذي يُبنى عليه فهم الحديث، وهو الذي يجب البداءة به قبل كلِّ شيء، إذ العمل بالحديث فرع عن

---

(١) قواعد فهم السنة (ص: ٢٠).

(٢) أُلِّفت كتبٌ كثيرة في ذكر القواعد والضوابط وشرحها وأمثلتها ومنها: قواعد فهم السنة، د. سليمان الثنيان، وضوابط مهمة لحسن فهم السنة، د. أنيس بن أحمد طاهر، وقواعد منهجية في فهم السنة النبوية والعمل بها، د. فالح الصغير، وضوابط فهم الحديث النبوي، د. أريج الجابري، وغيرها.

ثبوته، ثم فهمه فهمًا صحيحًا، فأول ما يجب على من يريد الاستدلال بحديث نبوي أن يتحقَّق من صحة نسبته إلى النبي ﷺ، وبعد ذلك يُبحث في معناه الذي أراده النبي ﷺ.

فالاستدلال بحديث ضعيف، أو بناء معتقد، أو فقه، أو فهم، ومعارضته بالنصوص الأخرى من أكبر ما يقع فيه الخطأ والزلل في فهم السنة والتوفيق بين أحاديثها.

قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل، سألت أبي عن الرجل تكون عنده الكتب المصنفة، فيها قول رسول الله ﷺ واختلاف الصحابة والتابعين، وليس للرجل بَصَرٌ بالحديث الضعيف المتروك، ولا بالإسناد القوي من الضعيف، فيجوز له أن يعمل بما شاء، ويتخيَّر ما أحب منها، يُفتي به، ويعمل به؟ قال: «**لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها؟ فيكون يعمل على أمر صحيح، يسأل عن ذلك أهل العلم**»[1].

ففقه الحديث يجب أن يكون تابعًا لثبوته، فإذا لم يثبت الحديث فلا يُنسب معناه إلى النبي ﷺ ولو كان معناه حقًّا، إلا إذا كان هذا المعنى ثابتًا بأحاديث صحيحة أخرى، فبها يثبت هذا المعنى وليس بالحديث الضعيف[2].

---

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ١٩٤).

(٢) انظر: قواعد فهم السنة (ص: ١٣١).

**(٢) فهم كلام رسول الله ﷺ على مراد رسول الله ﷺ:**

لابد أن يُعلم أن النبي ﷺ قد بيَّن لنا مراده، وأنه معرفة مراد النبي ﷺ ممكنة متاحة لمن كانت له الأهلية، وأن الواجب الاجتهاد لإصابة مراد النبي ﷺ والقصد إلى ذلك وسلوك السبل الصحيحة الموصلة إليه[١].

قال الشافعي-: «آمنت بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله ﷻ، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله ﷺ»[٢].

وبيان مراد النبي ﷺ إما أن ينطق به ﷺ ويفسره ويوضحه، وإما أن ينص عليه أصحابه ﷺ ويعملوا به، أو يبيِّنه التابعون والأئمة ويفهمونه من كلام النبي ﷺ.

فالنبي ﷺ قد بيَّن مراده في كلامه، وفسَّر لأصحابه ما خفي عنهم، وكان ﷺ يكرر حديثه، ويُعيده مرتين وثلاثًا حتى يُفهم عنه، وكان يرفع صوته أحيانًا.

وكان الصحابة ﷺ يسألونه عمَّا أشكل عليهم وكان يُجيبهم ﷺ كما قال ﷺ: «**سبق المفرِّدون**». قالوا وما المفرِّدون يا رسول الله؟ قال ﷺ: «**الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات**»[٣].

وقال ﷺ: «**اتقوا اللَّعَّانَيْن**». قالوا: وما اللَّعَّانان يا رسول الله؟ قال: «**الذي يتخلَّى في طريق الناس، أو في ظِلِّهم**»[٤].

---

(١) انظر: قواعد فهم السنة (ص: ٢٣ - ٣١).

(٢) منازل الأئمة الأربعة لأبي زكريا السلماسي (ص: ١٤٦). ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٣٥٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: الحث على ذكر الله تعالى، (٤/ ٢٠٦٢)؛ رقم: ٢٦٧٦.

(٤) صحيح مسلم، كتاب: الطهارة، باب: النهي عن التخلي في الطرق، (١/ ٢٢٦)؛ رقم: ٢٦٩.

ومراجعة الصحابة للنبي ﷺ فيما أشكل عليهم أو لم يفهموه كثير في السنة، فالصحابة كانوا يفهمون الخطاب النبوي كما أراده النبي ﷺ فإذا خفي عليهم سألوه عنه وأجابهم ﷺ.

فعن ابن أبي مليكة، أن عائشة، زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئًا لا تعرفه، إلا راجعت فيه حتى تعرفه(١).

فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «**ليس أحد يُحاسَب يوم القيامة إلا هَلَك**». فقلت: يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾؟ فقال رسول الله ﷺ: «**إنما ذلك العَرْض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عُذِّب**»(٢).

فالواجب تطلُّب مراد النبي ﷺ والاجتهاد في معرفته والتزامه في فهم النصوص النبوية.

قال ابن تيمية: «والمقصود هنا أنه ينبغي للمسلم أن يُقَدِّر قَدْرَ كلام الله ورسوله، بل ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد، فإن كثيرًا من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله؛ يسلك مسلك مَن يجعل التأويل كأنه ذِكْر ما يحتمله اللفظ، وقَصْدُه به دَفْعُ ذلك المحتج عليه بذلك النص، وهذا خطأ، بل جميع

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: من سمع شيئًا لم يفهمه فيراجع فيه حتى يعرفه (١/ ٣٢)؛ رقم: ١٠٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الرقاق، باب: من نوقش الحساب عذب، (٨/ ١١٢)؛ رقم: ٦٥٣٧. وصحيح مسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: إثبات الحساب، (٤/ ٢٢٠٥)؛ رقم: ٢٨٧٦.

ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به، فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض، **وليس الاعتناء بمراده في أحد النصين دون الآخر بأولى من العكس، فإذا كان النص الذي وافقه يعتقد أنه اتبع فيه مراد الرسول، فكذلك النص الآخر الذي تأوله، فيكون أصل مقصوده معرفة ما أراده الرسول بكلامه»**[1].

**(٣) الاعتقاد الجازم أن السنة حق، فيستحيل وقوع التعارض فيها:**

لما كانت السنة النبوية وحيًا من الله ﷻ لنبيه ﷺ، وكان النبي ﷺ لا ينطق إلا بالحق، وكان الواجب علينا فهم السنة النبوية على مراد رسول الله ﷺ بها، فإنه -والحالة هذه- لا يمكن أن يقع التعارض بين النصوص الشرعية الثابتة، فالسنة وحيٌ من الله سبحانه، وهي حق وصدق كلها.

وما تُوهِّم أنه متعارض من الأخبار الصحيحة الثابتة، فهو تعارضٌ في التصور الذهني فقط، أما في حقيقة الأمر فلا بد من توفيق له عند أهل العلم.

قال ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ): «لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما»[2].

وقال تقي الدين السبكي (ت: ٧٨٥هـ): «اعلم أن تعارض الأخبار إنما يقع بالنسبة إلى ظنِّ المجتهد، أو بما يحصل من خلل بسبب الرواة، وأما التعارض في نفس الأمر بين حديثين صح صدورهما عن النبي ﷺ فهو أمر معاذ الله أن يقع»[3].

---

(١) الإيمان لابن تيمية (ص: ٣٣).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٨٥)، وانظر: الرسالة للشافعي (ص: ٢١٦).

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٢١٨).

ولا يُسمى الخبر متعارضًا ولا يُعدُّ من مختلف الحديث إلا في حال تعذُّر الجمع بين النصوص، كما قال الشافعي (ت: ٢٠٤هـ): «ولزم أهل العلم أن يُمضوا الخبرَين على وجوههما، ما وجدوا لإمضائهما وجهًا، ولا يعدُّونهما مختلفَين وهما يحتملان أن يُمْضَيَا»[١].

وعامة الأحاديث التي تُوهِّم تعارضها وكذلك الإشكالات المعاصرة قد وُجد جوابها بما لا مزيد عليه في كتب أهل العلم، ولو كلَّف المستشكِلُ نفسه قليلًا لوجد ما يُذهب الإشكال الذي عنده، إذ ليس كلُّ ما يُستشكل يكون مشكِلًا في نفس الأمر، «فاستشكال النص لا يعني بطلانه»[٢].

ففي كتب شروح الحديث النبوي ما يُبيِّن معانيها، ودلالاتها، وفقهها، وحلِّ مشكلاتها، بل قد ألَّف الأئمة كتبًا كثيرة خاصة في حل المشكلات، منها: «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، و«شرح مشكل الآثار» لأبي جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، وغيرها كثير.

كما أن الكتب التي شرحت الأحاديث النبوية تحلُّ المشكلات الواردة على الأحاديث، وتوضحها بما يزيل الإشكال عنها، وقد قال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ): «وقد ألف الناس في رفع التناقض والاختلاف عن القرآن والسنة كثيرًا، فمن تشوَّف إلى البسط ومَدِّ الباع وشفاء الغليل؛ طلبه في مظانه»[٣].

---

(١) الرسالة (ص: ٣٤١-٣٤٢).

(٢) الأنوار الكاشفة للمعلمي، (ص: ٢٢٣).

(٣) الموافقات (٣/ ٢١٦)، وانظر: قواعد فهم السنة (ص: ٦٩).

**ومن الأمور التي يجب عملها عند توهم التعارض:**

**أ- رد المتشابه إلى المحكم[١]:**

«طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق ... هي أنهم يردون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضًا، ويصدق بعضها بعضًا، فإنها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره»[٢].

ولما توهم بعض الناس وجود تعارض بين النصوص أوضح الله ﷻ القاعدة الأساسية في ذلك فقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

فلما تلا النبيُّ ﷺ هذه الآية قال بعدها لعائشة ﵂: «**فإذا رأيتِ الذين يتَّبعون ما تشابه منه فأولئكِ الذين سَمَّى اللهُ فاحذروهم**» **متفق عليه**[٣].

---

(١) انظر: مسالك منهجية في الذب عن السنة النبوية، أ.د عبد الله الفالح (ص: ١٤).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ٥٨).

(٣) صحيح البخاري، كتاب: التفسير، باب: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾، (٦/ ٣٣)؛ رقم: ٤٥٤٧. وصحيح مسلم، كتاب: العلم، باب: النهي عن اتباع متشابه القرآن، والحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن (٤/ ٢٠٥٣)؛ رقم: ٢٦٦٥.

فتَتَبُّع المتشابهات، وضَرْب النصوص ببعضها من فعل أهل الزيغ والضلال، أما المنهج النبوي، ومنهج الصحابة ﷺ فإنهم يؤمنون بالكتاب كله، ويردون المتشابه إلى المحكم، وما لم يعلموا معناه وَكَلوا علمه إلى الله سبحانه.

**ب- الجمع بين النصوص والتوفيق والتأليف بينها:**

ولا خلاف بين العلماء على وجوب التأليف والتوفيق بين النصوص، وعدم جواز ترجيح أحد النصَّين ما دام التوفيق ممكنًا، من غير تكلُّف ولا شذوذ[١].

وكما قال الشافعي (ت: ٢٠٤هـ): «ولزم أهل العلم أن يُمضوا الخبرَين على وجوههما، ما وجدوا لإمضائهما وجهًا، ولا يعدُّونهما مختلفَين وهما يحتملان أن يُمْضَيَا، وذلك إذا أمكن فيهما أن يُمْضَيَا معًا، أو وُجِد السبيل إلى إمضائهما، ولم يكن منهما واحد بأوجب من الآخر، ولا يُنسب الحديثان إلى الاختلاف، ما كان لهما وجهًا يمضيان معًا، إنما المختلف ما لم يُمْضَ إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد، هذا يحله وهذا يحرمه»[٢].

**ج- معرفة الناسخ والمنسوخ[٣]:**

لا شك أن النسخ ثابت في السنة النبوية، وهو لا يكون إلا في النص الإنشائي إما أمرًا وإما نهيًا، وأما الأخبار وأصول الاعتقاد فلا يدخلها نسخ ولا تبديل.

ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الأمور المهمة التي يغلط ويخطئ من

---

(١) انظر: إرشاد الفحول (٢/ ٢٦٤).

(٢) الرسالة (ص: ٣٤١-٣٤٢).

(٣) انظر: ضوابط فهم الحديث النبوي بين قواعد الأصوليين والمحدثين (ص: ١٩).

جهلها، وكان السلف شديدو الإنكار على من أفتى وهو جاهل في معرفة الناسخ من المنسوخ.

وقد مرَّ عليُّ بن أبي طالب ﷺ على رجلٍ يقصُّ، فقال له: هل تعرف الناسخ من المنسوخ؟ فقال: لا. فقال عليٌّ ﷺ: هلكتَ وأهلكتَ.

وذكر حذيفة ﷺ: أنه لا يفتي إلا واحد من ثلاثة، وذكر أولهم: من يعرف الناسخ والمنسوخ.

قال أبو بكر الحازمي -بعد ذكره لأخبار الصحابة السابقة-: «والآثار في هذا الباب تكثر جدًّا وإنما أوردنا نبذة منها ليُعلم شدة اعتناء الصحابة ﷺ بمعرفة الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ وسنة نبيِّه ﷺ، إذ شأنهما واحد»[(١)].

وهو علم دقيق لابد له من فقيه حافظ عارفٍ حتى يحكم على نصٍّ بالنسخ، وقد قال الزهري: «أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه»[(٢)].

وللنسخ أحكام وشروط ذكرها الأئمة والعلماء، ولا يخلو منها كتاب في أصول الفقه[(٣)].

وقد أُلِّفت كتب كثيرة في الناسخ والمنسوخ في الحديث من أبرزها كتاب: ناسخ الحديث ومنسوخه، للأثرم (ت: ٢٧٣هـ) ولابن شاهين (ت: ٣٨٥هـ)،

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار (ص: ٤-٥)..

(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار (ص: ٢-٣).

(٣) انظر: المستصفى، للغزالي الشافعي (ص: ٢٠٥)، وكشف الأسرار، لعلاء الدين البخاري الحنفي (٣/ ١٥٤)، وروضة الناظر، لابن قدامة الحنبلي (١/ ٢١٨)، وتقريب الوصول إلى علم الأصول، لابن جزي المالكي (ص: ١٨١).

والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار، للحازمي (ت: ٥٨٤هـ)، وإخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث، لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) وغيرها.

**د- الترجيح بين النصوص عند وجود مرجح:**

فإن حصل وتعذَّر الجمع بين النصوص، وتعذر معرفة الناسخ من المنسوخ، فيُنظر في المرجحات لتقوية أحد الحديثين إما لقوة إسناده، أو لكون العمل عليه، أو غير ذلك من المرجحات، ولا يتصدى لهذا إلا أئمة هذا الشأن من العلماء العارفين بالمرجحات.

ولا يكون ذلك إلا بعد تعذُّر الجمع، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وهو قليل جدًّا.

**هـ- التوقف:**

فإن تساوى الحديثان، ولم يستطع المرجِّح أن يرجِّح أحدهما، فإنه يتوقف حتى يطَّلع على ما يفيده في الجمع، أو الترجيح من كلام أهل العلم.

وهو نادرٌ، وأغلبه يكون مما توقف فيه أحد العلماء بينما اهتدى غيره لجمع أو ترجيح فيه.

**(٤) جمع طرق وألفاظ الحديث الواحد[1]:**

كان النبي ﷺ يُحدِّث أصحابه بالحديث الواحد، فيعيده أكثر من مرة حتى

---

(١) انظر: ضوابط فهم السنة بين المحدثين والأصوليين (ص: ٤٥).

يُفهم عنه، وكان يكرر بعض الأحاديث في أكثر من مناسبة، وكان بعض الصحابة يحفظ حديثَ النبي ﷺ بلفظٍ وبعضهم الآخر يحفظه بلفظ آخر.

وجمع ألفاظ الحديث الواحد يفيد كافة المعاني التي أرادها النبي ﷺ، وإغفال بعض الألفاظ قد يقع بسببه إغفال تخصيص، أو نسخ، أو تعميم، أو تقييد ونحو ذلك.

قال ابن دقيق العيد: «الحديث إذا اجتمعت طرقه فسَّر بعضُه بعضًا»(١).

وقال ابن حجر: «المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث»(٢).

ومن أمثلة ذلك(٣)، ما رواه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح، لم يضره سم حتى يمسي**».

في رواية أخرى عنه رضي الله عنه فيها تحديد نوع هذا التمر، وفيها قال النبي ﷺ: «**من تصبح بسبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم، ولا سحر**» **متفق عليهما**(٤).

وفي رواية أخرى تخصيص لمكان محدد داخل لابتي المدينة، عن

---

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ١٥٢).
(٢) فتح الباري (٦/ ٤٧٥)، وانظر: قواعد فهم السنة (ص: ٦٢).
(٣) انظر: قواعد فهم السنة (ص: ٦٢-٦٤).
(٤) صحيح البخاري، كتاب: الأطعمة، باب: العجوة، (٧/ ٨٠)؛ رقم: ٥٤٤٥، و٥٧٦٨. صحيح مسلم، كتاب: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة (٣/ ١٦١٨)؛ رقم: ٢٠٤٧.

عائشة ﵂ أن النبي ﷺ قال: «**إن في عجوة العالية شفاء - أو إنها ترياق - أول البكرة**». **رواها مسلم**[(١)].

فالرواية الأولى: تفيد جميع أنواع التمر، وأي مكان في المدينة، والثانية: تخصِّص التمر بنوع العجوة، والثالثة: وإن كانت حديثًا آخر إلا أنه يخصص المكان بعالية المدينة.

ومجموع الروايات والألفاظ يدل على المعنى المراد كاملًا.

**(٥) جمع كافة ما ورد في معنى الحديث من النصوص الشرعية الأخرى:**

إن الله ﷻ قد بعث نبيَّه ﷺ للناس كافة، ودعوته ﷺ استمرت مدة ثلاثٍ وعشرين سنة، والأحوال التي كان عليها النبي ﷺ تختلف في كل وقت، ما بين سفر وحضر، وحرب وسلم، وانتصار، وكبوة، وفرح وحزن وشتاء وصيف، وغنى وفقر وجوع.

ولكل حال وزمن ما يناسبها من الأحكام والتشريعات الخاصة، فينهى النبي ﷺ عن أمر في حالة من الأحوال، ثم يُبيحها في الحالة الأخرى، فيُعلم بذلك أن حكم النهي خاص بتلك الحالة، وحكم الإباحة خاص بالحالة الأخرى، فمن أخذ رواية واحدة وعمَّمها على جميع الأحوال فقد خالف مراد النبي ﷺ، وخالف معنى الحديث الذي خصصه السياق، أو سبب الورود، ونحو ذلك.

فالنبي ﷺ حدد للمقيم ألَّا يزيد في المسح على الخفين على يومٍ وليلة،

---

(١) صحيح مسلم، كتاب: الأشربة، باب: فضل تمر المدينة (٣/ ١٦١٩)؛ رقم: ٢٠٤٨.

ورخَّص للمسافر، ثلاثة أيام ولياليَهن، فمن أخذ حديث التوقيت في الإقامة وعممه فقد أخطأ، والعكس كذلك.

فالشريعة الإسلامية صورة كاملة، لا يصح اجتزاء دليل منها والاستدلال به في معزلٍ عن بقية الأدلة الأخرى.

«ومدار الغلط في هذا إنما هو على الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضّمِّ أطرافه بعضها ببعض؛ فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر ببينها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها.

وما مَثَلها إلا مَثَل الإنسان الصحيح السوي، فكما أن الإنسان لا يكون إنسانًا حتى يستنطق فلا ينطق؛ لا باليد وحدها، ولا بالرجل وحدها، ولا بالرأس وحده، ولا باللسان وحده، بل بجملته التي سمي بها إنسانًا؛ فكذلك الشريعة لا يُطلب منها الحكم على حقيقة الاستنباط إلا بجملتها، لا من دليل منها أي دليل كان، وإن ظهر لبادي الرأي نُطْق ذلك الدليل؛ فإنما هو توهمي لا حقيقي، فشأن الراسخين تصور الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها بعضًا كأعضاء الإنسان إذا صورت صورة متحدة، وشأن متبعي المتشابهات أخذ دليل ما -أي دليل كان- عفوًا وأخذًا أوليًّا، وإن كان ثَمَّ ما يعارضه من كلي أو جزئي، فكأن العضو الواحد لا يعطى في مفهوم أحكام الشريعة حكمًا حقيقيًّا، فمُتَّبِعه مُتَّبِع متشابه، ولا يَتَّبِعه إلا من في قلبه زيغ»[1].

---

(١) الاعتصام، للشاطبي (١/ ٣٢٠-٣٢١) بتصرف يسير.

وهذا هو المستقر عند علماء الحديث، فإنهم يجمعون طُرُق الحديث ورواياته وجمع ألفاظه ليستفيدوا منه معرفة سنده، واكتشاف العلل إن وجدت، وفهم معناه الصحيح، ويجمعون كل الأحاديث الدالة على نفس معنى هذا الحديث، ليستفيدوا الحكم العام في المسألة، وكتبهم الحديثية وتقسيمهم مصنفاتهم إلى كتب وأبواب، وجمع النظير إلى نظيره، خير دليل على ذلك، وآثارهم ونصوصهم كثيرة، كما روى الخطيب البغدادي جملة منها ومن ذلك[١]:

قول علي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ): «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه».

وقال أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ): «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا».

وقال الأثرم (ت: ٢٧٣هـ): «هذه الأحاديث يفسر بعضُها بعضًا، ويصدِّق بعضها بعضًا»[٢].

وقال القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ): «فالحديث يُفسر بعضه بعضًا، ويرفع مفسِّرُه الإشكال عن مجمله ومتشابهه»[٣].

وممَّا يُبيِّن أهمية هذه القاعدة، ما رواه عبد الله بن أنيس ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**أُريتُ ليلة القدر، ثم أُنسيتها، وأُراني صبحها أسجد**

---

(١) انظر أقوالهم في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١٢). وانظر: المقترب في بيان المضطرب (ص: ١٦٩-١٧٠).

(٢) ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم (ص: ٢٥١).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٣٨٠).

**في ماء وطين»**. قال: فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين، فصلى بنا رسول الله ﷺ، فانصرف وإن أثر الماء والطين على جبهته وأنفه ﷺ[(١)].

فإن قيل: إن من علامات ليلة القدر أن تمطر السماء فيها. فهذا يعني أن العشر الأواخر من رمضان في كل سنة يلزم أن تكون إحدى لياليه ممطرة.

وهذا الفهم الذي اجتُزئ من هذا الحديث خاطئ، لأنه مخالف لجميع الأحاديث الأخرى التي تبين أن ليلة القدر مثل غيرها من الليالي، وأن المطر والسجود على ماء وطين خاص في تلك الليلة من تلك السنة التي رأى النبي ﷺ فيها الرؤيا، والمطر علامة على ليلة القدر في تلك السنة فقط، ولذلك حددها عبد الله بن أنيس بليلة الثالث والعشرين، وأبو سعيد الخدري بليلة الواحد والعشرين، وقد صام النبي ﷺ تسع رمضانات، فمرت عليه العشر الأواخر وتحرَّى ﷺ ليلة القدر تسع مرات، لم يذكر المطر فيها إلا مرة أو مرتين.

فقد تَـمُرُّ العشر الأواخر بل ورمضان كله على بلد ولم ينزل فيه مطرٌ.

وعليه، فدعوى معارضة هذا الحديث لعلم الأحوال الجوية سببه الخطأ في فهم الحديث النبوي.

ومثله قول النبي ﷺ: «**إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء، إلا من السام**». قلت: وما السام؟ قال: «**الموت**»[(٢)].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام الست من شوال إتباعًا لرمضان، (٢/ ٨٢٧)؛ رقم: ١١٦٨. ومعناه متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري، ولكنه جعلها ليلة الواحد والعشرين، انظر: صحيح البخاري، كتاب: فضل ليلة القدر، باب: التماس ليلة القدر في السبع الأواخر، (٣/ ٤٦)؛ رقم: ٢٠١٦. وصحيح مسلم كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام الست من شوال إتباعًا لرمضان، (٢/ ٨٢٤)؛ رقم: ١١٦٧.

(٢) صحيح البخاري كتاب: الطب، باب: الحبة السوداء، (٧/ ١٢٤)؛ رقم: ٥٦٨٧، ٥٦٨٨.=

وهذا الحديث بالنظر إلى عموم الأحاديث النبوية الواردة بالطب يتبين أنه عامٌّ أُريد به الخصوص، فالحبة السوداء شفاء من كل داء يقبل العلاج بها، فإنها تنفع من الأمراض الباردة وأما الحارة فلا[1].

والدليل أن النبي ﷺ لم يوص بها كل مريضٍ من كلِّ مرض، فتارة أوصى بالعسل، وتارة بالسعوط، وتارة أوصى بالحجامة، وهكذا، ولو كانت على عمومها لما أوصَ النبيُّ ﷺ بغيرها، فلمَّا أوصى بها في حالات مخصوصة، وأصى بغيرها في حالات أُخرى تبيَّن أن عمومها غير مراد، وإن كان اللفظ يفيد العموم، وهذا معلوم في لسان العرب وخطابهم[2].

**(٦) معرفة سبب ورود الحديث، وما كان عليه الناس حين وروده:**

كان النبي ﷺ يُعلِّم أصحابه الدين الحق، وكان يصحِّح لهم المفاهيم الخاطئة ويعلمهم ما لم يعلموا، فإذا تكلم النبي ﷺ عن موضوع فتارة يكون كلامه عامًا، وتارة يكون خاصًّا في حالة مخصوصة.

ومما يُعين على فهم ذلك معرفة سبب ورود الحديث، ومعرفة أحوال أهل ذلك الزمان أو الزمان الذي سبقهم، ومعرفة معتقداتهم حتى يعرف المراد بالحديث، إن كان عامًّا على عمومه، أو عامًّا أُريد به الخصوص، أو خاصًّا غير عام وغير ذلك.

قال ابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ): «وبيان سبب النزول: طريق قوي في

---

= وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: التداوي بالحبة السوداء، (٤/ ١٧٣٥-١٧٣٦)؛ رقم: ٢٢١٥.

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/ ١٤٤).

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذا الحديث في الدراسة التطبيقية: (٢/ ٢٨٦).

فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر يحصل للصحابة بقرائن تحف بالقضايا»[(١)].
والسنة كذلك.

وقال المجد ابن تيمية (ت: ٦٥٢هـ): «ومن لم يُحِط علمًا بأسباب الكتاب والسنة وإلا عظم خطؤه»[(٢)].

وسبب ورود الحديث إنما يفيد معناه، إن كان عامًّا، أو خاصًّا، أو عامًّا مخصوصًا، أو أُريد به الخصوص، وغير ذلك من الدلالات، ولا يعني أن معناه خاصٌّ بذلك السبب، إذ العبرة فيه بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وفي بعض الحالات يدلُّ أيضًا على كون الحديث من أحاديث الأعيان التي هي خاصة بمن قيلت فيه.

فمن ذلك ما روى ابن مسعود ﷺ أن رجلًا أصاب من امرأة قبلة، فأتى النبي ﷺ، فأخبره فأنزل الله ﷻ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]. فقال الرجل: يا رسول الله أَلِيَ هذا؟ قال ﷺ: «**لجميع أمتي كلهم**» **متفق عليه**. وفي لفظ مسلم: «**لمن عمل بها من أمتي**»[(٣)].

وهذا صريح في أن الأصل هو أن النصوص عامة لجميع المسلمين، حتى لو كان سبب نزولها حادثة معينة، إلا إذا دلَّ الدليل على أنها خاصة وحادثة عين.

---

(١) إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام (٢/ ٢٥٩).
(٢) المسودة في أصول الفقه (ص: ١٣١)، وانظر: قواعد فهم السنة (ص: ١٣٨).
(٣) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة كفارة، (١/ ١١١-١١٢)؛ رقم: ٥٢٦. وصحيح مسلم، كتاب: التوبة، باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾. (٤/ ٢١١٥)؛ رقم: ٢٧٦٣.

ومن أحاديث الأعيان أن النبي ﷺ جعل شهادة خزيمة بن ثابت الأنصاري بشهادة رجلين، وهذه خاصة به دون غيره، ولا يشترك معه فيها من شاركه في الصحبة أو في النسب أو في الفضل أو غير ذلك[١].

ومن أمثلة هذه القاعدة، ما ورد عن النبي ﷺ في شأن العدوى، فقد ورد عن النبي ﷺ نفيها مطلقًا، وقد ورد عنه إثباتها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا عدوى**». فقام أعرابي فقال: أرأيت الإبل، تكون في الرِّمال أمثال الظباء، فيأتيها البعير الأجرب فتجرب؟ فقال النبي ﷺ: «**فمن أعدى الأول؟**» **متفق عليه**[٢].

وأثبتها النبي ﷺ في قوله: «**لا توردوا الممرض على المصح**» **متفق عليه**[٣].

وقوله ﷺ: «**لا عدوى ولا طيرة، ولا هامة ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم كما تفر من الأسد**» **رواه البخاري**[٤]. وفي هذا اللفظ ورد نفي العدوى وإثباتها في حديث واحد.

وعند معرفة سبب ورود الحديث، وما كان يعتقده أهل الجاهلية، يزول الإشكال بإذن الله تعالى.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾، (٤/ ١٩)؛ رقم: ٢٨٠٧. ومسند أحمد (٣٦/ ٢٠٥)؛ رقم: ٢١٨٨٣. وانظر: ضوابط فهم الحديث النبوي بين المحدثين والأصوليين (ص: ٤٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: لا عدوى، (٧/ ١٣٩)؛ رقم: ٥٧٧٥. وصحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة، (٤/ ١٧٤٢)؛ رقم: ٢٢٢٠.

(٣) صحيح البخاري، الموضع السابق؛ رقم: ٥٧٧٤. وصحيح مسلم، الموضع السابق؛ رقم: ٢٢٢١.

(٤) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: الجذام، (٧/ ١٢٦)؛ رقم: ٥٧٠٧.

فقد كان أهل الجاهلية يعتقدون أن العدوى تنتقل بذاتها، وأنه متى ما جلس المريض مع المريض أعداه، فنفى النبي ﷺ هذا الاعتقاد الباطل، وأثبت أن العدوى سبب قد ينتقل مع المرض وقد لا ينتقل، وأن المرض قد ينتقل بالعدوى وقد ينتقل بأمر آخر، وكل ذلك بتقدير الله وحده سبحانه وتعالى، ولذلك سأل الرجلَ بقوله ﷺ: «**فمن أعدى الأول؟**».

قال ابن الصلاح: «وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببًا لإعدائه مرضَه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب، ففي الحديث الأول نفى ﷺ ما كان يعتقده الجاهلي من أن ذلك يعدي بطبعه، ولهذا قال: «**فمن أعدى الأول؟**». وفي الثاني: أعلَمَ بأن الله سبحانه جعل ذلك سببًا لذلك، وحذر من الضرر الذي يغلب وجودُه عند وجودِه، بفعل الله سبحانه وتعالى»[(١)].

قال سليمان بن عبد الله آل الشيخ (ت: ١٢٣٣هـ): «قوله ﷺ: «**لا عدوى**». على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وأن هذه الأمراض تعدي بطبعها، وإلا فقد يجعل الله بمشيئته مخالطة الصحيح مَنْ به شيء من هذه العيوب سببًا لحدوث ذلك. ولهذا قال ﷺ: «**فِرَّ من المجذوم كما تفر من الأسد**». وقال ﷺ: «**لا يورد ممرض على مصح**». وقال ﷺ في الطاعون: «**من سمع به بأرض فلا يقدم عليه**». وكل ذلك بتقدير الله تعالى كما قال: «**فمن أعدى الأول**». يشير إلى أن الأول إنما جرب بقضاء الله وقدره، فكذلك الثاني وما بعده»[(٢)].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٨٤) وانظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٤٨١). ورسوم التحديث في علوم الحديث للجعبري (ص: ٨٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٣٦٥)، وانظر: فتح الباري =

وهذا واقع ومشاهد، فهذه الأمراض المصنفة على أنها معدية، وبعضها شديد العدوى، تدخل البيت الواحد فتصيب بعضهم ولا تصيب بعضهم الآخر، فالعدوى سبب، كما أن البرد سبب للإصابة بالحُمَّى، ولكن الأسباب لا تقع إلا بتقدير الله سبحانه وبأمره، فتقع إن شاء الله وقوعها، ولا تقع إن لم يشأ الله ذلك[١].

ومن ذلك قوله ﷺ: «**لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين**»[٢].

فإن الحديث ليس خبرًا أن من آمن فإنه لن يُلدغ من جحور ذوات السموم إلا مرة واحدة، فهذا غير مراد ولا يفهمه أحد، إنما المراد به أن المؤمن الفَطِن لا يقع في الخطأ والمكيدة مرتين، فإن وقع فيها أول مرة فإنه يجب عليه التحرز والتفطن مرة أخرى.

ويدل على هذا المعنى سببُ ورود الحديث، وهو أن النبي ﷺ أَسَر الشاعر أبا عَزَّة الجمحي، يوم بدر، فَمَنَّ عليه وعاهده ألَّا يحرض عليه ولا يهجوه، وأطلقه، فلحق أبو عَزَّة بقومه ثم رجع إلى التحريض والهجاء، ثم أسره النبي ﷺ مرة أخرى يوم أُحُد فسأل أبو عَزَّة النبيَّ ﷺ المنَّ مرة أخرى، فقال النبي ﷺ: «**لا يُلدغ المؤمن من جحر مرَّتين**». فدل على أن من ناله الضرر من جهة يتجنبها لئلا يقع فيها ثانية[٣].

---

= (١٠/ ٢٤١-٢٤٢).

(١) انظر تفصيل الكلام على العدوى في الدراسة التطبيقية (٢/ ١٩٤).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب: لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين (٨/ ٣١)؛ رقم: ٦١٣٣. وصحيح مسلم: كتاب: الزهد والرقائق، باب: لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين (٤/ ٢٢٩٥)؛ رقم: ٢٩٩٨.

(٣) انظر: السيرة النبوية لابن هشام (٢/ ١٠٤)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٦٠)، =

## (٧) التزام فَهْمِ السلف، وعدم ابتداع قول مُحدَث:

ما أجمع عليه السلف يجب التزام إجماعهم فيه، وعدم إحداث قولٍ لم يقل به أحدٌ من قبل، والإيمان بالسنة النبوية يجب أن يكون على ما أراده النبي ﷺ، وكما فهمه الصحابة ﷺ منه ﷺ، وكما فهمه التابعون من الصحابة ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾. [البقرة: ١٣]. والناس في وقت نزول هذه الآية هم النبي ﷺ وأصحابه ﷺ.

وقال ﷻ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍۖ﴾. [البقرة: ١٣٧]. والمخاطبون في هذه الآية ابتداءً هم النبي ﷺ وأصحابه ﷺ.

فالإيمان الواجب هو الإيمان كما آمن الصحابة، وكما فهموا وأقرهم النبي ﷺ على ذلك.

قال ابن مسعود ﷺ: «من كان منكم متأسيًّا فليتأسَّ بأصحاب محمد ﷺ؛ فإنهم كانوا أَبَرَّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، وأقومها هديًا، وأحسنها حالًا، قومًا اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[1].

وقال ابن تيمية: «فقولنا بتفسير الصحابة والتابعين لعلمنا بأنهم بلَّغوا عن الرسول ﷺ ما لم يصل إلينا إلا بطريقهم، وأنهم علموا معنى ما أنزل الله على

---

= والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٨/ ١٢٥)، والبيان والتعريف في أسباب ورود الحديث (٢/ ٢٩٦).

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٧)؛ رقم: ١٨١٠.

رسوله تَلَقِّيًا عن الرسول ﷺ فيمتنع أن نكون نحن مصيبين في فهم القرآن وهم مخطئون، وهذا يُعلم بطلانه ضرورة، عادة وشرعا»[١].

## (٨) تفسير الحديث بناء على قواعد اللغة العربية وأساليب العرب في كلامهم:

إن القرآن الكريم والسنة النبوية جاءت بلسان عربي مبين، وجاءت وفق سنَن العرب في كلامهم وخطابهم وأساليبهم، وقد بيَّن الله ﷻ ذلك، فقال سبحانه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]. وقال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الشورى: ٧]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

فيجب حمل النصوص الشرعية على حقائقها الشرعية، فإن لم يكن لها حقيقة شرعية فيجب حملها على حقيقتها اللغوية، بناءً على ما تقتضيه لغة العرب وأساليبها وخطابها، ويجب تفسير النصوص الشرعية بما ورد في لغة العرب[٢].

ولما وقعت بدعة الاعتزال والقدر كان السلف ينصُّون على أن من أسباب ضلالهم وبدعتهم جهلهم بلغة العرب، وكانوا يقولون: «من العُجمة أُتوا»[٣].

قال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ): «وكان الـمُنَزَّل عليه القرآنُ عربيًّا، أفصح من نطق بالضاد، وهو: محمد بن عبد الله ﷺ، وكان الذين بُعث فيهم عربًا

---

(١) بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية (ص: ٣٣٢).
(٢) انظر: الموافقات للشاطبي (١/ ٣٨-٣٩).
(٣) انظر: عيون الرسائل والأجوبة عن المسائل (١/ ١٨١).

أيضًا، فجرى الخطاب به على معتادهم في لسانهم، فليس فيه شيء من الألفاظ والمعاني إلا وهو جارٍ على ما اعتادوه، ولم يداخله شيء، بل نفى عنه أن يكون فيه شيء أعجمي فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]. ... وإذا كان كذلك فلا يفهم كتاب الله تعالى إلا من الطريق الذي نزل عليه، وهو اعتبار ألفاظها ومعانيها وأساليبها، أما ألفاظها فظاهرة للعيان، وأما معانيها وأساليبها فكان مما يُعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن تخاطب بالشيء منه عامًا ظاهرًا يراد به الظاهر، ويستغنى بأوله عن آخره، وعامًا ظاهرًا يراد به العام ويدخله الخاص، ويستدل إلى هذا ببعض الكلام، وعامًا ظاهرًا يراد به الخاص، وظاهرًا يعرف في سياقه أن المراد به غير ذلك الظاهر، والعلم بهذا كله موجود في أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتبتدئ الشيء من كلامها بين أول اللفظ فيه عن آخره، أو بين آخره عن أوله، ويتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون اللفظ، كما تعرف بالإشارة، وهذا عندها من أفصح كلامها، لانفرادها بعلمه دون غيرها ممن يجهله، وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتوقع اللفظ الواحد للمعاني الكثيرة، فهذه كلها معروفة عندها وتستنكر عند غيرها، إلى غير ذلك من التصرفات التي يعرفها من زاول كلامهم وكانت له به معرفة، وثبت رسوخه في علم ذلك»[(١)].
ثم ساق أمثلة تُبيِّن ما ذكره.

ويتعلق بهذه القاعدة محظورات من أهمها: تفسير الحديث على غير ما تحتمله لغة العرب في أصل وضعها، وأن يُفسر الحديث تفسيرًا خاطئًا مخالفًا لأساليب العرب في كلامها[(٢)].

---

(١) الاعتصام (٢/ ٨٠٥-٨٠٦)، ثم ساق أمثلة على ذلك إلى (ص: ٨١٦).
(٢) انظر: قواعد فهم السنة (ص: ٨٧).

ولا بد من التأكيد على أمرٍ مهم، وهو أنه إذا ورد عن النبي ﷺ تفسير لآية أو حديث فإنه لا يجوز أن يُعتدَّاه لغيره، بل يجب الالتزام بما ورد عن النبي ﷺ.

قال ابن تيمية: «ومما ينبغي أن يُعلم أن القرآن والحديث إذا عُرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يُحتَجْ في ذلك إلى أقوال أهل اللغة، فإنه قد عُرف تفسيره، وما أُريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم»[(١)].

وأيضًا فإن حقائق الألفاظ تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: الحقيقة اللغوية، والثاني الحقيقة الشرعية، والثالث: الحقيقة العرفية، والنصوص الشرعية تُحمل على حقائق الألفاظ الشرعية، فما عُرف حدُّه بالشرع، فهو المقدَّم في الإطلاق الشرعي، مثل لفظ: «الصلاة والزكاة والصيام والحدود» فهذه ألفاظ شرعية قد استعملها الشرع لمعان مخصوصة، وفي الحد اللغوي يكون لها معانٍ أعمُّ وأوسع، وكذلك في العرف قد يكون لها معانٍ تختلف عن المعنى الشرعي أو اللغوي، فالمقدم في النصوص الشرعية هو الحدُّ الشرعي، فإذا ورد أمرٌ بالصلاة فليس المراد بالصلاة مطلق الدعاء كما هو في العرف اللغوي، وإنما المراد به العرف الشرعي وهي الصلاة المعروفة، المبتدئة بالتكبير، والمختتمة بالتسليم وهكذا[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨)، والأصول من علم الأصول (ص: ٢٠).

**ومن أهم القواعد والأساليب في اللغة العربية:**

**أ- أن الأصل حَمْل النصِّ على ظاهره، وعدم صرفه عن الظاهر إلا بدليل، فإذا دلَّ الدليل على صرفه عن ظاهره وجب اتباع الدليل في ذلك[(١)]:**

إن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، والنبي ﷺ أفصح البشر وأحسنهم بيانًا، وقد بين الله سبحانه في كتابه أن مهمة النبي ﷺ هي إبلاغ الناس دين الله ﷻ وتبيينه لهم، فالبيان والإيضاح من أهم صفات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾[إبراهيم: ٤]. وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

كما أمر سبحانه أهل العلم أن يُبيِّنوه للناس فقال سبحانه: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وقال ابن تيمية: «فجعل الرسولَ بلسان قومه ليبين لهم ما أُرسل به، ومعلوم أنه لو خاطبهم بلسان آخر وترجَمَه لهم لحصل المقصود، فكان ذلك أتم في النعمة، فكيف يخاطبهم بكلام لا هو يفهم معناه ولا هم يفهمونه ولا يمكن أحداً فهمه؟! وهل الإرسال بمثل هذا إلا من أعظم المعائب التي يجب تنزيه الرب سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً عنها»[(٢)].

فبيان النصوص الشرعية ووضوحها، وعدم غموضها، من أبرز ما يُميِّز دعوة الحق، ولذلك أنزل الله ﷻ شريعته بلسان عربي مبين، وأرسل رسوله بلسان العرب، فإن اللغة العربية هي أبلغ اللغات في الإيضاح والبيان، وأحسن اللغات في الإفهام وإيصال المعلومة عن المراد والمطلوب.

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٣/ ١٢١-١٢٢). ضوابط فهم الحديث النبوي بين المحدثين والأصوليين (ص: ٤٨).

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٨/ ٢٢٨).

وسَنن العرب في لغتهم إجراء الكلام على ظاهر معناه، ما لم تدلَّ قرينة على إرادة أمر آخر، لذلك حينما سُئل عبد الله بن مسعود ﷺ، عن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾. ما الجَمَل؟ قال: «الجَمَل ابن الناقة، زوج الناقة».

ولما سُئل أبو العالية الرياحي والضحاك: ما الجَمَل في هذه الآية؟ قالا: «الذي له أربع قوائم».

ونحوه سُئل الحسن البصري عن الجمل: فقال الذي في المربد. أي: مكان الإبل، فسأله آخر فقال: «أشتر أشتر». ومعناه الإبل بالفارسية، وكأنه يُشير إلا أن من لم يفهم معنى الجَمَل على ظاهره بالعربية ليس بعربي لذلك خاطبه بلغة أخرى[1].

قال الإمام الشافعي: «القرآن عربي كما وصفت، والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها، ليس لأحد أن يُحيل منها ظاهرًا إلى باطن، ولا عامًا إلى خاص إلا بدلالة من كتاب الله، فإن لم تكن فسنة رسول الله ﷺ تدل على أنه خاص دون عام، أو باطن دون ظاهر، أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلهم كتابًا ولا سنة، وهكذا السنة، ولو جاز في الحديث أن يُحال الشيء منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عددًا من المعاني، ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أحد ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحق فيها واحد؛ لأنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالة عن رسول الله، أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام، وباطن دون ظاهر، إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه»[2].

---

(١) انظر: جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري (١٠/ ١٨٨-١٩١).

(٢) اختلاف الحديث (ص: ٤٨-٤٩). بواسطة قواعد فهم السنة (ص: ٣٢).

وقال الإمام أحمد بن حنبل -في أصول السنة-: «الحديث عندنا على ظاهره، كما جاء عن النبي ﷺ، والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره، ولا نناظر فيه أحدًا»(١).

فإن كان ظاهر النصِّ غير مراد فإنه لابد أن يدلَّ عليه دليل أو قرينة، كما اعترض النصارى على قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ﴾(٢).

فعن المغيرة بن شعبة ﷺ قال: لما قدمتُ نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرؤون: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ﴾، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا. فلما قدمتُ على رسول الله ﷺ سألتُه عن ذلك، فقال: «**إنهم كانوا يُسَمُّون بأنبيائهم والصالحين قبلهم**»(٣).

فالنص على خلاف ظاهره لدلالة تدل عليه، فإذا ظنَّ الناظر أنه على ظاهره، فهو خطأ منه، «ولا ريب أن هؤلاء غلطوا فيما ظنوه الظاهر لا لقصورٍ في بيان اللفظ ودلالته، ولكن لقصورٍ في فهمهم»(٤).

وهذا المتقرر عند الصحابة ﷺ فإنهم لما سمعوا النبي ﷺ يقول: «**انصر أخاك ظالماً أو مظلومًا**» سألوا النبي ﷺ -لأن المستقر عندهم أن الأصل حمل النص على ظاهره-، فقالوا: يا رسول الله، أنصره إذا كان مظلومًا، أفرأيت

---

(١) أصول السنة (ص: ٢٤).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١/ ٢٤٢).

(٣) صحيح مسلم، كتاب: الآداب، باب: النهي عن التكني بأبي القاسم (٣/ ١٦٨٥)؛ رقم: ٢١٣٥.

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٥٩).

إذا كان ظالماً كيف أنصره؟ فقال ﷺ: «**تحجزه، أو تمنعه، من الظلم فإن ذلك نصره**»[١].

فلا ريب أن صرف ظاهر النص بنصٍّ آخر يدل عليه ليس مما ينازع فيه أحد، ولكن الخطأ هو كون ظاهر النصوص الشرعية باطلًا وكفرًا وخطأ من غير أن يبينه الله تعالى، فهذا الذي ينكره علماء الإسلام[٢].

وصرف النصِّ عن ظاهره لا يكون صحيحًا حتى تجتمع فيه شروطٌ ذكرها أهل العلم منها:

- أن يكون المعنى المؤول موافقًا لوضع اللغة، أو عرف الاستعمال، وعادة صاحب الشرع.

- أن يقوم على التأويل دليل صحيح صريح، يُرجِّح المعنى المؤول على المعنى الظاهر، ويجوز أن يكون الدليل عقليًّا أو سمعيًّا.

- ألَّا يُعارض التأويل نصًّا صريحًا.

- ألَّا يكون هذا التأويل مُحدَثًا لم يقل به أحد ممن تقدم من العلماء الراسخين، وألَّا يُعارض ما قاله الأئمة الراسخون.

وما عدا ذلك فإن صرف النص عن ظاهره يكون محرمًّا وقولًا بغير علم[٣].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الإكراه، بابٌ، (٩/ ٢٢)؛ رقم: ٦٩٥٢.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٦/ ١٥٤).

(٣) انظر تفصيل ما سبق، قواعد فهم السنة (ص: ٥٩-٦٠).

**ب- مراعاة السياق، وعدم إخراج النص عن سياقه[١]:**

والسياق من أهم ما يُبيِّن المراد باللفظ والعبارة، ولما كان الأخذ بظاهر النصوص واجبًا، فإن السياق من أهم ما يُبين ظواهر النصوص ومرادها، «وظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني، وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام، فالكلمة الواحدة يكون لها معنى في سياق، ومعنى آخر في سياق، وتركيب الكلام يفيد معنى على وجه، ومعنى آخر على وجه»[٢].

وبوَّب الشافعي في كتاب «الرسالة» بباب: «الصِّنف الذي يُبيِّن سياقُه معناه»[٣].

«والسياق مرشد إلى تبيين المجملات وترجيح المحتملات وتقرير الواضحات، وكل ذلك بعرف الاستعمال، فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحًا، وكل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذمًّا، فما كان مدحًا بالوضع فوقع في سياق الذم صار ذمًّا واستهزاءً وتهكمًا بعرف الاستعمال، مثاله قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ صُبُّواْ فَوْقَ رَأْسِهِۦ مِنْ عَذَابِ ٱلْحَمِيمِ ﴿٤٨﴾ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ إِنَّ هَٰذَا مَا كُنتُم بِهِۦ تَمْتَرُونَ﴾ أي الذليل المهان لوقوع ذلك في سياق الذم»[٤].

قال ابن القيم: «السياق يرشدُ إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع

---

(١) ضوابط فهم الحديث النبوي بين المحدثين والأصوليين (ص: ٢٩).
(٢) القواعد المثلى في صفات الله وأسماءه الحسنى (ص: ٣٦).
(٣) الرسالة (ص: ٦٢). وانظر: ضوابط فهم السنة عند الشافعي (ص: ٤٠١).
(٤) الإمام في بيان أدلة الأحكام (ص: ١٥٩-١٦٠).

الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالَّة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته»[١].

**ج- ومراعاة دلالات الألفاظ على المعاني كما هو مقرر في أصول الفقه[٢]:**

للنصوص الشرعية معانٍ ودلالاتٌ يعلمها أهل العلم بلغة العرب وأساليبهم في خطابهم.

وقد بثَّ العلماء قواعد العرب في كلامهم واستعمالاتهم في كتب اللغة، وفي كتب أصول الفقه، وشروح أحاديث النبي ﷺ، فبينوا العام وأنواعه وعلاماته، والخاص وأنواعه وعلاماته، والمطلق والمقيد، والمفهوم والمنطوق، وغيرها.

ومن أمثلة ذلك: أن النصوص لها منطوق، ولها مفهوم، والمنطوق: فيه نصٌّ لا يحتمل التأويل، وفيه ظاهر قد يحتمل التأويل، والنصُّ: تارة يكون صريحًا دالًّا على معناه بالمطابقة، وتارة يكون نصًّا متضمنًا لمعناه، أو لازمًا له.

والمفهوم يكون مفهوم موافقة دال على الأولى، ومفهوم مخالفة وله أنواع كثيرة.

فقوله ﷺ: «**ما أنزل الله من داء إلا وأنزل له شفاء**»[٣]. نصٌّ منطوق صريح على أن الله أنزل لكل داء دواء.

وقوله ﷺ: «**اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، وعذاب النار، وفتنة القبر**

---

(١) بدائع الفوائد (٤/ ١٣١٤).

(٢) انظر: قواعد فهم السنة (ص: ٩٣).

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الطب، باب: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، (٧/ ١٢٢)؛ رقم: ٥٦٧٨.

**وعذاب القبر»**[(١)]. نصٌّ منطوق يتضمَّن إثبات وجود فتنة وعذاب النار والقبر، لأن النبي ﷺ استعاذ بالله من ذلك، ولا يستعيذ النبي ﷺ من معدوم.

ومن مفهوم المخالفة قوله ﷺ: «**يُستجاب لأحدكم ما لم يعجل، يقول: دعوت فلم يُستجب لي**»[(٢)]. فيفهم منه أن من تعجَّل فإن الأصل ألاَّ يُستجاب له.

وقوله ﷺ: «**ألا أخبركم بأهل الجنة؟ كلُّ ضعيف متضعَّف، لو أقسَم على الله لأبرَّه**»[(٣)]. والمراد هنا: أن هاتان صفتان من صفات بعض أهل الجنة، وليس معناها أنه لا يدخل الجنة إلا من كانت فيه هاتان الصفتان، بل المراد الحث على التواضع بين المسلمين، وأن من اتصف بهاتين الصفتين كان ممن يستحق دخول الجنة.

ومن لم يفهم مراد العرب في كلامها وسياقها يقع منه الخطأ في فهم مثل هذه الأحاديث النبوية، والتي لا يجد العلماء إشكالًا في تفسيرها على ما اقتضته لغة العرب، ولا تجد منهم من يخالف ذلك، مما يدلُّ على سيرهم وفق قواعد محددة لفهم النصوص لا تتخلف.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الدعوات، باب: التعوذ من فتنة الفقر، (٨/ ٨١)؛ رقم: ٦٣٧٧. وصحيح مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: التعوذ من شر الفتن وغيرها، (٤/ ٢٠٧٨)؛ رقم: ٥٨٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الدعوات، باب: يستجاب للعبد ما لم يعجل (٨/ ٧٤)؛ رقم: ٦٣٤٠. وصحيح مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: بيان أنه يستجاب للداعي ما لم يعجل (٤/ ٢٠٩٥)؛ رقم: ٢٧٣٥.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الأيمان والنذور، باب: قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾. (٨/ ١٣٤)؛ رقم: ٦٦٥٧. وصحيح مسلم، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، (٤/ ٢١٩٠)؛ رقم: ٢٨٥٣.

وكتب أصول الفقه الإسلامية مليئة بتوضيح القواعد والدلالات مع الأمثلة على ذلك.

**(٩) الأحكام الشرعية منها أحكام معقولة المعنى معلومة الحكمة، ومنها أحكام تعبدية:**

وهذه القاعدة مهمة ومفيدة في فهم نصوص السنة النبوية، وذلك أن لكل تشريع في الإسلام حِكم عظيمة وعِلل شرعية صحيحة، ولكن الحِكَم والعلل الشرعية تارة تكون مُبيَّنة في السنة، وتارة تكون غير مبينة، والعلل والحكم غير المبينة، قد تكون معرفتها ممكنة بالاستنباط، وقد تكون معرفتها متعذِّرة، والغالب في ذلك أن تكون الحكم معلومة إما بالنص أو بالاستنباط[١].

قال ابن دقيق العيد: «متى دار الحكم بين كونه تعبُّدًا، أو معقول المعنى، كان حمله على كونه معقول المعنى أولى، لندرة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى»[٢].

فما لم يُبيِّنه النبي ﷺ ولم يتمكن العلماء من استنباطه فإنه علَّته تعبدية، أي يلتزم المسلم بها وإن لم يعلم سببها وحكمتها، ولا يجوز تكلُّف افتراض الحِكم من غير دليل شرعي يدل عليه، وقد كثُر ذلك عند بعض المتكلمين في الإعجاز العلمي والعددي في القرآن والسنة.

---

(١) شرح الإلمام بأحاديث الأحكام (١/ ٣٩٠-٣٩١)، وقواعد فهم السنة (ص: ١٨١-١٨٢).
(٢) إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام (١/ ٧٥).

**(١٠) الرجوع إلى العلماء وشُرَّاح الحديث النبوي، وكتب مشكل ومختلف الحديث.**

إن البشر يتفاوتون في مداركهم ومعلوماتهم المسبقة وفقههم، كما قال ابن القيم: «وتفاوت الأمة في مراتب الفهم عن الله ورسوله، لا يحصيه إلا الله»[١]. فلا شك أن يقع الاختلاف بينهم في الأفهام، ولذلك قام الأئمة والعلماء بكتابة شروحهم على أحاديث النبي ﷺ، وحلِّ مشكلها، وتفسير غريبها، واستنباط فوائدها.

والمكتبة الحديثية من أكبر المكتبات الإسلامية، وأكثرها تنوعًا، وتأليفًا، ولذلك يجب على من أراد تفهُّم شيء من أحاديث النبي ﷺ أن يرجع إلى ما كتبه علماء المسلمين، ويستفيد منه، وألَّا يستقلَّ برأيه وفهمه، خاصَّة إذا كان قليل البضاعة في علم اللغة العربية، وعلم أصول الفقه ودلالات المعاني، فمن كانت هذه حاله فرجوعه إلى فهم العلماء متحتِّم لازم، لأنه إن صدر عن رأيه وهو ضعيف في اللغة وضعيف في الفقه فسيقع في الفهم الخاطئ.

وما وقعت كثير من البدع والضلالات إلا بسبب الجهل بذلك، مع الغرور العلمي الذي يحمل الإنسان على الاعتداد بفهمه -قبل تأهله لذلك- وإصدار رأيه فيما يعرف وما لا يعرف.

وطلب العلم وفقه سنة النبي ﷺ متاح لجميع المسلمين، ولكن لابد من الأهلية الإيمانية والعلمية قبل ذلك.

---

(١) أعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ٩٠).

وقد ألف العلماء كتبًا لا تُحصى في شرح حديث النبي ﷺ وبيان دلالاته ومعانيه وتفسير غريبه، وحلِّ مُشكِلِه، وإعراب جُمله، واستنباط فوائده.

وشروح صحيح البخاري وحده تتجاوز مئتي شرح، من أشهرها:

أعلام الحديث للخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، والكواكب الدراري في شرح البخاري للكرماني (ت: ٧٨٦هـ). وفتح الباري لابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (ت: ٧٠٤هـ) وفتح الباري لابن حجر العسقلاني (ت: ٧٥٢هـ).

ومن شروح صحيح مسلم: المعلم بفوائد مسلم للمازري (ت: ٥٣٦هـ)، وإكمال المعلم للقاضي عياض، (ت: ٥٤٤هـ)، والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم لأبي العباس القرطبي (ت: ٦٥٦هـ)، والمنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (ت: ٦٧٦هـ).

ومثلها شروح الموطأ لإمام مالك، وشروح سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وشروح أحاديث الأحكام والأدب، وهي كثيرة يصعب حصرها.

## المطلب الثالث

## المدارس التي تبنَّت هذه الدعوى:

من المهم المناسب أن يتم التعرف على المدارس التي ادعت أن السنة النبوية معارضة للعلم التجريبي، إذ معرفة هذه المدارس وتوجهاتها وموقفها من الدين الإسلامي عمومًا ومن السنة النبوية خصوصًا يُساعد على معرفة سبب تبنِّيهم لهذه الدعوى رغم ضعفها علميًّا، وعجزها عن تقديم الإثباتات العلمية على صحتها.

فمحرِّكات الأفكار الحقيقية الخفية هي المؤثر الأساسي لأغلب الآراء التي يتم تبنِّيها والدفاع عنها، ولو أظهر أصحابها خلاف ذلك[1].

فاستدلال مُنكر السُّنة بحديث النهي عن كتابة الحديث ليس اعتقادًا منه بصحة الحديث، أو أنه حجة يجب الالتزام بها، لأنه يستدل به أصلًا على إنكار حفظ السنة وإنكار حجيتها، فاستدلاله به ليس لأنه حجة في نفسه، وإنما لأنه وافق غرضه وهواه، ولذلك تجده لا يرجع عن رأيِهِ -غالبًا-، حتى لو تبيَّن له مغالطته وخطأ استدلاله بهذا الحديث.

ومسألة تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي كذلك تتذرَّع بها عامة المدارس الفكرية المعاصرة التي لها موقف سلبيٌّ من السنة النبوية، ولـمَّا كان هذا الادعاء موافقًا لأغراضهم وهواهم في إنكار السنة، صاروا يُظهرونه ويحتجون به.

---

(١) انظر: ينبوع الغواية الفكرية (ص: ١٢-١٣).

فمعرفة معتقدات المدارس والأشخاص مهمٌّ جدًّا في تحرير الخلاف، ومعرفة سبب تبنيهم هذا الرأي، والدفاع عنه.

**وتبنِّي هذه الدعوى له عدة صور:**

**الأولى التبني الضمني**: وهو الذي يعتقد صاحبه ردَّ جميع أحاديث السنة، ومن ضمنها ما دلت على معلومة علمية تجريبية.

**الثانية التبني الخاص**: وهو الذي يرفض صاحبُه كل حديث له دلالة مرجعها العلم التجريبي، فإن دل العلم التجريبي عليها وافقها وأقرَّ بها لدلالة العلم، وليس استدلالًا بالسنة، مع قبوله الأحاديث الأخرى التي لا علاقة لها بالعلم التجريبي.

**الثالثة الموافقة في بعض النتائج**: وهو الذي يعتقد صاحبها ثبوت السنة وإفادتها لمسائل العلم التجريبي، ولكن في بعض أفراد المسائل قد يتبنى هذه الدعوى ويسلك فيها مسلك ترجيح العلم التجريبي.

والقسمة السابقة تتقاسمها فِرَق ومدارس فكرية معاصرة، وأفراد من غير المختصين بالسنة.

**ومن أبرز تلك الفِرَق الحديثة[1]:**

---

(١) عامة الفِرق المنتسبة للإسلام كالمعتزلة والجهمية الذين لهم مواقف سلبية تجاه السنة النبوية يتبنون كلَّ فكرة فيها معارضة للسنة، لأن ذلك موافق لأغراضهم وأهواءهم ومن ذلك دعوى تعارض السنة والعلوم التجريبية.

■ **القرآنيون، أو «أهل القرآن»[١]:**

وهي فرقة نشأت في شبه القارة الهندية بعد خروج الانجليز منها، وأصل دعواهم إنكار حجية السنة النبوية مطلقًا، والزعم أن المسلم غير مطالب إلا بالقرآن الكريم، ويزعمون أن الشريعة لا تؤخذ إلا من القرآن الكريم، وأن الواحد منهم لو قُدِّر له لقاء النبي ﷺ وأمره النبي ﷺ مباشرة بأمر ليس في القرآن فإنه غير واجب عليه، ومن يؤمن بالسنة النبوية فهو عندهم مشرك[٢]، ومعاني القرآن الكريم عندهم تكون وفق فهمهم المستحدث وتفسيراتهم الخاصة.

وهذه الفرقة تُنكر السنة جملة وتفصيلًا، وقد ردَّ عليهم العلماء وبيَّنوا ضلالهم وخطأهم.

ومن الأدلة التي استندوا عليها لإنكار السنة دعوى تعارضها مع العلم التجريبي[٣].

والقرآنيون يخالفون المسلمين بكل الشرائع، بدءًا من التوحيد، والصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، وبقية شرائع الإسلام، فهم في الحقيقة يتعبدون

---

(١) انظر: أصل صفة صلاة النبي ﷺ للألباني (٣/ ٩٣٧)، ومنزلة السنة في الإسلام للألباني (ص: ١٢-١٣)، وإرواء الغليل (١/ ١٠)، ومجموع فتاوى ابن باز (٩/ ١٧٧-١٧٨)، والقرآنيون العرب وموقفهم من التفسير (ص: ٢٠-٢٢)، والقرآنيون في مصر وموقف الإسلام منهم (ص: ٣١).

(٢) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة (ص: ٨).

(٣) ولهم منابر فعَّالة في وسائل التواصل ومواقع إلكترونية مختصة، ولهم مقالات يُنكرون فيها المعلوم من الدين بالضرورة بحجة أنه لم يرد بالقرآن، وينكرون بعضها بدعوى مخالفة العلم التجريبي، ومن أشهر مواقعهم ومنابرهم الإعلامية، موقع: «أهل القرآن».

بدين مختلف عن الإسلام، وهم في أنفسهم مختلفون في كل شريعة وحكم، وهذه نتيجة طبيعية لمن أنكر السنة النبوية[١].

ونسبتهم أنفسهم إلى القرآن من التدليس وقَلْب الحقائق، فهم لا يعملون بالقرآن كله، وما عملوا به من القرآن فهو على حسب أفهامهم المستحدثة، وأول ذلك إلغاؤهم النصوص القرآنية الكثيرة الآمرة باتباع السنة النبوية، أو تحريف معناها إلى طاعة النبي ﷺ فيما أوحي إليه من القرآن فقط، فيرجع الأمر إلى إلغاء المعاني الحقيقية لتلك النصوص.

■ **المستشرقون[٢]:**

والمستشرق كلمة مولَّدة عصرية تعني: «مَن طلب علوم أهل الشرق ولغاتهم ولمن يُعنى بذلك من علماء الفرنجة»[٣].

ولم أجد تعريفًا ينضبط فيه حدُّ الاستشراق، وذلك بسبب التطوُّر الدلالي لهذا المصطلح، فإن بداية الاستشراق تختلف عن أواسطه وأواخره، إذ يُقسم بعض الباحثين مراحل الاستشراق إلى ثلاث مراحل[٤]:

---

(١) انظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، لخادم حسين إلهي بخش.

(٢) بعضهم يسميها مدرسة الاستشراق، وبعضهم يقول: «الاستشراق في دراسته للإسلام ليس علمًا بأي مقياس علمي، وإنما هو عبارة عن «أيديولوجية» خاصة يُراد من خلالها ترويج تصورات معينة عن الإسلام، بصرف النظر عمَّا إذا كانت هذه التصورات قائمة على حقائق أو مرتكزة على أوهام وافتراءات». موقف المستشرقين من السنة (ص: ٥٧). وانظر: الاستشراق، تاريخه وتعريفه (ص: ١١).

(٣) معجم متن اللغة (٣/ ٣١٠)، وانظر: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (ص: ٢٤).

(٤) انظر: موقف المستشرقين من السنة (ص: ٥٩-٧١)، والاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (ص: ٢٤ وما بعدها). والاستشراق تاريخه وتعريفه (ص: ١٦-١٩)

**المرحلة الأولى: دراسة علوم الشرق الإسلامي بغرض التعلم والاستفادة:**

وهي مرحلة ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي، وهي التي عمد فيها الغرب إلى دراسة اللغة العربية، بقصد الإفادة منها، لأنها لغة العلم والحضارة، واستيرادها إلى بلادهم، وترجمة كتبها إلى لغاتهم.

وهذه المرحلة جاءت نتيجة قناعة الغرب بأن النصر والظفر على الإسلام لا يكون إلا بالتعلم والتطوير، والنهضة الحضارية، ولذلك قاموا ببعض الحملات المنظمة لدراسة الإسلام واللغة العربية، دراسة التلمذة والاستفادة، فأنشأوا المدارس والمعاهد العربية في كثير من بلدان أوروبا، وفي عام (١٣١٢م) قرر مؤتمر فينَّا إنشاء دروس عربية وشرقية في عواصم أوروبا، وهي التي تحولت فيما بعد إلى كراسي الدراسات الشرقية في الجامعات الغربية المعاصرة، وهي موجودة إلى يومنا هذا[١].

وكذلك: نشطت حركة ترجمة الكتب العربية إلى اللغات الأوروبية المختلفة، ودخلت كثير من الكتب العربية في المراجع المعتمدة للجامعات الغربية[٢].

وقد ذكر المستشرق وعالم اللغات الفرنسي بوستيل (**Guillaume Postel**) (١٥١٠ - ١٥٨٠م)، أن اللغة العربية لغة عالمية وفيها مؤلفات كثيرة مهمة جدًّا حتى قال: «من يملك ناصية اللغة العربية يستطيع أن يبقر بطون أعداء الدين المسيحي بسيف الكتب المقدسة، وأن يفند عقائدهم بواسطة

(١) انظر: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (ص: ٢٥). والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص: ١٢)، والاستشراق، المفاهيم الغربية للشرق (ص: ٤٦-٤٧).
(٢) انظر: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (ص: ٣٠-٣١).

عقائدهم هم، وعلى اتصال بالأرض كلها عن طريق معرفة لغة واحدة هي اللغة العربية»[١].

وفي هذه المرحلة لم يكن العداء الفكري ظاهرًا معلنًا، وإنما كانت غاية عمل الغربيين هي الاستفادة من الحضارة الإسلامية، وتوظيفها في خدمة نهضتهم الحضارية التي قاموا عليها فيما بعد، وهي وإن لم يُطلق عليها اسم استشراق، إلا أنها تعتبر حجر الأساس الذي قام عليه المستشرقون فيها بعد.

**المرحلة الثانية: مرحلة التنظيم الفعلي:**

وهذه المرحلة تمتد من منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥م)، وهي أخطر مرحلة من مراحل الاستشراق، وأشدها عداوة وضررًا، إذ ارتبط الاستشراق بالدور السياسي، وخدمة الاحتلال الغربي للبلاد الإسلامية، وهو ما يُسمُّونه -زورًا- بالاستعمار[٢].

وأهم مظاهر هذه المرحلة: إصدار المجلات المختلفة في العالم كله وبلغات متعددة.

وعقد المؤتمرات العلمية؛ إقليميًّا وعالميًا، ومنها مؤتمر المستشرقين الألمان (١٨٤٩م)، ومؤتمر أكسفورد وغيرها.

تم في هذه المرحلة دعم الاستشراق من قبل حكومات الاحتلال الغربية دعمًا كبيرًا جدًّا، سواء بالمال أو العتاد، أو حتى نهب المخطوطات والوثائق العربية الإسلامية من بلاد المسلمين، حتى امتلأت مكتباتهم ومتاحفهم بنوادر

---

(١) موسوعة المستشرقين عبد الرحمن بدوي (ص: ١٣٦).
(٢) الاستشراق تاريخه وتعريفه (ص: ١٥).

التراث الإسلامي إلى يومنا هذا، ولا زالوا يُفاخرون بأنهم حفظوها للمسلمين، رغم أنها كانت محفوظة في بلاد الإسلام مئات السنين.

وتم تسمية الاستشراق بمسماه الحالي في هذه المرحلة[١].

والأمر الأخطر في هذه المرحلة هو تصدير فكر الاستشراق لأبناء المسلمين، واستقبال البعثات العربية الإسلامية لتدريس أبناء المسلمين في الجامعات الغربية، وتلقينهم الأفكار الاستشراقية، فيخرج العربي المسلم من بلاد العرب وبلاد الإسلام إلى أوروبا ليدرس اللغة العربية والنحو والبلاغة والفقه وأصول الفقه والحديث والعقيدة، على أيدي أناس لم يؤمنوا بهذا الدين، وما تعلموه إلا لأغراضهم!

فنشأ عنهم جيل من المثقفين المستغربين إقليمًا، المستشرقين فكرًا ومنهجًا، فكان ضررهم على الإسلام والمسلمين أشد من ضرر المستشرقين أنفسهم[٢].

**المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:**

وهي مرحلة تبدلت فيها طرائق المستشرقين، وذلك بانخفاض جهد الاستشراق، وانقطاع جزء كبير من الدعم السياسي له بعد انتهاء الاحتلال عن كثير من البلاد الإسلامية، مع قيام أبناء المسلمين بالمهمة الاستشراقية بدل المستشرقين مما خفَّف من عملهم وجهدهم.

---

(١) انظر: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (ص: ٢٧).

(٢) انظر: موقف المستشرقين من السنة (ص: ٦٨).

وكان الاستشراق في المراحل السابقة ذو هجوم سافر، واحتقار للإسلام والعرب، استهزاء وتهكم، ونقد لاذع في عباراته وأساليبه، إلا أنه في المرحلة الأخيرة بدأ بالمصالحة اللفظية فقط، مع الاستمرار في منهج التشكيك والطعن، ولكن بغلاف البحث العلمي والمنهج النقدي الأدبي، وتطويع النصوص الشرعية لموافقة الأفكار الغربية، ونحو ذلك(١).

وأول استعمال لمصطلح «الاستشراق» كان في معجم الأكاديمية الفرنسية (١٨٣٨م)(٢)، ثم شاع وانتشر وأُسست الجمعيات المؤتمرات بناء على هذا المصطلح.

وقد «ألغى الغرب مصطلح «الاستشراق» في المؤتمر الدولي للجمعية الدولية للمستشرقين (عام: ١٩٧٣م) التي أصبحت تُسمى: «الجمعية الدولية للدراسات الإنسانية حول آسيا وأفريقيا»، ثم أصبحت: «الجمعية الدولية للدراسات الأسيوية والشمال أفريقية»، ولكننا في العالم الإسلامي ما زلنا نُصِرُّ على هذا المصطلح... والحقيقة أن مصطلح الاستشراق لا زال قائمًا في الغرب حتى وإن تخلَّوا عنه رسميًّا ... فهم وإن تخلَّوا عنه في العَلَن فإنه ما زال قائمًا في أدبياتهم وفي نشاطاتهم الفكرية المعاصرة»(٣).

ومما سَبق من المراحل يُعرف أن حصر مصطلح «الاستشراق» في تعريف واحد فيه شيء من الصعوبة.

---

(١) انظر: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (ص: ٩٦). ودفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين (ص: ٣-٤).

(٢) انظر: الاستشراق تاريخه وتعريفه (ص: ١١).

(٣) المذاهب الفكرية المعاصرة والاستشراق (ص: ٧) و (ص: ١٢١-١٢٢)، وانظر: الاستشراق، المفاهيم الغربية للشرق (ص: ٤٥).

ومن التعريفات المعاصرة: «أنهم جماعة من كُتَّاب أوروبا ومفكريها عكفوا على دراسة الإسلام منذ مطلع القرن التاسع عشر»[١].

وأيضًا تعريف الاستشراق بأنه: «اهتمام العلماء الغربيين بالدراسات الإسلامية والعربية، ومنهج هؤلاء العلماء ومدارسهم، واتجاهاتهم ومقاصدهم»[٢].

وهذه التعريفات تحصر الاستشراق في دراسة الشرق الإسلامي فقط، وهو المتبادر عند علماء المسلمين، فإن مصطلح الاستشراق في «القواميس وفقًا للنظرة الأوروبية لا يُفرق بين ديانات وعادات العالم الشرقي، ولا يكاد يُفرِّق بين العقيدة الإسلامية والديانة البوذية مثلًا، وفي هذا خطأ علميٌّ فادح نجمت عنه إساءة بالغة للإسلام وحضارته»[٣].

ولذلك قسَّم بعض الباحثين الاستشراق إلى استشراق عام، واستشراق خاص، وجعل «المعنى الخاص لمفهوم الاستشراق الذي يعني: الدراسات الغربية المتعلقة بالشرق الإسلامي في لغاته وآدابه وتاريخه وعقائده وتشريعاته وحضارته بوجه عام»[٤]. وهذا المعنى هو المتبادر إلى الذهن في المجتمع الإسلامي عن الاستشراق والمستشرقين.

والاستشراق من أخطر الأفكار[٥] وأكثرها نشاطًا ونشرًا للشبهات،

---

(١) افتراءات المستشرقين على الإسلام (ص: ٣).

(٢) الاستشراق تاريخه وتعريفه (ص: ١٢).

(٣) موقف المستشرقين من السنة (ص: ٦٤).

(٤) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (ص: ٢٤).

(٥) انظر: الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام (ص: ٢٢٨-٢٢٩). والمذاهب الفكرية المعاصرة والاستشراق (ص: ١١-١٢).

والطعن والتشكيك في الإسلام عمومًا، وفي السنة خصوصًا، وعامة المدارس التي جاءت بعد المستشرقين إنما تتكئ على كتبهم وأفكارهم[١].

ومن أبرز الدعاوى التي كثيرًا ما ينادون بها هي: دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي الحديث.

■ **العلمانيون (Secularists):**

والعَلْمانية -بفتح العين- أو العالَمانية[٢]، نسبة إلى العالَم، والطبيعة والمادة، مقابل الدينية، فالعَلمانية معناها: الدنيوية مقابل الدينية، والعَلماني هو من ينتسب إلى العالَم والعالمين، أي: الناس، في مقابل الربَّاني المنسوب للرب، بخلاف المعتقد الشائع أن العَلمانية نسبة إلى العِلم، ليوهم المستمع أن العَلمانية دعوة عِلمية[٣]، وإنما هي دعوة للدنيوية مقابل الدينية، وهي الترجمة الحرفية لكلمة (**Secularism**).

**فالعَلمانية هي**: «مبدأ يقوم على إنكار مرجعية الدين، أو سلطانه في تنظيم شؤون الناس، بعضها أو كلِّها، انطلاقًا من مرجعية الإنسان لإدراك الحقيقة والمنفعة الكامنتين في هذا العالم»[٤].

إن العَلمانية في حقيقتها مذهب سلبي، أي: تقوم قاعدة نظامه على سلب أمرٍ معيَّن فقط، دون اشتراط لإضافة أي قانون أو نظام، فأساس العَلمانية:

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص: ١٢).
(٢) انظر: العالَمانية طاعون العصر (ص: ٥٥)، وهو من أوسع ما كُتب عن العلمانية.
(٣) انظر: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة (ص: ٢١ وما بعدها)، والموسوعة الفلسفية العربية (٣/ ٩١٤). وقاموس المورد عربي- إنجليزي (ص: ٧٧٨).
(٤) العالمانية طاعون العصر (ص: ٩٩)، وانظر: المذاهب والأفكار المعاصرة في التصور الإسلامي (ص: ٢٣٧).

فصل الدين عن كل شأن من شؤون الحياة، فأي قانون -دكتاتوري، استبدادي، اشتراكي، شيوعي، ليبرالي ديمقراطي- ما دام يفصل الدين عن نظامه فهو عَلماني، فإن كان قانونًا للدولة طالبوا بفصل الدين عن السياسة والحكم، وإن كان اقتصاديًا طالبوا بفصل الدين عن الاقتصاد، وهكذا التعليم والتربية والعلاقات الاجتماعية، بل حتى العلوم كالطب والهندسة والأحياء، وغيرها من شؤون الحياة.

فالعَلمانية هي رفض اشتراك الدين أو مساهمته في أي شيء من شؤون الحياة الإنسانية، ورفض تدخُّله في ذلك، فمثلًا لو أرادت دولة ما منع تعاطي الخمر فلا يجوز لها -عند العَلمانية- أن تستدل بأي نص ديني، ولا تُمانع بعد ذلك أن تمنعه لسبب صحي، أو اقتصادي مثلًا.

ومما سبق يتبين أن دعوة العَلمانية هي بقاء الدين فقط في القلب، وعدم إظهار شعائره أمام الآخرين، وتقنين وتأطير أثره في حدود ضيِّقة جدًا، لا تتجاوز المرء ونفسه في ذلك.

وبسبب هيمنتها الفكرية وسيطرتها على عامة الدول الكبرى فإن ثقافة الشعوب صارت تتعاطى مع كثير من شؤون الحياة انطلاقًا من النظرة العَلمانية سواء شعروا أم لم يشعروا[١]، حتى طال هذا التأثير جملة من المنتسبين للشريعة الإسلامية، كما سبق أثرها في دعوى تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، فهذا التقسيم على إطلاقه في حقيقته ونتيجته تطبيقًا حرفيًّا للعَلمانية، وفصلًا تامًّا بين الدين وشؤون الحياة[٢].

---

(١) انظر: الموسوعة الفلسفية العربية (٣/ ٩١٦).

(٢) انظر، ما سبق: (١/ ١٨٤).

ودعاة العلمانية من المنتسبين للإسلام ينسبون أنفسهم إلى العِلم، ولـمَّا كانت دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي تخدم مذهبهم صاروا من المؤيدين والداعين لها، بل والمستدلين بها على إنكار السنة النبوية.

فهم لم يتبنَّوها إيمانًا منهم بوقوع التعارض حقيقةً، وإنما انسياقًا مع قاعدتهم الأساسية وهي فصل الدين عن شؤون الحياة، وأمثلتهم التي يستدلون بها وتعسُّفهم وتكلُّفهم في محاولة إثبات التعارض خير دليل على ذلك[1].

■ **ومن المدارس: المدرسة العقلية الحديثة:**

وهذه المدرسة كما هو ظاهر من اسمها تنتسب للعقل، فهي المدرسة التي تُقدِّم العقل على كلِّ شيء، وترفض كل شيء لا يدل عليه العقل، ولو كان من غير حدوده ومجالاته.

والعقل يُطلق على شيئين: الأول: المبادئ العقلية الضرورية، والثاني: الرأي.

قال الراغب الأصفهاني: «العقل يقال للقوة المتهيئة لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوة»[2].

أما العقل الأول فمن فقده فهو مجنون، غير مكلف، وأما الثاني وهو الرأي الناتج عن صحة وقوة العقل الأول، فهو قابل للاختلاف، والتنازع، والترجيح، والتصويب.

والعقل الذي هو مصدر معتبر من مصادر المعرفة هو العقل الأول، فمن

---

(١) انظر ما سيأتي في الدراسة التطبيقية (١/ ٣٣١).

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص: ٥٧٧)؛ مادة: «عقل». وانظر: مقاييس اللغة (٤/ ٦٩).

اعتقد إمكان اجتماع النقيضين والضدين، أو اعتقد حدوث حادث بلا محدِث، أو أن الكل أصغر من الجزء، وغير ذلك فهو في حكم المجنون.

فالمدرسة العقلانية هي: «مذهب فكري يزعم أنه يمكن الوصول إلى معرفة طبيعة الكون والوجود عن طريق الاستدلال العقلي، بدون الاستناد إلى الوحي الإلهي، أو التجربة البشرية الحسية، وكذلك يرى إخضاع كل شيء في الوجود للعقل، لإثباته، أو نفيه، أو تحديد خصائصه»[١].

وهي مدرسة كبيرة لها طرائق ومذاهب وأفكار تجتمع في إرجاع كل شيء إلى العقل.

والذي يهمَّنا منها «الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر»، وهم: جماعة من المنتسبين للإسلام والمشتغلين بالعلم الشرعي ممن قامت دعوتهم على تقديم العقل على النص مطلقًا، وتبنِّي نتائج الفكر الغربي، وتطويع النصوص الشرعية لها، وردِّ كل النصوص التي لا توافق العقل، أو لا يدل عليها العقل كالغيبيات، أو تأويلها، وتحريف معانيها، والمراد منها.

**وأهم الأسس التي قامت عليها هذه المدرسة[٢]:**

أ- تعظيم العقل وتقديمه على النقل، كما قال محمد عبده حسن خير الله (ت: ١٩٠٥م): «الأصل الثاني للإسلام: تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض»[٣]. ويقول: «اتفق أهل الملة الإسلامية إلا قليلاً ممن لا يُنظر إليه على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل»[٤].

---

(١) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب (٢/ ٨٠٦)، ومعجم مصطلحات العلوم الشرعية (ص: ١١٢٦). والموسوعة العربية العالمية (١٦/ ٣٣٥).

(٢) انظر: موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر من النص الشرعي (ص: ٥٢-٥٦).

(٣) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية (ص: ٧٠).

(٤) المصدر السابق.

ب- تأويل النص إذا كان ظاهره متعارضًا مع العلم التجريبي الحديث، والمعطيات الجديدة للفكر الغربي والواقع التاريخي.

ج- الدعوة إلى إعادة تفسير الشريعة تفسيرًا يمكنه مواكبة ومسايرة الفكر الغربي، ويُطلقون عليه أحيانًا: نبذ التقليد وفتح باب الاجتهاد مطلقًا، ومرادهم بالتقليد: فهم السلف، وفهم علماء المسلمين للنصوص، وليس التقليد المذكور في كتب الفقهاء، وفتح باب الاجتهاد مطلقًا، دون ضوابط، ولا قواعد شرعية.

د- تضييق نطاق الاحتجاج بالنصوص الشرعية بالتشكيك، وذلك بالتشكيك بخبر الآحاد، وتقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية.

هـ- الطعن في منهج المحدثين، والطعن في عدالة بعض الصحابة والتابعين، وإظهار شبهات المستشرقين في ذلك وتبنِّيها والدفاع عنها.

«ولا يُنكر ما كان لهذه المدرسة من آثار واضحة في نبذ الخرافات، والاستبداد، والتعصب، والتقليد المذهبي، وإعادة الاهتمام بمسائل الإصلاح في ضوء الشريعة -في الجملة- **ولكن في الوقت نفسه لا يمكن تجاهل الانحرافات العقدية، والعلمية، والعملية، التي وقعت فيها هذه المدرسة، وخاصة ذلك الرأي الذي أحدثه روادها -قصدوا أو لم يقصدوا- في تقريب العَلمانية، والتغريب، إلى المجتمعات الإسلامية، كنتيجة لروح الهزيمة التي سادت تلك المدرسة**»[1].

وهذه المدرسة من أشدِّ المدارس تأثيرًا، وانتشارًا، وحضورًا، في الأوساط العلمية والشرعية، وذلك لأن روَّادها من المشتغلين بالعلم الشرعي، فبعضهم

---

(١) موقف الاتجاه العقلاني الإسلامي المعاصر من النص الشرعي (ص: ٥٦).

يُعد من القضاة الشرعيين، والفقهاء، وبعضهم من أهل الحديث وبعضهم من الأصوليين.

ولذلك كانوا هم المرجع الأساسي لغير المختصين في هذه المسائل، حتى إنهم يُطرونهم ولا يرون في الإسلام علماء غيرهم.

■ **ومنهم: الحداثيون:**

نسبة إلى الحداثة، وهو فكر نشأ في الغرب نتيجة الصراع الكنسي العلمي حتى استورده بعض المسلمين فصاروا يدعون إلى إخضاع النصوص الشرعية لمواكبة التقدم الحاصل في الصعيد العالمي(١).

والحداثة هي: «فرض النموذج الغربي على غيره، أو محاولة صياغة نموذج للفكر والحياة، يتجاوز الموروث، ويتحرر من قيوده وثوابته، ليحقق تقدم الإنسان، ورقيِّه، بعقله ومناهجه العصرية الغربية، لتطويع الكون لإرادته، واستخراج مقدراته لخدمته»(٢).

ومن أبرز خصائص الفكر الحداثي(٣):

١- تقديس العقل واعتباره المصدر الأول للمعرفة.

٢- محاولة تقديم نموذج لخروج الأمة العربية من مأزقها، وتخلُّفها، يتأسس على نبذ التراث جملة، أو تدريجيًّا، أو باعتماد النموذج الغربي جملة، أو انتقاء.

---

(١) الحداثة وموقفها من السنة (ص: ٣٠).

(٢) المصدر السابق (ص: ٣٣).

(٣) انظر: الحداثة وموقفها من السنة (ص: ٣٢-٣٣)، ومشكلة الحديث عند الحداثيين (ص: ٩٧٧).

٣- الانبهار بالحضارة الغربية، ومنتجاتها من أفكار ومناهج.

٤- النظر إلى الموروث الديني على أنه سبب تخلُّف الأمة وتأخرها.

فالحداثيون يتقاطعون مع العقلانيين والعَلمانيين ببعض الأصول، ويأخذ بعضهم عن بعض، بل قد يوصف الشخص ذاته بأنه علمانيّ حداثيّ عقلانيّ.

إلا أن هناك فروقًا بين هذه الأفكار منها طريقة التعامل مع النص، فالمدرسة العقلية الحديثة، قد يوجد من رجالها من يعظم النص، إلا أنه يُخْضِعه للمفهوم العقلي الغربي، أما العلمانية فلا تقيم للنص ولا لمعناه وزنًا، ولا يهمهم وجود النص، وعدم وجوده.

وأما الحداثيون فهم كذلك لا يقيمون للنص وزنًا، إلا أنهم على استعداد لتحوير وتأويل وتحريف النص عن مراده بما لا تسعفه لغة ولا سياق، مع إعلان النكير والاستهزاء بالتفسير الصحيح للنصوص.

وتقارب هذه الأفكار وتداخل شخصياتها يجعل التفريق بينها بحاجة إلى مزيد بحث ودراسة.

وهذه نظرة سريعة على أبرز الفِرَق التي تبنَّت هذه الدعوى، ولكل فرقة رُوَّادها ومفكروها، ولكل مدرسة نشاطها، من كتب ومقالات، ومواقع إلكترونية، وحسابات في وسائل التواصل الاجتماعي، يُنشر فيها ما يؤيد هذه الدعوى، ولهم فيها مسالك وطرق تأتي في المطلب القادم إن شاء الله.

## المطلب الرابع

## مسالك المخالفين في محاولة إثبات دعوى التعارض:

كل دعوى أو مسألة يُراد تقريرها وتقديم الأدلة على صحتها فلا بد أن تُقدَّم وفق الأسس العلمية والمنهج الصحيح، وذلك بالتزام أصول المنهج العلمي، ومن أهم ذلك: الأمانة العلمية، والتصور الكامل، ومراعاة مصطلحات أهل الاختصاص، وسياق الكلام وسباقه، والرجوع إلى أصول المصادر المعتمدة، وترك المصادر غير الموثوقة، وغيرها من الأصول المعتمدة.

ويجب تجنب: الكذب، والبتر، والتزوير، وتحميل النصوص ما لا تحتمل، واعتماد المصادر التالفة وغير المعتمدة، ونحو ذلك.

وقد نشر جماعة من المشككين في السنة النبوية بعض المقالات والكتب، وذكروا فيها أمثلة شكَّكوا فيها بالسنة عمومًا، وادَّعوا معارضتها للعلم التجريبي خصوصًا، وضربوا لذلك أمثلة، ولكنهم سلكوا طُرُقًا ظاهرها المنهج العلمي والبحث المحايد، وحقيقتها خلاف ذلك.

ومن الظواهر البارزة في كتاباتهم ادِّعاء الحياد والبحث العلمي المنصف، والتحقيق والتدقيق، والاستقراء والتفاني في طلب الحقيقة، ولا تخلو كتبهم من مدح أنفسهم وذمِّ غيرهم في ذلك.

ولا يفتأ يُطري بعضُهم بعضًا، بل ويهدم كل ما كُتب وقيل في مقابل ما يكتبه واحدٌ منهم، كما قال البروفسور «كولسون» أستاذ الفقه الإسلامي بجامعة لندن:

«إن (شاخت) صاغ نظرية عن أصول الشريعة الإسلامية غير قابلة للدحض في إطارها الواسع»[١].

**ومن المسالك التي اتخذها المشككون في السنة:**

**١- الجهل بالحقائق والمصطلحات:**

قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. فلا يحلُّ لمؤمن أن يتكلم بغير علم، ولا شك أن من جهل شيئًا عاداه، فمن جهِل مراد المحدِّثين ببعض مصطلحاتهم، ثم بناها على مصطلحه المتأخر بعد التطوُّر الدلالي للألفاظ فقد وقع في غلط كبير، أو إن كان عارفًا بذلك المصطلح وتعمد مخالفته فبسبب سوء قصده.

وهذا المسلك ليس نادرًا حتى يُظن أنه زلة يقع فيها كلُّ أحد، وإنما هو ظاهرة شائعة في كتاباتهم ومصطلحاتهم.

**٢- الاضطراب المنهجي:**

يعمد المخالفون للسنة عمومًا إلى التشكيك في الأحاديث والطعن فيها ويعلِّلون طعنهم بأسباب عامة مثل: عدم كتابة السنة، أو أن السنة ليست حجة، أو أنها أحاديث آحاد فلا تُقبل، ثم تجده يستدل ويحتج بحديث فيه نفس الصفات التي رفضها في السابق، ومن ذلك استدلالهم بحديث «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**». وحديث: «**لا تكتبوا عني شيئًا**»[٢]، وهي أحاديث أحاد، وينطبق عليها ما ينطبق على غيرها من الأحاديث التي رفضوها، وكذلك في دعوى معارضة

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية (١/ ٦٨).
(٢) العلمانيون العرب وموقفهم من الإسلام (ص: ٢٠٣-٢٠٤).

السنة للعلم التجريبي، فتجدهم لا يقبلون ما دلَّ عليه الحديث النبوي مما لم يُكتشف إلا حديثًا ولا يعترفون بأنه من الإعجاز لأن العلم متغيِّرٌ غيرُ ثابت وقد تتغير هذه المعلومة العلمية، في حين أنهم يدَّعون معارضة السنة استدلالًا بذات المعلومات العلمية، بل والتي تكون أقل قيمة مما لم يقبلوا به من قبل، وهذا اضطراب بيِّن، وهو مخالف لمنهج البحث العلمي.

### ٣- الحكم المسبق على أهل الحديث بالإدانة والتهمة[١]:

من أبرز صفات المشككين في السنة بناء دراساتهم على طريقة المنهج المعكوس، وهو الاعتقاد أولًا، ثم تطلُّب الدليل على الاعتقاد المسبق[٢].

قال محمد بن صالح العثيمين: «التعصب للقول سبب للضلال، وأن الإنسان ينبغي أن يستدل ثم يعتقد، لا أن يعتقد ثم يستدل؛ لأنه إذا اعتقد ثم استدل يلوي أعناق النصوص لتوافق ما اعتقد، لكن إذا استدل أولًا، ثم اعتقد، بنى عقيدته على الدليل، ووافق الدليل»[٣].

ولا شك أن هذا من أكثر ما يُفسد نتائج البحث العلمي، حيث يعتقد الباحث مسألة موافقة لغَرَضه، ثم يبدأ بالتفتيش في الأدلة للبحث عن دليل يوافق ما ذهب إليه، فإذا وجد ما يوافقه أخذه وأظهره، وبنى عليه ما لا يحتمله الدليل، وإن وجد ما ينقض مذهبه أخفاه أو شكك في صحته، أو حرَّف معناه.

---

(١) انظر: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (ص: ٩٢ وما بعدها).

(٢) انظر: أساليب المستشرق «قولد تسيهر» في عرضه للإسلام (ص: ٦).

(٣) شرح العقيدة السفارينية (ص: ٤٠٠).

قال وكيع بن الجراح: «إن أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»[١].

وقال -أيضًا-: «من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة، ومن طلبه ليقوي به رأيه فهو صاحب بدعة»[٢].

### ٤- الشك الارتيابي أو الشك لأجل الشك[٣]:

لما كان الأصل عندهم تهمة الإسلام وتهمة منهج المحدثين، صار الشك عندهم هو الأصل، فصار الباحث منهم يشك لأجل الشك، لا لأجل وجود سبب داعٍ إلى ذلك.

ولا يُنكر علماء الحديث الاحتياط في ثبوت الحديث القائم على وجود أسبابه وأدلته، ومن ذلك توقفهم في تصحيح حديث المعروف بالتدليس إذا عنعن، حتى يصرِّح بالسماع من شيخه.

وهذا التوقف والشك في احتمال عدم سماعه من شيخه شكٌّ منهجي، لأن الراوي موصوفٌ بالتدليس، ولذلك من لم يكن موصوفًا بالتدليس فإنهم يقبلون روايته وإن عنعن لأن الشك لا وجه له في هذه الحالة، والأمثلة على ذلك في منهج المحدِّثين كثيرة جدًا[٤].

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٧)؛ رقم: ٣٦، وذم الكلام وأهله (٢/ ١٨٨)، ونقله ابن تيمية عن ابن مهدي، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٦/ ٣٤٣).

(٢) ذم الكلام وأهله (٢/ ١٨٨).

(٣) انظر: المعجم الأدبي (ص: ١٥٤).

(٤) انظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ١٣-١٤)، والنكت على ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٢١٤).

أما الشك في كل شيء، من غير سبب، فهو ناتج عن تحامل واتهام وسوء قصد وظن في علماء الحديث.

**٥- الاعتماد المطلق على الروايات الشاذة:**

في كل علم وفي كل تخصص وفي كل دين محكمات ومتشابهات، وقواعد أساسية متفق عليها، وشواذ لا يُعبأ بها، وليس لها قيمة.

ومن علامات الهوى وعدم تطلُّب الحقيقة: اعتياد تبنِّي المتشابهات، والآراء الشاذة، ونصرتها، وتقويتها واتهام من يخالفها.

وقد عمد المشككون في السنة إلى آراء شاذة من أُناس أحيانًا يكونون على غير الإسلام أصلًا، ويجعلونها أدلة أصلية في المسألة، ويضربون الأدلة الصحيحة المستفيضة عرض الحائط.

**٦- الانتقاء غير المنهجي للمصادر، واعتماد المصادر غير المعتمدة:**

من أبرز مظاهر عمل المخالفين للسنة اعتماد المصادر غير الموثوقة، والإكثار من النقل عنها ومعارضتها بما هو أصح منها وأثبت.

وكثيرًا ما يُنقل عن كتب الأدب واللغة والتاريخ أحاديث مخرَّجة في الصحاح والسنن.

وكثيرًا ما يُنقل عن غير أهل الحديث قواعد في الحديث يُقدِّمونها على أقوال أهل الحديث أنفسهم.

وكثيرًا ما يُستدلُّ بالأحاديث الضعيفة وترك الأحاديث الثابتة الصحيحة.

**٧- التعميم غير المنضبط، أو التعميم المطلق:**

يتفق العقلاء أن وقوع الخطأ من الشخص لا يعني أن كل ما يفعله في حياته خطأ، وأن خطأ المختص لا يعني أن كل مسائل هذا التخصص خاطئة، ولا يُخالف ذلك عاقل، وعلى الرغم من كثرة الأخطاء الطبية وتكرارها إلا أنه لم يقل عاقل بوجوب إلغاء الطب، وكذا جميع التخصصات الأخرى.

ومن الظواهر البارزة في عمل المشككين في السنة تعميمهم الخطأ، أو ما يتوهمون أنه خطأ على جميع أفراد نوعه في علم الحديث.

فوجود راوٍ ضعيف يدل -عندهم- على ضعف جميع الرواة، ووجود حديث ضعيف يدل -عندهم- على ضعف جميع الأحاديث.

ومن ذلك ادعاء بعضهم أن كل حديث ورد في العلم فهو مخالف لما عليه العلم التجريبي، لأن الحديث -بزعمه- قد ثبتت مخالفته للعلم، وبما أن المخالفة ثبتت مرة واحدة -عنده- فإن كل ما ورد في السنة من أحاديث العلم فهي باطلة.

ولا يخفى ضلال هذا المنهج، وأول ما يردُّه أن علماء الحديث هم أول من نبَّه على ضعف بعض الرواة، وضعف بعض الأحاديث مما يقطع بأنهم ميَّزوا الضعيف من الصحيح، والأمر عندهم منضبط ليس فيه إشكال.

**٨- إنكار ما لم يعرفوه؛ وإنكار السنة النبوية، بحجة أن العلم لم يثبت ذلك ولم يكتشفه حتى الآن.**

وهذا ليس منهجًا جديدًا، بل هو دأب أهل الباطل من قديمٍ، كما قال الله ﷻ: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. [يونس: ٣٩].

والاستدلال بعدم العلم على العلم بالعدم غلط بإجماع العقلاء، وفهم هذا يُزيل الإشكال ويدفع توهم التعارض من هذه الجهة(١).

فمن القواعد المقررة عند العقلاء: أن عدم العلم ليس علمًا بالعدم.

**٩- تعمد الكذب والبتر:**

اتفق البشر على اختلاف مللهم وطوائفهم على ذم الكذب والتحذير منه، وأنه من الأفعال الدنيئة الوضيعة، لا يُعرف به أحد إلا كان له تُهمة وسُبَّة.

قال النبي ﷺ: «**وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرَّى الكذب حتى يُكتب عند الله كذابًا**»(٢).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/ ٣٣٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الأدب، باب قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، وما ينهى عن الكذب (٨/ ٢٥)؛ رقم: ٦٠٩٤. وصحيح مسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: قبح الكذب وحسن الصدق وفضله (٤/ ٢٠١٣)؛ رقم: ٢٦٠٧.

وقال النبي ﷺ: «**آية المنافق ثلاث: إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان**»(١).

والكذب إذا دخل البحوث العلمية أفسدها، وقلب الحق فيها باطلًا، وقلب الباطل حقًّا، وسهل عليه التحريف والتبديل بقدر ما يتسع خيال الكاذب، ولا حيلة في الكذاب؛ كما قيل:

لي حيلة فيمن ينمُّ ... وليس في الكذاب حيلة

من كان يكذب ما يريد ... فحيلتي فيه قليلة(٢)

فلا مجال للوصول إلى الحقيقة، والنتائج العلمية الصحيحة، طالما يشوبها الكذب والبتر والتزوير، إذ النتائج حتمًا ستنحرف عن مسارها بقدر حجم الكذب والتزوير فيها.

والكذب والبتر من الظواهر البارزة في كتابات المشككين في السنة النبوية.

**١٠- الاعتداد بالرأي مع التشكيك بجميع الآراء الأخرى ولو كانت البراهين معها:**

يُظهر المخالفون دائمًا أنهم يتَّبعون أعلى قواعد الدقة في البحث العلمي، والاستقراء التام، والحيادية، ويرون أن نتائجهم جاءت بعد هذه المثالية المصطنعة من البحث العلمي، وعليه: فمن خالفهم في النتيجة فهو عندهم متحيِّزٌ غير حياديٍّ، وغير عارف بالمنهج العلمي، جاهل متعصب.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: علامة النفاق (١/ ١٦)؛ رقم: ٣٣ وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان خصال المنافق، (١/ ٧٨)؛ رقم: ٥٩.

(٢) معجم الشعراء (ص: ٥٠٢).

فيجب أن يلزموا غيرهم رأيهم في دين الإسلام فمن خالف وصفوه بالرجعية والتعصب والتخلف والجهل والجمود[١].

**١١- عدم التفريق بين مراتب العلم وتصويرها على درجة واحدة تُوهم المستمع أنها مسلَّمات:**

من الأساليب الملاحظة في كتابات المشككين في السنة النبوية ممن يتبنى دعوى تعارضها مع العلم، تعظيم المنهج العلمي التجريبي، والتسليم بنتائج بعض دراساته دون نقاش، خاصة في الأوساط غير العلمية، إذ المختصون بالعلم التجريبي هم أعلم الناس بنقصه وقصوره، واحتمال الزلل والخلل والتزوير فيه، وأنه مراتب فيها الصحيح وفيها الضعيف المردود، وفيها الذي لا يزال تحت التجربة والاختبار[٢].

أما غير المختص ممن يهاجم السنة النبوية فإنه -غالبًا- لا يفرق بين النظرية والفرضية والحقيقة العلمية، لذلك تكثر جرأتهم على وصف الفرضيات بالنظريات والحقائق!

**١٢- رد النص بحجة إظهار الحرص على الدين والدفاع عنه:**

وهذا المسلك من المسالك التي يكثر استعمالها بين أوساط المنتسبين إلى الإسلام، ممن ظنُّوا أن الدفاع عن الإسلام وإعلاء مكانته لا يكون إلا بموافقته للمزاج الغربي والثقافة الأوروبية.

---

(١) الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري (ص: ٩٦-٩٧).

(٢) انظر مطلب: مراتب العلم التجريبي (ص: ٩٨) ومطلب: ثغرات العلم التجريبي والنقد الموجه له (ص: ١٠٢).

فعمد بعضهم إلى النصوص التي ظهر لهم مخالفتها للعلم، فهجموا عليها مظهرين الحرص والذب عن حياض السنة، حتى لا يُنسب لها الخلل والنقص، مجتهدين في تكييف النصوص وفق ثقافة العصر ما أمكنهم ذلك، وإلا فردُّوا النص وكذبوا نسبته إلى النبي ﷺ، وكثُر ذلك عند أتباع المدرسة العقلانية الإسلامية.

وأختم المطلب بقول مصطفى الغلاييني: «فإما أن يعطونا من وقتهم شيئًا لفهم الكتاب المنزل، فيروا أنهم كانوا في انتقاصهم الدين واهمين، وإما أن يكُفُّوا عن الطعن عليه وازدراءه وتنفير شباب الأمة منه، بدعوى أنه يناقض العلم، وأن العلم قد نسفه من أساسه نسفًا، وهم لم يدركوا من العلم إلا عِلالة لا تشفي عِلة، ولا تُروي غلة، ولم يعرفوا من الدين إلا ما تعرفه العجائز، فها نحن أولاء نقول لهم: إن الدين والعلم أخوان، وهذه براهيننا مسطورة في كتاب الله، ناطقة بها آياتُه، فما أنتم فاعلون؟»[1].

وسيتبين في الدراسة التطبيقية كثيرًا من هذه المسالك وتطبيقاتها والرد عليها[2].

(١) الدين والعلم وهل يعارض الدين العلم (ص: ٢٤-٢٥).
(٢) انظر ما سيأتي (١/ ٣٣١).

## المبحث الثالث

## منهج المحدثين في حلِّ ما ظاهره التعارض بين السنة النبوية والعلم التجريبي

المطلب الأول: القواعد العامة في التوفيق بين مشكل الحديث النبوي:

إن كمال الشريعة الإسلامية أمرٌ ثابت لا شك فيه، قد ذكره الله سبحانه في القرآن الكريم وذلك في قوله سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وكذلك وجوب التحاكم إلى الكتاب والسنة النبوية كما قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

ولازم كمال الشريعة ووجوب التحاكم إليها: الشمول والاستمرار، ولازم الشمول: التوافق وعدم التناقض والاختلاف، إلى قيام الساعة، فيستحيل أن يقع في نصوص الشرع ما يعارض بعضه بعضًا، دون أن يكون له وجهٌ يُخرجه من دائرة التعارض، وذلك وحده مصدرها، فهي وحيٌ من الله ﷻ.

وعلامة ما كان من عند غير الله أن يكثر في التناقض والاختلاف ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وهذا ما دعا أئمة الحديث إلى جمع الأحاديث الـمُشكلة، والتي ظاهرها الاختلاف، فاجتهدوا في التأليف والتوفيق بينها، وبيان معانيها في كتب: مشكل الحديث ومختلِفِه، وضمن شرحهم للحديث. ومختلِف الحديث هو: «أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما»(١).

وأما مشكل الحديث فهو: أن يكون التعارض بين الحديث النبوي ومصدر معرفي صحيح، كتوهم التعارض بين السنة والقرآن الكريم، أو التاريخ الثابت الصحيح، أو العقل الصريح، أو الحقائق العلمية، أو نحو ذلك(٢).

فالعلاقة بين مشكل الحديث ومختلفه علاقة عموم وخصوص، فكل مختلف فهو مشكل، ويختص المشكل غير المختلف بمصدر معرفيٍّ آخر غير الحديث النبوي(٣).

**ومن الفروق بين المشكل والمختلف:**

أن المختلف يكون في دائرة الحديث النبوي، وأما المشكل فهو أعم حيث يكون بين حديثين، أو بين حديث وآية، أو بين حديث وعقل، أو تاريخ، أو حس.

---

(١) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٩٠)، وانظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٤٨١).

(٢) انظر: علم مختلف الحديث ومشكله (ص: ١٥)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٤٤٢)، ولسان المحدثين (٥/ ٦١).

(٣) قد يُطلق المشكل ولا يُراد به المعنى الاصطلاحي، مثل كتاب: «كشف المشكل في أحاديث الصحيحين» لابن الجوزي، فالإشكال الذي يقصده هو الإشكال العام في غريب الألفاظ أو في الإسناد، أو ضبط أسماء الرواة، ويذكر أيضًا مختلف الحديث ومشكله. انظر: علم مختلف الحديث ومشكله (ص: ٥٤).

والمختلف لا يكون إلا بين حديثين فأكثر، وأما المشكل فقد يكون في الحديث الواحد.

والنظر في مشكل الحديث أعسر من النظر في المختلف، والمشكل هو الذي يدخل منه أعداء الإسلام للطعن في السنة النبوية[١].

والكتب المؤلفة في مشكل الحديث ومختلفه لا تفرق -غالبًا- بين النوعين، فكتاب «مشكل الآثار»، أو «تأويل مختلف الحديث»، يكون فيها المشكل والمختلف.

وأما كتاب: «اختلاف الحديث» للشافعي فقد جرَّده للكلام على مختلف الحديث ولم يذكر فيه حديثًا مشكلًا[٢].

ولابد من تقرير أمورٍ مهمة قبل دراسة مختلف الحديث ومشكله، إذ هو علم مهم، بل إنه من أصعب العلوم، ولا يتأهل له إلا العلماء العارفون بالحديث النبوي، إسنادًا ومتنًا وفقهًا، «ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ... وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث، والفقه، الغواصون على المعاني»[٣].

قال ابن تيمية: «فإنَّ تَعَارُضَ دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بَحْرٌ خِضَمٌّ»[٤].

---

(١) علم مختلف الحديث ومشكله (ص: ١٩).

(٢) انظر: علم مختلف الحديث ومشكله (ص: ٥٠).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٨٤)، وانظر: التقريب والتيسير للنووي (ص: ٩٠)، وانظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٤٨١).

(٤) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص: ٣٠). ومجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٤٦).

ولابد لمن يستشرف له أن يعتقد جازمًا كمال الشريعة الإسلامية، وسلامة النصوص من العيب والنقص، والتعارض والتضاد، وأن يوقن قبل الخوض في ذلك أن التعارض مستحيل بين ما ثبت من نصوص الشريعة.

وأيضًا أن يلتزم منهج الأئمة والعلماء في حلِّ ما ظاهره التعارض، وفق قواعد الحديث والفقه والأصول، وألَّا يستعجل التأليف بينها دون الرجوع إلى كلام العلماء والأئمة السابقين، فغالبًا سيجد ما يزيل ذلك الإشكال.

ونُقل عن إسحاق بن راهويه أنه قال: «ولا أعرف حديثين يخالف أحدهما الآخر، ولكل ما روي من الأحاديث المختلفة معان يعلمها أهل العلم بها»[(١)].

ولـمَّا سأل الإمامُ أحمدُ، يحيى بنَ سعيد عن حديثين ظاهرهما التعارض قال: «لهذا وجه، ولهذا وجه، ولهذا أمثال وأشباه في السنن». ثم ساق أمثلة كثيرة، ثم قال: «ولا تُضرب الأحاديث بعضها ببعض، يُعطى كل حديث وجهه»[(٢)].

وقال ابن خزيمة: «لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما»[(٣)].

وقد ذكر ابن القيم كلامًا مهمًا في هذا فقال: «لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة ﷺ، فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتًا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخًا للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة،

(١) صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام (ص: ٢٠٧).
(٢) مسائل صالح بن أحمد لأبيه (ص: ٢/ ٢٦٣-٢٦٧).
(٣) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٨٥)، وانظر: الرسالة للشافعي (ص: ٢١٦).

وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخًا للآخر، فهذا لا يوجد أصلًا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معًا، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع، وبالله التوفيق»[١].

وشرط الحكم بالتعارض بين الحديثين أو على الحديث وغيره من مصادر المعرفة:

**أولًا: إثبات صحة الحديث**[٢]، إذ لا شك أن التعارض فرع التصحيح[٣]، ومتى ضعف السند فلا يجوز أن يكون حجةً، فضلًا عن أن يُعارَض به الحديث الصحيح.

قال ابن القيم: «ومعارضة الأحاديث الباطلة للأحاديث الصحيحة لا توجب سقوط الحكم بالصحيحة، والأحاديث الصحيحة يصدق بعضها بعضًا»[٤].

فلا يُحكم على حديث بأنه من المشكل، أو المختلف، إلا إذا ثبت سنده، صحيحًا كان أو حسنًا.

**ثانيًا: صحة المصدر المعرفي المعارَض به**، فلا تستقيم معارضة السنة الصحيحة بما لم يثبت ثبوتًا قطعيًا في مصادر المعرفة الأخرى، كالفرضيات

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ١٣٧-١٣٨).
(٢) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٤٤٣).
(٣) علم مختلف الحديث ومشكله (ص: ١٦).
(٤) أحكام أهل الذمة (٢/ ١١٢٤).

العلمية، أو الأخطاء العلمية التي ثبت خطؤها، أو نحو ذلك، قال ابن القيم: «لا تجوز معارضة الأحاديث الصحيحة المعلومة الصحة بروايات التاريخ المنقطعة المغلوطة»[١]، وقال أيضًا: «فلا يجوز أيضا معارضة الأحاديث الثابتة بحديث من قد أجمع علماء الحديث على ترك الاحتجاج به»[٢].

**ثالثًا: أن يكون اختلاف تضادٍّ لا اختلاف تنوع**، إذ الاختلاف نوعان: اختلاف تضاد، وهو الاختلاف الحقيقي الذي لا يمكن قبول أحد الأمرين إلا بطرح الآخر.

وأما اختلاف التنوع فهو الذي لا يكون فيه تضاد بين النصين ويمكن حمله عليهما جميعًا، ومثاله: أذكار الاستفتاح في الصلاة، فقد ورد أن النبي ﷺ كان يقرأ عدَّة أدعية، فالسنة أن يُقرأ هذا تارة، وذاك تارة وهكذا[٣].

## القواعد العامة في التوفيق بين مشكل الحديث:

عامة القواعد التي سبق ذكرها في مطلب: «القواعد العامة في فهم السنة النبوية»[٤]، إذا تم تطبيقها وفُهم الحديث في ضوءها فهمًا صحيحًا، فإن أغلب الإشكالات ستنتهي، ولن يبقى إلا القليل، ولذلك فإن من المهم في معرفة طريقة حلِّ الإشكالات الرجوع إلى قواعد فهم السنة، كجمع طرق الحديث الواحد، وجمع جميع أحاديث الباب الواحد، وفهم الحديث وفق لسان العرب، ومعرفة سبب ورود الحديث، ونحو ذلك.

---

(١) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (١/ ٣٦٥).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٠٠٦).
(٣) انظر: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ص: ١١).
(٤) انظر ما سبق: (١/ ٢١٨).

**فمن القواعد العامة في التوفيق بين مشكل الحديث النبوي:**

**١- الاعتقاد الجازم أن الشرع كاملٌ، وسالمٌ من الاضطراب والاختلاف،** وأن الاختلاف مرجعه إلى أفهام الناس واجتهاداتهم لا إلى النصوص الشرعية.

وأن يعتقد أن الواجب في نصوص الشرع التسليم والانقياد وعدم المعارضة، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾. [الأحزاب: ٣٦].

قال أبو القاسم الأصبهاني (ت: ٥٣٥هـ): «ولا نعارض سنة النبي ﷺ بالمعقول، لأن الدين إنما هو الانقياد والتسليم، دون الرد إلى ما يوجبه العقل، لأن العقل ما يؤدي إلى قبول السنة، فأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل»[(١)].

**٢- الأصل سلامة الحديث وصحة معناه، والبحث بجدٍّ عن وجه التأليف بينه وبين غيره، وعدم التعجل في تغليط الثقة، وتضعيف الصحيح.**

وهذا فرع عن وجوب التسليم بالنصوص الشرعية الصحيحة، وإن لم تبلغها العقول، ونَبَتْ عنها الأسماع، واستوحش منها المستمع فإنها لا تُردُّ بالقياس والأمثال[(٢)].

قال ابن تيمية: «إن ما أخبر به الرسول عن ربه ﷻ فإنه يجب الإيمان به،

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٤٩).

(٢) انظر: أصول السنة لأحمد بن حنبل (ص: ١٨-٢١)، وعلم مختلف الحديث ومشكله (ص: ٤٣).

سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه»[١].

وقال ابن حجر: «وعدم الاطلاع على المراد من الخبر لا يقتضي تغليط الحفاظ»[٢].

**٣- فهم الحديث فهمًا صحيحًا كما أراده النبي ﷺ[٣].**

ولابد أن يُفرَّق بين حديث النبي ﷺ وبين أقوال العلماء، فأقوال العلماء تابعة لحديث النبي ﷺ، فيُفهم كلام النبي ﷺ على مراده، ولا يُحمل كلام رسول الله ﷺ على مراد غيره.

قال ابن تيمية: «وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله على وفق مذهبه، إن لم يتبين من كلام الله ورسوله ما يدل على مراد الله ورسوله، وإلا فأقوال العلماء تابعة لقول الله تعالى ورسوله ﷺ، ليس قول الله ورسوله تابعًا لأقوالهم»[٤].

وقال أيضًا: «فإن كثيرًا من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله ... وهذا خطأ، بل جميع ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به، فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض، **وليس الاعتناء بمراده في أحد النصين دون الآخر بأولى من العكس، فإذا كان النص الذي وافقه يعتقد أنه اتبع فيه مراد الرسول،**

---

(١) التدمرية (ص: ٦٥)، مجموع الفتاوى (٣/ ٤١).
(٢) فتح الباري (٧/ ٤٥).
(٣) انظر ما سبق: (ص: ٢١٣).
(٤) الإيمان لابن تيمية (ص: ٣٢).

**فكذلك النص الآخر الذي تأوله، فيكون أصل مقصوده معرفة ما أراده الرسول بكلامه»**[١].

**٤- الابتداء بالجمع بين النص وما توهم معارضته له، فمتى ما أمكن الجمع لم يجز الانتقال إلى غيره.**

وهذا هو المتقرر عند المحدثين والفقهاء والأصوليين، أنه متى أمكن الجمع وجب المصير إليه[٢]، قال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ): «**وإن أمكن الجمع؛ فقد اتفق النُّظَّار على إعمال وجه الجمع**، وإن كان وجهًا ضعيفًا، فإن الجمع أولى عندهم، وإعمال الأدلة أولى من إهمال بعضها»[٣].

قال الشافعي (ت: ٢٠٤هـ): «ولا يُنسب الحديثان إلى الاختلاف، ما كان لهما وجهًا يمضيان معًا، إنما المختلف ما لم يُمْضَ إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد، هذا يحله وهذا يحرمه»[٤].

وقال الخطابي (ت: ٣٨٨هـ): «وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر أن لا يحُملا على المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث»[٥].

---

(١) الإيمان لابن تيمية (ص: ٣٣).

(٢) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (٥/ ٥٦٤) و (١١/ ٥٥)، وآثار الشيخ عبد الرحمن المعلمي (٢٣/ ١٦٢).

(٣) الاعتصام للشاطبي (١/ ٣١٥).

(٤) الرسالة (ص: ٣٤١-٣٤٢).

(٥) معالم السنن (٣/ ٨٠).

وقال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ): «تأليف كلام رسول الله ﷺ وضم بعضه إلى بعض والأخذ بجميعه: فرض لا يحلُّ سواه»[١].

وقال ابن حجر: «لا يُصار إلى النسخ بالاحتمالِ، والجمعُ بين الحديثين ممكن»[٢].

وهذا في حال أن النسخ لم يأت بنصٍّ صحيح، فإذا جاء النصُّ على أن الخبر منسوخ فإنه يُحكم عليه بالنسخ، وإن أمكن الجمع، لأن نصَّ النبي ﷺ حاكم وفاصل في ذلك[٣].

وأوجه الجمع كثيرة جدًّا، منها التخصيص، ومنها التقييد، ومنها الحمل على الكراهة أو الندب، ومنها اختلاف الحال، واختلاف المحل، واختلاف الوقت، ومنها التنوع والتخيير، وغيرها من الأوجه[٤].

٥- **إذا تعذر الجمع وعُرف المتقدم والمتأخر فإنه يُصار إلى النسخ بشروطه عند أهل الأصول.**

٦- **فإذا تعذر الحكم عليه بالنسخ، فإنه يُرجَّح بين الدليلين**، والمرجحات كثيرة جدًا.

قال ابن الصلاح -بعد ذكر تعذر النسخ-: «فيفزع حينئذ إلى الترجيح،

---

(١) المحلى في الآثار (٢/ ٢٧٠).
(٢) فتح الباري (٢/ ٥٦).
(٣) انظر: علم مختلف الحديث ومشكله (ص: ٢٩).
(٤) انظر: مبحث: أوجه الجمع، في «منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث» (ص: ١٨٣-٢٢٤).

ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالترجيح بكثرة الرواة، أو بصفاتهم **في خمسين وجهًا من وجوه الترجيحات وأكثر**»[١].

٧- **فإذا تعذَّر على المجتهد الترجيح فيجب عليه التوقف**، قال الشاطبي: «إذا تعارضت الأدلة على المجتهد في أن العمل الفلاني مشروع يتعبد به أو غير مشروع فلا يتعبد به، ولم يتبين له جمع بين الدليلين، أو إسقاط أحدهما بنسخ، أو ترجيح، أو غيرهما؛ فقد ثبت في الأصول أنَّ فرْضَه التوقف»[٢].

والتوقف في الحقيقة ليس حكمًا أو مسلكًا يُصار إليه ويُحكم على المسألة به، وإنما هو مرحلة مؤقتة يتوقف عندها المجتهد حتى يصل إلى حلِّها، وإلا فكون التوقف حُكمًا على المسألة في ذاتها فهذا أمرٌ متعذِّر يستحيل وجوده، مع وجود عشرات المرجحات، وقبل ذلك إمكان الجمع، أو الحكم بالنسخ.

قال السخاوي: «والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، وفوق كل ذي علم عليم»[٣].

فالتوقف إنما يكون بالنسبة للمجتهد نفسه لا في ذات المسألة، وكم من مسألة توقف فيها بعض العلماء لخفاء بعض أوجه الترجيح عنه، بينما لا يجد غيرُه فيها إشكالًا[٤].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٨٦)، وانظر: التقريب والتيسير للنووي (ص: ٩٠)، وانظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٤٨١).

(٢) الاعتصام (١/ ٤٨٠).

(٣) فتح المغيث (٤/ ٧٠).

(٤) انظر: علم مختلف الحديث ومشكله (ص: ٣٣).

٨- **أن يكون التأليف بينهما والتوفيق مما ذكره السلف**، وألَّا يُحدِثَ قولًا لم يُسبق إليه، أو لا تحتمله لغة ولا سياق.

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مُفترٍ على الله، ملحد في آيات الله، محرِّف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[(١)].

هذه بعض القواعد العامة التي يُصار إليها في التوفيق والتأليف بين مختلف الحديث ومشكله، ويتبين بذلك أن مراتب التوفيق بين النصوص عمومًا أربعةٌ:

**الأول**: الجمع بين النصوص، ولا يُصار إلى غيره إذا أمكن.

**الثاني**: الحكم بالنسخ، إذا عُرف المتقدم والمتأخر، ويُقدَّم النسخ على الجمع بين النصوص في حال جاء النصُّ عليه من النبي ﷺ، أو من الصحابة.

**الثالث**: الترجيح، وهو العمل بالحديث الراجح، والتوقف عن الحديث المرجوح، حتى يتبين معناه ووجهه الصحيح.

**الرابع**: التوقف عن كلا الحديثين في حال التعارض التام، وعدم وقوف المجتهد على وجه للجمع، أو النسخ، أو الترجيح.

قال ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ): «اعلم أن ما يُذكر في هذا الباب ينقسم إلى قسمين: أحدهما: أن يمكن الجمع بين الحديثين، ولا يتعذر إبداء وجه ينفي تنافيهما، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معًا ... القسم الثاني:

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٤٣).

أن يتضادَّا بحيث لا يمكن الجمع بينهما؛ وذلك على ضربين: **أحدهما**: أن يظهر كون أحدهما ناسخًا والآخر منسوخًا، فيُعمل بالناسخ ويُترك المنسوخ، **والثاني**: ألاَّ تقوم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما، فيفزع حينئذ إلى الترجيح، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، كالترجيح بكثرة الرواة، أو بصفاتهم في خمسين وجهًا من وجوه الترجيحات وأكثر»[(١)].

قال النووي (ت: ٦٧٦هـ): «والمختلف قسمان أحدهما يمكن الجمع بينهما، فيتعين ويجعل العمل بهما، والثاني لا يمكن بوجه، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه، وإلا عملنا بالراجح كالترجيح بصفات الرواة وكثرتهم في خمسين وجهًا»[(٢)].

وقال الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ): «ليس ثَمَّ تناقض ولا اختلاف، وذلك أن التعارض إذا ظهر لبادي الرأي في المقولات الشرعية: فإما أَلَّا يمكن الجمع بينهما أصلًا، وإما أن يمكن:

فإن لم يمكن؛ فهذا الفرض بين قطعي وظني، أو بين ظنيين، فأما بين قطعيين؛ فلا يقع في الشريعة، ولا يمكن وقوعه؛ لأن تعارض القطعيين محال، فإن وقع بين قطعي وظني؛ بطل الظني.

وإن وقع بين ظَنِّيَّيْنِ فهاهنا للعلماء فيه الترجيح، والعمل بالأرجح متعين، **وإن أمكن الجمع؛ فقد اتفق النظار على إعمال وجه الجمع**، وإن كان وجهًا

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٢٨٦).

(٢) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٩٠)، وانظر: المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (٢/ ٤٨١).

ضعيفًا، فإن الجمع أولى عندهم، وإعمال الأدلة أولى من إهمال بعضها، فهؤلاء المبتدعة لم يرفعوا بهذا الأصل رأسًا؛ إما جهلًا به، أو عنادًا»[1].

(١) الاعتصام للشاطبي (١/ ٣١٥).

## المطلب الثاني

## منهج المحدثين في نقد المتن:

ينقسم الحديث النبوي إلى قسمين: الأول: السند، والثاني: المتن.

أما **السند** فهو: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، والسند وسيلة للوصول إلى المتن.

وأما **المتن** فهو: غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام، سواء كان منسوبًا إلى النبي ﷺ وهو: **المرفوع**، أو إلى الصحابي وهو: **الموقوف**، أو إلى التابعي وهو: **المقطوع**[(١)].

ومن أهم الأمور التي ينبغي تحريرها في هذه المسألة هو تحديد معنى: «نقد المتن»، إذ عدم تحريره وضبطه سبب في وقوع كثير من الإشكالات المتعلقة به.

**فالنقد لغة** هو: إبراز الشيء، وتَكَشُّفه، وتمييز الجيد من الرديء، ومن ذلك: نقد الدراهم، أي كشف حالها في جودتها، أو غير ذلك، ومنه: ناقَدَ فلانٌ فلانًا، أي ناقشه، فأظْهَرَ وأبْرَزَ وجوهَ المسائل معه[(٢)].

والنقد في اصطلاح المحدِّثين له تعريفات متعددة منها: «تمييز الأحاديث

---

(١) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٢٦).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٤٦٧)، والصحاح، (٢/ ٥٤٤)، والقاموس المحيط (ص: ٣٢٢)؛ مادة: «نقد».

الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا»[١]. وقيل: «تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها مع بيان علة ذلك»[٢].

وقيل: «تتبع طرق الحديث، والتفتيش عن أحوال رواته، والمقارنة بين رواياتهم، وتمييز صحيحها من سقيمها»[٣].

وجميع التعريفات تدور على معنى متقارب وهو: تمييز الثابت من غيره بدليله وبالطرق المؤدية إليه.

**فنقد المتن**: هو البحث في الحديث من حيث لفظه ومعناه، وتمييز حكمه صحة وضعفًا.

ولـمَّا كان المتن الخاطئ مرويًّا بسندٍ، فإن الخطأ لا يُمكن أن يُنسب إلى النبي ﷺ، فيتعين أن يكون الخلل والخطأ بسبب أحد رجال السند، لأن المتن لا يُعمل به لذاته إلا إذا ثبت سنده، فإن لم يثبت سنده، أو لم يكن له سندٌ أصلًا فنقده وتمييزه قد حصل من جهة سنده، فذكر الخلل في متنه إنما يكون تأكيدًا على ضعف السند.

وأما إن صحَّ سنده وقُدِّر وجود خلل في متنه، فلابد أن يُراجع الحكم على السند مرَّةً أُخرى، ويُحمل الخطأ على أقرب علِّة فيه.

والمحدثون إذا وجدوا في سند الحديث علة أعلوه بها، ولأن المتن لا يثبت إلا بإثبات السند فإن الأصل عندهم نقد الحديث من جهة سنده، فإذا كان في سنده علَّة أعلوه بها، وقد يشير بعضهم بعد ذلك إلى الخلل في المتن إن وُجد.

---

(١) منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه للأعظمي (ص: ٥).
(٢) أشهر وجوه نقد المتن عن ابن تيمية (ص: ١٣).
(٣) منهج المحدثين في النقد، د. حافظ بن محمد الحكمي (ص: ٢١).

والغاية والمقصد من الأسانيد هي المتون، والإسناد شرط أساسي لصحة المتن، فكل متن ليس له سند فهو مردود، ويكفي في ردِّه أن يُقال: ليس له إسناد، أو: لا أصل له[١].

قال شعبة بن الحجاج: «كل حديث ليس فيه: (حدثنا، وأخبرنا) فهو مثل الرجل في الفلاة معه البعير ليس له خِطام»[٢].

فثبوت الإسناد أهم شروط صحة الخبر، والشرط: «ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته»[٣]، فعدم الإسناد يعني عدم المتن[٤]، ولكن وجود الإسناد لا يعني صحة المتن، إذ شرط الحديث الصحيح ليس فقط وجود الإسناد، بل وجود إسناد تجتمع فيه شروطٌ مخصوصة اتفق عليها المحدِّثون وهي: عدالة الرواة، وضبطهم، واتصال السند، وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة القادحة[٥].

ووجود الإسناد الصحيح أيضًا لا يعني صحة الخبر إذ قد يكون في الحديث علة خفية، أو يكون النقد متجهًا للمتن، وذلك بأن يكون معنى الحديث غير صحيح.

قال ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): «قد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته؛ فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور؛

---

(١) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٥٠).

(٢) مقدمة المجروحين لابن حبان (١/ ٢٧).

(٣) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٢/ ٧٦٠).

(٤) أي: عدم صحة نسبته للنبي ﷺ بذاته، وإلا فقد يكون معناه صحيحًا ثابتًا بالنصوص الشرعية الأخرى.

(٥) انظر: معرفة أنواع علم الحديث (ص: ١١-١٣).

منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وألَّا يكون راويه قد خالف الثقات، أو شَذَّ عنهم»[١].

فمتن الحديث النبوي يجب أن يكون معناه صحيحًا، لأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى، وكلُّ ما يتكلم به النبي ﷺ فهو وحيٌ من الله ﷻ، فلذلك يستحيل وقوع الخطأ فيه أو التعارض، أو مخالفة شيء من المعارف اليقينية الأخرى، ولذلك جاءت قواعد نقد المتن عند المحدِّثين، لأن الخطأ إن وُجد وتم التحقق قطعًا أنه خطأ، فلا شك أن سببه من نقلة السند، وإن كانوا على درجة في الحفظ والإتقان، لأن الخطأ لا يمكن أن يصدر عن النبي ﷺ.

قال عبد الرحمن الـمُعلمي: «إذا استنكر الأئمةُ المحققون المتنَ، وكان ظاهر السند الصحة، فإنّهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقًا، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقًا، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر»[٢].

ولذلك يقولون في بعض الأحاديث التي ظاهرها الصحة إنها منكرة، وتكون النكارة بسبب المتن.

مع التنبيه أنه لا يحكم بصحة المعنى أو خطأه إلا الأئمة الحفاظ الثقات، من أئمة المسلمين العالمين العارفين بنصوص الشرع، ومعاني الحديث النبوي.

وكذلك مما هو معلوم أن قولهم: «صحيح الإسناد» حكم على الإسناد فقط بالصحة، وهذا الحكم في الأصل يفيد صحة السند والمتن، ولكن بعض

---

(١) الفروسية (ص: ١٨٦).

(٢) مقدمة الفوائد المجموعة، ضمن آثار المعلمي (٢٥/ ٢٥١).

المحدثين قد يُطلقه ويريد به صحة الإسناد فقط دون المتن لاحتمال كون المتن شاذًّا أو معلًّا[١].

وشروط الحديث الصحيح كما سبق خمسة: ثلاثة منها للسند وهي: العدالة والضبط والاتصال، واثنان منها للسند والمتن، وهما: السلامة من الشذوذ والسلامة من العلة الخفية القادحة.

ولـمَّا كان منهج المحدثين منهجًا متقنًا، يسير وفق ضوابط دقيقة، كانت نتائجه منضبطة، فمتى اجتمعت شروط الصحة في سند الحديث فالأصل أنه صحيح ثابت النسبة إلى النبي ﷺ.

«ونقاد الحديث ينظرون إلى الحديث جملة وتفصيلًا، سندًا ومتنًا، فإذا وجدوا له علة في سنده بينوها، وإذا كانت العلة في متنه أعلوه بها»[٢].

«فنقد المحدثين لم يكن مقصورًا على الأسانيد -كما ظن بعض الغُرباء على هذا الفن- بل لقد تناولوا في نقدهم المتون كذلك»[٣].

فنقد الإسناد ودراسته وفق منهج المحدِّثين يوصل إلى نتائج دقيقة توصل في الغالب إلى معرفة صحة نسبة الحديث إلى النبي ﷺ، وتبقى نسبة قليلة من المرويات قد غلط فيها بعض الثقات، وهذه الأغلاط تُعرف -غالبًا- بجمع الطرق، ومقارنة مرويات الراوي مع غيره، ومعرفة التفرد والاختلاف، واستكشاف العلل.

---

(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٣٨)، والتقييد والإيضاح للعراقي (ص: ٥٨)، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٣٦٧، ٣٦٩).

(٢) نقد الأئمة متون الأحاديث التي ظاهر أسانيدها الصحة، د. عبد الباري الأنصاري (ص: ١).

(٣) منهج المحدثين في النقد، د. حافظ محمد الحكمي (ص: ١١٣).

ثم يبقى عدد قليلٌ من قليلٍ يكون السند فيه ظاهره الصحة من جميع الوجوه ولا يُعرف الخطأ فيه إلا بدلالة المتن، وهذا -أيضًا مع ندرته- لم يُغفله المحدثون، بل حكموا عليه وبيَّنوا طريقة التعامل معه.

وذلك أن علماء الحديث كانوا أئمة فطنين، فقهاء عارفين بالمرويات ومدلولاتها، يفهمون معنى حديث النبي ﷺ، فمن النادر أن يفوتهم حديثٌ في متنه خلل أو خطأ، إلا وفتشوا عنه وبحثوا حتى يحكموا عليه بما يناسبه.

ولا شك أن الخلل في المتن سببه خلل في السند، إذ المتن لا يأتي وحده، فهو منقول بواسطة السند، فالخطأ فيه من بعض رجال السند ولا محالة، إذ يستحيل نسبة الخطأ للنبي ﷺ، فإذا صحَّ السند وفق منهج المحدثين الدقيق، فاحتمال الخطأ فيه نادر.

ولذلك كان الأصل في النقد عند المحدثين هو نقد السند، وأما نقد المتن مع سلامة السند سلامة تامَّة في الواقع نادر بالنسبة لنقد السند، **وذلك ليس إغفالًا من أهل الحديث له، وإنما لقلَّته أصلًا في الواقع.**

ولأن المتن لا يأتي وحده فإن المحدثين يُعلون الحديث بالنكارة، ويحمِّلون أدنى حلقة في سلسلة الإسناد سببها.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: كتبت عن ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «**من صلى بالليل، حسن وجهه بالنهار**». قال أبي: فذكرته لابن نمير؟ فقال: الشيخ لا بأس به، والحديث منكر. قال أبي: الحديث موضوع»[1].

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٣٦-٣٧).

وقال ابن أبي حاتم أيضًا: «وسألت أبي عن حديث رواه أبو أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ في قصة ذي اليدين؟ قال أبي: هذا حديث منكر؛ أخاف أن يكون أخطأ فيه أبو أسامة»[١].

وذكر الدارقطني الروايات في صلاة النبي ﷺ على حمزة سبعين مرة، ثم قال: «وهذا منكر الإسناد، والمتن جميعًا»[٢].

**شبهة عدم نقد المحدثين للمتن:**

سبق ما يتعلق بنقد المتن من جهة التأصيل عند المحدِّثين، إلا أن المستشرقين ومن تبعهم قد اعترضوا على منهج المحدِّثين، فأطلقوا شبهة واصطلحوا على تسميتها بـ: نقد المتن.

إلا أنهم لا يَعنون بذلك ما يعنيه أئمة الحديث، إذ معنى نقد المتن عند المحدثين هو: البحث في الحديث من حيث لفظه ومعناه وتمييز الحكم عليه صحةً وضعفًا، وتطبيق هذا مستقر عند المحدثين ومستفيض في كتاباتهم ونقدهم.

أما المشككون في السنة من المستشرقين وغيرهم فإنهم لما جاؤوا ليبحثوا عن خلل في منهج المحدثين أعياهم الإتقان أن يجدوا ثغرة، فاصطنعوا لأنفسهم قاعدة باطلة، وسمَّوا قاعدتهم الباطلة بمسمًى قريبٍ من مصطلحات المحدثين، ألا وهو: «نقد المتن»، ثم صاغوا قاعدتهم الباطلة تحت هذا المسمى وأرادوا إلزام المحدثين به.

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٣٦).

(٢) علل الدارقطني (١٢/ ١٧٤).

**ومرادهم في الحقيقة بنقد المتن** هو: أن المحدثين يعتمدون على السند، ويجعلونه مقياسًا معتبرًا، ويعتمدون على مُراد النبي ﷺ، وفهم الصحابة للنص، بخلاف منهجهم الذي يجهل التعامل مع السند لانعدامه عندهم، فيكون الارتكاز الأساسي والوحيد على المتن والمرجحات العقلية المحضة المقترنة به، والمطالبة بجعل النص مفتوحًا يَفهم منه كُلُّ أحدٍ ما يريد، ويردُّه من لا يستسيغه.

ولذلك يقول أحدهم: «لا يمكن كسر السياج والتحرر من الدائرة المنغلقة من دون عمل نقدي يَطال بالتحليل والتفكيك: الخطاب القرآني، والممارسة النبوية»[(١)].

ولذلك اشترطوا في تعريف الحديث الصحيح: «اتفاق المتن مع المعقول ... وعدم مخالفة معنى المتن لمعنًى أو تأويلٍ لشهادة العقل أو الحس»[(٢)].

فاعتماد السند، والتسليم للنص الشرعي، يقطع عليهم طريق الأهواء والبدع والآراء المخالفة للشرع، ولذلك يُطالبون بتفعيلها تحت مسمى: «نقد المتن»، كما يقول أحدهم: «إن اعتماد الإسناد كمقياس لصحة الخبر، وليس متن الحديث ومدى معقوليته، أي استجابته للمنطق العقلي التأملي والتحليلي العلمي البرهاني، هو الذي قاد إلى تثبيت أحاديث عجيبة، لماذا؟ لأنها ذات إسناد صحيح، مثل حديث «الذبابة»، وحديث: «التداوي بأبوال الإبل» وحديث: «أن البذاذة أي: القذارة من الإيمان»[(٣)].

---

(١) نقد النص، علي حرب (ص: ٢٠٣).

(٢) حوار الأجيال، حسن حنفي (ص: ٤٥٦).

(٣) سدنة هياكل الوهم (ص: ٣٠). وانظر الكلام على حديث الذبابة، وبول الإبل فيما يأتي: (ص: ٣١٢، ٣٣٢ في الجزء الثاني).

فهذا الباحث قد صَوَّر للقارئ أنه يتعامل من متن الحديث بمقياس عقلي محض وبرهان قطعي لا شك فيه، ولكنه لما ضرب الأمثلة تبيَّن أنه إنما يريد تحكيم رأيه الخاص وهواه الشخصي في النصوص الشرعية، فضربه للمثال، يؤكد أن مراده بالمعقول والنظر العقلي إنما هو الهوى والرأي، وطغيان المزاج الغربي على الثقافة والسلوك، وليس المراد مصادمة النص للعقل من كلِّ وجه، لأنهم يُدركون أنه لا يوجد مثالٌ صحيح لذلك قطعًا.

أضف إلى صبغته لكلامه بشيء من التحريف للمعنى -بقصد- كما في المثال الأخير، إذ البذاذة هي التقشف والزهد، وليس القذارة، وإنما قلت: «بقصد» لأن عامة من روى الحديث شرح بعده معنى كلمة بذاذة، وأنها التقشف وليست القذارة[1].

ويتساءل -أيضًا- فيقول: «هل نلغي معقولية المتن؟ أيْ: معقولية النص لصالح معقولية النقل وصحة تواتره؟ فندعو إلى التداوي بأبوال الإبل، وإغراق الجناح الآخر للذبابة؟ ... إن الانطلاق من العقل، والعقل وحده في قراءة النص واستنطاقه وتأويله الدلالي الكلامي أو الفقهي هو المنهج الوحيد الذي يسمح باكتشاف الحقيقة التي كانت هناك... إننا نقول بمرجعية معقولية النص، دون الانحباس بمعقولية الإسناد وصحته»[2].

ويقول جولد تسيهر: «والنقدة المسلمون أنفسهم لم يحتاجوا إلى استعمال كثير من الذكاء لكي يستشِفُّوا أساس هذه الاختلافات التي لا تتفق

(١) والحديث رواه أبو داود في السنن، كتاب: اللباس، باب: الترجل (٦/ ٢٣٨)؛ رقم: ٤١٦١. وقال «البذاذة: التقحُّل». وابن ماجه قي السنن، كتاب: الزهد، باب: من لا يؤبه له، (٥/ ٢٣٥)؛ رقم: ٤٢٣٩. وقال: «البذاذة التقشف».

(٢) سدنة هياكل الوهم (ص: ٣٢).

وظروف الزمان الموجودة في تلك الأخبار، أو تلك الحالات التي تستدعي النظر والتفكير، أو تلك التهم الموجهة إلى صحة قسم كبير من الحديث عند مقارنة هذه الأخبار المختلفة»[١].

بل يصرِّح فيقول: «ليس من السهل تبيُّن هذا الخطر المتجدد عن بعد الزمان والمكان من المنبع الأصلي؛ بأن يخترع أصحاب المذاهب النظرية والعملية أحاديث لا يُرى عليها شائبة في ظاهرها، ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه، فالحق أن كل فكرة، وكل حزب، وكل صاحب مذهب، يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له في الرأي يسلك أيضًا هذا الطريق ... لم يستطع المسلمون أن يُخفوا هذا الخطر، ومن أجل هذا وضع العلماء علمًا خاصًا له قيمته، وهو علم نقد الحديث، لكي يفرقوا بين الصحيح وغير الصحيح إذا أعوزهم التوفيق بين الأقوال المتناقضة، ومن السهل أن يُفهم أن وجهات نظرهم في النقد ليست كوجهات النظر عندنا، التي تجد لها مجالًا كبيرًا في النظر في تلك الأحاديث التي اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، ووقف حيالها لا يحرك ساكنًا»[٢].

فجولد تسيهر يريد أن يوهم القارئ بأن أصعب مشكلة وقعت في الإسلام هي أن كلَّ من أراد تقوية رأيه ليس عليه إلا أن يخترع كلامًا منتظمًا ثم ينسبه للنبي ﷺ بكل سهولة، وبذلك يكون قد أتى بحجة لا قِبل لأحد بها، لأن الأحاديث قد اعتبرها النقد الإسلامي صحيحة غير مشكوك فيها، فإن أراد أحد

(١) العقيدة والشريعة جولد تسيهر (ص: ٥٤).
(٢) المصدر السابق (ص: ٤٩-٥٠).

مخالفته فإنه يأتي بكلام معارضٍ له وينسبه إلى النبي ﷺ كذلك، ثم يدَّعي أن هذا صار ظاهرة شائعة بين المسلمين.

ويزعم أن أساس وضع المحدثين لعلم النقد إنما كان لحاجتهم إليه بعد انتشار هذه الظاهرة فقط لأجل دفع التعارض الواقع بين الأحاديث التي ابتدعها الفقهاء- وعلماء المسلمين، لتدعيم مذاهبهم، وجعل سبب ذلك أن المحدثين يجعلون على كل الأخبار صحيحها، وضعيفها هالَة قدسية لا يعترضون عليها، ويقفون حيالها لا يحركون ساكنًا.

فهل يخرج هذا التصور وهذا الادعاء من أحد له أدنى معرفة بعلم الحديث وجهود علمائه فيه وتاريخه ونقده؟!

لا شك أن هذه العقلية التي يتكلم بها هذا المؤلف عقلية لا تفقه عن علم الحديث شيئًا قط، وهي مليئة بالمغالطات والجهل، وبالرجوع إلى كتب المسلمين عمومًا يتيقن كلُّ أحد ما في هذا الادعاء من افتراء وبُعد عن الواقع والحقيقة.

إن أصعب شيء يفكر فيه أحدٌ هو أن يضع الحديث وينسبه للنبي ﷺ، ودونه رجال الحديث يُحصون عليه أنفاسه، فما من رجل يتصدى لرواية الحديث إلا وفتَّشوا عن كلِّ التفاصيل المتعلقة به، من ولادته إلى رحلته، إلى شيوخه الذين سمع منهم، إلى تلاميذه الذين أخذوا عنه، إلى عدالته في دينه ومروءته، إلى حفظه وضبطه، إلى وفاته، إلى الاستثناءات الواردة في ترجمته[1].

(١) أُلفت كتب كثيرة تناولت مسألة الوضع وعالجت كل المسائل المتعلقة بها، يُنظر كتاب: «الوضع في الحديث» د. عمر حسن فلاته.

وما من حديث يُروى إلا عَرَف المحدثون مخرجه، وروايته، والبلد الذي تسلسلت روايته فيه، ومعناه، وشرحه، وغريب ألفاظه، وأسماء كل الرواة الذين رووه.

حتى صار غير المسلم؛ فضلًا عن المسلم؛ فضلًا عن المشتغل بالحديث يعرف الحديث الصحيح من الضعيف، ويعرف الموضوع، والوضاعين، والكذابين، بسهولة ويُسْر.

بل إنهم أفردوا كتبًا خاصة في تراجم الرجال وتفاصيل المعلومات المتعلقة بهم، وهناك كتب مفردة بأسامي الضعفاء والكذابين، وهناك كتب خاصة بالأحاديث الموضوعة المكذوبة.

فما حاول أحد الكذب إلا افتضح ووصم بالكذب، حتى يصبح الكذب صفة له لا تفارقه.

قال الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ): «يا أهل بغداد، لا تظنوا أن أحدًا يقدر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي»[(١)].

قال البقاعي (ت: ٨٨٥هـ): «قوله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر: ٩]. في اللفظ والمعنى، ومن حفظه تعالى لمعناه: هَتْك من يكذب على رسول الله ﷺ، فإن أحاديثه هي المبينة للكتاب»[(٢)].

ولكن جهل المستشرقين بالإسناد، وبأهميته، ومكانته في ضبط الخبر جَعَلهم يظنون أن تاريخ الإسلام حِمىً مستباحٌ كما هو التراث الغربي، والكتب المقدسة النصرانية واليهودية، يضع فيه من شاء ما شاء.

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٣٢٠).
(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٥٥٩).

ومن ذلك جاءت مسألة نقد المتن، فَهُم إنما أرادوا معنىً أوسع من النقد بمعناه الحديثي، إنما أرادوا إهمال الإسناد وعدم الاعتداد به، وترك النظر فقط لآراء النظَّار يصححون ما يرونه موافقًا لأهوائهم ويضعفون ما لا يشتهون.

فاتهامهم للمحدثين بإغفال نقد المتن ليس جهلًا منهم بنقد المحدِّثين للمتن بمعناه، إذ معالجة مشكلات المتن عند المحدثين أشهر من أن يُستدل لها، ولكن لأن نقد المتن بمعناه الخاص عند المشككين يفتح لهم ولغيرهم البابَ لردِّ كلِّ حديث لا يوافق أهواءهم، أو لا يوافق الفكر الغربي، والثقافة السائدة، أو يفتح الباب لتحريف معناه إلى ما يوافق ذلك.

**وأصل نشوء هذا الإشكال عند المستشرقين ومن تبعهم من المستغربين أمور منها:**

- عدم التسليم للنص الشرعي، وعدم الإيمان به واعتباره وحيًا ملزِمًا.

- وجهلهم بمنهج المحدثين ومكانتهم وجهدهم، بل تهمتهم، وسوء الظن بهم.

- ولأن فكر الغرب والتراث الغربي عمومًا يفتقر إلى وجود السند المتقن، فعملية التعامل مع الأسانيد عملية أجنبية على التراث الغربي، فلما كان تاريخهم، بل وكتبهم المقدسة عندهم لا تُروى بأسانيد ثابتة، كان لزامًا عليهم أن يُنشؤوا منهجًا آخر للتعامل مع المرويات المنقطعة، والمرسلة، والمكذوبة، فلم يجدوا إلا مقارنة متونها، والموازنة بينها، وعرضها على الوقائع الأخرى، وتحكيم الرأي والهوى فيها.

فصار بذلك النظر في المتون ومقارنتها هو الركيزة الأساسية لمنهج التعامل مع الأخبار في التراث الغربي، لافتقاده لأصل التثبت من الأخبار، وهو: وجود

الإسناد، فلما رأوا اعتماد المحدِّثين الأساسي على الإسناد استوحشوا من ذلك بناءً على ثقافتهم تجاه الإسناد الذي يفقدونه، إذ الطابع الأساسي عندهم أن الأخبار لا يمكن التثبت منها إلا بالمقارنة والموازنة، ولا يتصور أحدٌ منهم أن تكون الأخبار مروية بأسانيد معروفة، وكل اسم من الرواة قد توفرت المعلومات الكافية عنه، حتى أصبح الحكم على السند طريقًا صحيحًا للوصول إلى درجة الأخبار من حيث الصحة والضعف.

فأي منهج في نظرهم يعتمد طريقةً أخرى غير مقارنة المتون، فهو منهج مردود عندهم.

ووجود الإسناد ونقده ودراسته والدقة فيه قَطَع الطريق على الكذابين والقصَّاصين، ومروِّجي الحكايات المرسلة بين عامة الناس، فهي وإن وجدت إلا أنها معروفة مشتهرة بضعفها، وهي مردودة يرفضها من له أدنى معرفة بعلم الحديث، بخلاف التراث الغربي الذي راجت فيه الأساطير والخرافات والكذب، نظرًا لغياب السند، فضلًا عن تراجم الرواة الشاملة.

«ولذلك كان السلف الصالح رحمة الله عليهم ينهون عن إسقاط الإسناد غاية النهي، حتى إنهم لم يرووا حكايةً، ولا شِعرًا، إلا بالإسناد إلى المروي عنه، حتى لا يدَّعي أحدٌ كلام غيره، أو شِعر غيره، فقد فعله كثيرٌ ممن فضحه الله ببركة الإسناد وجهابذته، فما ظنك بالحديث، والتفسير، والفقه، الذي هو علم الشريعة خاصةً من بين سائر العلوم؟»[1].

ولذلك يجد الباحث الغربي والمستشرق سهولة وجرأة على كل متن أمامه، فينقده كما يشاء، ويعترض عليه، ويرجح غيره من غير مرجِّح.

---

(١) مشيخة القزويني (ص: ٨٦).

ولأن الأخبار عندهم إنما هي متون مرسلة لا خطام لها ولا زمام، فإنهم يستمسكون بكل قرينة، أو مرجح، مهما ضعفت قيمته العلمية.

فهم نظروا إلى منهج المحدثين، فوجدوهم يستعظمون الخوض في النصوص، ويقبلونها ويعملون بها، ويُحذرون من مخالفتها، ويعلمون أن السنة محفوظة، وأنها وحيٌ من الله ﷻ، فهذا مما جعل المستشرقين مع جهلهم بالإسناد وقيمته في حفظ الأخبار، يتهمون المحدِّثين بأنهم مقصرون في النظر بمتون الأخبار.

فمعنى نقد المتن الذي يطالبون المحدِّثين به هو: عدم الاعتداد بالسند، والجرأة على المتون تضعيفًا وتصحيحًا، بحسب الذوق والهوى، وبأدنى مرجح يرجح فيه، حتى لو لم يكن مصدرًا يقينيًا.

ففي نظري أن ابتداء مناقشة شبهة إغفال المحدثين لنقد المتن بمحاولة إثبات أن المحدِّثين ينقدون المتن، وسرد الأمثلة على ذلك دون علاج أصل المسألة فيه قصور وخلل، إلا إذا جاء ذلك على طريق الإلزام، وإلا فالأصل إثبات تعظيم النص الشرعي والإلزام به، وعدم تحكيم الآراء والأهواء به، مع بيان مكانة المحدثين وجهودهم في حفظ السنة، وكفاية نقد السند من حيث الجملة، وأنه يندر أنْ يشذَّ عنه حديث فيه خلل إلا ويُكتشف.

ثم إن حصل ولم يُكتشف من جهة سنده؛ فإن أئمة الحديث لم يُغفلوا ذلك، بل أولوه اهتمامًا أدقَّ وأضبط من منهج غير المحدثين، وبعد ذلك تُذكر الأمثلة التي نقد المحدثون فيها الحديث لمتنه، رغم صحة سنده، كما سيأتي بعض أمثلته بعد قليل إن شاء الله تعالى.

وقد راجت شبهة المستشرقين على بعض الباحثين فسارع بعضهم بتأليف كتب ودراسات يطالبون فيها بتفعيل نقد المتن في المنهج الحديثي، وتطبيقه في هذا العصر بعد أن غفل عنه المحدِّثون -بزعمهم- حتى يتوصلوا بذلك إلى تطويع النصوص الشرعية لأفكار العصر، فضربوا على ذلك أمثلة غاية في البطلان والضلال، فضعَّفوا ما لا تستسيغه أذواقهم وعاداتهم، تحت مسمى نقد المتن.

فقابلهم في ذلك بعض الفضلاء ردًّا على مزاعمهم إلا أن بعضهم لم يُدرك الفرق والمراد بين مطالب المستشرقين وواقع عمل المحدثين.

وبالغ بعضهم في مسألة نقد المتن، وتوسع فيها بما يخالف منهج المحدثين، ووضع لها قواعد، ومقاييس، وضرب لها أمثلة نقلها عن بعض المحدِّثين، إلا أنهم لم يُفرقوا بين الحديث الذي صحَّ سنده وضُعِّف بسبب خلل في متنه، وبين الحديث الذي ضُعف بسبب سنده، وزاد المحدِّثون تأكيدًا على تضعيفه نقد متنه، والثاني هو الغالب في الأمثلة التي تُضرب لنقد المحدثين للمتن، حتى إذا رأيت الأمثلة التي تُضرب فإنها -غالبًا- لا تخرج عن كتب الموضوعات!

فهي أحاديث مكذوبة موضوعة، والمكذوب مظنة الخلل العقلي، ومصادمة القرآن، ومعارضة الأحاديث الأخرى، والأصول الشرعية، إلا أنهم توسعوا فوضعوا بناءً عليها قواعد لنقد المتن.

فنقد المتن بسبب خلل في معناه لا شك أن علماء الحديث قد استعملوه في منهجهم، ولم يغفلوه، وأنه قليلٌ جدًّا، بسبب قلَّته في الواقع، ولا ريب أن الحديث لا يكون بحاجة إلى نقد المتن إلا بعد أن يمرَّ بمراحل كثيرة من

التمحيص والاختبار في رجال سنده، واتصاله ومقارنته، فإنْ تَجاوَز هذا كله فلا شك أن كثيرًا من الأحاديث التي فيها خلل ستسقط في تلك المراحل، فكانت النتيجة أن الأحاديث التي صح سندها وفي متنها خلل نادرة جدًا.

ويُضاف إلى ذلك أن مصطلح: «نقد المتن» ليس دارجًا في الاستعمال عند المحدِّثين، وإن استعملوا حقيقته فنقدوا متونًا ظاهر إسنادها الصحة، وجَهْل هذه الحقيقة زاد من رَواج معتقد المستشرقين ومن تبعهم بأن المحدثين أغفلوا المتن ولم يُعنوا به، لأن أحدهم لم يجد في عناوين كتبهم: «نقد المتن» ولا يخفى مدى ضعف المنهج العلمي الذي لا يولي اهتمامًا للمصطلحات وتطوراتها الدلالية عبر العصور، بل وقوع الاختلاف في العصر الواحد عند أهل الفن الواحد لا يخفى على أحد[١].

والناظر في الأمثلة التي تُضرب لنقد المتن عند المحدثين يجد أغلبها أحاديث موضوعة مكذوبة قد رُدّت من جهة سندها قبل أن يُنظر في متنها، وإنما ذكر المحدثون معارضة الحديث للقرآن الكريم، أو للعقل، تأكيدًا على ضعفه ونكارته[٢].

وهذه نتيجة طبيعية إذا تيقَّنَّا أن النبي ﷺ لا ينطق إلا بالحق، وأن منهج المحدِّثين منهج متقن منضبط، وأن علماء الحديث أئمة عقلاء فقهاء، فمن أين سيأتي في المتن مخالفة للقرآن، أو الإجماع، أو العقل، أو غير ذلك؟!

حتى إن بعض الباحثين قد نفى مطلقًا إعلال المحدِّثين للحديث بمخالفته

---

(١) انظر: نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية (ص: ٢٢).

(٢) انظر كتاب: «أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية» فقد ذكر فيه المؤلف (٢٥) مثالًا كلها أحاديث موضوعة منكرة أو لا أصل لها، سوى حديث أو حديثين.

للقرآن الكريم، أو للوقائع التاريخية، أو العقل المجرد، أو الإجماع، أو الأصول الشرعية المقررة، ونفى أن يكون في كلامهم شيء من هذا[1].

والحقيقة أن إطلاق هذه النتيجة إطلاق صحيح، ليس لأن تلك الوجوه لا تصلح لنقد الخبر، وإنما لعدم وجودها في الواقع أصلًا.

**إذ صورة المسألة تقوم على ثلاث مقدمات ونتيجة:**

**المقدمة الأولى**: أن القرآن الكريم والسنة النبوية وحي من الله تعالى.

**والمقدمة الثانية**: أن منهج المحدثين في نقد الأحاديث منضبط متقن.

**المقدمة الثالثة**: استحالة وقوع التعارض بين مصادر المعرفة اليقينية، وعلى رأسها القرآن الكريم والسنة النبوية.

فالنتيجة: عدم وجود حديث صحيح معارض للقرآن الكريم.

وعليه فجعل نقد الحديث بمعارضته للقرآن من القواعد المقررة في نقد المتن، لا وجه له، لعدم وجود أمثلة صحيحة عليه، وكذلك معارضة السنة بالعقل أو الحس.

ووضع القواعد السابقة وتقريرها ثم التمثيل عليها بأحاديث موضوعة، أو مكذوبة، لا يجعلها قاعدة مضطردة في نقد المتن، بل هو منهج يؤول إلى ردِّ السنة الصحيحة، والتحكم فيها بالأهواء والآراء، فعامة المطالبين بفتح الباب دون قيود، هم ممن ضعف التسليم للنصوص الشرعية في قلوبهم، ولا يُقيمون للنصوص الشرعية وزنًا، ولذلك يجرؤون على ردِّها بأدنى شبهة

---

(١) آراء لبعض المعاصرين حول منهج المحدثين في النقد (ص: ١٤٥).

تَرِد عليهم، وهو عين ما ذمه السلف من تحكيم الآراء والأهواء في النصوص الشرعية.

قال عمر بن الخطاب ﷺ: «إن أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم أن يحفظوها وتفلت منهم أن يعوها، واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا: لا نعلم، **فعارضوا السنن برأيهم**»(١).

وقال عبد الله بن مسعود ﷺ: «لا يأتي عليكم عام إلا الذي بعده شر منه، لا أعني عامًا أخصب من عام ولا أمطر من عام، ولكن ذهاب علمائكم وخياركم، **ثم يَحْدُث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيُهدَم الإسلام ويُثلَم**»(٢).

وقال أحمد بن حنبل: «وليس في السنة قياسٌ، ولا تُضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول، ولا الأهواء، إنما هو الاتباع، وترك الهوى ... **ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كُفي ذلك، وأحكم له، فعليه الإيمان به، والتسليم** مثل حديث: الصادق المصدوق، ومثل ما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها، **وإنْ نَبَتْ عن الأسماع واستوحش منها المستمع**، وإنما عليه الإيمان بها، وألَّا يَرُدَّ منها حرفًا واحدًا، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات»(٣).

إلا أن الغلط واردٌ وقوعه، يعرفه أئمة العلم وجهابذته ممن جمع الله له بين التقوى والإيمان والعلم الراسخ وسلامة المعتقد والفهم، وقوة الحفظ، وهُمْ من يُدرك الخطأ ويُدرك منشأه ووجهه.

---

(١) أصول السنة لأبن أبي زَمَنِين (ص: ٥٢)؛ رقم: ٨.
(٢) المصدر السابق (ص: ٥٥)؛ رقم: ١٠.
(٣) أصول السنة لأحمد بن حنبل (ص: ١٧-٢٠).

ومع قلَّة تلك الأخطاء فإنهم لم يُغفلوها، بل عُنوا به، ولكن قلَّ كلامهم فيه لقلَّة وقوعها أصلًا.

والتشكيك في منهج المحدثين بدعوى إغفال نقد المتن ناشئ عن اعتقاد مسبق وتُهمة مسبقة للمحدثين، وسوء ظن واعتقاد بهم، وضعفٌ في التسليم للنصوص الشرعية، إذ من عرف منهجهم وأمانتهم ومكانتهم، عَلِم أن الأحاديث إذا صحَّت أسانيدها قَلَّ أنْ يقع الغلط فيها.

وهذه الأغلاط إنما تُكتشف لأنها أغلاط إما في مخالفتها لغيرها، أو لخلل في معانيها، إذ الرواية المروية بسند صحيح ومعنى صحيح، لا وجه لتطرق احتمال الخطأ لها.

فادعاء وقوع الخطأ في المتن لمجرد استشكال المعنى، أو لمخالفة المتن للهوى، أو الذوق، أو العرف السائد، هو ادعاء باطل لا دليل عليه ولا وجه له، وهو فتح لباب شرّ عظيم يتيح لكل من شاء أن يرُدَّ السنة بهواه، أو بمعتقده الباطل، أو بمذهبه المخالِف، ويدَّعي أنه يستعمل نقد المتن الذي استعمله المحدِّثون، أو زعم أنهم قصَّروا في استعماله.

والمتن كما سبق هو الأساس والغاية، فاعتناء المحدثين بالمتن كبير جدًا، فهم قد ألفوا في شرحه، وفي غريبه، وفي مختلفه ومشكله، وفي جمع النظير إلى نظيره.

والقواعد التي وضعها المحدثون أدق وأضبط في الاعتناء بالمتن من القواعد التي ينادي بها المطالبون بنقد المتون.

**ومن الأمثلة التي نقد المحدِّثون متونها وهي صحيحة الإسناد[١]:**

■ ما رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: **«إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»**[٢].

سند هذا الحديث صحيح على شرط مسلم، إلا أن عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، أعلوه لمخالفته الأحاديث الأخرى، قال أبو داود بعد روايته: «وكان عبد الرحمن لا يحدث به، قلت لأحمد: لم؟ قال: لأنه كان عنده: أن النبي ﷺ كان يَصِل شعبان برمضان، وقال: عن النبي ﷺ خلافه، قال أبو داود: وليس هذا عندي خلافه»[٣].

ونقل البيهقي عن أبي داود أن الإمام أحمد قال: «هذا حديث منكر»[٤].

فالحديث ظاهره الصحة إلا أن بعض الأئمة أعلوه بسبب متنه، ومخالفته للأحاديث الأخرى، وقد أعله بعضهم بسبب إسناده من جهة تفرد العلاء بن عبد الرحمن، وكذلك اختلافه عليه في الوقف والرفع[٥].

---

(١) بعض العلماء لا يرى نقد هذه المتون ويرى أن لها وجهًا صحيحًا يمكن توجيهها به، وبعضها يُمكن أن يُعل بإسناده لوجود اختلاف فيه.

(٢) سنن أبي داود، كتاب: الصوم، باب: في كراهية ذلك، (٢/ ٣٠٠). رقم: ٢٣٣٧. وسنن الترمذي، كتاب: الصوت، باب: ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان، لحال رمضان (٣/ ١٠٦)؛ رقم: ٧٣٨. وسنن ابن ماجه، كتاب: الصيام، باب: ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم، (١/ ٥٢٨)؛ رقم: ١٦٥١.

(٣) سنن أبي داود، كتاب: الصوم، باب: في كراهية ذلك، (٢/ ٣٠٠). رقم: ٢٣٣٧.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٥٣).

(٥) انظر تفصيل التخريج والعلل، الميزان لمرويات فضائل شهر شعبان (ص: ٥٠-٥٥)، وانظر: نقد الأئمة متون الأحاديث التي ظاهر أسانيدها الصحة (ص: ٢-٣).

■ ومن الأحاديث أيضًا ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «**لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها**»(١).

قال الشافعي: «سمعناه وليس بثابت فيلزمنا نقول به، والقرآن يدل على خلافه، ثم السنة، ثم الأثر، ثم المعقول»(٢).

ووجه الإنكار أن الشرع قد نصَّ على حرية تصرف المرأة في مالها الخاص دون الحاجة إلى إذن زوجها في ذلك.

■ ومن الأحاديث ما رواه عيسى بن عاصم، عن زرِّ بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الطِّيَرَة شرك، وما مِنَّا إلَّا، ولكن الله يُذهبه بالتوكل**»(٣).

وهذا الحديث ظاهر إسناده الصحة، إلا أن سليمان بن حرب أنكر متنه، قال الترمذي: «قال محمد [الإمام البخاري]: وكان سليمان بن حرب يُنكر هذا الحديث أن يكون عن النبي ﷺ لهذا الحرف «**وما مِنَّا**» وكان يقول: هذا كأنه عن عبد الله بن مسعود قوله»(٤).

قال ابن حجر: «والحكم على هذه الجملة بالإدراج متعين، وهو يشبه ما قدمناه في المدرك الأول للإدراج، وهو: ما لا يجوز أن يضاف إلى النبي ﷺ لاستحالة أن يضاف إليه شيء من الشرك»(٥).

---

(١) سنن أبي داود، كتاب: أبواب الإجارة، باب: في عطية المرأة بغير إذن زوجها، رقم: ٣٥٤٧، وسنن النسائي، كتاب: الزكاة، باب: عطية المرأة بغير إذن زوجها، (٥/ ٦٥)؛ رقم: ٢٥٤٠.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٠٠).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب: في الطيرة، (٤/ ١٧)؛ رقم: ٣٩١٠، سنن ابن ماجه، كتاب: الطب، باب: من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، (٢/ ١١٧٠)؛ ٣٥٣٨.

(٤) العلل الكبير (ص: ٢٦٥).

(٥) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٢٦)، وذكر له علة إسنادية غير علة المتن.

فالثابت هو قول النبي ﷺ: «**الطِّيَرة شرك**». أما ما بعدها فهو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

**وهناك أمثلة على الأحاديث الصحيحة التي نُقد متنها بغير حق:**

إن نصوص النبي ﷺ واضحة صريحة، وهي مستند كل مسلم في أمور عقيدته وعباداته، ولكن لما كانت النصوص النبوية تُبطل العقائد الباطلة، والبدع المنحرفة، قام بعضهم بالتذرع بمسألة نقد المتن، فأعمل قلمه في أحاديث النبي ﷺ التي لا توافق عقيدته، فضعَّفَها، وردَّها، وزعم مخالفتها، إما للقرآن الكريم، أو للعقل، أو غير ذلك، وهي في الحقيقة موافقة لكلام الله ﷻ ولا تخالف إلا معتقداتهم الباطلة.

وقد وقع توسع غير منضبط في ذلك حتى جُعل من القواعد: «نقد المرويات التي لا تشبه كلام النبوة»[(١)]. وأدرجوا تحته كلَّ ما لا يوافق أهواءهم ومعتقداتهم دون ضابط ولا منهج.

وأشدُ من ذلك ردُّ الأحاديث التي تُبطل منهج الجهمية والمعتزلة في صفات الله سبحانه، مثل حديث النبي ﷺ الذي في صحيح مسلم من رواية معاوية بن حيدة، أن النبي ﷺ سأل الجارية: «**أين الله؟**». فقالت: في السماء، فقال النبي ﷺ: «**اعتقها فإنها مؤمنة**».

قال بعضهم: «ومن المستبعد أن يثبت عنه ﷺ سؤاله الجارية بلفظ: «**أين الله؟**»، وكيف يتفق هذا مع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾؟! وهو -فضلًا عن إيهامه الجهة والمكان- فليس من معهود حال النبي ﷺ»[(٢)].

---

(١) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي (ص: ٣٥١).

(٢) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي (ص: ٢٦١-٢٦٢) ثم أتبعه بذكر أمثلة كثيرة =

فهذا قد ردَّ الحديث بسبب إبطاله معتقد الجهمية والمعطلة في صفات الله ﷻ، وزعم أن الحديث مخالف لهذه الآية، ولعله أغفل تمام الآية لأنه ينقض دعواه حيث قال الله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فأثبت سبحانه لنفسه السمع والبصر، مع بيانه سبحانه في الآية أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ﴾، فسمعه وبصره يليق بكماله وجلاله ليس كسمعنا ولا بصرنا، وكذلك جميع صفاته العليا ﷻ، ومنها: عُلوُّه ﷻ العلو المطلق في ذاته وقَدْرِه وقهره، فسؤال النبي ﷺ موافق لنص القرآن الكريم في قوله سبحانه: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. ويقول سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام آية: ١٨ : ٦١]. ويقول سبحانه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ۝١٦ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [تبارك: ١٦-١٧].

فهذه الآيات القرآنية مستفيضة تنصُّ على علوِّ الله سبحانه عُلوًّا يليق بجلاله وكماله.

فليس كلُّ من توهم معارضةً؛ ردَّ الحديث بسببها، فهذه الآيات نصٌّ على ذات المسألة التي استنكرها هذا القائل وزعم أنها مخالفة للقرآن الكريم، وإنما حقيقة الأمر أنها مخالفة لمعتقده الفاسد لا غير.

ومن هنا ينص العلماء على أنه يُشترط فيمن يتصدى لهذا الباب أن يكون عالـمًا منصفًا حافظًا، صحيح العقيدة والفهم، حتى لا يَلِج البابَ كلُّ من تسوَّل له نفسه لضرب نصوص الشرع، والتشكيك بها، وإهدار قيمتها، ومكانتها الشرعية.

---

= كلها من هذا القبيل.

**وكذلك نقد الحديث الصحيح لمجرد مخالفته الرأي والذوق:**

فقد احتج بعضهم بتضعيف أحاديث نزول الحجر الأسود من الجنة، وأنه كان أبيضَ، ولكن سودته ذنوب بني آدم، بدعوى أن هذا مخالف للحس لأننا نراه الآن أسود[1].

وهذا تعليل غريب، فالحديث ينص على أن الحجر كان أبيضَ ثم صار أسودَ، فكيف يصح الاستدلال على أنه لم يتغير بحجة أن لونه الآن أسود؟

فدعوى أن الخبر مخالفٌ للحس دعوى باطلة، إذ الخبر يروي حقيقة وقعت بأمر الله في السابق، وهي تسويد الحجر بعد أن كان لونه أبيض، فلا يمكن للحس الآن أن يثبت أو ينفي هذا التغير والتحول مطلقًا، إذ هذه المعرفة لا يمكن أن تتحصل إلا بالخبر الصادق.

وقد جاء الخبر الصادق بإثباتها، فلا وجه لنقدها أو إنكارها لعدم موافقتها لهوى المستمع.

**من الأحاديث التي وُضعت مثالًا لنقد المتن، وكان اكتشاف علتها في نقد السند سابقًا على ذلك:**

■ ما رواه بشر المروزي، عن عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبِرِّ أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك**». قال الخطيب البغدادي بعده: «قول النبي ﷺ هو: «**للعبد الصالح أجران**». فقط وما بعد ذلك إنما هو كلام

(١) انظر: منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي (ص: ٣٢٦).

أبي هريرة»[١]. ثم ساق الطرق الأخرى التي تفصل كلام أبي هريرة عن كلام النبي ﷺ.

وذلك أن حبان بن موسى رواه عن عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد؛ عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ: «**للعبد المملوك الصالح أجران**». والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك.

وتابع ابن المبارك عليه عبد الله بن وهب، عن يونس بمثله[٢].

ولعل نقد المتن أفاد في زيادة البحث والتفتيش عن الإسناد حتى اكتُشفت العلة الإسنادية، فالمتن يؤكد صحة النتيجة التي وصل إليها المحدثون بدراستهم للإسناد، وذلك أن المتن مستحيل عقلًا من جهتين:

**الأول**: أنه يستحيل أن يتمنى النبي ﷺ وهو رسول الله أن يكون عبدًا مملوكًا.

والثاني: أن أمَّ النبي ﷺ ماتت وهو صغير، فكيف يتمنى برَّها؟[٣].

■ **ومن الأمثلة التي استُعملت دليلًا على نقد المتن وهي في الواقع ضعيفة أو موضوعة:**

- قال رسول الله ﷺ: «**لا يدخل الجنة ولد زنى، ولا والده، ولا ولد ولده**»، ولفظ آخر: «**لا يدخل ولد الزنى ولا شيء من نسله إلى سبعة آباء الجنة**»[٤].

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل (ص: ١٦٥-١٦٧).

(٢) انظر تفصيل التخريج في المصدر السابق.

(٣) مقدمة تحقيق الفصل للوصل (ص: ٢٩).

(٤) استدل به جماعة من الباحثين، انظر: مقاييس نقد المتون (ص: ١٢٠)، ومنهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي (ص: ٢٨٠-٢٨١).

**هذا الحديث موضوع مكذوب**، رواه ابن الجوزي في: «الموضوعات»[١]، من عدة طرق وساقها بأسانيدها ثم قال بعده: «ليس في هذه الأحاديث شيء يصح، أما حديث ابن عمرو فذكر البخاري في تاريخه أنه قد روى من قول عبد الله بن عمرو ولا يصح. قال: ولا يعرف لجابان سماع من عبد الله بن عمرو وقال البخاري: هو مجهول. وأما الطريق الثاني ففيه عبد الكريم، وقد كذبه أيوب السختياني، وقال أحمد ويحيى: ليس بشيء، وقال الدارقطني: متروك، وأما حديث أبي هريرة فمدار الطريق الأول على إسرائيل، قال يحيى: أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه، وقد ضعفه الترمذي والدارقطني. قال الدارقطني: ثم اختلف على مجاهد في هذا الحديث على عشرة أوجه، فتارة يروى عن مجاهد عن أبي هريرة، وتارة عن مجاهد عن ابن عمر، وتارة عن مجاهد عن أبي ذئاب، وتارة يروى موقوفا، إلى غير ذلك، وكله من تخليط الرواة. وفي الطريق الثاني من لا يعرف. وفي الثالث إبراهيم بن مهاجر، ضعفه البخاري والنسائي.

**ثم أي ذنب لولد الزنى حتى يمنعه من دخول الجنة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول»**[٢].

فابن الجوزي أبطل الحديث من جهة إسناده وبيَّن أنه مكذوب موضوع، ثم ختم كلامه بما يزيد من ضعفه ويؤكد بطلانه، وهو مخالفته للأصول الشرعية، التي تقتضي أن لا يؤاخذ أحد بذنب غيره.

- ومن الأمثلة: استدلال بعض الباحثين: «بحديث: «حب الوطن من الإيمان».

---

(١) (٣/ ١١٠).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ١١٠-١١١).

قال السخاوي: لم أقف عليه ومعناه صحيح، قال المنوفي: ما ادعاه من صحة معناه عجيب، إذ لا ملازمة بين حب الوطن وبين الإيمان ويرده قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. فإنه دلَّ على حبهم وطنهم مع عدم تلبسهم بالإيمان، إذ ضمير (عليهم) للمنافقين»[(١)].

فحقيقة المناقشة بين المنوفي والسخاوي في مسألة حب الوطن، وليست في الحديث، لأنه ليس بحديث أصلًا، فجعله مثالًا لنقد متن الحديث النبوي لمخالفته القرآن غير صحيح.

- ومن الأمثلة التي استُدل بها أيضًا قول بعضهم: «حديث: الغرباء ورثة الأنبياء، ولم يبعث الله نبيًّا إلا وهو غريب في قومه.

قال الشيخ علي القاري: (يُروى عن أنس مرفوعًا وهو باطل، ويرده ما ورد في القرآن، من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾. وكذا إرسال موسى وعيسى، وسائر أنبياء بني إسرائيل، وكذا نبيُّنا ﷺ إنما حصلت له الغربة في الجملة بعد الهجرة)[(٢)]. هكذا ردَّ القاري هذا الحديث لمعارضته للآيات القرآنية في نظره ومخالفته لما تقتضيه»[(٣)].

والحقيقة أن الاستدلال بهذا على نقد المحدِّثين للمتون أيضا غير صحيح فالحديث بهذا اللفظ لم أجده إلا في كتب الموضوعات والأحاديث المشتهرة

---

(١) مقاييس نقد المتون (ص: ١٢٢).
(٢) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: ٢٥١).
(٣) المصدر السابق (ص: ١٢٣).

على الألسنة[١]، وعزاه السخاوي لنسخة سمعان بن مهدي، وهي نسخة باطلة مكذوبة[٢]، وكذلك عليٌّ القاري إنما ذكره في الموضوعات من الأخبار، وأبطل نسبته إلى النبي ﷺ، ثم أتْبَع ذلك بدليلٍ آخر يردُّه فقال: «**ويرده ما ورد في القرآن...**».

والأمثلة يصعب حصرها، إذ عامة ما يُذكر على أنه مثالٌ لنقد المتن هو من هذا القبيل.

فنقد المتن إنما يختص به العلماء العارفين، مِن أئمة المسلمين الراسخين، ولابد أن يُرجعوا الخطأ إلى رواة الإسناد في ذلك، والأحاديث التي يصح نقد المتن فيها مع سلامة إسنادها نادرة جدًا، وأما فتح الباب لكل من هبَّ ودبَّ ممن لا يفقه النصوص أن يردَّ ويقبل كما يشاء فهو مرفوض من علماء الحديث، ولا يجرؤ عليه مسلم يعرف قدر كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ.

(١) انظر: المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة (ص: ٤٧٣)، واللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع (ص: ١٢٦). والنخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية (ص: ٨٧)، وغيرها.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٤)، ولسان الميزان (٤/ ١٩١).

## المطلب الثالث

### منهج الحدثين في حكم نقد الحديث النبوي بالتجربة والواقع:

تقدم في المطلب السابق أن المحدثين قد عُنوا بحديث النبي ﷺ عناية فائقة تشمل جميع ما يتعلق بالحديث سندًا ومتنًا، وأن المتن قلَّ أنْ يُروى بسند ثابت صحيح ويكون معناه خاطئًا، وإن وجد فقد سبق علماء الحديث إلى بيانه وإيضاحه.

وأن العملية الأولى قبل الخوض في نقد المتن ونقاشه هي: التحقق من السند، وأن يُدرَس الحديث دراسة حديثية كاملة، وبناء على النتيجة التي تخلص إليها الدراسة؛ فإن كانت النتيجة صحة السند وثبوته، يُنظر بعد ذلك إلى المتن، وإن كان السند ضعيفًا فلا حاجة للنظر في المتن، لأن طريق ثبوته غير متحقق، ولا بأس بزيادة التأكيد على ضعف سند الحديث ببيان خطأ متنه، كما يصنعه كثير من المحدِّثين.

تبقى معانٍ قد استجدت في العصور المتأخرة، ولم تكن موجودة عند أئمة الحديث المتقدمين، ولا يكون لهم فيها حكمٌ، وهي الأحاديث التي يظهر أنها تُعارض الوقائع المستجدة، والعلوم التجريبية الحديثة.

سبق أن الحديث النبوي وحيٌ من الله سبحانه، وأنه محفوظ بحفظ الله سبحانه له، فما صحَّ سنده وفق منهج المحدثين فمعناه صحيح، لا يُمكن أن يكون فيه خلل أو خطأ، أما ما ضعف إسناده أو لم يكن له إسناد أصلًا فهذا لا عبرة به.

والعلم التجريبي والوقائع المعاصرة ليسا على درجة واحدة، ففيهما الثابت القطعي، وفيهما الظني، وفيهما الباطل المغلوط.

فكما أن الحديث إذا لم يكن صحيحًا فلا عبرة به، فكذلك النتيجة العلمية التجريبية إن لم تكن حقيقة علمية فلا عبرة بها، ولا يُعارَض بها صحيح السنة.

أما صحيح السنة النبوية، والحقائق العلمية التجريبية فوقوع التعارض بينهما مستحيل عقلًا، لأن التعارض بين المعارف القطعية يلزم منه التناقض.

وعليه فإن كل حديث ادُّعي معارضته للعلوم التجريبية، فيجب أن يمر بثلاث مراحل:

**الأولى**: النظر في درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، ودرجة المعلومة العلمية التجريبية من حيث الظن والقطع.

فإن كان الحديث ضعيفًا فلا عبرة به، وكذلك إن كانت المعلومة العلمية.

**الثانية**: النظر في المعنى الصحيح للحديث النبوي، والتصور الصحيح للمعلومة العلمية التجريبية.

فالفهم الخاطئ للحديث، وتفسيره على غير مراد النبي ﷺ، وغير فهم السلف، لا عبرة به، وكذلك فهم العلوم التجريبية فهمًا يُخالف ما قرَّره المختصون لا عبرة به.

**الثالثة**: التأكد من وُجود المعارِض، سواء في السنة النبوية، أو في العلم التجريبي.

فإذا ورد حديثٌ مقرِّرٌ لأمر علمي، فلا وجه للاعتراض عليه بما سكت عنه

العلم، فالعلم كما سبق لم يتكلم في كل شيء، ولم يحرِّر كلَّ شيء، فعدم نفيه أو إثباته لأمرٍ قرَّرته السنة النبوية ليس وجهًا من أوجه التعارض.

وكذلك ما أثبته العلم التجريبي، ولم يرد في النصوص الشرعية ما يُثبته أو ينفيه.

فالأوجه التي يُمكن وقوع التعارض فيها: أن يكون الحديث ضعيفًا، أو أن تكون المعلومة العلمية غير يقينية، أو تكون المعلومة مثبتة في السنة، ولكنها لم تُبحث في العلم التجريبي، أو لم يتوصل العلم فيها إلى نتيجة قطعية، وعكسها أن تكون المعلومة العلمية قطعية، ولكن لم يَرِد في النصوص ما يثبتها أو ينفيها، وأن يكون الحديث صحيحًا، ولكن معناه فُسِّر خطأً[1].

فإذا تبيَّن هذا فإن دعوى نقد الحديث بالعلم التجريبي عند التعارض، دعوى مُتصوَّرةٌ في الذهن، لا واقع لها في الحقيقة، وقد حاول بعض الباحثين تفعيل أداة النقد بالعلم التجريبي، وضرب لذلك أمثلة، إلا أن الأمثلة التي ذُكِرَت لا تخلوا من الأسباب السابقة[2].

ومن الأمثلة التي استُدل بها على ذلك: حديث: «**الرعد مَلَكٌ من ملائكة الله** ﷻ». بدعوى مُعارضته لما توصل إليه العلم وذلك أن: «البرق

---

(١) انظر: مطلب العلاقة بين السنة النبوية والعلم التجريبي (١/ ٢٠٧).

(٢) انظر: أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي، المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للأثر السلبي للعلم التجريبي في النقد (ص: ٢٢٠) وما بعدها، وفي جميع الأمثلة التي ذكرها الباحث ذكر أنها أحاديث ظاهرها الصحة إلا أنها معلَّة بعلل إسنادية خفية قد نص عليها الأئمة المحدثين، أو أنهم بيَّنوا معناها الصحيح الذي لا يتعارض مع نتائج العلم التجريبي، وعليه يكون التضعيف من جهة إسناده سابقًا لما توصلت إليه الدراسات العلمية التجريبية، فجعله مثالًا لذلك لا يستقيم.

هو الضوء الناشئ نتيجة تصادم سحابتين، إحداهما تحمل الشحنة الكهربائية السالبة، والأخرى تحمل الشحنة الكهربائية الموجبة، وبذلك ينتج عن التصادم شرارة قوية تصدر على هيئة الضوء الذي نراه فجأة ثم يختفي في الأيام ذات الطقس السيئ، كما أن هذا الضوء يعقبه صوت عالٍ قادم من السماء، وهو ما يُسمى الرعد، يحدث فيزيائيًّا نتيجة نشوء ازدياد مفاجئ في الضغط ودرجة الحرارة في وسط الهواء المحيط بسبب حدوث البرق، هذا التمدد يشكل بدوره موجات صدمة صوتية تتمثل بصوت الرعد»[1].

يقول الباحث: «المقصود في البحث هو مناقشة أثر هذا الكشف الذي غدا مسلَّمًا به في الحكم على متون الأحاديث المرفوعة الواردة في هذا الباب، ومن أشهرها حديث ابن عباس الذي يفسر فيه الرعد بأنه: (صوت الملك الذي يسوق السحاب) **حيث ورد من طريق بكير بن شهاب، ولم نجد لهذا الراوي توثيقًا صريحًا**، سوى أمارات ممكن أن تكون محل قبول لو لم يشتمل الحديث على هذا التفسير الغيبي». ثم قال: «فهذا المثال أحد أمثلة حالة التعارض الأولى التي سبق بيانها، والتي تتعارض فيها الحقيقة العلمية مع الحديث الظني الثبوت، فيكون الخيار حينئذ باتفاق العلماء هو: الأخذ بالحقيقة وترك الظنون»[2].

فالباحث مقرٌّ بأن الحديث ليس صحيحًا من جهة إسناده، بل الحديث منكر، فإن الثقات قد رووا الحديث من غير زيادة الرعد، ولم يزدها إلا بكير بن

---

(١) الموسوعة العربية العالمية (٤/ ٣٣٦)؛ مادة: «برق»، وانظر: أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي (ص: ٢٢٠).

(٢) أثر العلم في كشف نقد الحديث النبوي (ص: ٢٢١، ٢٢٢).

شهاب، فتفرَّد بزيادتها، وقد قال فيه ابن حجر: «مقبول»[١]. أي: حيث يُتابع وإلا فليِّن الحديث، وبذلك أعله الحافظ أبو نعيم فقال: «غريب من حديث سعيد، تفرد به بكير»[٢]. فالحديث منكر[٣].

فلا وجه لجعل الحديث مثالًا على التعارض، لأنه لم يصحَّ من حيث الأصل، وتضعيفه حاصل بدراسة إسناده، فليس فيه مستند لجعل نتائج العلم التجريبي أداة من أدوات النقد الحديثي.

ومن الأمثلة التي استُدل بها أيضًا حديث: «**خُلق النون فبسطت الأرض على ظهر النون**». ومن يستدل به يُقرُّ بضعف إسناده مرفوعًا، فلا وجه لجعله مثالًا لنقد الحديث النبوي بالعلم التجريبي[٤].

وعامة الأمثلة التي يُستدل بها قريبة مما سبق.

وعلى كلِّ حالٍ فالمؤمن مطالب بالاعتقاد اليقيني أن ما نطق به النبيُّ ﷺ حقٌّ وصدقٌ لا يمكن أن يكون فيه مخالفة لشيء من الواقع، وأن يعلم أن أئمة الحديث قد ساروا على منهج علميٍّ منضبط للتثبت من الروايات، فإذا وجد مخالفة فليتهم رأيه وظنَّه.

قال المعلمي: «لا نزاع أن النبي ﷺ لا يُخبِر عن ربه وغيبه بباطل، فإن روى عنه خبر تقوم الحجة على بطلانه فالخلل من الرواية، لكن الشأن كل الشأن في

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٦٦) رقم: ٧٥٧.

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ٣٠٤).

(٣) انظر تفصيل تخريجه والحكم عليه في موضعه من الدراسة التطبيقية (١/ ٣٧٠).

(٤) انظر: أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي (ص: ٢٤١).

الحكم بالبطلان، فقد كثر اختلاف الآراء والأهواء والنظريات وكثر غلطها، ومن تدبرها وتدبر الرواية وأمعن فيها وهو ممن رزقه الله تعالى الإخلاص للحق والتثبت علِم أن احتمال خطأ الرواية التي يثبتها المحققون من أئمة الحديث أقل جداً من احتمال خطأ الرأي والنظر، فعلى المؤمن إذا أشكل عليه حديث قد صححه الأئمة ولم تطاوعه نفسه على حمل الخطأ على رأيه ونظره أن يعلم أنه إن لم يكن الخلل في رأيه ونظره وفهمه فهو في الرواية، وليفزع إلى من يثق دينه وعلمه وتقواه مع الابتهال إلى الله ﷻ فإنه ولي التوفيق»[1].

(١) الأنوار الكاشفة (ص: ٢٣٦-٢٣٧).

# الفصل الثاني

## الدراسة التطبيقية

## للأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع العلم التجريبي

إن محاولة استقراء كل ما ادُّعي تعارضه بين السنة والعلم فيها نوعُ مجازفة، وذلك لأن الأمثلة والدعاوى لا تنتهي، فهي تستجد بتجدد العلم، وتتوسع بتوسع الأحاديث الموضوعة والمكذوبة، وبمدى الخيالات والأهواء التي تقع في ذهن الـمُدَّعي، وأغلبها مغمورٌ لا يجد له حظوة ولا قبولًا علميًّا في زمنٍ من الأزمان، ولا يؤمَن إثارته بين الوقت والآخر، ومع ذلك لا يصلح أن يُعطى مثل هذا النوع أكبر من حجمه، إذ لا قيمة له أصلًا في الأوساط العلمية، ولا عند العقلاء.

فتبقى أبرز الدعاوى التي يعضدها أصحابها بشيء من الأدلة، أو ما لقي انتشارًا يُحتاج معه إلى توضيح وبيان، ولذلك سأدرس أبرز وأشهر وأهم الدعاوى التي وقفت عليها، وتكون دليلًا ومثالًا على غيرها، ودراستها مبنية على ما سبق من التأصيل النظري.

## المبحث الأول

## الأحاديث التي ادعي تعارضها مع علم الفلك

**علم الفلك (Astronomy).**

**الفلك لغة:** هو استدارة الشيء، ومنه مدار النجوم والكواكب[١]. ويُسمى أيضًا علم الهيئة، والهيئة لغة: هي حال الشيء وكيفيته، سواء كانت محسوسة أو معقولة، لكنها في المحسوس أكثر[٢].

إلا أن علم الهيئة أعمُّ من علم الفلك، إذ علم الهيئة يشمل: علم الفلك، وعلم الأرض، ففي الاصطلاح عرَّفه متقدِّمو الفلكيين المسلمين، ومنهم أبو عبد الله محمد بن أحمد البلخي الخوارزمي (ت: ٣٨٧هـ)[٣]، فقال: «علم الهيئة هو معرفة تركيب الأفلاك وهيئتها وهيئة الأرض، الفلك المستقيم هو معدل النهار، وهو الدائرة العظمى التي تحيط على قطبي السماء ... وقال الخليل: الفلك هو دوران السماء»[٤].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٤/ ٤٥٢)، والقاموس المحيط (ص: ٩٥١)؛ مادة: «فلك».

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٨٥٠)، والقاموس المحيط (١/ ٥١٩)؛ مادة: «هيأ».

(٣) محمد بن أحمد بن يوسف أبو عبد الله الكاتب البلخي الخوارزمي (ت: ٣٨٥هـ) باحث، من أهل خراسان. له كتاب «مفاتيح العلوم» ألفه وأهداه للوزير العُتْبي (عبيد الله بن أحمد). ويعدّ كتابه من أقدم ما صنفه العرب، على الطريقة الموسوعية (**Encyclopedique**) قال المقريزي: وهو كتاب جليل القدر. الأعلام للزركلي (٥/ ٣١١-٣١٢). وانظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي (٢/ ١٧-١٨).

(٤) مفاتيح العلوم (ص: ٢٣٠).

وقال السيوطي (ت: ٩١١هـ): «علم الهيئة: معرفة تراكيب الأفلاك، والأرض، الفلك المستقيم: دائرة عظمى تحيط بقطبي السماء اللذين عليهما يتحرك من المشرق إلى المغرب، في كل يوم، وليلة دورة»[١].

وقال صدِّيق حسن خان (١٣٠٧هـ): «علم الهيئة وهو: تعيين الأشكال للأفلاك، وحصر أوضاعها، وتعددها لكل كوكب من السيارة، والقيام على معرفة ذلك من قبل الحركات السماوية المشاهدة الموجودة لكل واحد منها، ومن رجوعها واستقامتها، وإقبالها وإدبارها»[٢].

وقال محمد بن علي التهانوي (ت: ١١٥٨هـ): «علم هيئة: هو علم يُبحث فيه عن أحوال الأجرام البسيطة العلويّة والسفليّة من حيث الكميّة والكيفية والوضع والحركة اللازمة لها وما يلزم منها»[٣].

وقيل: «هو علم تُعرف به أحوال الأجرام البسيطة العلوية والسفلية وأشكالها وأوضاعها وأبعاد ما بينها، وحركات الأفلاك والكواكب ومقاديرها، وموضوعه: الأجسام المذكورة من حيث كميتها، وأوضاعها، وحركاتها اللازمة لها»[٤].

وعرفه ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ) فقال: «علم ينظر في حركات الكواكب الثّابتة، والمحرّكة، والمتحيرة. ويستدلّ بكيفيّات تلك الحركات على أشكال وأوضاع للأفلاك لزمت عنها لهذه الحركات المحسوسة بطرق هندسيّة»[٥].

---

(١) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (ص: ١٣٩).
(٢) أبجد العلوم (ص: ١٤٤).
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٦١).
(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٦٣).
(٥) مقدمة ابن خلدون (١/ ٦٤١).

ويعرفه المعاصرون بأنه علم: «يُعنى بدراسة النجوم والأجسام الأخرى التي يتكون منها الكون، ويرصد الفلكيون مواقع وحركات الأجسام السماوية، ولا ينحصر اهتمام الفلكيين في رصد هذه الأجسام فحسب، بل يلتمس أغلبهم الإجابة عن أسئلة مثل: مم تتكون النجوم؟ وكيف تنتج ضوءها؟ ولهذا السبب عُدَّ معظمهم فيزيائيين فلكيين، أي: يدرسون العمليات الفيزيائية والكيميائية التي تحدث في الكون»[١].

وقال د. خليل بدوي: «علم الفلك هو: كل ما يحيط بنا من أجرام ومجرات، ونجوم وسُدُم، وكواكب وفراغ بينهما»[٢].

«والأجرام: جمع الجِرم -بكسر الجيم- يطلق على الفلك وما فيه من الأجسام الصافية كالكواكب»[٣].

وبعضهم يُقسِّم علمَ الفلك إلى قسمين: **الأول**: معرفة العلامات التي يُستدل بها على المستقبل، **والثاني**: معرفة أحوال الفلك، والنجوم، وأحجامها، وحركتها.

والقسم الثاني معلوم أما **القسم الأول**: ففيه معنيان: **الأول**: أن يُستدل على حركة الفلاك بحوادث الأفلاك وحركتها، مثل معرفة مواقيت الصلاة، أو وقت الكسوف والخسوف قبل وقوعه، أو معرفة حساب ولادة النجم، أو الكوكب وغيابه، أو مواقيت الزراعة، أو الرعي والصيد، ونحو ذلك، وهذا علم له أحكامه وطُرقه.

---

(١) الموسوعة العربية العالمية (ص: ٤٨٢).

(٢) الموسوعة الفلكية (ص: ٥).

(٣) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (دستور العلماء) (١/ ٣٣).

وأما **المعنى الثاني** وهو التنجيم، وهو الاستدلال بالنجوم والكواكب على الأحوال الأرضية وحياة البشر ومستقبلهم، وهذا باطل وكذب باتفاق العقلاء[١].

وعلم الفلك يقوم على الملاحظة، والرصد، والحساب، واستظهار النتائج المترتبة على ذلك.

وبَعد اكتشاف الصناعات المعاصرة، والتطور العلمي، وابتكار المكبرات، والمستشعرات الحديثة، وإرسال الأقمار الصناعية إلى الفضاء، حصل في علم الفلك تطور كبيرٌ، وتغير هائل في المعلومات، والحقائق، والتصور.

وزامن هذا التغير في النتائج مقارنة مستمرة بين أي نتيجة أوَّلية وبين النصوص الشرعية، ومحاولة التوفيق، أو المعارضة بينهما، ومن أشهر الأمثلة على ذلك ما قرره عالم الفيزياء الشهير: «أينشتاين» عام (١٩١٧م) من أن الكون ثابت لا يتمدد ولا يتوسع، ووضع قانونه لذلك وهو: «الثابت الكوني»، فطار بنتيجته كثيرٌ ممن لا يُقيمون للنصوص الشرعية وزنها، فعارضوا بذلك قول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الذاريات: ٤٧]. حتى اكتشف الفلكي «أدوين هابل» أن الكون يتمدد ويتوسَّع[٢]، وتراجع «أينشتاين» عن مذهبه، بل وصفه بأنه: «أكبر خطأ في حياته». واستقر عند الجميع أن الكون يتوسع ويتمدد[٣].

---

(١) انظر: التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام (ص: ١٧٣)، وموسوعة الفلك، الكون، البيئة، والتلوث (ص: ٥).

(٢) انظر: «تسارع تمدد الكون: خطأ أينشتاين الأعظم ومعضلتنا الكبرى»، موقع: الأكاديمية بوست، تاريخ النشر: (٤/ ١٢/ ٢٠١٩م).

(٣) انظر: مقال: (**Cosmological constant**) الموسوعة البريطانية: **https://www.britannica.com/science/cosmological-constant** =

بل في عام (١٩٩٨م) تبيَّن أن الكون لا يتمدد فحسب، بل أنه يتسع ويتسارع بشكل هائل، بفعل قوة تفوق قوة الجاذبية، اصطُلح على تسميتها بـ «الطاقة المظلمة» (Dark Energy)[١].

وهذا حال من يتعجل في معارضة النصوص بنتائج الفرضيات العلمية الأولية، والتي لم تستقر وتصبح حقائق علمية.

---

= ومقال: (What is a Cosmological Constant ?)

وكالة ناسا: https://map.gsfc.nasa.gov/universe/uni_accel.html.

(١) انظر مقال: (Dark Energy, Dark Matter).

وكالة ناسا للعلوم https://science.nasa.gov/astrophysics/focus-areas/what-is-dark-energy. وإطلاق سراح العلم، روبيرت شيلدريك، (ص: ٨٧-٨٩)، وغوامض الكون، د. أحمد محمد عوف (ص: ١).

## المطلب الأول

## حديث سجود الشمس:

من الأحاديث التي كثُر الكلام عليها بدعوى معارضتها للعلم الحديث، حديث: «سجود الشمس».

إن الشمس آية من آيات الله سبحانه، مسخَّرَة بأمره، تجري وتسبح في الفلك، لا تتوقف عن سيرها إلى يوم القيامة، جعل الله مواقع سيرِها توقيتًا لإقامة الصلوات، وذكر سبحانه أنها تسجد كسائر المخلوقات، وأقسم الله بها، وسُمِّيَت سورة من القرآن باسمها، قال ﷻ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [فصلت: ٣٧]، وقال ﷻ: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال ﷻ: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، وقال ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقال ﷻ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾﴾ [إبراهيم: ٣٣]، وقال ﷻ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقال ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ﴾ [الحج: ١٨]، وقال ﷻ: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يس: ٣٩]، وقال ﷻ: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴿١﴾﴾ [الشمس: ١].

فالله سبحانه يصف الشمسَ وهو خالقها، وهو سبحانه أصدق حديثًا وأحسن قيلًا، فما تكلَّم الله به في كتابه، أو أوحى به إلى نبيِّه ﷺ، فهو الوصف الحقيقي للشمس، الذي لا يعتريه نقص ولا تشكيك.

وقد اعتُرض على الشرع قديمًا في إثباته حركة الشمس وجريانها، حيث كان الفلكيون يعتقدون أن الشمس مرصَّعة في السماء ثابتة في الفلك، قال ابن حجر: «بيان سير الشمس في كل يوم وليلة، وظاهره مغاير لقول أهل الهيئة أن الشمس مرصَّعة في الفلك، فإنه يقتضي أن الذي يسير هو الفلك، وظاهر الحديث أنها هي التي تسير وتجري»[(١)].

فتطور العلم حتى عاد إلى ما قرره القرآن الكريم والسنة النبوية، فاستقر القول بما لا خلاف فيه أن الشمس تتحرك وتجري.

ومن الأحاديث التي اعتُرض عليها بدعوى مخالفتها للعلم التجريبي: حديث: «سجود الشمس»، فزعموا مصادمته للعلم وأنه والعلم ضدَّان يستحيل الجمع بينهما بأي وجه من الوجوه[(٢)]!

والاعتراض على الحديث جاء -عندهم- من ثلاثة أوجه:

**الأول**: أن الحديث يدلُّ على أن الشمس تغيب غيابًا مطلقًا عن جميع الأرض، فيحلُّ الليل على جميع الأرض، والعلم الحديث والواقع يدلُّ على أن الليل عند قوم نهار عند غيرهم، وأن الأرض لا تزال في ليل ونهار، وما تغرب الشمس عند قوم إلا طلعت عند غيرهم.

---

(١) فتح الباري (٦/ ٢٩٩). وانظر: الصواعق الشديدة على أتباع الهيئة الجديدة (ص: ٩٦).

(٢) انظر: أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية (ص: ٣٦٦). والتوراة والإنجيل والقرآن والعلم لموريس بوكاي (ص: ٢٨٥).

قال محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ): «ومثل هذا وذاك ما خالف الواقع المشاهد؛ كرواية السؤال عن الشمس أين تذهب بعد الغروب؟ ... فالشمس طالعة في كل وقت لا تغيب عن الأرض طرفة عين، كما هو معلوم بالمشاهدة علمًا قطعيًّا لا شبهة فيه»[(١)].

ونحو ذلك قال محمود أبو ريَّة -في كلامه عن أحكام المحدثين على الحديث-: «ما كان يتعذَّر عليهم العلم بموافقته أو مخالفته للواقع، كظاهر حديث أبي ذرٍّ عند الشيخين وغيرهما: أين تكون الشمس بعد غروبها؟ فقد كان المتبادر منه للمتقدمين أن الشمس تغيب عن الأرض كلِّها وينقطع نورها عنها مدَّة الليل! إذ تكون تحت العرش تنتظر الإذن لها بالطلوع ثانية!! وقد صار المعلوم القطعي لمئات الملايين من البشر أن الشمس لا تغيب عن الأرض في أثناء الليل، وإنما تغيب عن بعض الأقطار وتطلع على غيرها، فنهارنا ليل عند غيرنا، وليلنا نهار عندهم»[(٢)].

**الثاني**: أن الشمس تتوقف، ثم تتغير هيئتها لتسجد تحت العرش، ثم تسير وتجري مرة أخرى، والعلم الحديث يدلُّ على أن الشمس تسير دون توقف، ودون تغيُّر في هيئتها.

قال د. شيرينوف السمرقندي: «... الأحاديث التي ظاهرها بيان لغيبيات، مع اشتمالها على معلوماتٍ دينية، **كحديث توقف الشمس عن الحركة** بعد غروبها كل ليلة»[(٣)]. ثم ذكر حديث سجود الشمس.

---

(١) مجلة المنار (١٢/ ٦٩٣).

(٢) أضواء على السنة المحمدية (ص: ٣٦٦).

(٣) نقد متن الحديث في ضوء العلوم التجريبية (ص: ١٤).

**الثالث**: أن أحد ألفاظ روايات الحديث فيه زيادة أن النبي ﷺ قال: «**فإنها تغرب في عينٍ حامية**».

وهذا يدل على أن الشمس تغرب في ماء وطين داخل الأرض!

**الجواب عن هذه الدعوى:**

كلا الادعاءين الأول والثاني لم يدلَّ عليهما الحديث بنصه، إنما استُنبطا من الحديث استنباطًا، حسب فهم هؤلاء المشككين، ولذلك لا تجد أحدًا منهم يُسند رأيه بقول عالمٍ من علماء المسلمين وشُرَّاح الحديث، ولا يعتمدون في دعواهم على أهل الاختصاص في ذلك، وما ذلك إلا لأن المدَّعِين أحدثوا فَهْمًا مخالفًا لفَهم علماء المسلمين لهذا الحديث، ثم ألزموا غيرَهم بفهمهم، ثم ادعوا مخالفته للعلم؛ وأئمةُ الحديث أعلم منهم بدلالاته، وأتقى وأطهر قلوبًا وأصدق ألسُنًا.

فالـمُحكم في الإسلام: أن الشمس لا تغيب عن جميع الأرض، ولم يفهم أحدٌ من علماء المسلمين هذا الفهم، والمستقرُ -أيضًا- أن الشمس تجري وتسير، وليس في النصوص ما يدل على توقفها، بل الوارد أنها تسير دون توقف، وأن الليل والنهار مستمرٌّ على الأرض، قال الله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ٣٣﴾ [إبراهيم: ٣٣].

قال الحافظ ابن كثير: «أي: يسيران لا يقَرَّان ليلًا ولا نهارًا».

وقال: «أي: لا يَفْتُران ولا يَقِفان إلى يوم القيامة»[1].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٥١١)، و(٦/ ٥٧٧).

وقال القرطبي في قوله ﷻ: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا﴾. «أي إنها تجري في الليل والنهار لا وقوف لها ولا قرار»[(١)].

ومعنى الحديث ولفظه لا يخرج عن هذا الـمُحكم.

وسير الشمس وجريانها واستمرار الليل والنهار على الأرض قد استقر عليه علماء الفلك المعاصرين[(٢)]، حتى حسبوا كيفية دورانها، وعدد دوراتها[(٣)]، وأصبح من الأمور التي يمكن مشاهدتها عبر الأجهزة الحديثة، فسيرها حقيقة علمية لا تقبل نزاعًا علميًّا.

وبتخريج الحديث وبيان معناه الصحيح كما فهمه المحدِّثون، تزول الدعوى من أساسها.

**تخريج الحديث:**

قال النبي ﷺ لأبي ذر الغفاري حين غربت الشمس: «**أتدري أين تذهب؟**» قال أبو ذرٍّ: الله ورسوله أعلم. قال ﷺ: «**فإنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذنَ فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد، فلا يُقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها؛ يقال لها: ارجعي من حيث جئتِ، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى:** ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٣٨﴾».

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (١٥/ ٢٨).

(٢) انظر: «مقدمة في علم الفلك»، أوليفييه إسلانجيه (ص: ١٤١)، و«السماء والأرض» للبروفيسور إيان بليمر (ص: ١٦٢)، ومقال «حركات الأرض»، ضمن مجلة العلوم والتقنية، الصادرة عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، العدد (٢٣)، (ص: ١٩). وألغاز الشمس (**Mysteries Of The Sun**) إصدار وكالة ناسا للفضاء، (ص: ١). والتوراة والإنجيل والقرآن والعلم (ص: ١٩٦).

(٣) انظر: الموسوعة الفلكية، إبراهيم الغوري، قسم: المجموعة الشمسية (ص: ٤١-٤٢).

رواه **البخاري**(١)، **ومسلمٌ**(٢)، من طريق وكيع بن الجراح؛

**والبخاري**(٣)، من طريق أبي نعيم، وسفيان الثوري؛

**ومسلم**(٤)، من طريق: أبي معاوية؛

كلهم (وكيع، وأبو نعيم، والثوري، وأبو معاوية) عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر الغفاري، عن النبي ﷺ.

واللفظ للثوري، ولفظ أبي نُعيم: قال أبو ذرٍّ: «كنت مع النبي ﷺ في المسجد عند غروب الشمس...».

ولفظ وكيع: قال أبو ذر: سألت النبي ﷺ عن قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا﴾. قال: «**مستقرها تحت العرش**».

وتابعَ الأعمشَ يونسُ بن عبيد؛

فرواه **مسلم**(٥): من طريق: ابن عليَّة، وخالد بن عبد الله كلاهما، عن يونس بن عبيد، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه، أن النبي ﷺ

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: التفسير، باب: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا﴾، (٦/ ١٢٣)؛ رقم: ٤٨٠٣. وانظر: ٧٤٣٣.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الزمن الذي لا يُقبل فيه الإيمان، (١/ ٩٦-٩٧)؛ رقم: ١٥٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة الشمس والقمر بحسبان، (٤/ ١٠٧-١٠٨)؛ رقم: ٣١٩٩. وكتاب: التفسير، باب: ﴿وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَا﴾، (٦/ ١٢٣)؛ رقم: ٤٨٠٢.

(٤) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الزمن الذي لا يُقبل فيه الإيمان، (١/ ٩٦)؛ رقم: ١٥٩.

(٥) صحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الزمن الذي لا يُقبل فيه الإيمان، (١/ ٩٦)؛ رقم: ١٥٩.

قال يومًا: «**أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**إن هذه تجري حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش، فتخر ساجدة، فلا تزال كذلك، حتى يقال لها: ارتفعي، ارجعي من حيث جئت. فترجع فتصبح طالعة من مطلعها، ثم تجري، حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش، فتخر ساجدة، فلا تزال كذلك، حتى يقال لها: ارتفعي، ارجعي من حيث جئت. فترجع فتصبح طالعة من مطلعها، حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش، فتخر ساجدة، ولا تزال كذلك، حتى يقال لها: ارتفعي، ارجعي من حيث جئت. فترجع، فتصبح طالعة من مطلعها، ثم تجري لا يستنكر الناسُ منها شيئًا، حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش، فيقال لها: ارتفعي، أصبحي طالعة من مغربك. فتصبح طالعة من مغربها**». فقال رسول الله ﷺ: «**أتدرون متى ذاكم؟ ذاك حين**: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]».

**وأما زيادة لفظ: «فإنها تغرب في عين حامية»**، فقد تفرد بها يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن الحكم بن عتيبة؛

فرواه أبو داود[١]، عن عثمان بن أبي شيبة، وعبيد الله بن عمر بن ميسرة؛

ورواه أحمد[٢]؛

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة[٣]؛

والبزار[٤]، عن عمرو بن علي؛

---

(١) سنن أبي داود، كتاب: الحروف، (٦/ ١٢٤)؛ رقم: ٤٠٠٢.

(٢) مسند أحمد (٣٥/ ٣٦٣)؛ رقم: ٢١٤٥٩.

(٣) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٦/ ٢٠٩)؛ رقم: ٥٦٩٩.

(٤) مسند البزار (٩/ ٤٠٧)؛ رقم: ٤٠١٠.

وحفص الدوري[١]؛

والحاكم[٢]، عن محمد الصفار، عن محمد بن مسلمة؛

كلهم (عثمان بن أبي شيبة وعبيد الله بن عمر بن ميسرة، وأحمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو بن علي، وحفص الدوري، ومحمد بن مسلمة)، عن: يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ ﷺ قال: كنت مع النبي ﷺ على حمار، وعليه برذعة، أو قطيفة، قال: وذلك عند غروب الشمس، فقال لي: «**يا أبا ذر، هل تدري أين تغيب هذه؟**» قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «**فإنها تغرب في عين حامئة، تنطلق حتى تخر لربها ساجدة تحت العرش، فإذا حان خروجها أَذِن الله لها فتخرج فتطلع، فإذا أراد أن يطلعها من حيث تغرب حبسها، فتقول: يا رب إن مسيري بعيد. فيقول لها: اطلعي من حيث غبت. فذلك حين لا ينفع نفسًا إيمانها**».

فالحديث مداره على إبراهيم التيمي، وقد رواه عنه جماعة منهم الأعمش ويونس بن عبيد ولم يذكرا هذه اللفظة، وإنما ذكرها الحكم ابن عتيبة وهو: فقيه ثقة كثير الحديث[٣].

والراوي عنه: سفيان بن حسين، اتُّفق على تضعيف روايته عن الزهري، ولذلك اخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم من غير حديث الزهري، واختُلف فيما

---

(١) قراءات النبي ﷺ (ص: ١٢٣)؛ رقم: ٧٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٢٦٧)؛ رقم: ٢٩٦١.

(٣) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٢٤). وتقريب التهذيب (ص: ٢١٢)؛ رقم: ١٤٥٣.

سوى الزهري، فمنهم من احتمل روايته ووثَّقه، إلا أنه ليس بالقوي الحافظ، ومنهم من ضعَّفه.

قال يحيى بن معين -في رواية يعقوب بن أبي شيبة-: «ليس بالقوي». وقال -في رواية أبي داود-: ليس بالحافظ، وليس بالقوي في الزهري». وقال -في رواية الدوري-: «ليس به بأس، وليس هو من أكابر أصحاب الزُّهْري». وقال -في رواية الدارمي-: «ثقة، وهو ضعيف الحديث في الزهري» وقال -في رواية ابن أبي مريم-: «في غير الزهري ثقة لا يُدفع»[١].

قال ابن عدي: «في غير الزُّهْري صالح الحديث كما قال ابن مَعين، وعن الزُّهْري يُروَى عنه أشياء خالف فيه الناس من باب المتون ومن الأسانيد»[٢].

قال أحمد بن حنبل: «ليس هو بذاك، في حديثه عن الزهري شيءٌ». وقال المرُّوذي سألت أحمد بن حنبل عن سفيان بن حسين كيف هو؟ فقال: «ليس بذاك» وضعَّفه[٣].

قال محمد بن سعد: «وكان ثقة، يُخطئ في حديثه كثيرًا»[٤]. وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق ثقة، وفيه حديثه ضعف»[٥]. قال عثمان بن أبي شيبة: «كان ثقةً، مضطربًا في الحديث قليلًا»[٦]. وقال أبو حاتم: «سفيان بن حسين

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٥/ ٥٥٧)؛ رقم: ٨٤٣.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٥/ ٥٥٩)؛ رقم: ٨٤٣.
(٣) سؤالات المروذي (ص: ٥٠)؛ رقم: ٢٨، و(ص: ١١٠)؛ رقم: ١٧٨.
(٤) الطبقات الكبرى (٧/ ٣١٢).
(٥) تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٥)؛ رقم: ٤٧١٥.
(٦) تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٥)؛ رقم: ٤٧١٥.

صالح الحديث، يُكتب حديثه ولا يحتج به، هو نحو محمد بن إسحاق»[١].
وقال النسائي: «سفيان بن حسين ليس بالقوي في الزهري خاصة وفي غيره لا بأس به»[٢]. وقال ابن القطان الفاسي: «لا يحتج به إما مطلقًا، وإما فيما يروي عن الزهري»[٣]. وضعفه ابن الجوزي[٤]، وقال ابن حجر: «ثقة في غير الزهري باتفاقهم»[٥].

فسفيان بن حسين ضعيف في الزهري، أما في غير الزهري فلا بأس به، إلا أنه يُخطئ ويضطرب في بعض رواياته، فيُقبل من روايته ما لا يُخالف الثقات.

وقد وقعت المخالفة في هذه الراوية، ولأن شيخه الحكم بن عتيبة ثقة ثبت، والراوي عنه يزيد بن هارون ثقة ثبت فالحَمل أشبه ما يكون على سفيان بن حسين، فلفظة: «**فإنها تغرب في عين حامئة**» منكرة لا تثبت عن النبي ﷺ.

**المعنى الذي دلَّ عليه الحديث:**

دل الحديث على أن الشمس تجري وتسير، ولذلك نسب النبي ﷺ فعلَ الذهاب لها، ثم بيَّن ﷺ أنها تذهب وتجري، حتى تنتهي إلى مستقرها تحت العرش، فتسجد تحت العرش، ثم تستأذن فلا يؤذن لها، وفي لفظ: يقال لها: ارتفعي ارجعي، وفي كل ذلك يقول النبي ﷺ: «**لا يستنكر الناسُ منها شيئًا**». ثم بيَّن أنها تستأذن فيؤذن لها، فتطلع من مغربها، وذلك مستقرُّها، أي: في يوم القيامة.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢٢٨).
(٢) السنن الكبرى للنسائي (١/ ٢٠٤)؛ رقم: ٣١٩.
(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٣٦٤).
(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٢)؛ رقم: ١٤٤٨.
(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٧)؛ رقم: ٢٤٣٧.

إن تفسير الألفاظ الشرعية بما هو معهود في اللغة، أو في العرف، قد أوقع بعضهم بهذا الزلل، وذلك أنهم لم يفهموا مراد النبي ﷺ من قوله: «**تذهب**»، «**تسجد**»، «**مستقرها**» فمُدَّعو الاعتراض فسَّروا هذه الألفاظ بما تبادر إلى أذهانهم مما شاع في ثقافتهم، دون الرجوع إلى دلالاتها الشرعية، وتفسير العلماء المختَصِّين لها.

وقبل بيان معنى الألفاظ التي أشكلت فإن النبي ﷺ قد بيَّن أن كلَّ ما ذُكر من صفات للشمس، من: سجود، ورجوع، وذهاب، ومستقر، لا يمكن لأحد أن يدركها، فقال ﷺ: «**لا يستنكر الناسُ منها شيئًا**». وشرح معنى الألفاظ يدلُّ على ذلك.

**قوله** ﷺ: «**تذهب**»: من الذهاب، وهو: الـمُضيُّ بالشيء[(١)]، وهو بمعنى السير والجريان، وقد يكون حسِّيًّا، وقد يكون معنويًّا، قال الله تعالى عن إبراهيم ﷺ: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾ [الصافات: ٩٩]. أي: مهاجر من بلدتكم إلى البلدة المقدسة، أو ذاهب بعمله وقلبه ونيَّته[(٢)].

فذهاب الشمس: هو سيرها وجريانها، وليس معناه اختفاؤها، فاللفظ لا يحتمل الاختفاء أصلًا، نعم؛ قد يحتمل الاختفاء عن الجهة التي وقع فيها الغروب، فهو اختفاء نسبيٌّ، اختفاء عنها، وظهور في جهة أخرى من الأرض، وليس في الحديث أنها تذهب عن الأرض، وهو الذي نصَّ عليه شُرَّاح الحديث من الأئمة[(٣)].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٣٦٢)؛ مادة: «ذهب»، والمفردات في غريب القرآن (ص: ٣٣٢)؛ مادة: «ذهب».

(٢) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٩/ ٥٧٦).

(٣) قال النسفي في تفسير مستقر الشمس: «لِحَدٍّ لها من مسيرها كل يوم في مرائي عيوننا وهو =

قال الحسن البصري (ت: ١١٠هـ): «إذا غربت الشمس دارت في فلك السماء، مما يلي دُبُر القبلة، حتى ترجع إلى المشرق الذي تطلع منه، وتجري في السماء من شرقها إلى غربها، ثم ترجع إلى الأفق مما يلي دُبُر القبلة إلى شرقها، كذلك هي مسخرة في فلكها، وكذلك القمر»[١].

وقال حسان بن عطية (ت: بعد ١٢٠هـ): «الشمس والقمر والنجوم في فلك بين السماء والأرض تدور»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومعلوم أن الشمس لا تزال في الفلك، كما أخبر الله ﷻ بقوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنبياء: ٣٣] فهي لا تزال تسبح في الفلك، وهي تسجد لله، وتستأذنه كل ليلة، كما أخبر النبي ﷺ، فهي تسجد سجودًا يناسبها، وتخضع له وتخشع، كما يخضع ويخشع كل ساجد، من الملائكة والجِنِّ والإنس»[٣].

فدعوى أن الحديث يدل على غيابها عن الأرض مطلقًا دعوى لا دليل عليها، ويخالفها الفهم المستقر للحديث عند علماء المسلمين.

**قوله** ﷺ: «**تسجد**»: من السجود، قال ابن فارس: «سجد: أصلٌ واحدٌ مطَّرِد يدلُّ على تطامُن وذُلٍّ، يقال سجد، إذا تطامن، وكل ما ذَلَّ فقد سجد»[٤].

---

= المغرب». تفسير النسفي (٣/ ١٠٤).

(١) العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (٤/ ١١٥١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) رسالة في قنوت الأشياء كلها (ضمن المجموعة الأولى من جامع الرسائل) (١/ ٣٧).

(٤) مقاييس اللغة (٣/ ١٣٤)؛ مادة: «سجد».

فحقيقة السجود هو: التطامن والذلُّ، والخضوع، وهيئة السجود تختلف بين مخلوقٍ وآخر، بل تختلف هيئته في الإنسان بين دينٍ وآخر، وقد يُطلَق السجود على غير الهيئة المعروفة، كما قال تعالى لبني إسرائيل: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨]. قال ابن عباس : «أُمروا أن يدخلوا رُكَّعًا»[١].

فإذا كانت الهيئة تختلف في الإنسان نفسه، فكيف تكون بقية المخلوقات؟ لا شك أن لكل مخلوقٍ صفة تختص به، ومن ذلك سجود الشمس، ويجمعها جميعًا أنها خاشعةً متذلِّلَـةً خاضعةً لله ﷻ.

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية معنى السجود، وهيئته، وبيَّن غلط من فَهِم أنَّ السجود لا يكون إلا على الهيئة الشرعية للإنسان المسلم، فقال رحمه الله: «فإن السجود الشامل لجميع المخلوقات هو: المتضمن لغاية الخضوع والذل، وكل مخلوق فقد تواضع لعظمته، وذَلَّ لعزته، واستسلم لقدرته، **ولا يجب أن يكون سجود كل شيء مثل سجود الإنسان** على سبعة أعضاء، ووضع الجبهة في رأس مدور على التراب، فإن هذا سجود مخصوص من الإنسان، ومن الأمم من يركع ولا يسجد، وذلك سجودها، كما قال ﷻ: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾. وإنما قيل ادخلوه رُكَّعًا، ومنهم من يسجد على جنب كاليهود، فالسجود اسم جنس، ولكن لما شاع سجود الآدميين المسلمين صار كثير من الناس يظن أن هذا هو سجود كل أحد»[٢].

وزيادة على ما سبق، فإن سجود الشمس قد جاء النص عليه في القرآن الكريم، ومن الغريب أن يَغفل عنه مَن يؤمن بكتاب الله سبحانه، وليس ذلك

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١/ ٧١٤).
(٢) رسالة في قنوت الأشياء كلها (ضمن المجموعة الأولى من جامع الرسائل) (١/ ٢٧-٢٨).

فقط؛ بل قد قُرنت الشمس مع غيرها من المخلوقات، واشتركوا جميعًا في صفة السجود.

قال الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿١٨﴾﴾ [الحج: ١٨]، فالشمس تسجد، والقمر يسجد، وكذلك النجوم والجبال، والشجر والدواب، وكثيرٌ من الناس، فمن لم يفهم من السجود إلا الانحناء وتغيُّر الهيئة؛ فكيف يُفسِّر سجود الجبال الصمُّ، والأشجار والدواب؟!

ولذلك قال الله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾. أي: ألم تعلم بقلبك[١]، إذ أكثر هذه الأنواع من السجود لا يَشعُر بها الإنسان.

وقد بين العلماء حقيقة سجود الشمس، وأنه راجع إلى الخضوع والذُّلِّ، والانقياد لأمر الله لها[٢]، قال البغوي (ت: ٥١٦هـ): «قيل: سجودها بمعنى الطاعة، فإنه ما من جماد إلا وهو مطيع لله خاشع له مسبح له ... وهذا مذهب حسن موافق لقول أهل السنة»[٣].

وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ): «الساجدون على ضَربين: أحدهما: مَن يَعقِل، فسجوده عبادة. والثاني: مَن لا يَعقِل، فسجوده بيان أثر الصَّنعة فيه، والخضوع الذي يدل على أنه مخلوق»[٤].

---

(١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٦/ ٤٨٦). ومعالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٥/ ٣٧١).

(٢) انظر: المُفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٧/ ٣٤٤).

(٣) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٥/ ٣٧١).

(٤) زاد المسير (٢/ ٥٦٣). وانظر: رسالة في قنوت الأشياء لابن تيمية (١/ ٤١)

وقال النووي (ت: ٦٧٦هـ): «وأما سجود الشمس فهو بتمييز وإدراك بخلق الله تعالى فيها»[١].

وسبق كلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) وفيه: «فهي تسجد سجودًا يناسبها وتخضع له وتخشع، كما يخضع ويخشع كل ساجد من الملائكة والجن والإنس»[٢].

وقال ابن حجر -بعد ذكر احتمالات سجود الشمس-: «تسجد بصورة الحال فيكون عبارة عن الزيادة في الانقياد والخضوع في ذلك الحين»[٣].

فسجودها لا يؤثر في هيئتها وسيرها وجريانها في الفلك.

قال الخطابي (ت: ٣٨٨هـ): «وليس في هذا إلا التصديق والتسليم، **وليس في سجودها لربها تحت العرش ما يعوقها عن الدأب في سيرها، والتصرف لما سُخرت له**؛ سبحان الذي أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا، وتبارك الله رب العالمين، وأحسن الخالقين»[٤].

وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): «وظاهر الحديث أن المراد بالاستقرار وقوعه في كل يوم وليلة عند سجودها، ومقابل الاستقرار المسير الدائم المعبر عنه بالجري، والله أعلم»[٥].

ومع تواتر أقوال العلماء وتفسيرهم للحديث فمن الغريب أن يُنسب لعلماء المسلمين فهمٌ آخر مغلوط، ثم يُدَّعى معارضته لحقائق العلم التجريبي.

---

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ١٩٧).
(٢) رسالة في قنوت الأشياء كلها (ضمن المجموعة الأولى من جامع الرسائل) (١/ ٣٧).
(٣) فتح الباري (٦/ ٢٩٩).
(٤) أعلام الحديث (٣/ ١٨٩٤).
(٥) فتح الباري (٨/ ٥٤٢).

«**مستقرها**»: من القَرِّ والإقرار، وهو: التمكن، ويُستعمل في الثبات والجمود والسكون[١]، فاستقرار الشيء يدل على ثباته والتزامه حالةً واحدة.

واستقرار الشمس قد ورد في القرآن الكريم، قال الله ﷻ: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨].

**واختلف المفسرون وشُرَّاح الحديث في معنى الاستقرار، على أقوال منها:**

**الأول**: المستقر الزماني وهو: وقتها الزماني الذي لا تتعداه في سيرها وغروبها وشروقها[٢]، قال قتادة (ت: ١١٧هـ): «وقت واحد لا تَعدُوه»[٣]. ونحوه قال مقاتل[٤]، وغيره.

**الثاني**: المستقر المكاني وهو: التمكن والثبات على خط سير واحد، وهو خطٌّ تسير عليه الشمس، لا تنحرف عنه، ولا تتعداه، حتى تبلغ آخره بالنسبة لنا، فتذهب ثم ترجع في نفس مسارها[٥]، قال ابن عباس : «لا تبلغ مستقرها حتى ترجع إلى منازلها»[٦]. وقال مجاهد (ت: ١٠٤هـ): «مستقرها: مغربها، لا تُجاوزه ولا تقصر عنه»[٧].

---

(١) وله معنى آخر وهو: البرد، انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٧)؛ مادة: «قرَّ». والمفردات في غريب القرآن (ص: ٦٦٢)؛ مادة: «قرَّ».

(٢) انظر: تفسير الثعلبي (٨/ ١٢٨)، وزاد المسير (٣/ ٥٢٤).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣١٩٥)، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٩/ ٤٣٥).

(٤) انظر: بحر العلوم للسمرقندي (٣/ ١٢٣).

(٥) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٩/ ٤٣٥). وتفسير السمعاني (٤/ ٣٧٨). ومعالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٧/ ١٧). وتفسير الثعلبي (٨/ ١٢٨). وتفسير العز بن عبد السلام (٣/ ٣٩).

(٦) تفسير الثعلبي (٨/ ١٢٨).

(٧) زاد المسير (٣/ ٥٢٤).

**الثالث**: مستقرها: نهاية ارتفاعها في الصيف، ونهاية هبوطها في الشتاء[١]، وهو قريب من القول السابق، قال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): «وقيل: ... هو انتهاء سيرها، وهو غاية ارتفاعها في السماء في الصيف وهو أوجُها، ثم غاية انخفاضها في الشتاء وهو الحضيض»[٢].

**الرابع**: أنها لا مستقر لها أصلًا، فلا تتوقف وإنما تستمر في الجريان والسير، وهو المنصوص عليه في قراءة شاذة[٣]، قرأ بها ابن مسعود وابن عباس، وغيرهما ﷺ[٤]، قال ابن الجوزي: «وقرأ ابن مسعود وعكرمة وعليّ بن الحسين، والشيزري عن الكسائي: «**لا مُسْتَقَرَّ لها**». والمعنى أنها تجري أبداً لا تثبُت في مكان واحد»[٥]. وقال ابن عباس : «تجري ليلاً ونهارًا لا مستقر لها»[٦].

**الخامس**: مستقرها: تحت العرش، والعرش هو: سقف المخلوقات، وهو غيبٌ بالنسبة لنا، لا يُرى، فلذلك مستقرُّها غيبٌ لا يُرى[٧]، وهو الوارد في بعض

---

(١) انظر: تفسير السمعاني (٤/ ٣٧٧). ومعالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٧/ ١٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/ ٥٧٧).

(٣) القراءة الشاذة عرفها ابن الجزري بقوله: «القسم الثاني من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده، وخالف الرسم كما ورد في صحيح من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن: أبي الدرداء، وعمر، وابن مسعود، وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم: شاذة؛ لكونها شّذَّت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحًا فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة، ولا في غيرها». منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص: ١٩).

(٤) انظر: تفسير الثعلبي (٨/ ١٢٨). وتفسير السمعاني (٤/ ٣٧٧). ومعالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٧/ ١٨). وتفسير العز بن عبد السلام (٣/ ٣٩).

(٥) زاد المسير (٣/ ٥٢٤).

(٦) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس للفيروزآبادي (ص: ٣٧١).

(٧) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٧/ ١٧). وزاد المسير لابن الجوزي=

روايات الحديث -كما سبق- قال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): «مستقرها المكاني، وهو تحت العرش مما يلي الأرض في ذلك الجانب، وهي أينما كانت فهي تحت العرش وجميع المخلوقات؛ لأنه سقفها»[١].

وقال الخطَّابي (ت: ٣٨٨هـ): «مستقرها تحت العرش، فلا يُنكر أن يكون لها استقرار تحت العرش من حيث لا ندركه ولا نشاهده، وإنما هو خبرٌ عن غيبٍ، فلا نُكذِّب به، ولا نُكيِّفه، لأن علمنا لا يحيط به»[٢].

**السادس**: مستقرها يوم القيامة، عند انتهاء الدنيا[٣]، قال البغوي (ت: ٥١٦هـ): «إلى مستقرٍّ لها، أي: انتهاء سيرها عند انقضاء الدنيا، وقيام الساعة»[٤].

**خلاصة الأقوال في معنى مستقر الشمس:**

إن الأقوال التي ذكرها العلماء كما سبق إنما هي من اختلاف التنوع[٥]، إذ يمكن حمل الآية على جميع المعاني في وقت واحد، فالقول الأول، والثاني،

---

= (٣/ ٥٢٤).

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٦/ ٥٧٦).

(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٨٩٣).

(٣) انظر: تفسير الواحدي (ص: ٩٠٠). وتفسير السمعاني (٤/ ٣٧٧). وتفسير الثعلبي (٨/ ١٢٨). وتفسير العز بن عبد السلام (٣/ ٣٩).

(٤) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٧/ ١٧).

(٥) اختلاف التنوُّع: بيَّنه شيخ الإسلام ابن تيمية في كلامه عن اختلاف الـمُفَسِّرين: فقال: «وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد؛ وذلك صنفان أحدهما: أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة كما قيل في اسم السيف: الصارم والمهند... الصنف الثاني: أن يَذكر =

والثالث، والرابع، كلها تفسِّر الاستقرار بصفة من صفات الشمس، **فالأول**: يجعل الاستقرار ثباتها على وقت وزمن محدد، **والثاني**: على خط سير محدد، **والثالث**: تفصيل لهذا الخط المحدد مع بيان الفرق فيه بين الصيف والشتاء، **والرابع**: بيان استمرار الشمس على حالها دون توقف ولا قرار، **والخامس** يُبين أنها تحت العرش، وهي دائمًا تحت العرش لا يمكن أن تنفكَّ عن هذا الوصف، والعرش أمرٌ غيبي، وهو سقف المخلوقات كما سبق، **والسادس والأخير**: وهو مصير الشمس ونهايتها يوم القيامة.

فالأقوال لا يعارض بعضُها بعضًا، **وليس فيها ما يدل على زعم متبني هذا الادعاء من أنها تغيب فتختفي عن الأرض تمامًا، ولا فيه أنها تتوقف عن السير.**

ويُنتبه إلى أن هذا هو تفسير الصحابة والتابعين وعلماء السلف منذ قرون طويلة، لم يقولوه مسايرة للعلم ومجاراة له، بل قالوه حين كان العلم يقول: إن الشمس ثابتة، ولم يلجئهم هذا إلى اتهام الشرع، وتحويره وتطويعه لمخرجات العلم، بل اتهموا العلم، وتمسكوا بالوحي الشرعي، فبان صدق الوحي، وخطأ العلم.

فمنشأ الخلل في الدعوى: أنهم خاضوا في كيفية ذهاب الشمس، وكيفية سجودها، ففسروه بما يخالف الوضع اللغوي، والوضع الشرعي، وتفسير علماء الشرع، ثم حصروا الدلالة بفهمهم، ثم ألزموا الناس بهذا الفهم، فوصلوا إلى نتيجتهم أن الوارد في السنة يتعارض مع العلم التجريبي.

---

= كلٌّ منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبيه المستمع على النوع لا على سبيل الحدِّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه».
مقدمة في أصول التفسير (ص: ١١، ١٤).

وأما الاستدلال بلفظ: «**فإنها تغرب في عين حامئة**[١]». فهو غير مستقيم لأن اللفظ منكر لم يثبت عن النبي ﷺ، كما سبق بيانه.

وأما حديث غروب الشمس في نار الله الحامية، فقد رواه أحمد[٢]؛

ورواه الطبري[٣]، عن محمد بن المثنى؛

كلاهما (أحمد، وابن المثنى) عن يزيد بن هارون، أخبرنا العوام، حدثني مولى لعبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: رأى رسول الله ﷺ الشمس حين غربت، فقال: «**في نار الله الحامية، لولا ما يزعها من أمر الله لأهلكت ما على الأرض**».

وهذا حديث ضعيف، لجهالة الراوي عن عبد الله بن عمرو.

قال ابن كثير: «وفي صحة رفع هذا الحديث نظر، ولعله من كلام عبد الله بن عمرو، من زاملتيه اللتين وجدهما يوم اليرموك، والله أعلم»[٤].

فلفظ: «**تغرب في عين حامئة**» شاذ في هذا الحديث، ولعل الإدراج كان بسبب اشتباهه في الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغۡرِبَ ٱلشَّمۡسِ وَجَدَهَا تَغۡرُبُ فِي عَيۡنٖ حَمِئَةٖ﴾. [الكهف: ٨٦].

وفرقٌ بين دلالة الآية، ودلالة لفظ الحديث، فإن لفظ الحديث يفيد أن

---

(١) وردت في القرآن الكريم بقراءتين: حامية، وحمئة، والأولى من الحرارة، والثانية من الحمأة وهو: الطين، انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، للطبري (١٥/ ٣٧٤، ٣٧٧)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١١/ ٤٩)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٥/ ١٩١-١٩٢).

(٢) مسند أحمد (١١/ ٥٢٦-٥٢٧)؛ رقم: ٦٩٣٤.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٥/ ٣٧٨).

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥/ ١٩٢).

الشمس تغرب في عين حمئة، أما الآية فهي تدل على أن رؤيةَ ذي القرنين لها وهي تغرب في الأفق تغرب في عين حمئة، أي في رأي عينه وليس في حقيقتها.

قال القفال الشاشي (ت: ٣٣٥هـ)[١]: «ليس المراد أنه انتهى إلى الشمس مغربًا ومشرقًا حتى وصل إلى جرمها ومسَّها، لأنها تدور مع السماء حول الأرض من غير أن تلتصق بالأرض، وهي أعظم من أن تدخل في عينٍ من عيون الأرض، بل هي أكبر من الأرض أضعافًا مضاعفة، بل المراد أنه انتهى إلى آخر العمارة من جهة المغرب ومن جهة المشرق، **فوجدها في رأي العين تغرب في عين حمئة، كما أنا نشاهدها في الأرض الملساء كأنها تدخل في الأرض**، ولهذا قال ﷻ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطۡلِعَ ٱلشَّمۡسِ وَجَدَهَا تَطۡلُعُ عَلَىٰ قَوۡمٖ لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا ٩٠﴾. ولم يرد أنها تطلع عليهم بأن تماسهم وتلاصقهم، بل أراد أنهم أول من تطلع عليهم»[٢].

قال الحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغۡرِبَ ٱلشَّمۡسِ﴾. «أي: فسلك طريقًا حتى وصل إلى أقصى ما يسلك فيه من الأرض من ناحية المغرب، وهو مغرب الأرض، وأما الوصول إلى مغرب الشمس من السماء فمتعذر، وما يذكره أصحاب القصص والأخبار من أنه سار في الأرض مدة والشمس تغرب من ورائه فشيء لا حقيقة له، وأكثر ذلك من خرافات أهل الكتاب، واختلاق زنادقتهم وكذبهم[٣].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٨٥).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١١/ ٥٠).

(٣) وقد نسب كعب الأحبار هذا المعتقد للتوراة، فقال لما سُئل عن ذلك: «أنتم أعلم بالقرآن مني، ولكني أجدها في التوراة تغيب في طينة سوداء». انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٥/ ٣٧٦)

وقوله سبحانه: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ أي: رأى الشمس في منظره تغرب في البحر المحيط، وهذا شأن كل من انتهى إلى ساحله، يراها كأنها تغرب فيه، وهي لا تفارق الفلك الرابع الذي هي مثبتة فيه لا تفارقه»[١].

فالآية تدلُّ على أن ذا القرنين وصل إلى البحر من جهة الغرب، حيث يمتد البحر في نظره، ولا يُرى على امتداد نظره ساحل، فإذا رأى الشمس تغرب في تلك الحالة فإنه سيراها تغرب في وسط البحر، ولذلك كان اللفظ القرآني دقيقًا حيث نسب تلك الحالة إلى ما وجده ذو القرنين، وليس إلى حقيقة الحال.

وكلمة: «وجد» تأتي بمعنى رأى، وأدرك ببصره[٢]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾. [القصص: ٢٣]. وقال ﷻ: ﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾. [يوسف: ٦٥].

وهذا الأسلوب معلوم معروف مستعمل إلى يومنا هذا، بل حتى وكالات الفضاء العالمية لا زالت تستعمله كما في مقال لوكالة ناسا وفيه: «في (١٩/ مايو/ ٢٠٠٥)، التقطت المركبة (سبيريت لاستكشاف المريخ) التابعة لناسا **هذا المنظر المذهل عندما غرقت الشمس أسفل حافة فوهة (جوسيف) على المريخ**»[٣].

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٥/ ١٩١)، وانظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٨/ ٤٢٨).

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٨٥٤).

(٣) النص المُتَرجَم:

**https://www.nasa.gov/multimedia/imagegallery/image_feature_347.html.**

**"On May 19, 2005, NASA's Mars Exploration Rover Spirit captured this stunning view as the Sun sank below the rim of Gusev crater on Mars".**

وكون الأرض لها مشرق ومغرب وهي كُروية أمرٌ اصطلحت عليه الأممُ[1]، ولا زالت متعارفة على ذلك لا يُخالف فيها أحد، فالقارَّات شرقية وغربية، والأمم شرقية وغربية، بل حتى علماء الأرض، والفلك، والوكالات المعتمدة، لا تستعمل غير هذا الاصطلاح، وهو المعتمد عندهم.

وأما الاستدلال بالأحاديث التي يُفهم منها غياب الشمس في تلك العين الحمئة، فلا يصح لأنها منكرة فلا يصلح معارضة العلم بها.

**خلاصة الدعوى والجواب عنها:**

دل الحديث الصحيح الثابت على أن الشمس حين تغرب تذهب تسجد تحت العرش فتستأذن في الخروج فيؤذن لها، حتى يأتي يوم فتستأذن في الخروج فلا يؤذن لها فتؤمر بأن تشرق من جهة الغروب، وذلك مستقرها.

اعتُرض على الحديث بأن السجود والذهاب يلزم منه أنها تختفي عن الأرض، ويلزم منه أنها تتوقف في السماء لتسجد فتتغير هيئتها أثناء السجود.

واستُدلِّ بلفظ من الحديث ينص على غياب الشمس في عين حمئة في الأرض.

**والجواب عنهم:**

**أولًا**: أن تفسيرهم للحديث وفهمهم لمعنى الذهاب والسجود مخالف للغة والشرع، ومخالف لأقوال الصحابة، والتابعين، وأئمة التفسير، والحديث.

**ثانيًا**: أن الحديث نفسه قد دلَّ على أن تلك الصفات لا يشعر بها الناس أصلًا، ففي الحديث نفسه قال النبي ﷺ: «**لا يستنكر الناسُ منها شيئًا**».

---

(١) سيأتي -إن شاء الله- الكلام عن مسألة كروية الأرض، انظر: (٢/ ٢٠).

**ثالثًا**: أن علماء المسلمين فسَّروا الذهاب بـ: السير والجريان، وفسروا السجود بـ: الخضوع والذل لله، وأن سجود المخلوقات غير الإنسان ليس كسجود الإنسان، كما أن الجبال تسجد والشجر والدواب، ولكن لا نعلم كيفية سجودهم.

**رابعًا**: استقرار الشمس إما أن يكون في الدنيا، فيكون معناه: سيرها الزماني وتوقيتها المحدد الذي لا يتخلف، أو سيرها المكاني وخط سيرها الذي لا ينحرف، أو أن ذلك تحت العرش، والعرش سقف المخلوقات، وهو غيب بالنسبة لنا، وإما أن يكون في الآخرة، وهو وقت قيام الساعة وطلوع الشمس من مغربها.

**خامسًا**: صدق الله ورسوله، فالعلم كان يقول بثبات الشمس وعدم حركتها، وكان المسلمون يصدعون بما دلَّ عليه القرآن والسنة أن الشمس تجري وتسير، فالشرع ثابت، والعلم متغيِّرٌ.

**سادسًا**: نكارة إسناد اللفظ المستدل به، وهو: **«فإنها تغرب في عين حامئة»**. وعدم ثبوته عن النبي ﷺ، وأن ما ورد في القرآن مختلِف عن هذا الحديث لفظًا ومعنى، فما في القرآن إنما يدل على رؤية ذي القرنين للشمس وهي تغرب في مرأى عينه أنها تغرب في عين حمئة، بخلاف ما في هذا الحديث الضعيف.

## المطلب الثاني

## أحاديث رجم الشياطين بالشهب:

دلَّ القرآن الكريم والسنة النبوية على أن الله سبحانه قد خلق الشُّهب، وجعل من وظائفها رجم الشياطين، كما قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّـٰهَا لِلنَّـٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَـٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾. [الحِجر: ١٦-١٨]. وقال سبحانه: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿٩﴾ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴿١٠﴾﴾. [الصافات: ٦- ١٠].

وقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَـٰبِيحَ وَجَعَلْنَـٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَـٰطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ ﴿٥﴾﴾. [الـمُلك: ٥].

وقد دلَّت السنة على ما دلَّ عليه القرآن الكريم، فعن أبي هريرة ﷺ، يبلغ به النبيَّ ﷺ قال: «**إذا قضى اللهُ الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها خُضعانًا لقوله، كالسلسلة على صفوان، فإذا فُزِّع عن قلوبهم، قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحقَّ، وهو العلي الكبير، فيسمعها مسترقو السمع، ومسترقو السمع -هكذا واحد فوق آخر-، فربما أدرك الشهابُ المستمعَ قبل أن يرمي بها إلى صاحبه فيحرقه، وربما لم يدركه حتى يرمي بها إلى الذي يليه، إلى الذي هو أسفل منه، حتى يُلقوها إلى الأرض، فتُلقى على فم الساحر، فيكذبَ**

**معها مائة كذبة، فيُصَدَّق، فيقولون: ألم يخبرنا يوم كذا وكذا، يكون كذا وكذا، فوجدناه حقًّا؟ للكلمة التي سُمعت من السماء» رواه البخاري**[(١)].

وعن عبد الله بن عباس قال: أخبرني رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار، أنهم بينما هم جلوس ليلةً مع رسول الله ﷺ رُمي بنجم فاستنار، فقال لهم رسول الله ﷺ: «**ماذا كنتم تقولون في الجاهلية، إذا رمي بمثل هذا؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، كنا نقول وُلد الليلة رجل عظيم، ومات رجل عظيم، فقال رسول الله ﷺ: «**فإنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا تبارك وتعالى اسمه، إذا قضى أمرًا سَبَّح حملةُ العرش، ثم سَبَّح أهلُ السماء الذين يلونهم، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ماذا قال، فيستخبر بعضُ أهل السماوات بعضًا، حتى يبلغ الخبر هذه السماء الدنيا، فتخطفُ الجنُ السمع فيقذفون إلى أوليائهم، ويرمون به، فما جاءوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يقرفون فيه ويزيدون**» رواه مسلم[(٢)].

والشهاب هو: «الشعلة الساطعة من النار الموقدة، ومن العارض في الجو»[(٣)].

والمراد بالشهاب في حديث النبي ﷺ هو: «الذي ينقض في الليل شبه الكوكب»[(٤)].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾﴾، (٦/ ٨٠-٨١)؛ رقم: ٤٧٠١، وانظر: ٤٨٠٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب: السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان (٤/ ١٧٥٠)؛ رقم: ٢٢٢٩.

(٣) المفردات في غريب القرآن (ص: ٤٦٥). وانظر: مقاييس اللغة (٣/ ٢٢٠)؛ والصحاح للجوهري (١/ ١٥٩)؛ مادة: «شهب». ودائرة معارف القرن العشرين (٥/ ٤١٤).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٥١٢)؛ مادة: «شهب».

والشهاب، والنيزك، عند الفلكيين يُطلق على: الأجسام الفضائية، التي يتراوح حجمها بين حبيبات الغبار، إلى الكويكبات الصغيرة، يُعتقد أنها صخورٌ فضائية، وهذه الأجسام متى دخلت الغلاف الجوي للأرض فإنها تحترق بسرعة عالية، وسبب الاحتراق هو: الاحتكاك من اصطدام قطعة من الذرات والجزيئات في الغلاف الجوي، فإذا احترقت تسمى الكرات النارية، أو الشُّهب، فإذا بقي منه شيء واصطدم بالأرض يُسمَّى النيزك[١].

وقد جاء ادِّعاء معارضة السنة النبوية للعلم التجريبي بمخالفة ما دلَّت عليه السنة النبوية لما تم اكتشافه من طريقة احتراق الشهب، وذلك أن السنة النبوية قد دلَّت على أن من أعمال الشهب رجم الشياطين، بينما العلم الحديث لم يكتشف هذه الحقيقة، وإنما يفسر الشهب بأنها أجزاء تدخل الغلاف الجوي، فتبدأ بالاحتراق كما يحترق عود الثقاب، حتى تنتهي ولا يبقى لها أثر، وقد يبقى لبعضها آثار تُسمى الأحجار النيزكية[٢].

**فالادعاء الأول**: أن سير الشهب بسبب دخولها في الغلاف الجويّ، وليس بسبب رجم الشياطين. **والثاني**: أن احتراقها بسبب شدة اصطدام جزيئاتها بالغلاف الجوي وليس بسبب حرق الشياطين.

(١) انظر: مقالاً بعنوان: **(Meteors & Meteorites)** منشورٌ في موقع و«كالة ناسا الفضائية»، **https://solarsystem.nasa.gov/asteroids-comets-and-meteors/meteors-and-meteorites/overview/?page=0&per_page=40&order=id+asc&search=&condition_1=meteor_shower%3Abody_type.**

ومقالًا بعنوان: **What's the Difference Between a Meteoroid, a Meteor, and a Meteorite?)** منشور في موقع «الموسوعة البريطانية»:

**https://www.britannica.com/story/whats-the-difference-between-a-meteoroid-a-meteor-and-a-meteorite**

(٢) انظر: مقالاً بعنوان: أسباب سقوط الشهب والنيازك. **https://vetogate.com/1676788.**

وفي هذين الادعاءين عدة مغالطات:

**الأولى: الاستدلال بعدم العلم على العلم بالعدم**، وذلك أن العلم التجريبي قد اكتشف سببًا من أسباب اختراق هذا الجزء للغلاف الجوي واحتراقه، بينما لم يكتشف ولم يعلم، وليس من حدوده أصلًا أن يعلم أن الله جعله راجمًا للشياطين، وأن رجم الشياطين من الأسباب التي تُرسل الشهب لأجلها.

والشهب خارج الغلاف الجوي لا تُعد ولا تحصى، ودخولها إلى الغلاف الجوي للأرض لا يمنع أن يكون له سببٌ يجهله العلم، وهو سبب غيبيٌّ لولا ورود الخبر الصادق به لما علمناه.

فالعلم يثبت أن الشهاب قد اخترق الغلاف الجوي، ولكنه يجهل السبب الذي جعله يخترق الغلاف الجوي، ويسير بهذا التوقيت وهذه السرعة، وهذا الاتجاه.

وجهل العلم بالسبب لا ينفي وجوده، إذ عدم العلم ليس علمًا بالعدم.

ورجم الشياطين ليس هو السبب الوحيد لخلق الشهب، واصطدامها بالغلاف الجوي واحتراقها، إذ الشهب كانت تتساقط حتى قبل بعثة النبي ﷺ ولذلك لـمـَّا رُمي بنجم فاستنار، قال رسول الله ﷺ لمن كان عنده: «**ماذا كنتم تقولون في الجاهلية، إذا رمي بمثل هذا؟**» فهي تُرمى بالجاهلية قبل أن تُغلق السماء تمامًا على مسترقي السمع.

واستراق السمع، ورمي الشهاب للشياطين التي تسترق السمع، أمرٌ غيبيٌّ، ليس من حدود العلم نفيه أو إثباته.

فلما ورد إثباته في النص الشرعي، وليس في إثباته ما ينفي ما هو عليه الآن، ولا يصادم حقيقته المشاهدة، فهو حق، ولا وجه لادعاء المعارضة في ذلك.

**المغالطة الثانية: التحكم في المعنى دون دليل**، فالنصوص الشرعية دلَّت على أن الشُّهب تحرق الشياطين، ولم أجد في النصوص ما يدل على أن سبب احتراق الشهب هو اصطدامها بالشياطين، فالنص يدلُّ على حرق الشهب للشياطين، لا حرق الشياطين للشهب، إذ قد يكون احتراق الشهب بسبب رجمها للشياطين، وقد يكون لسبب آخر.

وقد يجتمع في الحدث الكوني سببان: سببٌ ظاهر مشاهد يمكن تفسيره تفسيرًا علميًّا، وسبب غيبيٌّ يدل عليه الخبر الصادق، ولا ينفي أحدهما الآخر.

فدعوى معارضة السنة النبوية للعلم التجريبي لا وجه لها، وذلك أن الشهب كما أخبر الله ﷻ ورسوله ﷺ عنها: أنها رجومٌ للشياطين، ولا يعارضه كونها أجزاء فضائية تحترق باصطدامها بالغلاف الجوي.

## المبحث الثاني

## الأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع علم المناخ والظواهر الجوية

المناخ في اللغة هو: مبرك الإبل، وهو المكان الذي تنوخ فيه الإبل وتبرك، وصار استعماله على مكان الإقامة عمومًا، فيقال: هذا مناخ سوء، للمكان غير المرضي(١).

وفي العلوم المعاصرة يُطلق المناخ (**Climate**) على: حالة جو إقليم ما، وخاصة فيما يتعلق بدرجة الحرارة، والرطوبة، وأحوال المطر، والسُّحب والغيوم، وقُسِّمت مناخات العالم إلى خمسة أقسام: مناخ استوائي مداري مَطير، ومناخ رطب ودافئ معتدل، ومناخ رطب وبارد معتدل، ومناخ قاحل جاف، ومناخ قطبي غير شجري ولا نباتي(٢).

والظواهر الجوية هي الأحوال التي تظهر في الجو، من حَرٍّ، وبرد، ومطر، وعاصفة، وثلج، وتختلف باختلاف الموسم، والإقليم(٣).

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٣٦٨)، وتاج العروس (٧/ ٣٦٢-٣٦٣)؛ مادة: «نوخ».

(٢) انظر: المعجم الجيولوجي المصور (١/ ٣٥٥)؛ مادة: "**Climate**".

(٣) من الألفاظ المشتهرة عبارة: الظواهر الطبيعية، أو الكوارث الطبيعية، فإن أُريد نسبة الحوادث إلى الطبيعة على عقيدة الطبائعيين والملحدين، الذين أنكروا وجود الخالق، فاضطروا إلى نسبة الحوادث إلى مُحدِث، فنسبوها إلى الطبيعة، فهذا باطل ومحرَّم، ولذلك شاع في استعمالهم نسبة كل شيء إلى الطبيعة، وقد تكون النسبة إلى النوع أو القسم، وهذه لا بأس بها، مثل الظواهر الفلكية، أي نسبة إلى وقوعها في الفلك، أو الظواهر الجوية أي التي تقع في الجو، ونحو ذلك. انظر: المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف=

والظواهر الجوية فرع من فروع علم الأرض (الجيولوجيا).

= المسلم منها (٢/ ٨٣٢)، ومجموع فتاوى ابن باز (٣/ ١٧٠)، ومجموع فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ١٦١-١٦٢).

## المطلب الأول

## الأحاديث الدالة على أن صوت الرعد صوت الملائكة:

الرعد في اللغة هو: ما دلَّ على حركة واضطراب، وكل شيء اضطرب فقد ارتعد، وإذا أُطلق الرعد عند أهل اللغة فالمراد به: صوت السحاب(١).

وقد ورد عن النبي ﷺ أن اليهود سألوه أسئلة وأجابهم النبي ﷺ، وفي بعض روايات هذا الحديث جاء سؤالهم عن الرعد، وأخبرهم بأنه مَلَك من الملائكة، وادُّعي معارضة ذلك لما ثبت في العلم التجريبي أن الرعد هو صوت لاصطكاك السُّحُب(٢).

أما الحديث فرواه سعيد بن جُبير واختُلف عليه فيه في الرفع والوقف؛

فرواه الترمذي -واللفظ له-(٣)، والنسائي -في الكبرى-(٤)، وأحمد(٥)، والبخاري - في التاريخ الكبير(٦)-، وابن أبي الدنيا(٧)، وابن أبي حاتم(٨)،

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٤١١)، والصحاح للجوهري (٢/ ٤٧٤)، والمفردات في غريب القرآن (ص: ٣٥٧)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٣٤)؛ مادة: «رعد».

(٢) انظر مقال: «الرعد ليس من الملائكة، وهذا خرافة من الإسرائيليات». وكالة جراسا، https://www.gerasanews.com/article/207418.

وانظر: http://www.bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=04-02-0015

(٣) سنن الترمذي، كتاب: تفسير القرآن، باب: من سورة الرعد، (٥/ ٢٩٤)؛ رقم: ٣١١٧.

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٨/ ٢١٨)؛ رقم: ٩٠٢٤.

(٥) مسند أحمد (٤/ ٢٨٥)؛ رقم: ٢٤٨٣.

(٦) (٢/ ١١٤)؛ رقم: ١٨٧٨.

(٧) المطر والرعد والبرق (ص: ١٢٣-١٢٤)؛ رقم: ١٠٨.

(٨) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٥٤-٥٥)؛ رقم: ١٨٥.

والطبراني[١] -وعنه أبو نعيم[٢]-، والضياء المقدسي[٣]، من طُرُق عن: عن بكير بن شهاب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: أقبلتْ يهود إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا أبا القاسم، أخبرنا عن الرَّعد ما هو؟ قال ﷺ: «**مَلَك من الملائكة موكَّل بالسحاب، معه مخاريق من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله**». فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: «**زَجْره بالسحاب إذا زَجَرَه حتى ينتهي إلى حيث أُمِر**» قالوا: صدقت.

وخالفه: حبيبٌ بن أبي ثابت، فرواه البخاري -في التاريخ الكبير-[٤]، عن محمد بن يوسف، عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ موقوفًا من قوله.

واللفظ الأول قد تفرد به بكير بن شهاب عن سعيد بن جبير، ولم يتابع عليه[٥]، وبكير بن شهاب هو: الكوفي، وهو غير الدامغاني، قال أبو حاتم: «شيخٌ، يُمكن أن يكون كوفيًّا». وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال الذهبي: «صدوق»[٧]. وقال ابن حجر: «مقبول» أي: حيث يُتابع وإلا فليّن الحديث[٨].

وأما الإسناد الثاني، ففيه حبيب بن أبي ثابت، وهو ثقة فقيه[٩]. وقد رواه

---

(١) المعجم الكبير (١٢/ ٤٥)؛ رقم: ١٢٤٢٩. والدعاء له (ص: ٣٠٥)؛ رقم: ٩٨٦.
(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ٣٠٤-٣٠٥).
(٣) الأحاديث المحتارة للضياء المقدسي (١٠/ ٦٧-٧٠)؛ رقم: ٦٠-٦١.
(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ١١٤)؛ رقم: ١٨٧٨.
(٥) قال أبو نعيم الأصبهاني: «غريب من حديث سعيد، تفرد به بكير». حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ٣٠٤).
(٦) الثقات لابن حبان (٦/ ١٠٦).
(٧) تاريخ الإسلام (٤/ ٣١٨).
(٨) تقريب التهذيب (ص: ١٦٦)؛ رقم: ٧٥٧.
(٩) انظر: تقريب التهذيب (ص: ١٨٨)؛ رقم: ١٠٨٤.

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ موقوفًا عليه من قوله، وحبيبٌ أوثق من بُكير، وروايته أصح.

ورواه شهر بن حوشب، عن سعيد بن جبير، مرفوعًا، ولكن من غير ذكر الرعد:

رواه أحمد(١)، والطيالسي(٢)، وابن أبي حاتم(٣)، والطبراني(٤)، والبيهقي(٥)، والضياء المقدسي(٦)، من طرق عن: عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، قال: حدثني ابن عباس، قال: حضرت عصابة من اليهود -يومًا- إلى النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله، حدثنا عن خِلال نسألك عنها، لا يعلمها إلا نبي... الحديث بطوله، وليس فيه ذكر الرعد.

وشهر بن حوشب مختلف فيه، والأقرب أنه: صدوق إذا توبع، ولا يُحتمل تفرده(٧)، ورواية عبد الحميد بن بهرام عنه أصح من غيرها، قال يحيى بن سعيد

---

(١) مسند أحمد (٤/ ٢٧٧، ٣١٠)؛ رقم: ٢٤٧١، ٢٥١٤.

(٢) مسند الطيالسي (٤/ ٤٥٠-٤٥١)؛ رقم: ٢٨٥٤.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٧٠٤)؛ رقم: ٣٨١٦.

(٤) المعجم الكبير (١٢/ ٢٤٦)؛ رقم: ١٣٠١٢.

(٥) دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٢٦٦).

(٦) الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (١١/ ٢٢-٢٨)؛ رقم: ١١-١٦.

(٧) ضعفه شعبة، وابن عون، ويحيى القطان، وابن سعد، والنسائي وابن خزيمة، والجوزجاني، وابن عدي، وابن حبان، وغيرهم، ووثقه أو حسن من حاله: ابن مهدي، وابن المديني، وابن معين، وأحمد. وقال صالح جزرة: «لم يوقف عنه على كذب، وكان رجلًا يتنسَّك، إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها أحد». انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٤٤٩). التاريخ لابن معين، برواية الدوري (٤/ ٤٣٤)؛ رقم: ٥١٥٩، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ١٥٣)؛ رقم: ٥٣٦، ومقدمة صحيح مسلم (١/ ١٣). والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣٨٣)؛ رقم: ١٦٦٣. والضعفاء الكبير للعقيلي =

القطان: «من أراد حديث شهر فعليه بعبد الحميد بن بهرام»[١].

وقال أحمد بن حنبل: «عبد الحميد بن بهرام حديثه عن شهر مقارب، كان يحفظها كأنه سورة من القرآن، وهي سبعون حديثًا طوال»[٢].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبد الحميد، فقال: «هو في شهر بن حوشب مثل الليث بن سعد في سعيد المقبري. قلت ما تقول فيه؟ فقال ليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روي عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها، ولا أكثر منها، أملى عليه في سواد الكوفة. قلت: يُحتج به؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب، ولكن يُكتب حديثه»[٣].

وخالف عبدَ الحميد، موسى بنُ المسيب البزاز، فرواه عن شهر بن حوشب عن ابن عباس ﷺ موقوفًا من قوله[٤].

---

= (٢/ ١٩١)؛ رقم: ٧١٦. والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١٢٨)؛ رقم: ٢٩٤، والمجروحين لابن حبان (١/ ٣٦١)؛ رقم: ٤٧٦. وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٨٦)؛ رقم: ٨٦، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٥٧٨)؛ رقم: ٢٧٨١.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٩)؛ ترجمة: عبد الحميد بن بهرام.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) رواه الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: ٣٣١)؛ رقم: ١٠١٧. عن صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه، عن عفان بن مسلم، عن أبي عوانة اليشكري، عن موسى البزاز، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس موقوفًا، ورواه ابن أبي الشوارب واختلف عليه فيه بذكر شهر بن حوشب وعدم ذكره، فرواه الطبراني في الدعاء (ص: ٣٠٦)؛ رقم: ٩٩٣. عن بكر بن محمد القزاز، عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، عن أبي عوانة، عن موسى، عن ابن عباس، من غير ذكر شهر بن حوشب، ورواه أبو الشيخ في العظمة (٤/ ١٢٨٣-١٢٨٤) عن إبراهيم بن محمد بن الحسن بذكر شهر بن حوشب، والصواب عن ابن أبي الشوارب ذكر شهر، وذلك أن إبراهيم بن محمد ثقة حافظ، وأما بكر القزاز فهو ثقة إلا أنه يُخطئ، =

وموسى بن المسيب، صدوق[١]، إلا أن الصواب رواية عبد الحميد بالرفع فهو كما سبق أوثق الناس في شهر بن حوشب، من غير ذِكر الرعد.

**فالحديث بذِكر الرعد منكرٌ لا يثبت إسناده إلى النبي ﷺ**[٢]. والصواب مرفوعًا إلى النبي ﷺ من غير ذكر الرعد، وأن ذكر الرعد موقوف على ابن عباس ﷺ، وقد روى غيرُ واحد هذا الخبر عن ابن عباس ﷺ موقوفًا كما سيأتي إن شاء الله.

وروي عن النبي ﷺ حديث آخر: رواه الطبراني[٣]، عن محمد بن يعقوب الخطيب الأهوازي، عن محمد بن عبد الرحمن السلمي، عن أبي عمران الحراني، يوسف بن يعقوب، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله، أن خزيمة بن ثابت، وليس بالأنصاري، كان في عِير لخديجة، وأن النبي ﷺ كان معه في تلك العير، وفيه: يا رسول الله أخبرني عن ... -أمورٍ سأل عنها، ومنها-: الرعد والبرق. قال النبي ﷺ: «**وأما الرعد: فإنه ملك بيده مخراق يُدني القاصية، ويؤخر الدانية، وإذا رَفَعَ بَرَقَتْ، وإذا زَجَرَ رَعَدَتْ، وإذا ضَرَبَ صَعِقَت**».

قال الطبراني بعده: «لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا أبو عمران الحراني، تفرد به: محمد بن عبد الرحمن السلمي».

---

= وعلى كل حال فرواية عفان بن مسلم فيها ذكر شهر، وعفان أثبت من ابن أبي الشوارب، انظر: سؤالات السهمي للدارقطني (ص: ١٤٣) رقم: ٢٣٤-٢٣٥، ٢٣٨. تقريب التهذيب (ص: ٣٠٣، ٤٢٤، ٥٢٤)؛ رقم: ٢٨٣٠، ٦٤٢٥، ٦٠٩٨. وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٧/ ٤٧)؛ رقم: ٧٤.

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٣)؛ رقم: ٧٠١٤.

(٢) قال الشوكاني بعد إيراده الحديث: «في إسناده مقال». فتح القدير (١/ ٥٧).

(٣) المعجم الأوسط، (٧/ ٣٦٠-٣٦١)؛ رقم: ٧٧٣١.

**وهذا الحديث باطل** كما قال الذهبي، وابن حجر، والألباني، وذلك أن: محمد بن عبد الرحمن السلمي وشيخه أبا عمران الحراني مجهولان[١].

وروي مرسلًا، رواه ابن أبي الدنيا[٢]: عن إسحاق بن إسماعيل، عن إسحاق بن سليمان الرازي، عن أبي سنان، عن الأعمش: أن اليهود سألت رسول الله ﷺ عن الرعد، فقال: «**صوت مَلَك**». وإسناده ضعيف فالأعمش تابعي لم يدرك النبي ﷺ.

**فتبيَّن أنه لا يثبت شيءٌ عن النبي ﷺ في أن الرعد مَلَك أو صوت مَلك.**

وقد روي عن بعض الصحابة ﷺ والتابعين أن الرعد مَلَك من الملائكة، وأن الصوت الناشئ عن اصطكاك السحب، إنما يخلقه الله ﷻ بأمر الـمَلَك الموكَّل به، فيضرب السحاب حتى يصطك بعضه ببعض فيُنشئ هذا الصوت[٣].

فروي عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه قال: «الرعد مَلَك، والبرق ضَرْب الـمَلَك السحابَ بمخراق من حديد»[٤].

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٥/ ١٩٨)؛ رقم: ٩٣٤٦، ولسان الميزان (٨/ ٥٦٩)؛ رقم: ٨٧١١، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٤٦٠)؛ رقم: ٢٩٢.

(٢) المطر والرعد والبرق لابن أبي الدنيا (ص: ١١٣)؛ رقم: ٩٣.

(٣) انظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي (٢/ ٦٨٩)؛ مادة: «رعد».

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في المطر والرعد والبرق (ص: ١٣١-١٣٢)؛ رقم: ١٢٦. والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: ٣٣١)؛ رقم: ١٠١٦. والطبراني في الدعاء (ص: ٣٠٦)؛ رقم: ٩٨٩. والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٥٠٦)؛ رقم: ٦٤٤٧. كلهم من طرُق عن حماد بن سلمة، عن المغيرة بن مسلم الهاشمي عن أبيه عن علي بن أبي طالب ﷺ به.
ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٥٥)؛ رقم: ١٩٠. والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: ٣٣١)؛ رقم: ١٠١٥، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٥٠٦-٥٠٧)؛ رقم: ٦٤٧٩، من طرق عن أبي نعيم، عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن أشوع =

ورُوي عن ابن عباس أنه كان إذا سمع صوت الرعد قال: «سبحان الذي سبحت له، إن الرعد مَلَك ينعق بالغيث، كما ينعق الراعي بغنمه»[(١)]،

وروي عنه أيضًا أنه قال: «الرعد الـمَلَك، والبرق الماء»[(٢)].

وقال: «الرعد مَلَك»[(٣)].

وقال: «الرعد مَلَك يزجر السحاب بصوته»[(٤)].

---

= عن ربيعة بن الأبيض، عن علي ﷺ به، ورواه ابن أبي الدنيا في المطر والرعد والبرق (ص: ١٢٩-١٣٠)؛ رقم: ١٢٢، من طريق أبي شهاب الحناط، عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، عن رجل، عن علي ﷺ به، والإسناد الأول ضعيف، فيه مغيرة بن مسلم، مولى الحسن بن علي ، ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٤٦٤)، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم أجد لأبيه ترجمة. والإسناد الثاني صحيح، ورواية أبي نعيم عن سفيان أصح من رواية أبي شهاب الحناط.

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد (ص: ٢٥٢)؛ رقم: ٧٢٢. وابن أبي الدنيا في المطر والرعد والبرق (ص: ١١٤)؛ رقم: ٩٤، من طريق: موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، به، وإسناده ضعيف، لحال موسى بن عبد العزيز، فهو صدوق سيء الحفظ وقد ضعفه ابن المديني. انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٥٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٨١)؛ رقم: ٦٩٨٨.

(٢) رواه: الخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: ٣٣٠)؛ رقم: ١٠١١. عن حماد بن الحسن الوراق، عن حبان بن هلال، عن حماد بن سلمة، عن موسى بن سالم، عن ابن عباس به. وإسناده ضعيف لانقطاعه بين موسى بن سالم، وبين ابن عباس ﷺ، قال الترمذي: «وأبو جهضم لم يدرك ابن عباس، واسمه: موسى بن سالم». سنن الترمذي (٥/ ٦٧٩)؛ رقم: ٣٨٢٢.

(٣) رواه الطبراني في الدعاء (ص: ٣٠٦)؛ رقم: ٩٩٠. عن بكر بن سهل الدمياطي، عن عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس ﷺ به، وإسناده ضعيف، لحال بكر بن سهل، فقد ضعفه النسائي، انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣٤٦). ولسان الميزان (٢/ ٣٤٤)؛ رقم: ١٥٨٢.

(٤) رواه الطبراني في الدعاء (ص: ٣٠٦)؛ رقم: ٩٩٠، ٩٩١، من طريق: حفص بن عمر =

وروي عن أبي هريرة ﷺ قال: «الرعد مَلَك يزجر السحاب»[١].

وعن أبي ذرٍّ الغفاري ﷺ قال: «الرعد تسبيح مَلَك»[٢].

وقال قتادة السدوسي: «الرعد خلق من الله، سامع مطيع له»[٣].

فالمروي عن الصحابة، وعن جماعة من التابعين، هو: أن الرعد ملك يزجر السحاب، وقد حكاه ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم من أهل الفقه والحديث[٤].

والرعد عند الجيولوجيين هو: تفريغ كهربائي من سحابة إلى أخرى، أو من سحابة إلى الأرض، يصحبه شرارات تُعرف بالبرق، وللرعد أصوات مختلفة: فالهزيم العميق المقعقع للرعد، تسببه موجة الهواء من مركز البرق البعيد عن المراقب، وأما الفرقعة الحادة للرعد فإنها تنطلق عندما يتشعب الجسم الكبير

---

= الحوضي، عن مرجى بن رجاء، عن أبي سعد البقال، ومن طريق: منجاب بن الحارث، عن بشر بن عمارة، عن أبي روق؛ كلاهما (أبو سعد البقال، وأبو روق) عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس ﷺ به، وكلا الإسنادين ضعيف، لضعف أبي سعد البقال، وبشر بن عمارة. انظر: تقريب التهذيب (ص: ١٦٢، ٢٧٤)؛ رقم: ٦٩٧، ٢٣٨٩.

(١) رواه ابن أبي الدنيا في المطر والرعد والبرق (ص: ١١٥)؛ رقم: ٩٦، والطبراني في الدعاء (ص: ٣٠٦)؛ رقم: ٩٩٥، من طرق عن حماد بن زيد، عن عبد الجليل بن عطية، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ﷺ به، وإسناده ضعيف، لحال عبد الجليل، فهو صدوق يهم، كما في التقريب (ص: ٣٣٢)؛ رقم: ٣٧٤٧. ولتفرد شهر به.

(٢) رواه الطبراني في الدعاء (ص: ٣٠٦)؛ رقم: ٩٩٤. من طريق: عمران بن حدير، عن دعامة بن يزيد، قال: كان في خطبة أبي ذر الغفاري ﷺ: «الرعد تسبيح ملك». إسناده ضعيف، فيه دعامة بن يزيد ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٢٩٤)، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم أجد من روى عنه غير عمران بن حدير.

(٣) مكارم الأخلاق للخرائطي (ص: ٣٣٢)؛ رقم: ١٠١٩.

(٤) الاستذكار (٨/ ٥٨٨).

للبرق إلى فروع كثيرة، أما صوت الارتطام المرتفع للرعد، فينتج عن الجسم الرئيسي للبرق، الذي يكون قريبًا من المراقب[١].

فالرعد والبرق حدثان كونيَّان يخلقهما الله ﷻ عند احتكاك وتقلُّب في درجة الحرارة، وبما أن النصوص الشرعية من القرآن السنة لا يثبت فيهما ما يدل على مخالفة هذا الأمر، فلا وجه لمعارضة هذه المعلومة العلمية للنصوص الشرعية.

بل قد يُستدلُّ بقوله تعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ﴾. على أن الرعد غير الـمَلَك، لأن الله ﷻ غاير بينهما[٢].

فالوصف الدقيق لنشوء الرعد مسكوت عنه في نصوص الوحيين، فيبقى على أصله أنه أمرٌ غيبيٌّ مسكوتٌ عنه لا يُثبَت ولا يُنفى إلا بدليل، فيمكن أن يكون ملكًا من الملائكة، ويمكن أن يكون صوت السحاب، فإن كان ملكًا من الملائكة لا يبعد أن يكون هذا صوته، أي: هو الموكل به، ولذلك سُمِّيَ رعدًا، كما ذكره بعض الصحابة والتابعين ﷺ، وما ذكروه كله اجتهاد من أهل اللغة ومن الصحابة والتابعين، ولم يُسندوه إلى القرآن الكريم، أو السنة النبوية الصحيحة.

وذِكْر الأسباب الغيبية لأمر من مخلوقات الله سبحانه لا يعني أنه السبب الوحيد، ولا يعني انتفاء الأسباب المادِّية عن كلِّ ما له سبب غيبي، فالله ﷻ مسبب الأسباب، وهو سبحانه قادر على أن يجعل الشيء يتحقق بسبب، أو بسببين أو بثلاثة، فالسحاب يمرُّ على بلاد كثيرة، فيمطر على أرض ويتوقف عن أخرى، ثم يمطر مرة أخرى على أرض، ويتوقف، كما قَدَّر الله له.

---

(١) انظر: الموسوعة العربية العالمية (١١/ ٢٥٣).

(٢) انظر: تاج العروس (٨/ ١٠٣)؛ مادة: «رعد».

ومعرفتنا بالسبب الكوني لا يعني إلغاء الأسباب الغيبية التي أخبر الله بها، بل ولا تعارض بينهما إذ حدوث الشيء قد يكون له سببان يقدرهما الله ﷻ، ولا تعارض في ذلك وهذا يُدركه جميع البشر.

فما شاهدناه صدقنا به للمشاهدة، وما أخبرنا الله ﷻ به أو أخبرنا به رسوله ﷺ وجب علينا الإيمان به قطعًا، ولو لم نره، لأنه غيب جاءنا عن طريق الخبر الصادق ممن يعلم الغيب سبحانه، وليس في ذلك تعارض، إذ التعارض هو: امتناع وقوع السببين في محلٍّ واحد، أما إذا لم يمتنع وقوع السببين في المحل؛ صحَّ أن يكونا جميعًا سببًا له، فلو ثُقب قارب فأصلحه اثنان أحدهما من أعلاه والآخر من أسفله فكلاهما أصلحه ولا تعارض في ذلك، إنما التعارض أن يُقال: لم يصلحه إلا فلان فقط.

على أن العلم لا يُخفي الغموض الذي يعتري حدوث الرعد والبرق، ولذلك يعبِّر الجيولوجيون عن ذلك بتعبير دقيق في قولهم إن الرعد: «صوت يصدر أو ينتج عندما يسخن الهواء بفعل البرق عن طريق الغازات سريعة التمدد على طول قناة التفريغ البرقي، أو قناة الصواعد، **فيتمدد فجأة** ويُحدث موجة صوتية، وعامة يشير الرعد إلى الموجة الصدمية الصوتية التي يسببها **التمدد المفاجئ للهواء** بعد تعرضه للتسخين بواسطة التفريغ البرقي، قد **يكون صوت الرعد عبارة عن صفعة مفاجئة**، أو دمدمة تستمر لثوانٍ عديدة، إذا كان مسار البرق طويلًا، ومن ثم يختلف باختلاف بُعده عن السامع»[1].

فالاصطدام هو الذي يُنشئ الصوت، ولكن ما سبب هذا الاصطدام عند درجة حرارة محددة، في زمن محدد، في مكان محدد؟

---

(١) انظر: المعجم الجيولوجي المصور (٥/ ٢٠٠٨)؛ مادة: "**Thunder**".

فإذن لا يوجد في النصوص الشرعية ما يدل على قَصْر السبب على أمرٍ واحد، ولا يمكن للعلم أن يزعم ذلك، إنما غايته أن يثبت ما عَلِمه، دون أن ينفي ما لا يعلم وقوعه، إذ عدم العلم ليس علمًا بالعدم.

قال ابن تيمية: «وقد روي عن بعض السلف أقوال لا تخالف ذلك. كقول من يقول: إنه اصطكاك أجرام السحاب بسبب انضغاط الهواء فيه. فإن هذا لا يناقض ذلك، فإن الرعد مصدر رعد يرعد رعدًا. وكذلك الراعد يسمى رعدًا. كما يسمى العادل عدلًا.

والحركة توجب الصوت، والملائكة هي التي تحرك السحاب وتنقله من مكان إلى مكان، وكل حركة في العالم العلوي والسفلي فهي عن الملائكة، وصوت الإنسان هو عن اصطكاك أجرامه الذي هو شفتاه ولسانه، وأسنانه ولهاته، وحلقه، وهو مع ذلك يكون مسبِّحًا للرب، وآمرًا بمعروف وناهيًا عن منكر»[1].

فيقع له الثواب ويقع له العقاب لأنه هو محرك الشفتين واللسان واللهاة والحلق، فمن غير المعقول أن يُقال لمن اكتشف كيف يخرج الصوت من الإنسان: أن الصوت خرج وحده، دون أن يكون للإنسان إرادة فيه، إلا أننا هنا نعلم أن الأنسان هو الذي أخرج الصوت، وأما الملائكة فهي من أمرِ الغيب.

على أن الخبر لم يثبت عن النبي ﷺ، وإنما أطلت فيه لأنه مروي عن بعض الصحابة وعن جماعة من التابعين، وهو على كل حال لا يعارض العلم التجريبي.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٤/ ٢٦٤).

## المطلب الثاني

## حديث: «قوس قُزَح أمان من الغرق»:

القُزَح في اللغة هو: «اختلاط ألوان مختلفة، وتشعُّب في شيء»(١).

ويُطلق القُزَح على الطرائق المتشعبة، ولذلك سُمِّيَ قوس المطر: قوس قزح، لأنه ألوان مختلفة، وتتشعب في طرائق مختلفة(٢).

ومن أسمائه: قوس الله، وقوس المزن، وقوس قزح، وقوس المطر، والنَّدْأة، والقُسطان(٣).

وقوس قزح (Rainbow): «قوس من الألوان دائري الشكل، يظهر عندما تسطع أشعة الشمس على قطرات المطر، وهو ليس جسمًا ماديًّا، بل نمط ضوئي، يُسهم في تكوينه عدد كبير من قطرات المطر»(٤).

فهو: «منحنى أو قوس، يتكون عند انعكاس الضوء وانكساره بسبب: قُطيرات الماء العالقة في الجو، أو قطرات المطر، ويتكون قوس قزح من ألوان الطيف، حيث يكون اللون البنفسجي من الجهة الداخلية للقوس، واللون الأحمر من جهتها الخارجية»(٥).

---

(١) مقاييس اللغة (٥/ ٨٥)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٥٧)؛ مادة: «قزح».

(٢) انظر: مقاييس اللغة، الموضع السابق، والقاموس المحيط (ص: ٢٣٦)؛ مادة: «قزح». ذكر بعضهم أن: «قزح» اسم شيطان أو إله لليونان، ولم أجد حديثًا مرفوعًا ثابتًا في ذلك.

(٣) مقاييس اللغة (٥/ ٤١٣)؛ مادة: «ندي»، والصحاح للجوهري (١/ ٧٥)؛ مادة: «ندأ». والفائق في غريب الحديث (٣/ ١٩٠)؛ مادة: «قزح»، والقاموس المحيط: (ص: ٥٣، ٦٨٢)؛ مادتي: «ندأ»، و «قسط». وتاج العروس (٢٠/ ٢٨-٢٩)؛ مادة: «قسط».

(٤) الموسوعة العربية العالمية (١٨/ ٤١٩)؛ مادة: «قوس قزح».

(٥) المعجم الجيولوجي المصور (٤/ ١٥٧٧)؛ مادة: (Raimbow).

وقد ورد حديث فيه دلالة أن قوس قزح أمان من الغرق بعد قوم نوح.

ووجه الاعتراض على هذا المعنى ودعوى معارضته للعلم التجريبي، أن قوس المطر قد عُلِم سببه، وأنه حدثٌ معتاد يخلقه الله بعد المطر عند زاوية محددة، يظهر فيها انعكاس الشمس على قطرات الماء العالقة، وليس له دلالة عن الأمان من الغرق.

روى العقيلي[١]، وأبو نُعيم الأصبهاني[٢]، والخطيب البغدادي[٣] وابن الجوزي[٤]، من طريق: زكريا بن حكيم الحبطي، عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «**لا تقولوا: قوس قزح، فإن قزح شيطان، ولكن قولوا: قوس الله ﷻ، فهو أمان لأهل الأرض**».

قال أبو نُعيم -بعده-: «غريب من حديث أبي رجاء، لم يرفعه فيما أعلم إلا زكريا بن حكيم».

وزكريا بن حكيم، ضعفه ابن المديني، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم[٥].

**فالحديث منكر**، وحكم عليه ابن الجوزي والألباني بالوضع[٦].

---

(١) الضعفاء الكبير (٢/ ٨٨).

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٢/ ٣٠٩).

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٤٦٢)؛ في ترجمة: زكريا بن حكيم.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ١٤٤)، رواه من طريق أبي نعيم، ومن طريق الخطيب.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٩٦)؛ رقم: ٢٦٩٦، والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٤٣)؛ رقم: ٢١٠، والضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢/ ١٥٤)؛ رقم: ٢٣٧، وتاريخ بغداد (٩/ ٤٦٢)؛ ترجمة: زكريا بن حكيم.

(٦) الموضوعات، لابن الجوزي (١/ ١٤٤). وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/ ٢٦٤)؛ رقم: ٨٧٢.

ورواه الطبراني[١]، والحاكم[٢]، وتمام[٣]، من طريق: إسحاق بن سعيد بن أركون، عن خليد بن دعلج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أمان لأهل الأرض من الغرق: القوس، وأمان لأهل الأرض من الاختلاف، الموالاة لقريش: أهل الله، فإذا خالفتها قبيلة من العرب صاروا حزب إبليس**».

ومداره على إسحاق بن سعيد الأركون، عن خليد بن دعلج، وإسحاق: منكر الحديث[٤]، وخليد: ضعيف[٥].

**فهذا أيضًا منكرٌ كسابقه**، وحكم عليه الذهبي بالوضع[٦].

وروي موقوفًا عن ابن عباس ﷺ، رواه البخاري -في الأدب المفرد[٧]- والطبراني[٨]، من طريق: أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ قال: «القوس: أمان لأهل الأرض من الغرق، والمجرة: باب السماء الذي تنشق منه». **وإسناده صحيح موقوفًا على ابن عباس ﷺ من قوله**[٩].

---

(١) المعجم الكبير (١١/ ١٩٦)؛ رقم: ١١٤٧٩.

(٢) المستدرك على الصحيحين (٣/ ١٦٢)؛ رقم: ٤٧١٥، ولفظه: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس» وعنه قبل عطاء: أظنه عن قتادة..

(٣) فوائد تمام (١/ ١٢٤)؛ رقم: ٢٨٣-٢٨٤.

(٤) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (١/ ٢٥٧)؛ رقم: ٩٧.

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٣١)؛ رقم: ١٧٤٠.

(٦) في تلخيصه، في حاشية المستدرك.

(٧) (ص: ٢٦٩)؛ رقم: ٧٦٧.

(٨) المعجم الكبير (١٠/ ٢٤٣)؛ رقم: ١٠٥٩١.

(٩) له طريق آخر ضعيف، رواه البخاري في الأدب المفرد، وأبو بكر الدينوري من طريق: علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران عن ابن عباس ﷺ به، وعلي بن زيد ضعيف. =

وسُئل علي بن أبي طالب ﷺ، فقيل: ما المجرَّة؟ قال: «شرج السماء، ومنها فتحت أبواب السماء بماء منهمر، زمن الغرق على قوم نوح». قال: فما قوس قزح؟ قال: «لا تقل قوس قزح، فإن قزح الشيطان، ولكنه القوس، وهي أمانة من الغرق». **إسناده جيد موقوفًا**[(١)].

فالحديث لا يصح مرفوعًا عن النبي ﷺ، وإنما صح عن ابن عباس، وعلي بن أبي طالب ﷺ، من قولهما، وهو أشبه أن يكون مأخوذًا عن بني إسرائيل[(٢)]، كما قال النبي ﷺ: «**حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**». وقال ﷺ: «**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم**» رواهما **البخاري**[(٣)].

**فحديث قوس قزح لا يصح**، وليس في معناه ما يعارض العلم التجريبي.

فإن الله ﷻ قد خلق هذا القوس وجعل له أسبابه التي قدَّرها من شمس،

---

= انظر: الأدب المفرد للبخاري (ص: ٢٦٨)؛ رقم: ٧٦٥، والمجالسة وجواهر العلم (٣/ ١٩٤-١٩٥)؛ رقم: ٨٣٧. وتقريب التهذيب (ص: ٤٣٢)؛ رقم: ٤٧٣٤.

(١) رواه الضياء المقدسي من طريق: أحمد بن منيع، عن الحجاج بن محمد، عن ابن جريج عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي، عن أبي الأسود؛ وعن ابن جريج ورجل عن زاذان كلاهما (الديلي وزاذان) عن علي ﷺ به، وهذا إسناد جيد.

ورواه ابن وهب من طريق: عمر -مولى غفرة- وحماد بن هلال، كلاهما عن ابن الكواء. وعمر -مولى غفرة-: ضعيف، وحماد بن هلال: لم أجد له ترجمة، انظر: الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (٢/ ١٢٥)؛ رقم: ٤٩٤، والجامع لابن وهب (ص: ١٠٥)؛ رقم: ٥٦، وتقريب التهذيب (ص: ٤٤٥)؛ رقم: ٤٩٣٤.

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢/ ٢٦٥)؛ رقم: ٨٧٣.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل، (٤/ ١٧٠)؛ رقم: ٣٤٦١. وكتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء». (٩/ ١١١)؛ رقم: ٧٣٦٢.

وقَطرات، وانعكاس، وغيرها، وأما الحكمة من خلقه، فهي غيبية، لم يرد في النص عليها خبرٌ صحيح.

ولو صح هذا الخبر بأن قوس المطر تذكير من الله لعباده بأن الأرض في مأمن من الغرق والطوفان الذي أصاب قوم نوح، لما كان ثمَّ معارض له من جهة العلم، إذ العلم يبحث كيف يقع القوس، لا الحكمة الإلهية من وقوعه.

ولو صح الخبر، ثم وقع طوفان مثل طوفان نوح على الأرض لأمكن معارضة الخبر بالحس والواقع، ولكن شيئًا من هذا لم يقع، ولولا ورود مثل هذه الاعتراضات -التي لا تستحق إطالة النظر فيها- على لسان بعض الناس لما كان من المناسب إيرادها والرد عليها، إذ هي من الأخطاء التي يكفي إيرادُها في ردِّها[1].

(١) ولذلك كان أكثر دوران هذه الدعوى في وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة عند الحسابات غير الموثَّقة.

## المطلب الثالث

## حديث المد والجزر:

من السنن الكونية التي خلق الله الكرة الأرضية عليها: حالتي المد والجزر، وهما حالتان تحدثان في البحار، والمد والجزر (Tide): «ارتفاع وانخفاض دوري ومتعاقب لمياه البحار والمحيطات، الناشئ عن جاذبية الشمس والقمر، ويكون أوضح ما يكون على طول الشاطئ، وفي الجون والخِلجان، ويحدث المد والجزر مرتين في كل أربع وعشرين ساعة، واثنين وخمسين دقيقة»[١].

وجزر الماء هو: نقصه وذهابه ونضوبه ورجوعه للخلف، وهو خلاف المدِّ، أي: المد اكتمال الماء[٢].

وقد ورد تفسير لهذا الحدث الكوني بأنه ملك يضع رجله في الماء فتحدث عملية المد والجزر، وعلى الرغم من ضعف الحديث الوارد بذلك إلا أنه ادُّعي تعارضه مع ما ثبت من العلم التجريبي، من جهة معرفة السبب الكوني لحدوث المد والجزر وليس بسبب الملائكة[٣].

روى عبد الرزاق الصنعاني[٤]؛

---

(١) المعجم العلمي المصور (٥/ ٢٠١٢)؛ مادة: (Tide). وانظر: الموسوعة العربية العالمية (٢٢/ ٤٦٢)؛ مادة: «المد والجزر».

(٢) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٤٥٦)، والصحاح للجوهري (٢/ ٦١٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٦٨)؛ مادة: «جزر».

(٣) انظر: https://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=44169.

(٤) تفسير عبد الرزاق (٣/ ٢٤٤)؛ رقم: ٣٠٠٤.

وأحمد[١]؛

والبخاري -في التاريخ الكبير[٢]- عن إسحاق؛

وأبو الشيخ[٣]: عن أبي يعلى، عن البسام النقال؛

كلهم (عبد الرزاق، وأحمد، وإسحاق، والنقال) عن معتمر بن سليمان؛

وروى عبد الله بن أحمد[٤]، عن إبراهيم بن دينار، عن صالح بن صباح؛

كلاهما: (معتمر، وصالح بن صباح): عن صبَّاح، عن أشرس بن الحسن قال: سُئل ابن عباس ﷺ عن المد، والجزر، فقال: «إن مَلَكًا مُوكَّل بقاموس البحر[٥]، فإذا وضع رجله فاضت، وإذا رفعها غاضت».

وهذا الخبر مداره على صبَّاح (غير منسوب) قال ابن حجر: «مجهول»[٦]. وشيخه أشرس: قال ابن عدي: «لا أعرف له من الرواية إلا أقل من عشرة أحاديث، وأرجو أنه لا بأس به»[٧]. وذكره ابن حبان في الثقات[٨]. وطبقته متأخرة عن ابن عباس، يحتمل أنه لم يدركه[٩].

---

(١) مسند أحمد (٣٨/ ٢٧٤)؛ رقم: ٢٣٢٣٨.

(٢) (٢/ ٤٢)؛ رقم: ١٦٢٣.

(٣) العظمة (٤/ ١٤٠٦-١٤٠٧).

(٤) زوائد عبد الله على مسند أحمد (٣٨/ ٢٧٤).

(٥) قاموس البحر: قعره الأقصى، أو: وسطه، ومعظمه. انظر: تهذيب اللغة (٨/ ٣٢٣)، ومقاييس اللغة (٥/ ٢٦)؛ والصحاح للجوهري (٣/ ٩٦٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٠٧)؛ مادة: «قمس».

(٦) تعجيل المنفعة (١/ ٦٥٦-٦٥٧)؛ رقم: ٤٦٩.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٨١)؛ رقم: ٢٧٥٤.

(٨) (٦/ ٨١).

(٩) قال البخاري: «سمع يزيدَ الرقاشي، روى عنه ابن المبارك». ولم يذكر سماعه من =

**فالحديث منكر لتفرد صباح به، وهو مجهول، وانقطاعه بين أشرس، وابن عباس ﷺ، وهو على نكارته موقوف غير مرفوع، فالأثر منكرٌ لا يصح عن ابن عباس ﷺ.**

فالمد والجزر مما خلقه الله من الكون، إلا أنه لم يرد في الشرع خبر صحيح يفيد صفة المد والجزر، ولذلك فهذا الادعاء غير صحيح، والشرع قد سكت عن الوصف الدقيق لحالتي المد والجزر، فلا وجه لمعارضة الشرع في ذلك.

= ابن عباس رغم روايته الحديث نفسه، وابن عباس ﷺ توفي سنة ٦٨هـ، ويزيد الرقاشي توفي بين ١٢٠هـ و١٣٠هـ، وابن المبارك ولد سنة ١١٨هـ. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٢/ ٤٢)؛ رقم: ١٦٢٣. وتاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٥٦١)؛ رقم: ٣٦٧. وسير أعلام النبلاء (٣/ ٣٥٩)؛ رقم: ٥١.

## المطلب الرابع

## حديث: «ما عام بأمطر من عام»:

ذكر الله ﷻ المطرَ والغيث، ونزولَ الماء من السماء في القرآن الكريم، وذكره النبي ﷺ في أحاديث عديدة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ﴿١٤﴾﴾. [النبأ: ١٤]. وقال ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ ﴿١٨﴾ فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَٰبٍ لَّكُمْ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿١٩﴾﴾. [المؤمنون: ١٨-١٩]. وقال ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِّنُحْىِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾ وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٥٠﴾﴾. [الفرقان: ٤٨-٥٠]. والآيات في هذا المعنى كثيرة.

وقد روي عن النبي ﷺ ما يدل معناه على: أن منسوب المياه النازل من السماء في كل عام متساوٍ مع العام الذي قبله، وليس هناك عام أكثر مطرًا من الأعوام الأخرى، إلا أن الله يصرفه حيث يشاء من بقاع الأرض.

وقد ادُّعي مخالفة هذا المعنى لما دلَّ عليه العلم التجريبي[1]، وذلك أن محطات رصد الأمطار وقياسها منتشرة في البلدان، وفي قياساتها السنوية ما يدل على اختلاف منسوب المياه النازل من السماء، وذلك حَسَب التسجيل المعتمد من جهات الرصد المختصة.

**والجواب عن هذا الادعاء من جهتين:**

**الأولى: من جهة ثبوت الحديث:**

---

(١) انظر: أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي (ص: ٢٦١).

فالحديث رواه شعبة بن الحجاج، واختُلف عليه في الرفع والوقف؛

فرواه العقيلي[١]، وابن حبان[٢]، وأبو نعيم[٣]، من طريق: علي بن حميد السلولي؛

ورواه أبو طاهر المخلِّص[٤]، والبيهقي[٥]، من طريق: أبي عتَّاب، سهل بن حماد الدلال؛

كلاهما: (علي بن حميد، وسهل بن حماد) عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أَحدٌ بأَكْسَبَ من أحدٍ، ولا عامٌ بأمطر من عامٍ، ولكن الله يصرفه حيث يحب**».

وخالفهما عمرو بن مرزوق، فرواه العقيلي[٦]، عن إبراهيم بن محمد، عن عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، **موقوفًا عليه من قوله**.

**أما الطريق الأول**: ففيه علي بن حميد السلولي، قال أبو زرعة: «لا أعرفه»[٧]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٨]، وذكر قول محمد بن يحيى عنه: إنه يُغرب. ثم ذكر هذا الحديث من غرائبه.

---

(١) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٢٨).
(٢) الثقات (٨/ ٤٦٢).
(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/ ٢٠٨).
(٤) المخلصيات (١/ ٣٤٤)؛ رقم: ٥٦٥.
(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٥٠٧)؛ رقم: ٦٤٨١.
(٦) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٢٨).
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٨٣)؛ رقم: ١٠٠١.
(٨) (٨/ ٤٦٢).

قال العقيلي: «علي بن حميد السلولي عن شعبة، ولا يُتابع على رفع حديثه». ثم روى الحديث موقوفًا، وقال: «وهو أولى»[١].

وقال الذهبي: «ذكره العقيلي وروى له حديثًا منكرًا». ثم ذكر هذا الحديث فقال: «الحديث غريبٌ جدًّا»[٢].

**أما الطريق الثاني**: ففيه سهل بن حماد وهو «صدوق»[٣].

قال البيهقي -بعده-: «روي مرفوعًا بهذا الإسناد، والصحيح موقوف».

وهو كما قال البيهقي، **ففي الطريق الثالث**، رواه: عمرو بن مرزوق عن شعبة، به، موقوفًا.

وعمرو بن مرزوق: «ثقة فاضل له أوهام»[٤]. وكان يُقدم على أصحاب شعبة، قال أبو حاتم الرازي: «ثقة، وكان من العُبَّاد، ولم نجد من أصحاب شعبة ممن كتبنا عنه أحسن حديثًا منه»[٥].

وأبو إسحاق في هذا الإسناد كما قال أبو زرعة: «ينبغي أن يكون هذا إبراهيم الهجري»[٦]، وهو: إبراهيم بن مسلم الهجري الكوفي أبو إسحاق، كان ضعيفًا يرفع الموقوفات، قال سفيان بن عيينة: «أتيت إبراهيم الهجري فدفع إليَّ عامة حديثه، فرحمتُ الشيخ فأصلحتُ له كتابَه قلت: هذا عن عبد الله، وهذا

---

(١) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٢٨)؛ رقم: ١٢٢٩.
(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ١٢٦)؛ رقم: ٥٨٣٤.
(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٩١)؛ رقم: ٢٦٥٤.
(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٦)؛ رقم: ٥١١٠.
(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٤).
(٦) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (ص: ٢٥٤).

عن النبي ﷺ، وهذا عن عُمر». قال أحمد بن حنبل: «كان رفَّاعًا». وقال البزار: «رفعَ أحاديث وقفها غيره»[١].

**فالصواب عن شعبة أنه موقوف على عبد الله بن مسعود** ﷺ.

ورواه ابن أبي الدنيا[٢]، عن يوسف، عن يزيد بن أبي زياد، عن أبي جحيفة ﷺ عن ابن مسعود ﷺ موقوفًا.

وإسناده **ضعيف**، لضعف يزيد بن أبي زياد، قال ابن حجر: «ضعيفٌ كبُر فتغيَّر، وصار يتلقن، وكان شيعيًّا»[٣].

وقال الزيلعي: «ورواه ابن مردويه في تفسيره من حديث: حماد بن شعيب، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، مرفوعًا»[٤].

**وهذا إسناد ضعيف**، فقد عزاه الزيلعي لابن مردويه، ولم يذكر الواسطة بينه وبين ابن مردويه، وحمَّاد بن شعيب، متفق على ضعفه[٥].

فالأثر وإن صح موقوفًا على ابن مسعود ﷺ كما رواه جماعة من الرواة، إلا أنهم اختلفوا في لفظه:

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١٣٢)؛ رقم: ٤١٧، والكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٨١)؛ رقم: ١٢٢٥. وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ٢٠٣)؛ رقم: ٢٤٨. وتهذيب التهذيب (١/ ١٦٥).

(٢) المطر والرعد والبرق (ص: ١٠١)؛ رقم: ٧٦.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٦٣٢)؛ رقم: ٧٧١٧.

(٤) تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٢/ ٤٦٤).

(٥) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٥)؛ رقم: ٤١٩، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٣١)؛ رقم: ١٣٥، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢٣٣)؛ رقم: ٩٨٩، ولسان الميزان (٣/ ٢٧٠)؛ رقم: ٢٧٣٤

فرواه: الخرائطي[١]، من طريق القاسم بن يزيد؛

والبيهقي[٢]، من طريق: يعلى بن عبيد؛

كلاهما (القاسم، ويعلى) عن سفيان الثوري، عن الركين بن ربيع، عن أبيه، عن ابن مسعود ﷺ قال: «ما عام بأكثر مطرًا من عام، ولكن الله يحوله كيف يشاء».

ورواه الخطيب البغدادي[٣]، من طريق: الحميدي؛ عن سفيان بن عيينة، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «ليس عام بأمطر من عام، ولا أمير بخير من أمير، ولكنه ذهاب فقهائكم وعلمائكم، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيُهدم الإسلام ويُثلم».

ورواه جماعة عن ابن عيينة بنقيض اللفظ الذي ذكره الحميدي؛

فرواه سعيد بن منصور[٤]؛

ورواه ابن وضاح[٥]، -ومن طريقه ابن أبي زمنين[٦]، وأبو عمرو الداني[٧]-: من طريق: عبد الرحمن بن مهدي؛

---

(١) مكارم الأخلاق (ص: ٣٣٥)؛ رقم: ١٠٣٢.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٥٠٧)؛ رقم: ٦٤٨٢.

(٣) الفقيه والمتفقه (١/ ٤٥٦).

(٤) سنن سعيد بن منصور (٦/ ٧٤)؛ رقم: ١٢٤٤. ومن طريقه: الطبراني، وأبو إسماعيل الهروي. انظر: المعجم الكبير (٩/ ١٠٥)؛ رقم: ٨٥٥١. وذم الكلام وأهله (٢/ ١٢٩)؛ رقم: ٢٨٠.

(٥) البدع، لابن وضاح (٢/ ٧٠، ١٥٨)؛ رقم: ٧٨، ٢٣٢.

(٦) أصول السنة، لابن أبي زمنين (ص: ٥٥)؛ رقم: ١٠.

(٧) السنن الواردة في الفتن (٣/ ٥١٧)؛ رقم: ٢١٠.

وأبو عمرو الداني[١]، من طريق: محمد بن عبد الله المقرئ؛

وابن عبد البر[٢]، من طريق: عبد الله بن وهب، ويونس بن عبد الأعلى؛

كلهم (سعيد بن منصور، وابن مهدي، ومحمد المقرئ، وابن وهب، ويونس بن عبد الأعلى) عن سفيان بن عيينة، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: قال ابن مسعود ﷺ: «لا يأتي عليكم عام إلا والذي بعده شَرٌّ منه، **لا أعني عامًا أخصب من عام، ولا أمطر من عام**، ولكن ذهاب خياركم، وعلمائكم، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيُهدم الإسلام وينثلم».

وقد رواه جماعة -غير سفيان- عن مجالد:

فرواه الدارمي، وابن عبد البر[٣]، من طريق يحيى بن أبي زائدة؛

والخطيب البغدادي[٤]، من طريق: عبدة بن سليمان؛

والبيهقي[٥]، من طريق: حماد بن أسامة؛

كلهم (يحيى بن أبي زائدة، وعبدة بن سليمان، وحماد بن أسامة): عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قال: «ليس عام إلا الذي بعده شر منه، **لا أقول: عام أمطر من عام، ولا عام أخصب**

---

(١) السنن الواردة في الفتن (٣/ ٥١٧)؛ رقم: ٢١١ وانظر: الثقات لابن حبان (٩/ ١٢١)، والكاشف للذهبي (٢/ ١٩١)؛ رقم: ٤٩٨٠.

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٤٢-١٠٤٣)؛ رقم: ٢٠٠٨.

(٣) سنن الدارمي (١/ ٢٧٩)؛ رقم: ١٩٤، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٤٢-١٠٤٣)؛ رقم: ٢٠٠٧.

(٤) الفقيه والمتفقه (١/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٥) المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ١٨٦)؛ رقم: ٢٠٥.

**من عام**، ولا أمير خير من أمير، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيهدم الإسلام ويثلم».

ومداره على مجالد بن سعيد، وهو ضعيف، لين الحديث وقد تغير[١].

وهذا هو اللفظ المشتهر عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وهو نفيُ توهُّمٍ قد يقع لعبارته الدالة على نقص الخيرية عامًا بعد عام، وزيادة الشر مع انقضاء السنوات، وأن الشرَّ المراد والمقصود ليس معناه أن عامًا أمطر من عام، أو أخصب من عامٍ، وإنما المراد ذهاب العلماء ونقص الدين، ولكن اختُصر فتغير حتى صار يُروى على نقيض ما أراده ابن مسعود ﷺ.

**فلم يثبت عن النبي ﷺ شيء في ذلك، وأما ما ورد عن ابن مسعود فالصحيح أنه على خلاف ذلك اللفظ.**

وروى أبو حاتم[٢]، وابن أبي الدنيا[٣]، والحاكم[٤]، والبيهقي[٥]، من طرق: عن سليمان التيمي، عن الحسن بن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس ﷺ قال: «ما من عام بأكثر مطرًا من عام، ولكن الله يصرفه بين عباده». وقرأ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾.

**وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس ﷺ، وهو موقوف عليه**، وهو استنباط منه ﷺ وتفسير لهذه الآية، ومن المعلوم أن تفسير الصحابي لآيات القرآن

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٤٩)، والكامل في ضعفاء الرجال (١٠/ ١٥)؛ رقم: ١٩٠٧.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٠٦)؛ رقم: ١٥٢٤٧.

(٣) المطر والرعد والبرق (ص: ٦٧-٦٨، ١٠١)؛ رقم: ٢٤، ٧٥.

(٤) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٤٣٧)؛ رقم: ٣٥٢٠.

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٥٠٧)؛ رقم: ٦٤٨٣.

لا يكون له حكم الرفع، قال ابن الصلاح: «ما قيل: من أن تفسير الصحابي حديث مسند، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية، يخبر به الصحابي أو نحو ذلك ... فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ فمعدودة في الموقوفات»[(١)].

**فالحديث لم يصحَّ مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وإنما صحَّ موقوفًا على ابن عباس** رضي الله عنهما، وهو تفسير منه للآية الكريمة.

**أما الجهة الثانية للجواب عن هذا الادعاء**: فهي من جهة العلم التجريبي:

إن نسبة الأمطار النازلة من السماء يستحيل رصدها وقياسها بوجه دقيق، بل ولا مقارب، إذ ذلك يتطلَّبُ رصد كلِّ شبر في جميع البحر واليابسة، في كافة بقاع الأرض، بينما المعمول به في محطات الرصد الدولية، هو: توزيع محطات الرصد في المحافظات الرئيسية للدولة، وتزيد بحسب مساحة المحافظة.

ففي دولة الكويت مثلًا توجد (٢١) محطة رصد برِّيَّة وبَحْرية، موزَّعة على محافظات الدولة، والمحطة الواحد لا يتجاوز محيط قطرها الذي ترصد فيه مساحة (٥٠) م٢، فيكون الرصد من مساحة الدولة البالغة (١٧،٨١٨) كم٢: (١٠٥٠) م٢، فقط، أي أقل من: ٠،٠٢٪ من إجمالي مساحة الدولة. وهذا بلا شك لا يمكن أن يعطي نتيجة نهائية دقيقة حتمية، بل ولا مقارِبة[(٢)].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث (ص: ٥٠).

(٢) انظر: موقع: إدارة الأرصاد الجوية، التابع للإدارة العامة للطيران المدني في دولة الكويت: https://www.met.gov.kw/.

وقد قمت بتوجيه أسئلة علمية لإدارة الأرصاد الجوية، التابعة للإدارة العامة للطيران المدني في دولة الكويت، وتم الإجابة عليها، وصورة الإجابة مرفقة في الملحق برقم: (١)، انظر: (ص: ٦٢٩).

فكيف بالمحيطات الشاسعة، والصحاري الواسعة، والبلدان النائية، التي تقطع آلاف الكيلومترات دون أن تسجل محطات الرصد أيَّ معلومة عنها؟

فدعوى المعارضة في مثل هذا مجازفة كبرى، ما لم تُثبت بالدليل القاطع.

وعدم ثبوت الحديث في هذا المعنى، لا يعني خطأ المعلومة، فالمعلومة قد لا تصح في السنة النبوية، ولكن ظاهر القرآن الكريم يدل عليها كما فهمه ابن عباس ﷺ.

وقد لا تثبت المعلومة في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية، وتكون من المسكوت عنه شرعًا، ولكنها ثابتة بالعلم التجريبي، وليس في ذلك ما يوجب التعارض كما سبق بيانه[١].

ومسالة قياس نزول المطر إن قيل: باستحالة دراستها من جهة الرصد، إلا أنه من الممكن بحثها -علميًّا- بطريقة فيزيائية حسابية.

وقد كُتبت دراسات علمية تؤكد المعنى السابق، وهو أن نزول المطر كل عامٍ لابد أن يكون بنفس المقدار، وممن بحثها د. شاهر جمال آغا، أستاذ الجغرافيا الطبيعية، بجامعة دمشق، في مقال بعنوان: «الإعجاز العلمي في الحديث النبوي «**ما من عام أمطر من عام**»»[٢].

وعدم التسليم بصحة الحديث لا يعني عدم صحة معناه، وقد ثبت -كما سبق- عن ابن عباس ﷺ موقوفًا عليه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ

---

(١) انظر: (١/ ٢١٥).

(٢) منشور في موقع رابطة العالم الإسلامي انظر:

**https://www.eajaz.org/index.php/Scientific-Miracles/Medicine-and-Life-Sciences/247-Scientific-Miracles-in-the-Hadith-(-rained-).**

مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِّنُحۡيِۦَ بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗا وَنُسۡقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقۡنَآ أَنۡعَٰمٗا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرٗا ﴿٤٩﴾ وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَٰهُ بَيۡنَهُمۡ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا ﴿٥٠﴾. [الفرقان: ٤٨-٥٠]. أنه ما من عام بأمطر من عام، ولكن الله يصرفه حيث يشاء.

فدعوى التعارض منتفية من وجهين:

**الأول**: عدم صحة الحديث مرفوعًا. مع ثبوته عن ابن عباس ﷺ موقوفًا عليه.

**والثاني**: استحالة بلوغ العلم اليقيني بنسبة المياه النازلة من السماء في كل سنة، مع إمكان تقديره بنسبة ثابتة نتيجة لعملية دورة المياه في كل سنة، مما يجعل المعنى صحيحًا، كما ثبت عن ابن عباس ﷺ.

## المطلب الخامس

## حديث: «ما من ساعة إلا والسماء تُمطر»:

هذا المعنى مثل المعنى السابق من حيث تعلقه بالمطر على مستوى الكرة الأرضية، إلا أنه يفيد استمرار نزول المطر في كل لحظة، وعدم توقفه عن الكرة الأرضية.

وقد ادُّعي تعارضه مع العلم التجريبي بدعوى لم يُقدَّم عليها دليل علميٌّ في الحقيقة، وعدم إثبات لحظة يتوقف فيها المطر عن جميع الكرة الأرضية كافٍ لردِّ هذه الدعوى.

والحديث قد رواه الشافعي[١]، -ومن طريقه أبو الشيخ[٢]، والبيهقي[٣]- قال: حدثني من لا أتهم؛ وسمَّاه في «الأم»[٤]، وهو: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي؛

وروى ابن أبي الدنيا[٥]، عن إبراهيم بن محمد، عن محمد بن سليمان بن أبي داود، عن سابق -قاضي أهل الرَّقة[٦]-؛

كلاهما (إبراهيم الأسلمي، وسابق) عن عمرو بن أبي عمرو، عن

---

(١) مسند الشافعي (ص: ٨٢).
(٢) العظمة (٤/ ١٢٦٤).
(٣) معرفة السنن والآثار (٥/ ١٩٤)؛ رقم: ٧٢٦١.
(٤) الأم، للشافعي (٢/ ٥٥٨).
(٥) المطر والرعد والبرق (ص: ٩٢)؛ رقم: ٦٠.
(٦) هو: سابق بن عبد الله البربري، وثقه الدارقطني في العلل (٢/ ٧٤-٧٥).

المطلب بن حنطب، أن النبي ﷺ قال: «**ما من ساعة من ليلٍ أو نهارٍ إلا والسماء تُمطر فيها، يُصرِّفه الله حيث يشاء**».

الإسناد الأول فيه إبراهيم الأسلمي، وهو متروك[١]،

والإسناد الثاني فيه: محمد بن سليمان بن أبي داود، قال أبو حاتم: «منكر الحديث»[٢].

والمطلب هو: ابن عبد الله بن حنطب، تابعيٌّ لم يُدرك النبي ﷺ، وكان ثقة كثير الإرسال والتدليس[٣]، **فالإسناد ضعيف، وكذلك هو مرسل، والمرسل ضعيف أيضًا**[٤].

وقال الألباني: «ضعيف»[٥].

**فالحديث من جهة الإسناد ضعيف لا يثبت عن النبي ﷺ.**

وأما من جهة المعنى فالعلم التجريبي لم يقطع بنتيجة نهائية لهذه المعلومة العلمية، وإن كانت أدوات الرصد المحدودة في العالم عبر المواقع الإلكترونية تُظهر وجود المطر في كل لحظة على بلدان مختلفة، إلا أن هذا يحتاج إلى رصد دقيق، وتتبعٍ مستمر، لأن محطات الرَّصد كما ثبت في المطلب السابق لا تحيط

---

(١) سيأتي قريبًا تفصيل الكلام عليه انظر: (١/ ٤٠٦).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٦٧).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص: ٥٦٣)؛ رقم: ٦٧١٠.

(٤) سيأتي تعريف المرسل وحكمه انظر: (٢/ ٨٦) وانظر: التنوير شرح الجامع الصغير (٩/ ٥٠٠)؛ رقم: ٨٠٧٢.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٩/ ٤٧٦-٤٧٧)؛ رقم: ٤٤٩٤، وضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٧٥٣)؛ رقم: ٥٢١٣.

بجميع الأرض، بل هي محدودة جدًا، بل لا تكاد تُذكر بالنسبة إلى الأماكن التي يتم رصدها.

ومع هذا الرصد المحدود، فإن مواقع الطقس التفاعلية المباشرة، يمكن متابعتها بشكل مستمر، لا تكاد تمر لحظة على الأرض ليس فيها أماكن تُمطر، هذا مع استحضار محدودية أدوات الرصد عن استيعاب كافة بقاع الأرض[1].

(١) من أبرز مواقع الطقس المباشر، موقع «WeatherOnline" https://www.weatheronline.co.uk/». وموقع «Windy". https://www.windy.com/»

## المطلب السادس

## حديث: «المطر يخر من تحت العرش»:

منشأ المطر كما هو معلوم شرعًا وحسًّا هو: السحاب المعروف في السماء الدنيا، وهو قريب من الأرض بالنسبة إلى الكواكب والنجوم، بل السحاب داخل في الغلاف الجوِّي، أي أنه من الغازات المرتبطة بالكرة الأرضية.

والسحاب له في لغة العرب أسماء كثيرة جدًا، منها: الغمام، والمزن، والسماء، وغيرها.

ولذلك قال ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿١٨﴾﴾. لأن السماء تُطلق على كل ما ارتفع عن الأرض، قال الجوهري: «السماء: كلُّ ما علاك فأظلّك، ومنه قيل لسقف البيت: سَماءٌ»[1]. أما جرم السماء الدنيا، فهو محيط بكل ما يدركه البشر من شمس وقمر ونجوم وكواكب، فهذه كلها في السماء الدنيا.

وأما نزول المطر فهو من السحاب، كما قال ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾. [النور: ٤٣]. ويقول ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴿٩﴾﴾. [فاطر: ٩]. وقال ﷺ:

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٣٨٢)؛ مادة: «سما».

﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾. [الرعد: ١٢].

والسحاب الثقال هو الذي يحمل الماء الكثير[١].

وموضع السحاب كائن بين السماء والأرض كما قال الله ﷻ: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾. [البقرة: ١٦٤].

هذا المحكم المتقرِّرُ في نصوص الشرع، وهو الحقُّ بلا ريب، وهو المستقر شرعًا وعلمًا.

إلا أنه قد وردت رواية تدل على أن المطر يخرُّ من تحت العرش.

روى صالح بن أحمد بن حنبل[٢]، -وعنه الخرائطي[٣]- عن أحمد بن حنبل؛

وروى أبو الشيخ الأصبهاني[٤]، عن إبراهيم، عن صفوان بن عمرو؛

وروى الخرائطي[٥]، عن عباس بن عبد الله الترقفي؛

ثلاثتهم (أحمد بن حنبل، وصفوان بن عمرو، وعباس الترقفي) عن عبد القدوس بن الحجاج؛

وروى ابن أبي حاتم الرازي[٦]، وابن أبي الدنيا[٧]، من طريق: بشر بن بكر؛

---

(١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) (١٣/ ٤٧٥-٤٧٦).
(٢) مسائل الإمام أحمد برواية صالح (٢/ ٤٩)؛ رقم: ٥٩٥.
(٣) مكارم الأخلاق (ص: ٣٣٥)؛ رقم: ١٠٣٤.
(٤) العظمة (٤/ ١٢٧٥).
(٥) مكارم الأخلاق (ص: ٣٣٥)؛ رقم: ١٠٣٤.
(٦) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٦١)؛ رقم: ٢٢٥.
(٧) المطر والرعد والبرق (ص: ٥٢)؛ رقم: ٣.

كلاهما (عبد القدوس، وبشر) عن عبدة بنت خالد بن معدان، عن أبيها خالد بن معدان أنه قال: «إن المطر يخر من تحت العرش، فينزل من سماء إلى سماء، حتى ينتهي إلى سماء الدنيا، فيجتمع في موضع يقال له: الأبزم، فتجيء السحابة السوداء، فتشربه».

فجميع الطرق التي رُوي فيها هذا المعنى إنما هي من قول خالد بن معدان، وهو تابعيٌّ من أهل العلم، وقد رُوي عنه وعن غيره من العلماء كلام كثير، إلا أنهم جميعًا بشرٌ يصيبون ويخطئون، وليس لأحد عصمة من الخطأ سوى الأنبياء والمرسلين.

**وبعد بحث لم أجد رواية بهذا المعنى عن النبي ﷺ.**

والاستدلال بهذا يؤكد ضعف هذه الدعوى، وسقوطها، فإن المدَّعي حين ترك آلاف الأحاديث الصحيحة الثابتة، وعمد إلى أخبار مقطوعة عن غير النبي ﷺ ونسبها للنبي ﷺ حتى يعزز الدعوى بذلك، فهو يعلن عجزه عن وجود دليل صحيح يُمكن الاستناد إليه، ولولا إيراد مثل هذه الأدلة لما كان هناك داعٍ للإجابة عنها.

ولو أنصفوا لعلموا أن عجزهم الذي ألجأهم إلى هذه الطرق الملتوية دليل على أن السنة وحيٌ من الله ﷻ، وأن النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى، وأن كل ما في السنة النبوية حقٌّ وصدق.

## المطلب السابع

## حديث: «المدينة أقل أرض الله مطرًا»:

ومن الأحاديث المتعلقة بالمطر أيضًا ما يتعلق بكمية نزوله، وهو الحديث الذي يدل على أن أَقَلَّ مدينة ينزل عليها المطر في الكرة الأرضية هي: مدينة النبي ﷺ.

والمدينة قليلة المطر، وقد ورد عن أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنها أرضٌ قليلة المطر**». يعني المدينة. رواه مسدد، وأحمد، بإسناد جيد[1].

وهذا المعنى لا إشكال فيه، فهو واقع حقيقة، وأما الجزم بأنها أقل أرض الله مطرًا فهو الذي ادُّعي معارضته للعلم، ودعوى المعارضة لم تستند إلى دليل علميٍّ في حقيقة الأمر، لاستحالة قياس مستوى الأمطار في جميع بقع الأرض، والمقارنة بينها، كما تبيَّن في المطلبين السابقين.

---

(١) رواه مسدد وأحمد -ومن طريقه ابن بشران-، عن يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن عجلان، عن وهب بن كيسان، عن أبي هريرة ﷺ به. ومحمد بن عجلان، فهو صدوق، إلا أن أحاديث أبي هريرة ﷺ قد اختلطت عليه. ولكن قال ابن بشران -بعده-: «هذا حديث محفوظ من حديث وهب بن كيسان، وهو إسناد كلهم ثقات». وقال الهيثمي والسخاوي: «رجاله رجال الصحيح». مسند أحمد (١٥/ ٣٩٢-٣٩٣)؛ رقم: ٩٦٢٥. وأمالي ابن بشران (ص: ٢٢٦)؛ رقم: ٥١٧. مجمع الزوائد (٤/ ٦٦)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٨/ ٢٧٥)؛ رقم: ٧٩٦٥. وتقريب التهذيب (ص: ٥٢٦-٥٢٧)؛ رقم: ٦١٣٦. والأجوبة المرضية للسخاوي (١/ ٢٥٨).

على أنه لو أمكن ذلك فإن العموم في اللغة قد يُطلق ويُراد به الخصوص كما قال تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

والحديث الذي فيه هذا المعنى رواه الشافعي[١] قال: حدثني من لا أتهم، عن إسحاق بن عبد الله، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**المدينة بين عيني السماء، عين بالشام وعين باليمن، وهي أقل الأرض مطرًا**».

وقال الشافعي -أيضًا-[٢]: أخبرني من لا أتهم، عن يزيد -أو نوفل- بن عبد الله الهاشمي، أن النبي ﷺ قال: «**أُسكِنتُ أقلَّ أرض الله مطرًا، وهي بين عيني السماء -يعني المدينة- عين بالشام وعين باليمن**».

والراوي الذي لم يسمِّه الشافعي هو: إبراهيم ابن أبي يحيى الأسلمي، قال الربيع بن سليمان -تلميذ الشافعي-: «قال الشافعي: أخبرني مَن لا أتهم، عن سهيل وغيره، يعني إبراهيم ابن أبي يَحيى»[٣].

وإبراهيم الأسلمي قد اتهمه عامة أهل العلم بالكذب، منهم مالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وقال أحمد بن حنبل عنه: «كان قدريًّا جهميًّا، كل بلاء فيه». وقال النسائي: «متروك». وقد خالف الإمام الشافعي بقية الأئمة فقال: «لأن يخر إبراهيم من بُعدٍ أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث». وتبعه في ذلك ابن عدي[٤]. والصواب ما ذهب إليه جمهور أئمة الحديث.

---

(١) الأم (١/ ٢٩٠)، ومسند الشافعي (ص: ٨٢). ورواه ابن عساكر والبيهقي من طريق الشافعي به. معرفة السنن والآثار (٥/ ١٩٥)؛ رقم: ٧٢٦٦. وتاريخ دمشق (١/ ١٩٠).

(٢) الأم (١/ ٢٩١)، ومسند الشافعي (ص: ٨٢-٨٣).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٩٨)؛ ترجمة: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي.

(٤) انظر الأقوال السابقة في الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٩٢-٥٠٩).

وكذلك شيخ إبراهيم في الإسناد الأول هو: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك الحديث[1]، والإسناد الثاني فيه يزيد -أو نوفل- الهاشمي، لم أهتد إليه، وبينه وبين النبي ﷺ انقطاع.

فالحديث **ضعيف جدًّا، لا يصحُّ** عن النبي ﷺ.

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٤١)؛ رقم: ٣٦٨.

# فهرس موضوعات الجزء الأول


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الشكر | ٥ |
| مقدمة | ٧ |
| أهمية الموضوع | ١٣ |
| أسباب اختيار الموضوع | ١٤ |
| الدراسات السابقة | ١٨ |
| خطة البحث | ٢١ |
| منهج البحث | ٢٤ |
| تمهيد | ٢٧ |
| **المبحث الأول**: مفهوم السُّنة النبوية، ومكانتها | ٣١ |
| **المطلب الأول**: مفهوم السُّنة النبوية: | ٣١ |
| **المطلب الثاني**: مصدر السُّنة النبوية، ومكانتها في الإسلام، وفيه فرعان: | ٣٥ |
| **الفرع الأول**: مصدر السنة النبوية: | ٣٥ |
| **الفرع الثاني**: مكانة السنة النبوية: | ٥٧ |
| **المطلب الثالث**: حفظ السُّنة، وسلامة طُرُق نقلها: | ٦٩ |
| **الفرع الأول**: حفظ السُّنة: | ٦٩ |
| **الفرع الثاني**: سلامة طُرُق نقلها إلينا: | ٧٨ |
| **المبحث الثاني**: مفهوم العلم التجريبي؛ وفيه أربعة مطالب: | ٩٧ |
| **المطلب الأول**: التعريف بالعلم التجريبي: | ٩٧ |
| **المطلب الثاني**: حدود العلم التجريبي، وبيان منزلته بين مصادر المعرفة: | ١٠٤ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

**المطلب الثالث**: مراتب العلم التجريبي، وأنواعه: ..... ١١٥
**المطلب الرابع**: ثغرات العلم التجريبي، والنقد الموجَّه له: ..... ١٢١
**الفصل الأول**: التأصيل النظري لدعوى التعارض ..... ١٣١
**المبحث الأول**: إفادة السنة النبوية، وحكم العمل بها ..... ١٣٣
**المطلب الأول**: إفادة أحاديث السنة النبوية، ومنزلتها بين مصادر المعرفة: ..... ١٣٣
**المطلب الثاني**: دعوى تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية: ..... ١٩٧
**المبحث الثاني**: مفهوم التعارض الـمُتوَهَّم؛ وبيان العلاقة بين السنة والعلم التجريبي ..... ٢٠٧
**المطلب الأول**: العلاقة بين السنة والعلم التجريبي: ..... ٢٠٧
**المطلب الثاني**: القواعد العامة في فهم السنة، وأثر غيابها في توهم التعارض: .... ٢١٨
**المطلب الثالث**: المدارس التي تبنَّت هذه الدعوى: ..... ١٥٦
**المطلب الرابع**: مسالك المخالفين في محاولة إثبات دعوى التعارض: ..... ٢٧٢
**المبحث الثالث**: منهج المحدثين في حلِّ ما ظاهره التعارض بين السنة النبوية والعلم التجريبي ..... ٢٨٢
**المطلب الأول**: القواعد العامة في التوفيق بين مشكل الحديث النبوي: ..... ٢٨٢
**المطلب الثاني**: منهج المحدثين في نقد المتن:..... ٢٩٦
**المطلب الثالث**: منهج الحدثين في حكم نقد الحديث النبوي بالتجربة والواقع: ..... ٣٢٥
**الفصل الثاني**: الدراسة التطبيقية للأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع العلم التجريبي ٣٣١
**المبحث الأول**: الأحاديث التي ادعي تعارضها مع علم الفلك..... ٣٣٤
**المطلب الأول**: حديث سجود الشمس: ..... ٣٣٩
**المطلب الثاني**: أحاديث رجم الشياطين بالشهب:..... ٣٦٣

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

المبحث الثاني: الأحاديث التي ادُّعي تعارضها مع علم المناخ والظواهر الجوية ..... ٣٦٨
المطلب الأول: الأحاديث الدالة على أن صوت الرعد صوت الملائكة: ..... ٣٧٠
المطلب الثاني: حديث: «قوس قُزَح أمان من الغرق»: ..... ٣٨١
المطلب الثالث: حديث المد والجزر: ..... ٣٨٦
المطلب الرابع: حديث: «ما عام بأمطر من عام»: ..... ٣٨٩
المطلب الخامس: حديث: «ما من ساعة إلا والسماء تُمطر»: ..... ٣٩٩
المطلب السادس: حديث: «المطر يخر من تحت العرش»: ..... ٤٠٢
المطلب السابع: حديث: «المدينة أقل أرض الله مطرًا»: ..... ٤٠٥
فهرس محتويات الجزء الأول: ..... ٤٠٨